ورتل القرآن ترتیلا

الحمد لله والمنة که رساله وافیه در حل مقامات کافیه اعنی

حسب ایماء تاجر با انصاف میان محمد صحاف در مطبع احمدی دهلی مطابق نسخه که

فی المطبع مجمع العلوم باهتمام سید حسین سخاوت طبع شد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي نور زماننا بتحقيق المولى الرشاد ومن علينا بخلاصة

الموسوم باسم صاحب معاكن في السواد وشرح صدورنا بوسيلة النبي المنقاد وزين

بامتثال الاوامر والنواهي والاسعاد والصلوة على من توقد سراج الهداية بتبليغ الرسالة

الى العباد وعلى آله واصحابه الذين نالوا درجات النصرة والجهاد خصوصا على الخلفاء الراشدين

المبشرين بدخول الجنة ونعم المهاد اللهم ابعثنا ناضرة من مرقدنا يوم المعاد واحفظنا من

كيد الشيطان عند دواعة الروح من الاجساد وجعلنا من زمرة من بنى على دينه لا من تعرب

المخل في الاعتقاد وبعد لما التمس عني طائفة من الطالبين المخلصين ان اكتب عقده سطور

تكشف بها مغلقات الكافية لقصور فهمنا عن درك المقاصد من الشروح الماضية فشرعت في اسعاف

مرامهم توفيقا من الله الكريم اعوذ بالله من الشيطان الرجيم قال المصنف مكلمة قيل عليه

لم خالف المصنف عن كتاب الله تعالى وسنن السلف حيث لم يصدر رسالته بحمد الله بجعله جزءا

من كتابه فاقول انما لم يصدر رسالته بحمد الله بجعله جزءا من كتابه بعضا لنفسه فان قيل الحمد

عبادة وهضم النفس في اتيانه بالعبادة او في تركه فاقول ترك الحمد على قسمين ترك من حيث انه
عبادة وترك من حيث ان كتابه هذا ليس كتب السلف فالاول استغفار والثاني
بضم والمراد ههنا الثاني كما اشار اليه الشارح بقوله بتخييل ان كتابه هذا ليس كتب السلف حتى
يصدر به على سنتها فان قيل ان جواب الشارح هذا ان كان دافعا للاعتراض الوارد على
المصنف بمخالفته عن كتاب الله تعالى وعن السلف لكنه لا يكون دافعا للاعتراض
الوارد على المصنف بمخالفته عن الحديث المشهور وهو قوله عم كل امر ذي بال لم يبدأ بالحمد لله فهو
اقطع واجزم قلنا لا يلزم المخالفة عن الحديث المشهور لان المأمور به مطلق الحمد سواء
كان بالقول او بالفعل والمنفي ههنا الحمد بالفعل والاستغفار الخاص لا يستلزم لاستغفار العام
فان قيل ان المقصود في علم النحو انما هو البحث عن احوال الكلمة والكلام من حيث
الاعراب والبناء وكيفية تركيب بعضها مع بعض وامالاشتقاق بتعريفهما فاشتغال بما لا يعني قلنا البحث
عن احوال الشيء موقوف على معرفة ذلك الشيء وما يتوقف عليه المقصود فهو مقصود فمتى لم يعرفا
امتنع البحث عن احوالها فان قيل لما كان موضوع علم النحو الكلمة والكلام فلم قدم الكلمة
على الكلام والاولى العكس لان الكلام يفيد المخاطب فائدة تامة والكلمة غير مفيدة قلنا
ان افراد الكلمة جزء من افراد الكلام ومفهومها جزء من مفهوم الكلام والجزء مقدم على
الكل في الفهم فقدمه في الذكر مطابقة للوضع بالطبع تقال الكلمة قيل الكلمة والكلام
من الاسماء الموضوعة برأسها لان مدار الاشتقاق على ارتكاب التكلفات البعيدة وقيل هما مشتقان
من الكلم بسكون اللام لان مدار الاشتقاق على رعاية التناسب بين الكلمتين وهو امر مهم في
كلامهم فان قيل لا بد في الاشتقاق من المناسبة بين المشتق والمشتق منه في اللفظ والمعنى جميعا
وههنا وان وجدت المناسبة في اللفظ لكنها لم توجد في المعنى لان معنى الكلمة لفظ وضع لمعنى

مفرد ومعنى الكلام [illegible] ومعنى الكلم الجرح قلنا المناسبة على ثلاثة اقسام
مناسبة في المعنى المطابقي ومناسبة في المعنى التضمني ومناسبة في المعنى الالتزامي وههنا و
ان لم توجد المناسبة في المعنيين الاوليين لكنها وجدت في المعنى الالتزامي اعني التاثير لتاثير
معانيهما في النفوس كتاثير الجرح في المجروح ولهذا عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتهما بالجرح
كما في قول الشاعر شعر جراحات السنان لها التيام + ولا يلتام ما جرح اللسان + قوله
الكلم بكسر اللام بدون التاء جنس ومع التاء فرد الجنس كتمر بدون التاء جنس ومع التاء فرد
الجنس بدليل قوله تعالى واليه يصعد الكلم الطيب وبدليل انه يقع تمييزا لعدد الاوسط وقيل انه
جمع بدليل انه يقع على ثلاثة فصاعدا وهذا امارة الجمعية فان قيل لما كان جمعا فكيف
يصح توصيفه بالمفرد اعني الطيب قلنا الكلم مأول ببعض الكلم اي واليه يصعد بعض الكلم
الطيب كتاويل الرحمة بالاحسان في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين فان قيل
ان اللام في الكلمة لا يخلو اما اسمي او حرفي والاول باطل لان الاسمي انما يدخل على اسم الفاعل و
المفعول والكلمة لا فاعل ولا مفعول وان كان حرفيا فايضا لا يخلو اما زائد او غير زائد والاول
ايضا باطل لانه يلزم تنكير المبتدأ وان كان الثاني فايضا لا يخلو اما جنسي او استغراقي او عهد
خارجي او عهد ذهني والكل باطل اما بطلان الاول فلان الجنسي ما يشير بها الى ماهية الشيء
من غير ملاحظة الوحدة والكثرة والتاء للوحدة وبينهما منافاة واما بطلان الثاني فلان
الاستغراقي ما يشير بها الى ماهية الشيء مع ملاحظة جميع الافراد والتاء فيها للوحدة وبينهما منافاة
وايضا ان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد واما بطلان الثالث فلان العهد الخارجي
ما يشير بها الى فرد معهود بين المتكلم والمخاطب وليس ههنا فرد معهود حتى يشير بها اليه وايضا ان التعريف
انما يكون للماهية لا للفرد واما بطلان الرابع فلان الذهني ما يشير بها الى فرد معهود في ذهن

المتكلم وهي في قوة النكرة فيلزم مثلها المبتدأ فجعلنا اللام للجنس والمفاد للوحدة ولا منافاة
بينهما لان الوحدة تحلى اربعة اقسام جنسي ونوعي وصنفي وفردي والمنافاة انما يكون بين
الجنس والوحدة الفردية لا بينه وبين باقي الوحدات ولهذا يجوز اتصاف احدهما بالآخر كما
يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ونقول ان اللام للعهد الخارجي والمعهود بها
الكلمة الجارية على السنة النحاة قوله لفظ اللفظ في اللغة الرمي مطلقا اي سواء كان من
الفم او من غير الفم وقد يطلق ويراد به ما يشمل الرمي باللفظ من الفم كالتكلم بقوله زيد قائم
ومثال رمي غير اللفظ من الفم نحو اكلت التمرة ولفظت النواة ومثال رمي غير اللفظ من غير
الفم نحو لفظت الرحى الدقيق فان قيل ان الكلمة مبتدأ ولفظ خبره والخبر محمول على المبتدأ
وبهنا لا يصح الحمل والا لزم حمل صرف الوصف على الذات وهو باطل قلنا ان هذا
الاعتراض انما يرد لو كان اللفظ محمولا باعتبار معناه اللغوي وليس كذلك بل هو محمول على
معناه الاصطلاحي لان اللفظ منقول آنا ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ الى ما يتلفظ به
الانسان فان قيل ان تعريف اللفظ لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المنوي لانه
ليس بملفوظ الانسان وايضا خرج عنه المهمل لان المتبادر من اللفظ اللفظ الموضوع وايضا
خرج عنه المركب لان المتبادر من اللفظ لفظ مفرد قلنا ان ملفوظ الانسان اعم من ان يكون
حقيقة او حكما مهملا او موضوعا مفردا او مركبا فالحقيقي مثل زيد ضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب
لانه ليس من مقولة الحرف والصوت فان قيل لما لم يكن من مقولة الحرف والصوت فينبغي
ان يكون معنى قلنا المعنى ما يقصد باللفظ وليس المنوي مقصودا باللفظ فان قيل المنوي
مقصود باللفظ كما يقال زيد ضرب اي هو قلنا هذا استعارة المنفصل للمتصل فان قيل
لما لم يكن المنوي من مقولة الحرف والصوت ولم يوضع له لفظ فما الدليل على جعله لفظا حكميا

---

٥ قوله اما الاول كما قال مولانا عبد الرحمن دقيق والاظهر ان هذا التقرير يخرج التنوين من الكلمة والجواب الذي اورده مولانا عبد الرحمن ليس فيه هذا الاعتراض من ان يكون الشخص او النوع متحققا في الخارج وليس الاول كذلك فتحقيق

٥٤ قوله فان قيل ان تعريف اللفظ الخ هذا على الاستاذ رئيس الاذكياء فتحقيق

٥٣ قوله فان قيل لما لم يكن الخ

اللفظ لا يكون جامعا لافراده اقول

الاولى ادراج هذا الاعتراض في الاعتراض الآتي

في التعريف والجواب

مع ان قول الاستاذ

كان تنبيها دافعا للاعتراض

الوارد بالمخرج فان بالمخرج

الوجهي كما لا يخفى

محمد شفيع خادم من تحافظ

قلنا ان الدليل على كونه لفظا حكمنا ان العرب اجروا عليه احكام اللفظ وهي كونه مسندا اليه و
المبدل منه او المؤكد الى غير ذلك فان قيل ان تعريف اللفظ لا يكون جامعا لافراده لانه
خرج منه المخذوف فانه ليس بملفوظ للانسان قلنا ان المخذوف لفظ حقيقة لانه ملفوظ للانسان
في بعض الاحيان فان قيل ان تعريف اللفظ لا يكون جامعا لافراده لان خرج منه كلمات
الله تعالى كالفاظ القرآن وكلمة الملائكة كقول جبرئيل عم ان في الجنة نهرا من لبن + لعلي و
حسين وحسن + وكلمات الجن كقول الجن شعر قبر حرب بمكان قفر + وليس بقبر حرب قبر + قلنا
ان كلمات الله تعالى داخلة في اللفظ بمقتضى هذا التعريف لانها مما يتلفظ به الانسان في بعض
الاحيان او من شانها ان يتلفظ بها الانسان اولا نها مما يتلفظ بها حكما كالمنويات وعلى هذا
القياس كلمات الملائكة والجن فان قيل لا بد في تعريف الكلمة من قيد زائد يخرج به الدوال الاربع
اعني الخطوط والاشارات والنصب والعقود قلنا ان اخراج الشيء يقتضي سبق دخوله في الجنس والدوال
الاربع ليست داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد زائد يخرجها فان قيل لم خالف المصنف عن حد
المفصل وقال لفظ بدون التاء وصاحب المفصل بالتاء مع ان الكافية ماخوذة من المفصل قلنا
ان صاحب المفصل قصد الوحدة في الكلمة فقال لفظة بالتاء تنبيها على الوحدة والمصنف لم
يقصد الوحدة فقال لفظ بدون التاء فعبد الله علما كلمة عند المصنف لا عند صاحب المفصل
فان قيل ان المصنف وان لم يقصد الوحدة لكن اوجب عليه ان يقول لفظة بالتاء للزوم المطابقة
بين المبتدا والخبر قلنا المطابقة بين المبتدا والخبر مشروطة بالشروط الستة احدها كون الخبر مشتقا
فلا يرد نحو الكلمة لفظ وثانيها كون المبتدا والخبر اسمين ظاهرين فلا يرد نحو هي اسم وفعل وحرف
وثالثها كون الخبر حاملا لضمير المبتدا فلا يرد نحو زينب مقروءة وجوز ممتنع ورابعها ان لا يكون الخبر
صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث فلا يرد نحو المرءة جريح وخامسها ان لا يكون الخبر صفة خاصة

الكلمة قول مفرد
القول المركب تام
المركب اما ان يحتمل الصدق والكذب
الكلام قول مركب
القول الذي يصح ان يقال لقائله انك صادق فيما تقوله او كاذب فيما تقوله
القول الذي لا يصح ان يقال لقائله انك صادق فيما تقوله او كاذب فيما تقوله
الكلم ما تركب من كلمتين بالاسناد
الكلام ما تركب من كلمتين بالاسناد
الكلمة قول مفرد

للمؤنث فلا يرد بنحو المرأة حائض وسادسها ان لا يكون الخبر اسم التفضيل المستعمل بمن فلا يرد بنحو الصلوة
خير من النوم فان قيل ان هذه الشروط شروط للزوم المطابقة فعند فواتها وان لم تكن المطابقة لازمة
لكنها اولى فلم ترك الاولوية قلنا لا نسلم ان المطابقة اولى بل تركها بدليل قوله عم خير الكلام ما قل
ودل ولم يمل قوله وضع الوضع في اللغة جعل الشيء في حيز شيء آخر وفي الاصطلاح تخصيص الشيء
بالشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني فان قيل تعريف الوضع
لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه وضع الحرف لان معناه لا يفهم بمجرد الاطلاق بلا ضم
ضميمة قلنا ان المراد بالاطلاق الاطلاق الصحيح واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح او
نقول المراد باطلاقها ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم لبيان مقاصدهم والاستعمال
فيها لا يكون بدون الضميمة قوله لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فان قيل ان المعنى لا يخلو اما
صيغة ظرف او مصدر ميمي فالمعنى على الاول الكلمة لفظ وضع لمكان القصد وعلى الثاني
الكلمة لفظ وضع لنفس القصد وليس كك بل الكلمة لفظ وضع لمقصود المتكلم قلنا ان المعنى
صيغة ظرف او مصدر ميمي بمعنى المفعول بطريق المجاز والعلاقة بين الظرف والمفعول ان
كل واحد منهما من متعلقات الفعل بعد الاتمام بالفاعل والعلاقة بين المصدرية والمفعولية
هي الكلية والجزئية او نقول ان المعنى في الاصل معنوي على صيغة المفعول ثم خفف على
خلاف القياس فصار معنى فان قيل ان المعنى داخل في مفهوم الوضع فذكر المعنى بعد
الوضع مستدرك قلنا ذكر المعنى بعد الوضع مبني على تجريد الوضع عن المعنى فان قيل
تعريف الكلمة لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه بعض الالفاظ الموضوعة بازاء بعض آخر
كلفظ الاسم الموضوع بازاء زيد وعمرو وبكر ولفظ الفعل الموضوع بازاء ضرب ويضرب واضرب ولفظ
الحرف الموضوع بازاء من والى وحتى قلنا ان المراد بالمعنى ما يتعلق به القصد سواء كان لفظا

اوغيره فان قيل ان تعريف الكلمة لا يصدق على الالفاظ المفردة الموضوعة بازاء الالفاظ
المركبة كلفظ الجملة والخبر الموضوعين بازاء زيد قائم قلنا ان زيد قائم وان كان مركبا بالنسبة
الى معناه لكنه مفرد بالنسبة الى اللفظ الموضوع بازائه او اجيب عن اصل الاعتراض بانا
لا نسلم ان بعض الالفاظ موضوعة بازاء بعضها سواء كانت مفردة او مركبة بل اللفظ موضوع
لمفهوم كلي افراده الالفاظ فان قيل هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر لانها موضوعة
بازاء الجزئيات المخصوصة قلنا ان في امثال الضمائر مذهبين مذهب المتقدمين ومذهب
المتاخرين فمذهب المتقدمين انها موضوعة لمفهوم كلي بشرط استعمالها في الجزئيات ومذهب
المتاخرين انها موضوعة لجزئيات متعددة متكثرة مع ملاحظة المفهوم الكلي وجواب الشارح
مبني على مذهب المتقدمين قوله مفرد فعوله مفرد ومجرور على انه صفة للمعنى والمعنى المفرد بالايدال جزء
اللفظ على جزء المعنى فان قيل ان جعل المفرد صفة المعنى لا يصح لانه يوهم منه كون المعنى متصفا
بالافراد قبل الوضع بناء على ان الشيء اذا قيد بقيد وتعلق بذلك الشيء المعنى الحاصل صار ذلك القيد
من ذلك الشيء المقيد القيد قبل تعلق المعنى المصدري بذلك الشيء كما في جاءني زيد
راكبا وليس كذلك ان الافراد والتركيب مبنيان على الدلالة والدلالة مبنية على الوضع قلنا
ان توصيف المعنى بالافراد قبل الوضع تجوز باعتبار ما يؤل اليه كما في قوله عم من قتل قتيلا فله
سلبه او كما في قول الفقهاء اذا اجار المصلي فليتوضأ او مرفوع على انه صفة اللفظ فالمعنى اللفظ المفرد
بالايدال جزء على جزء المعنى فان قيل ما النكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر
مفردا قلنا كان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد ولهذا اتى بالصيغة الماضي
او منصوب على انه حال من الضمير المستكن في وضع او من المعنى فان قيل ان نصبه
على الحالية مخالف عن قاعدة رسم الخط لان المفرد المنصوب يكتب في آخره الف في الخط

ولا الف في آخره قلنا هذه القاعدة فيما تعين فيه النصب وهو يحتمل الجر والرفع كما عرفته فان
قيل ان النصب على الحالية عن المعنى لا يصح لان الحال اما عن الفاعل او عن المفعول والمعنى
ليس واحدا منهما بل هو مجرور باللام قلنا المعنى مفعول به بواسطة اللام فان قيل ان نصبه
على الحالية من الضمير او من المعنى لا يصح لان بين الحال وعامل ذي الحال لا بد من المقارنة ولا
مقارنة بين الوضع والافراد بل الوضع مقدم على الافراد بحسب الذات قلنا الوضع وان
كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكن بينهما مقارنة في الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية اعلم
ان اللفظ في تعريف الكلمة جنس شامل للمهملات والموضوعات والمفردات والمركبات
الكلامية وغيرها فبقيد الوضع خرجت المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع
وقوله لمعنى لاخراج الحروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وقوله مفرد لاخراج
المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فان قيل ان تعريف الكلمة لا يكون
جامعا لافراده لانه خرج منه الرجل ورجل وقائمة وبصري لان جزءها يدل على جزء المعنى مع
انها مفردات بدليل انها معربة باعراب واحد ووحدة الاعراب تدل على وحدة اللفظ و
تعدده على تعدده قلنا لو خرجت عن حدها لا ضير فيه لانها مركبات واما تعريبها باعراب
واحد فلشدة الامتزاج فان قيل ان تعريف الكلمة لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه
دخل فيه عبد الله في حين العلمية لان جزءه لا يدل على جزء المعنى مع انه مركب بدليل انه معرب
باعرابين قلنا لو دخل فيه فلا ضير فيه لانه كلمة واما تعريبه باعرابين فلان المعتبر في الاعلام
حال الوضع السابق فان قيل ان نظر النحوي في احوال اللفظ من حيث الاعراب والبناء
وكيفية التركيب والافراد والرجل وامثاله مفرد باعتبار اللفظ ومركب باعتبار المعنى وعبد الله
مركب باعتبار اللفظ ومفرد باعتبار المعنى فلو كان الامر بالعكس لكان انسب قلنا نظر النحوي في

9

حوال اللفظ الموضوع للمعنى فلابد من اعتبار المعنى وعلى تقدير رعاية المعنى مثل الرجل وامثاله مركبة
فخرجت عن حدها وعبد الله مفرد فدخل في حدها قال صاحب المفصل الكلمة هي اللفظة الدالة
على معنى مفرد بالوضع فان قيل الدلالة انما معتبرة في مفهوم الكلمة اولا فعلى الاول يلزم القصور
في عبارة المصنف لانه لم يذكر الدلالة في تعريف الكلمة وعلى الثاني يكون ذكر الدلالة في تعريف
صاحب المفصل مستدركا قلنا الدلالة معتبرة في مفهومها ولا يلزم القصور في عبارة المصنف لانه
ذكر الوضع في تعريفها والوضع مستلزم للدلالة فلا حاجة الى ذكر الدلالة بعد الوضع فان قيل
كما ان الوضع مستلزم للدلالة فكذا الدلالة ايضا مستلزمة للوضع فلا حاجة الى ذكر الوضع بعد الدلالة
في تعريف صاحب المفصل قلنا الوضع مستلزم للدلالة والدلالة لا تستلزم الوضع لان الدلالة
توجد بدون الوضع كالدلالة العقلية والطبعية قوله وهي اسم وفعل وحرف فان قيل ان الضمير
اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى فينبغي ان يقول هو اسم قلنا نعم لكن خبر هي محذوف
اي منقسمة قوله لانها اما ان تدل على معنى في نفسها فان قيل ان دليل المصنف دليل العدم
والمدعى غير مذكور في عبارته فيلزم الدليل بلا مدعى قلنا ان دليل المصنف دليل المدعى المقدار اي
منحصرة لانها اه فان قيل ان دليل المصنف دليل حصر اقسام الكلمة في الثلاثة والماخوذ
في الدليل الدلالة وهي غير مذكورة في تعريف الكلمة فيلزم المخالفة بين الدليل والمدعى قلنا الماخوذ
في تعريف الكلمة الوضع والوضع يستلزم الدلالة فان قيل في هذا المقام اعتراض مشهور وهو ان
خبر ان محمول على اسمها وههنا لا يصح الحمل لان اسمها ضمير راجع الى الكلمة وهي ذات وخبرها ان تدل
بتاويل الدلالة فح يلزم حمل الوصف على الذات قلنا ان عبارة المصنف على تقدير سوق صفتها في

لجانب الخبر فكون حاصل المعنى لانها اما من صفتها دلالة الخ قال الدلالة اما في احد الطرفين ومبتدا من
صفتها خبر المقدم عليه وهذه الجملة في محل الرفع خبر ان **فان قيل** المراد بكون المعنى في نفس
الكلمة كون المعنى مدلولا عليه للكلمة وهذا بعينه معنى قوله ان تدل على شئ فيلزم التكرار في عبارته **قلنا**
المراد بكون المعنى في نفس الكلمة كون المعنى مدلولا عليه للكلمة بنفسها من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى
اليها والمفهوم من قوله ان تدل على معنى كون المعنى مدلولا عليه للكلمة مطلقا فلا يلزم التكرار في عبارته
قوله اولا **فان قيل** ان قوله لا يشتمل على قسمين احدهما ما لا يدل على معنى اصلا كالمهمل وثانيهما
ما لا يدل على معنى في نفسها بل على معنى في غيرها كالحرف فقوله الثاني الحرف يصدق على
المهمل ايضا **قلنا** المعنى في قوله اولا هي الدلالة بنفسها لا مطلق الدلالة بقرينة قوله اما ان تدل على
معنى في نفسها قوله الثاني الحرف **فان قيل** ان قوله الثاني صفة الكلمة فلا مناسبة ان يقول
الثانية لعدم المطابقة بين الصفة والموصوف **قلنا** نعم لكن الكلمة مؤولة بتاويل القسم اي القسم
الثاني من الكلمة انما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف كما يقال فلان في حرف
الوادي اي في طرفه او يقف في طرف **فان قيل** الحرف قد يقع في الوسط ايضا نحو زيد ان يحسن
قلنا المراد بالطرف الجانب المقابل للاسم والفعل **فان قيل** الحرف غير مستقل والاسم والفعل
مستقلان فكيف يقابل غير المستقل بالمستقل **قلنا** المراد بالمقابلة انها يقعان عمدة في الكلام
وهو لا يقع **قوله** والاول اما ان يقترن **فان قيل** ان الضمير في يقترن انما يرجع الى الاول
او الى المعنى وكلاهما لا يصح اما الاول فلان الاقتران صفة المعنى لا صفة الكلمة والاول عبارة عن
الكلمة واما الثاني فلان المعنى غير مذكور فيلزم الاضمار قبل الذكر **قلنا** الضمير يرجع الى المعنى وان
لم يكن مذكورا حقيقة لكنه مذكور بمعنى من حيث انه مدلول الاول كما في قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
فان قيل لا نسلم ان معنى الفعل مقترن بالزمان جدا لازمنة الثلاثة والا فيلزم اقتران الزمان بالزمان

وقف

ان الزمان جزء مفهوم الفعل قلنا المراد بمعناه المعنى المستقل اعنى المحدث فان قيل ان معنى
المصادر ايضا مقترن باحد الازمنة الثلاثة فى الوجود فينبغى ان تكون افعالا قلنا المراد بالاقتران
الاقتران فى الفهم لا فى الوجود فان قيل ان معنى ضارب فى زيد ضارب امس مقترن باحد
الازمنة فى الفهم مع انه لم يكن فعلا قلنا المراد بالاقتران الاقتران فى الفهم عن اللفظ الدال
عليه والاقتران فى زيد ضارب امس عن الامر الخارج وهو امس قوله باحد الازمنة الثلاثة
فان قيل معنى الصبوح والغبوق ايضا مقترن باحد الازمنة الثلاثة المطلقة مع انهما ليسا
فعلين قلنا المراد باحد الازمنة الثلاثة احد الازمنة الثلاثة المخصوصة اعنى الماضى الحال
والاستقبال لاسطلق الزمان فان قيل ان معنى لفظ الماضى والحال والمستقبل
مقترن باحد الازمنة الثلاثة المخصوصة مع انها ليست افعالا قلنا معنى الاقتران ان الفهم
ذلك المحدث عن الفعل يفهم احد الازمنة الثلاثة مقارن له ومعنى هذه الالفاظ عين الزمان
لا المحدث المقترن بها قوله ولا الثانى الاسم وهو ماخوذ من السمو وهو العلو ولا شك ان دال
على اخويه فان قيل المراد بالاستعلاء لا يخلوا اما بالنسبة الى كل افراد الاسم او بعضها والاول
ممنوع لان ليست وكل عالميان على بعض افراد الاسم ممكن وما والثانى مسلم لكن بعض افراد الفعل
ايضا عال كما عرفت قلنا المراد بالاستعلاء انما هو بالنسبة الى كل افراد الاسم ومعنى الاستعلاء
ان من جنسه وحده يتركب الكلام دون اخويه لا الاستعلاء بمعنى قلة الحروف وكثرته وقيل ان
الوسم وهو العلامة ولا شك انه علامة على مسماه لكنه ضعيف لان الفعل والحرف ايضا علامات
على مسمياتها قوله والاول الفعل سمى الفعل به لان الفعل فى اللغة الحدث والفعل الاصطلاحى
مشتمل عليه فيكون تسمية الكل باسم الجزء قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منهما فان قيل ان
ذلك اشارة الى الواحد المذكور فيما سبق اعنى قوله لانها الخ وهى الجملة فلا يحصل المطابقة

بين الاشارة والمشار اليه قلنا ان ذلك اشارة الى وجه الحصر المفهوم من قوله لانها اه فان
قيل الحد تعريف للشئ بجميع ذاتياته والامور المذكورة في وجه الحصر لبعضها عدميات والعدمي
لايكون ذاتيا للشئ قلنا المراد بالحد ههنا التعريف الجامع المانع مجازا من قبيل ذكر الخاص
وارادة العام فان قيل لما علم من وجه الحصر تعريف كل واحد منها فلم نبه عليه بقوله وقد علم
ثم صرح به فيما بعد قلنا لعدد في المصنف حيث اشار الى تفاوت مراتب الطباع فالاشارة
في وجه الحصر بالنسبة الى الزكي والتنبيه بالنسبة الى المتوسط والتصريح بالنسبة الى الغبي قوله
الكلام المتضمن كلمتين بالاسناد فان قيل ان كلمة ما لا تخلو اما عبارة عن اللفظ او الشئ لو
الكلمة او الكلام والكل باطل اما الاول فلان تعريف الكلام حينئذ يصدق على نعم الواقع في
جواب من قال اقسام زيد لانه لفظ تضمن كلمتين وليس بكلام واما الثاني فلان تعريف الكلام
حينئذ يصدق على القرطاس المنقوش فيه زيد قايم لانه شئ تضمن كلمتين وليس بكلام واما الثالث
فلانه يلزم حمل الجزء على الكل وايضا يلزم تضمن الكلمة للكلمتين واما الرابع فلانه يلزم اتحاد المحدود و
الحد قلنا ان كلمة ما عبارة عن اللفظ والمراد بالتضمن تضمن الكل للاجزاء ولفظ نعم مؤول بمعنى الكلمتين
لانه متضمن للكلمتين بالمعنى المذكور فان قيل ان تعريف الكلام لايكون جامعا لافراده لانه خرج
منه زيد قائم ابوه وابوه قائم وقام ابوه لان كل واحد منها تضمن الكلمات الاربع لا الكلمتين قلنا
الكلمتين اعم من كونهما حقيقتين او حكميتين فالاخبار فيها وان كان مركبا لكنه مأول بما دل المفرد على معنى
زيد قايم الاب فان قيل ان تعريف الكلام لايكون جامعا لافراده لانه خرج منه مثل حسق مهل
ودير مقلوب زيد لان المسند اليه فيها مهل ليس بكلمة قلنا المسند اليه فيها وان لم يكن كلمة حقيقية فهو
كلمة حكما لانه ماوان بهذا اللفظ فان قيل الكلام اما تضمن كلمتين فيهما عين الكلام فيلزم الاتحاد
بين المتضمن والمتضمن قلنا المتضمن على صيغة اسم الفاعل هو المجموع من حيث المجموع والمتضمن على صيغة

اسم المفعول كلواحد منهما ولاشك ان المجموع من حيث المجموع مغاير لكلواحد منهما فان قيل قوله
بالاسناد جار ومجرور والجار والمجرور اذا وقع في عبارة القوم لابد فيه من الاعراب المحلي فما الاعراب المحلي
ههنا قلنا الاعراب المحلي ههنا النصب على المصدرية فان قيل الشرط في المصدر ان يشتمل معنى
الفعل عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى تضمن مشتمل على التضمن لا على قوله بالاسناد قلنا انه
مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف اعني تضمنا فان قيل ان وصفية الجار والمجرور باعتبار
المتعلق ومتعلقه اما الفعل المذكور اعني تضمن او المصدر المحذوف اعني تضمنا فعلى الاول يلزم تقديم
الصفة على الموصوف وعلى الثاني يلزم الاتحاد بين الصفة والموصوف قلنا ان متعلقه حاصل الامرين
المذكورين والباء للسببية فيكون التقدير الكلام ما تضمن كلمتين حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى
الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة ويصح السكوت عليها
فقوله لفظ جنس شامل للمهملات والموضوعات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وقوله
تضمن كلمتين خرج به المهملات والمفردات وقوله بالاسناد خرج به المركبات الغير الكلامية وبقيت
المركبات الكلامية سواء كانت خبرية كزيد قايم او انشائية مثل اضرب بان كلواحد منهما تضمن بالاسناد
فان قيل نعم ان الكلام الخبري متضمن للكلمتين لكن لانسلم ان الكلام الانشائي متضمن للكلمتين قلنا المراد بالكلمتين اعم من ان تكونا حقيقتين كما في الخبري او حكميتين وفي الانشائي وان لم تكونا حقيقتين لكن احديهما حقيقية
وهو الفعل والاخرى حكمية وهو الضمير فان قيل تعريف الكلام لا يكون جامعا للافراد لانه خرج منه
ضربت زيدا قايما لانه ليس متضمنا للكلمتين لا حقيقة ولا حكما بل هو متضمن للكلمات الاربع قلنا كلام المصنف
ظاهر في ان ضربت زيدا قايما بجميعه كلام لانه لم يقيد تعريف الكلام بقيد فقط وكلام صاحب المفصل
صريح في ان ضربت كلام والمتعلقات خارجة عنه لانه قال الكلام هو المركب من الكلمتين الخ وتعريف
المبتدأ بالام يفيد حصر المبتدا في الخبر فان قيل ان تعريف الكلام لا يكون مانعا عن دخول الغير

قوله قول لا اسناد له
قوله وقول لا اسناد له الخ
راجع الى كل ما يخرج من الكلام
عائد اليه كل ما يبقى بعد ما يكون
من اجل البيانات للان
المعتبر في حقيقة الكلام
الافادة والفائدة فيه
كذا يخرج كلام الناعس والنائم ونحوهما
يقولنا قصدا كذا في بعض
شرح اللبيب ١٢
قوله في الانشائي ١٢
اقول فيهم الاستفهام

فيه لانه دخل فيه الجملة لكونها متضمنة للكلمتين فالاسناد قلنا بين الجملة والكلام تردد على المذهب
المختار فلو دخل احد المترادفين في تعريف الآخر لاضير فيه واما الجواب على قول من قال بالتباين بينهما
ان المراد بالاسناد في تعريف الكلام هو الاسناد المقصود لذاته والاسناد المأخوذ في تعريف الجملة
هو مطلق الاسناد فافهم قوله ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او اسم وفعل فان قيل ان نسبة
الاتيان الى الكلام لا يصح لان الاتيان انما يتصور في ذات الروح دون الكلام ليس منها قلنا ان
الاتيان بمعنى الايصال اعلم ان ذلك اشارة الى الكلام لا الى التضمن والاسناد من بين احدهما
ان قوله ولا يتأتى الخ تقسيم للكلام فلا يدان يشار اليه وثانيهما ان ذلك اشارة الى البعيد وهو الكلام
دون التضمن والاسناد لانهما قيدان فان قيل لما ذلك اشارة الى الكلام فيلزم من قوله
في اسمين او اسم وفعل ظرفية الشيء لنفسه وهو باطل قلنا لا نسلم انه ظرفية الشيء لنفسه بل هو ظرفية
الجزئي للكلي فان قيل ان غلام زيد مركب من الاسمين وليس بكلام قلنا ليس المراد بالاسمين
مطلق الاسمين بل كون احدهما مسندا والآخر مسندا اليه وغلام زيد ليس كذلك بل احدهما مضاف والآخر
مضاف اليه فان قيل ان ضرب مركب من الفعل والاسم وليس بكلام قلنا المراد بالفعل والاسم كون
الفعل مسندا والاسم مسندا اليه وشتان ضرب ليس كذلك بل ضرب فعل وضمير المخاطب مفعول به فان
قيل ما الوجه للمصنف حيث اتى بادات الحصر في تقسيم الكلام لا في تقسيم الكلمة قلنا ان التركيب
الثنائي العقلي بين الاقسام الثلاثة يرتقي الى ستة اقسام ثلاثة من جنس واحد وثلاثة من جنسين والواقع
في نفس الامر قسمان اعني المركب من الاسمين والمركب من الفعل والاسم بخلاف الكلمة لانها لا تحمل فوق
الثلاثة فان قيل حصر الكلام في القسمين باطل لوجود القسم الثالث اعني المركب من الاسم والحرف
نحو يا زيد قلنا ان يا زيد مؤول بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الاسم والحرف بل من تركيب
الفعل والاسم اعني المنوي في ادعو فان قيل ان الكلام اذا تركب من الفعل والاسم فالشرط

في الاسم ان يكون مسند اليه وزيد في ادعو زيد ليس مسند اليه بل هو مفعول به قلنا ان الاسم المسند اليه اعم من ان يكون ظاهرا او منويا فهنا وان لم يكن ظاهرا لكنه منوي قوله الاسم دال على معنى في نفسه فان قيل ان كلمة ما لا تخلو اما عبارة عن الشئ او اللفظ او الكلمة او الاسم والكل باطل اما الاول فلانه لو كان كلمة ما عبارة عن الشئ يصدق تعريف الاسم على الدوال الاربع ولو كان عبارة عن اللفظ يصدق تعريف الاسم على المركب ولو كان عبارة عن الكلمة لا يجري مطابقة بين الراجع والمرجع ولو كان عبارة عن الاسم يلزم اخذ المحدود في الحد قلنا ان كلمة ما عبارة عن الكلمة وتذكير الضمير باعتبار لفظ الموصول فان قيل ان ضمير في نفسه لا يخلو اما راجع الى الكلمة او الى المعنى فعلى الاول لا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع اليه وعلى الثاني يلزم ظرفية الشئ لنفسه قلنا ان الضمير في نفسه راجع الى الكلمة وتذكير الضمير باعتبار لفظ الموصول وهو او نقول ان الضمير في نفسه راجع الى المعنى ولا يلزم ظرفية الشئ لنفسه لان كلمة في بمعنى الاعتبار اي ليس المعنى معتبرا في نفسه فان قيل كما ان معنى الاسم معتبر في نفسه كذلك معنى الحرف ايضا معتبر في نفسه لان الاعتبار يجري في الممتنعات فلا يحصل الفرق بين المعنى الاسمي والحرفي قلنا المراد بكون المعنى معتبرا في نفسه كون المعنى منظورا اليه في نفسه ولا شك ان معنى الاسم منظور اليه في نفسه ومعنى الحرف غير منظور اليه في نفسه فان قيل ان كون في بمعنى الاعتبار دعوى مجردة عن البرهان قلنا البرهان عليه قولهم الدار في نفسها حكمها كذا اي باعتبار ذاتها حكمها كذا لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك اي لاجل كون في بمعنى الاعتبار فسروا الحرف بكلمة تدل على معنى في غيره اي باعتبار غيره لا باعتبار في نفسها اعلم ان محصل ما قال المصنف في شرح المفصل ما ذكره بعض المحققين وهو مير سيد شريف في حواشي شرح المطالع وحواشي المتوسط وهو كما ان في الخارج ممكنا موجودا قائما بذاته ويسمى بالجوهر وممكنا موجودا قائما بالغير ويسمى بالعرض كذلك في الذهن معقول هو مدرك

قصدا ولحوظ فی ذاته یصلح ان یحکم علیه وبه وهو معقول هو مدرک بتعاد آلة لملاحظة غیره ولا یصلح
لشیء منهما والغرض من الحصول تشبیه المعقول بالمحسوس لایضاح المعقول یعنی ان الموجود
علی قسمین موجود خارجی وموجود ذهنی والموجود الخارجی علی قسمین قایم بذاته کالجوهر وقایم
بغیره کالعرض والموجود الذهنی علی قسمین مستقل فی الفهم کالمعنی الاسمی وغیر مستقل فی الفهم کالمعنی
الحرفی فالمعنی الاسمی مشابه بالجوهر والمعنی الحرفی مشابه بالعرض فالابتدار مثلا اذا لاحظه العقل
قصدا وبالذات کان معنی مستقلا بالمفهومیة یصلح لان یحکم علیه وبه وبهذا المعنی بهذا
الاعتبار مدلول لفظ الابتدار فقط ولا یحتاج لفظ الابتدار فی الدلالة علی المعنی الی ضم کلمة
اخری کالسیر والبصرة وبهذا المعنی هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنی کائنا فی نفس الکلمة
والابتدار مثلا اذا لاحظه العقل من حیث هو حالة بین السیر والبصرة وجعل العقل آلة لتعرف
حالها کان المعنی غیر مستقل بالمفهومیة ولا یصلح لان یحکم علیه او به وبهذا المعنی بهذا الاعتبار مدلول
لفظ من ویحتاج لفظ من فی الدلالة علیه الی ضم کلمة اخری کالسیر والبصرة وبهذا هو المراد بقولهم
ان للحرف معنی کائنا فی غیره **فان قیل** لانسلم ان الابتدار مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات
کان معنی مستقلا بالمفهومیة لان الابتدار نسبة بین المبتدر به والمبتدر عنه وکل نسبة تحتاج الی تصور
الطرفین قلنا ان طرفی النسبة علی قسمین اجمالی وتفصیلی فالنسبة الکائنة بین الطرفین الاجمالیین
غیر محتاجة الی ذکر الطرفین والنسبة الکائنة بین الطرفین التفصیلیین محتاجة الی ذکر الطرفین
ومعنی الابتدار من قبیل الاول ومعنی من من قبیل الثانی **حاصل الکلام** ان لفظ الابتدار
موضوع لمعنی کلی ای الشروع عن شیء لشیء ولفظ من موضوعة لمعنی جزئی ای الشروع عن
شیء معین لشیء معین **فان قیل** ان الضمیر المجرور فی عبارة المصنف یحتمل ان یرجع الی الکلمة
ویحتمل ان یرجع الی المعنی فالاول مستقیم والثانی غیر مستقیم لما فیه من المخالفة بین التفصیل

والاجمال قلنا لا يلزم المخالفة ان يخرج كيفية المعنى في نفس [illegible]

بالمفهومية فان قيل لما كان الضمير المجرور في عبارة يحتمل [illegible]

عبارة الفصل ايضا تحتمل التعيين لان الكافية [illegible]

المعنى الاخير لعدم سبق قرينة تدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة فان قيل ان تعريف

الاسم لا يكون جامعا لافراده وحد الحرف لا يكون مانعا عن دخول الغير [illegible]

الاضافة خارجة عن تعريف الاسم وداخلة في تعريف الحرف لانها محتاجة في الدلالة على معانيها

الى ما اضيفت هي اليه قلنا ان الاسماء اللازمة الاضافة لا تخرج عن تعريف الاسم ولا تدخل في

تعريف الحرف لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية [illegible]

غير حاجة الى ذكرها فان قيل لما كانت معانيها مفهومات كلية [illegible] يستعملوها في متعلقات مخصوصة

ولا يستعملونها في متعلقات عامة قلنا عادتهم جارية باستعمالها في [illegible] مضافة الى متعلقات

مخصوصة لانها الغرض من وضعها فلزم ذكرها [illegible]

قيل المراد بكينونة المعنى في نفس الكلمة لا يخلو اما ان يكون معنى مطابقيا [illegible]

والكل باطل اما الاول فلانه لو كان المراد بالمعنى المعنى المطابقي يخرج البعض عن تعريف الاسم

بالقيد الاول لان معناه المطابقي ليس كائنا في نفسه فاخرجه بالقيد الثاني [illegible]

باطل واما الثاني فلانه لو كان المراد بالمعنى معناه التضمني يخرج [illegible]

[illegible]

لان المطلق لا وجود له الا في ضمن المقيد فنقول كلامنا في الارادة لا في الوجود وارادة المطلق بدون
المقيد ممكن **فان قيل** المراد بمعناه التضمني لا يخلو اما النسبة او الزمان او الحدث فان كان المراد
النسبة فهي ليست كائنة في نفسها وان كان الزمان فح يلزم اقتران الزمان بالزمان وان كان
الحدث يلزم الترجيح بلا مرجح قلنا المراد بمعناه التضمني الحدث فلا يلزم الترجيح بلا مرجح لان معنى
الفعل موصوف بالكينونة والاقتران والنسبة ليست كائنة في نفسها والزمان ليس مقترنا
والحدث كائن في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة فتعين بالارادة **فان قيل** ان
تعريف الاسم لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه اسماء الافعال لان معانيها مقترنة
باحد الازمنة الثلاثة قلنا المراد بعدم الاقتران ما هو بحسب الوضع الاول ولا شك ان معانيها غير
مقترنة بحسب الوضع الاول وان عرض لها الاقتران بعارض الاستعمال لانها منقولة عن المصدرية
او الظرفية او الصوتية الى معنى الامر او الماضي **فان قيل** ان تعريف الاسم لا يكون مانعا عن
دخول الغير فيه [illegible] مقترنة باحد الازمنة الثلاثة قلنا المراد

بالاقتران ما هو بحسب [illegible] ولا شك ان معانيها مقترنة بحسب الوضع الاول وان عرض
لها عدم الاقتران بعارض [illegible] والانسلاخ **فان قيل** ان تعريف الاسم لا يكون مانعا
عن دخول الغير فيه [illegible] معناه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة بل مقترن
بالزمانين [illegible] على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال
[illegible] على الزمانين المعينين مستلزم للدلالة على
[illegible] **فان قيل** لما كان المضارع دالا على الزمانين لزم عموم المشترك
[illegible] في الارادة لا في الدلالة وههنا في الدلالة **فان قيل**
[illegible] فلانه موقوف عليه المقصود واما الاشتغال

بيان الخواص اشتغال بما لا يعني لانه ليس مقصودا ولا موقوفا عليه المقصود قلنا ان للاسم وجودين
وجود ذهني ووجود خارجي ومعرفة الاول حصل بالتعريف فلا بد من معرفة الثاني بيان الخواص
الزيادة الايضاح لان زيادة الايضاح الشيء مفيدة لزيادة البصيرة في الشيء فقال من
خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة لان خاصة الاسم اما لفظية او اما
معنوية فاللفظية اما محل ورودها اول الاسم او آخره فالاول اللام والثاني اما نفس الحركة
او تابع لها فالاول الجر والثاني للتنوين والمعنوية اما في ضمن المركب التام او غير التام فالاول
هو الاسناد والثاني الاضافة فان قيل المصنف في صدد الاختصار فالمناسب ان
يقول وخواصه دخول اللام بتقدير من على ان خواص الاسم كثيرة بحسب الوقوع والمذكور في هذا
المقام خمسة قلنا المصنف اورد صيغة جمع الكثرة تنبيها على كثرة الخواص في الوقوع واورد
من تنبيها على ان المراد ههنا بعض الخواص وهي الخواص الملفوظة للكثرة فان قيل لا نسلم ان اللام
من خواص الاسم لان كثيرا من افراد الاسم يمتنع دخول اللام عليها كاسماء الاشارة والموصولات
والمضمرات والاعلام قلنا الخاصة على قسمين شاملة وغير شاملة فالشاملة ما تكون خاصة بالنسبة
الى جميع افراد الشيء كالكاتب بالقوة للانسان وغير الشاملة ما تكون خاصة بالنسبة الى بعض افراد
الشيء كالكاتب بالفعل للانسان فالمراد ههنا مطلق الخاصة سواء الشاملة فان قيل لا نسلم ان اللام
من خواص الاسم لان اللام كما يوجد في الاسم كذلك يوجد في الفعل كلام الامر ولام الابتداء
قلنا المراد باللام لام التعريف فان قيل كما ان اللام للتعريف كذا الميم للتعريف كما
في قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر وكذا حرف النداء للتعريف نحو يا رجل اذا قصد به
معين فينبغي ان يقول ومن خواصه دخول حرف التعريف ليشمل لهما قلنا انما لم يتعرض للميم لعدم
شهرته في التعريف ولكونه بدلا من اللام ولم يتعرض لحرف النداء لظهور خصاصه بالاسم لان البناء

لا يكون الا اسما فان قيل المقصود بالكلام يحصل بقوله دخول اللام كذلك يحصل بقوله
دخول حرف التعريف فلم اختار اللام على حرف للتعريف قلنا في هذا المقام مذاهب
ثلثة مذهب سيبويه و مذهب الخليل و مذهب المبرد فمذهب سيبويه ان اداة التعريف هي اللام
وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن و مذهب الخليل انها ال كهل و مذهب
المبرد انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت عليها اللام للفرق بين الهمزة التعريف وهمزة
الاستفهام والمختار عند المصنف مذهب سيبويه فلذلك اختار اللام على حرف التعريف و
انما اختص اللام بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة و
الحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة قوله الجر وانما
اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر وحرف الجر مختص بالاسم لانه لافضاء
معنى الفعل الى الاسم فكذا اثره مختص بالاسم لئلا يلزم وجود الاثر بدون المؤثر فان
قيل ان الدليل لا يطابق المدعى لان المدعى ان مطلق الجر من خواص الاسم والدليل دال
على ان الجر الذي هو اثر الحرف مختص بالاسم فبقي الجر الذي لم يكن اثر حرف الجر كالجر في
المضاف اليه بالاضافة اللفظية قلنا عرف الجر اعم من ان يكون لفظا او تقديرا فالمضاف
اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن مجرورا بحرف الجر لفظا لكنه مجرور بحرف الجر التقديري فان سلم

فالاضافة اللفظية فرع المعنوية والفرع لا يخالف الاصل **قوله** والتنوين لاختصاصه بالتنوينات الاربع بالاسم سوى تنوين الترنم **قوله** والاسناد اليه فان قيل الظاهر قوله والاسناد بالجر عطف على مدخول الدخول لا على نفسه والا يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فيكون المعنى ومن خواصه دخول للاسناد وهذا المعنى فاسد لان الدخول انما يكون في اول الشيء او لحوقه في آخره والاسناد نسبة بين المسند والمسند اليه ليس قابلا للذكر في الاول ولا للحوق في الآخر قلنا ان قوله والاسناد بالرفع عطف على نفس الدخول لا على مدخوله والفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ممتنع بالاجنبي واما ذكر اليس اجنبيا عن المضاف بل من تتمته فان قيل الاسناد نسبة بين المسند والمسند اليه فلما كان الاسناد من خواص الاسم فينبغي ان يكون المسند والمسند اليه ايضا من خواص الاسم كذلك بل المسند قد يكون فعلا قلنا المراد بالاسناد والمسند اليه فان قيل المسند اليه ذات والخواص من قبيل الاعراض قلنا المراد بالمسند اليه كون الشيء مسندا اليه ذات الشيء مسندا اليه من خواص الاسم لان في كل واحد من المسند والمسند اليه لابد ان يكون مستقلا والحرف ليس مستقلا والفعل وان كان مستقلا لكنه وضع مسندا فلو جعل مسندا قوله والاضافة فان قيل الاضافة نسبة بين المضاف والمضاف اليه فلما كان الاضافة من خواص الاسم فينبغي ان يكون المضاف والمضاف اليه ايضا من خواص الاسم كذلك بل المضاف اليه قد يكون فعلا نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم قلنا المراد فان قيل المضاف ذات والخواص من قبيل الاعراض قلنا المراد مضافا فان قيل لا نسلم ان كون الشيء مضافا من خواص الاسم فيدوالا يوجد في غيره وهذا كما يوجد في الاسم — كذلك يوجد في

بالفاعل فاعل بنا
ويقع نعلان ان
الصفات تحقق
الفاعل الفعل وذلك
يحصل التنوين بهما
وكجريا ان

الفعال ما يجب والفعل ما يجب للانطباع ما يجب او لان محل للانفعال ثم

لما كان المراد بكونه مضافا انه من خواص الاسم بتقدير حرف الجر لا بذكره او لعدول عن اصل
الاخصر بعض انه المضاف والمضاف اليه كلاهما من خواص الاسم وقوله تعالى يوم ينفع
الصادقين صدقهم بتاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين صدقهم واما كون الشئ مضافا فمن
خواص الاسم لاختصاصه بفوائد مختصة بالاسم اي التخفيف والتخصيص والتعريف واما كون الشئ
مضافا اليه من خواص الاسم فلان المضاف يعمل الجر في المضاف اليه والجر من خواص الاسم
فكذا المضاف اليه من خواص الاسم قوله وهو معرب ومبني لانه اما مركب مع غيره او لا الثاني
مبني كالاسماء المعدودة والاول اما مشابه لمبني الاصل او لا والاول مبني والثاني معرب وقدم
المعرب على المبني لان الاصل في الاسماء الاعراب لان الالفاظ موضوعة لاظهار ما في الضمير وهذا
المعنى موجود في المعرب لا في المبني قوله فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل فان قيل
ان تقسيم الاسم الى المعرب والمبني صحيح لان قسم الشئ اخص منه والمعرب والمبني اعم منه قلنا
اللام في المعرب للعهد والمعهود الاسم المعرب والاسم المعرب اخص من الاسم فان قيل
ان تعريف المعرب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه ضرب في ضرب زيد لانه مركب
مع غيره ولم يشبه مبني الاصل وليس بمعرب قلنا المراد بالمركب الاسم المركب وضرب في ضرب زيد
فعل مركب فان قيل ان تعريف المعرب بالمركب لا يصح لان المعرب من اقسام الاسم
والاسم من اقسام الكلمة والمعتبر في مفهوم الكلمة الافراد وبين الافراد والتركيب منافاة قلنا
المركب بمعنيين مركب بمعنى منضم مع الغير ومركب بمعنى مجموع المضمومين فالمراد بالمركب ههنا
هو المركب بالمعنى الاول والمنافي للمعرب هو المركب بالمعنى الثاني فان قيل لما كان المركب
مشتركا بين المعنيين لزم اخذ المشترك في التعريف وهو غير جائز قلنا اخذ المشترك في التعريف
شنيع بدون القرينة وههنا وجدت القرينة وهي ان المركب واقع على المعنى الاول

واذا عدى بين يراد به المعنى الثانى وبهنا عدى بعلى فان قيل ان تعريف المعرب
لايكون جامعا لافراده لانه خرج منه المبتدأ والخبر لان المتبادر من التركيب تركيب العامل
وبهما لم يتركبا مع العامل بان عاملهما معنوى وتركيب اللفظى بالمعنوى محال قلنا
المراد بالتركيب التركيب مع غير وسواء كان مع العامل او غيره وبهما مركبان مع غير العامل
لان كلا واحد منهما مركب مع صاحبه فان قيل ان تعريف المعرب لايكون مانعا عن
دخول الغير فيه لانه دخل فيه غلام فى غلام زيد لانه مركب مع غيره ولم يشبه مبنى الاصل
مع انه مبنى قلنا المراد بالتركيب ما يتحقق معه عامله فان قيل ان تعريف المعرب
لايكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه زيد فى يا زيد لانه مركب مع غيره ولم
يشبه مبنى الاصل بل هو مناسبه قلنا المراد لعدم المشابهة عدم المناسبة فان قيل
فعلى هذا يلزم اخذ المجاز فى التعريف وهو شنيع قلنا اخذ المجاز فى التعريف شنيع بدون
القرينة وبهنا وجدت القرينة وهى ان المعرب مقابل المبنى والمبنى يقيد بقيد
المناسبة وتقيد احد المتقابلين بقيد يوجب تقيد المقابل الاخر بضد ذلك القيد
وضد المناسبة عدم المناسبة فان قيل ان تعريف المعرب لايكون جامعا لافراده
لانه خرج منه غير المنصرف لانه مشابه للفعل فى وجود الفرعيتين قلنا المراد بالمناسبة المناسبة
المؤثرة فى منع الاعراب فان قيل ان تعريف المعرب لايكون جامعا لافراده
لانه خرج منه اسم الفاعل لانه مشابه لمبنى الاصل عنى المضارع قلنا المراد
بمبنى الاصل ما يكون اصلا فى البناء لا ما يكون اصله البناء والمضارع مبنى
الاصل بالمعنى الثانى لا بالمعنى الاول فان قيل لما كان المراد بمبنى الاصل
مبنى الاصل بالمعنى الاول فلا يحصل المغايرة بين المضاف والمضاف اليه قلنا

اضافة المبنى الى الاصل بيانية فان قيل لم عدل المصنف عن تعريف الجمهور
وهو ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل قلنا انما عدل عنه لان
تعريفهم دوري لان معرفة اختلاف الآخر موقوف على معرفة المعرب فلو عرف
المعرب باختلاف الآخر لزم الدور لكن هذا الجواب ضعيف لان تعريفهم تعريف
بالاثر وهو قسم من تعريف جائز عند القوم فالحق ان يقال انه انما عدل عنه لان
المقصود من تعريف المعرب كونه وسيلة الى الحكم وتعريفهم لا يكون وسيلة اليه لانه يستلزم
تقدم الشيء على نفسه لانك اذا قلت ان زيدا في قام زيد معرب اي مختلف آخره باختلاف
العوامل لانه مما اختلف آخره باختلاف العوامل فالصغرى عين النتيجة والصغرى متقدمة والنتيجة متأخرة
فيلزم تقدم الشيء على نفسه بخلاف تعريف المصنف لانه يكون وسيلة اليه لانك اذا قلت
ان زيدا في قام زيد معرب اي مركب لم يشبه مبني الاصل لانه مما اختلف آخره باختلاف
العوامل وكلما اختلف آخره باختلاف العوامل فهو معرب اي مركب لم يشبه مبني الاصل
فالصغرى غير النتيجة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه وحكمه اي حكم المعرب الناشيء عن العامل
الثابت في المعرب ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا اي يختلف
آخر حرفه باختلاف العوامل ذاتا او صفة حقيقية او حكما لفظا او تقديرا فان قيل
ان اضافة الحكم الى المعرب للاستغراق فيكون المعنى ان كل حكم من احكام المعرب

ان يختلف آخره باختلاف العوامل وليس الامر كذلك لان للمعرب احكاما كثيرة سوى
اختلاف آخره قلنا اضافة الحكم الى المعرب للعهد والمعهود بها بعض الاحكام اى من
جملة احكام المعرب فان قيل ان اضافة الحكم الى المعرب لا يصح لان الحكم عبارة عن
اسناد احد الامرين الى الآخر ايجابا او سلبا وانما يتصور فى المركب والمعرب من اقسام
المفرد قلنا المراد بالحكم الحكم بالمعنى اللغوى وهو الاثر المترتب على الشئ فان قيل ان حكم
المعرب منقوض بحركة نحو غلامى لانه اختلاف فى آخر المعرب وليس بحكم قلنا المراد بالحكم
ما هو حكم المعرب من حيث انه آخر المعرب وهذا الاختلاف ليس من حيث انه آخره بل
من حيث انه ما قبل ياء المتكلم فان قيل ان اختلاف الآخر انما يستقيم فى المعرب
الذى هو معرب بالحرف لا فيما هو معرب بالحركة قلنا ان اختلاف الآخر اعم من
ان يكون ذاتا او صفة فالمعرب بالحركة وان لم يختلف ذاتا لكنه اختلف صفة و
الاختلاف الذاتى ان يتبدل حرف بحرف والصفتى ان يتبدل حركة بحركة فان قيل
ان الاختلاف الذاتى منقوض بكل واحد من التثنية والجمع المذكر السالم فى حالتى النصب
والجر لانهما معربان بالحرف مع انه لم يختلف آخرهما من حيث الذات قلنا الاختلاف
الذاتى اعم من ان يكون حقيقة او حكما ففيهما وان لم يوجد الاختلاف حقيقة لكنه وجد
حكما لان الياء بعد دخول الناصب علامة النصب حكما كما انها بعد دخول الجار علامة
الجر حقيقة فان قيل ان الاختلاف الصفتى منقوض على ما هو معرب بالحركة كزيد
فى جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد لان آخره اعنى النون الساكن المسمى
بالتنوين لم يختلف باختلاف العوامل قلنا ان آخره الدال لا التنوين بل هو
كلمة برأسها فان قيل ان الاختلاف الصفتى منقوض بغير المنصرف فى حالة

قوله من حيث انه آخر المعرب اقول لو كان هذا القيد مرادا فيلغو قول المصنف باختلاف العوامل فتذكر بامر منا فى فائدته ١٢

قوله لا فيما هو معرب بالحركة لان الحركة ليست بآخر المعرب كما هو الظاهر ١٢ تحفة

٢٦

النصب والجر لانه معرب بالحركة ولم يختلف آخره من حيث الصفة قلنا ان الاختلاف
الصفتي اعم من ان يكون حقيقة او حكما وههنا ان لم يوجد الاختلاف حقيقة لكنه
وجد حكما لان الفتحة بعد دخول الجار علامة الجر حكما كما ان دخول الناصب علامة
النصب حقيقة فان قيل ان العوامل جمع فينبغي ان لا يختلف آخره بدخول
العامل او عاملين قلنا المراد بالعوامل جنس العامل لبطلان الجمعية باللام فان قيل ان
حكم المعرب منقوض بمن في جاءني رجل منو ورأيت رجلا منا ومررت برجل مني لان آخره
اختلف باختلاف العوامل مع انه ليس بحكم المعرب قلنا المراد بالاختلاف الاختلاف الحاصل
بدخول العامل عليه بالذات وههنا العامل داخل على المستفهم عنه لا على الاستفهام فان قيل ان
زيدا في مثل ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا دخل عليه العوامل
المختلفة بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخره لم يختلف باختلاف العوامل قلنا المراد
باختلاف العوامل اختلافها في العمل لا في الاسمية والفعلية والحرفية فان قيل ان حكم
الشيء خاصة له واختلاف الآخر ليس خاصة المعرب لان بعض الاسماء المعدودة المركبة مع
العامل ابتداء حكمها حدوث الاعراب لا اختلاف الآخر قلنا هذا حكم آخر من احكام المعرب
واختلاف الآخر حكم آخر من احكام المعرب فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لا فساد فيه
لان للمعرب احكاما كثيرة سوى اختلاف الآخر فان قيل ان نصب لفظا او تقديرا
لا يخلو اما على التمييز او على المصدرية لا يصح كل واحد منهما اما الاول فلان التمييز عن النسبة
اما فاعل او مفعول وفاعل قوله يختلف آخره لفظ الآخر لا لفظا ولا تقديرا واما الثاني
فلان الشرط في المصدر ان يشتمل معنى الفعل عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء و
معنى يختلف مشتمل على الاختلاف لا على لفظا ولا تقديرا قلنا انه منصوب على التمييز

ولاشك انه فاعل بعد رد العبارة الى الاصل فيكون تقديره وحكمه ان يختلف لفظ آخره وتقدير آخره او نقول انه منصوب على المصدرية بتقدير المضاف فتقديره ان يختلف آخره اختلاف لفظ او تقدير قوله الاعراب ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة فان قيل ان تعريف الاعراب لايكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه العامل والمعنى المقتضى لانه يختلف بهما آخر المعرب قلنا ان كلمة ما عبارة عن الحرف والحركة والعامل والمعنى المقتضى ليسا من الحروف والحركات لكن هذا الجواب ضعيف لانه دخل فيه الحروف العامة فالاولى ان يقال ان كلمة ما عبارة عن الشئ والبارئ به للسببية والمتبادر من السبب السبب القريب والعامل والمعنى المقتضى من الاسباب البعيدة فان قيل المقصود من التعريف الجمعية والمنعية وهما حاصلتان بالسابق فلا حاجة الى قوله ليدل على المعاني المعتورة قيل هذا ليس

جزأ من التعريف بدليل قوله في امالي الكافية ليس هذا من تمام الحد بل هي جملة مستانفة
وقعت في جواب سؤال السائل كانه سئل ما الفائدة في وضع الاعراب قيل انما وضع
ليدل على المعاني المعتورة عليه فاللام في قوله ليدل متعلقة بالوضع المفهوم من فحوى
الكلام لكنه ليس مرضيا للشارح لانه بعيد عن الفهم غاية البعد فالاولى ان يقال انه جزء
من التعريف ولا نسلم ان القيود المأخوذة في التعريف للجمعية والمنعية بل ربما تذكر
القيود في التعريف لفائدة اخرى غير الجمعية والمنعية كما في قول صاحب زنجاني التعريف
في اللغة التغيير وفي الاصطلاح تحويل الاصل الواحد الى اشياء مختلفة لمعاني مقصودة لا تحصل
الا بها وهذا المعنى مراد بقوله في شرح امالي الكافية ليس هذا من تمام الحد لانه ليس جزأ من التعريف
ومتعلق بالوضع المفهوم من فحوى الكلام بل هو متعلق بقوله اختلف **فان قيل** ان المعتور
على صيغة اسم الفاعل متعد بنفسه فلا حاجة الى تعديته بعلى قلنا ان تعديته بعلى لتضمنه معنى
الورود والاستيلاء **فان قيل** ان تعداد الاعراب لغو لجواز ان يكون الاعراب الواحد
دالا على المعاني المتعددة قلنا ان المعاني العارضة على المعرب متعاقبة غير مجتمعة
لتضاد بعضها مع بعض فينبغي ان يكون علاماتها اليه كذلك **فان قيل** ان للاسم المحققة
ثلثة فلم تعيين آخره للاعراب قلنا ان الاسم دال على نفس المسمى والاعراب دال على صفة المسمى
والصفة متأخرة عن الموصوف فينبغي ان يكون الدال عليها متأخرا عن الدال عليه ثم اعلم ان المعرب
مأخوذ عن الاعراب وهو الايضاح او من اعربت المعدة وهو الفساد **فان قيل** ان تسمية المعرب
بالمعرب يصح على المعنى الاول لا على المعنى الثاني لان المعرب موضح للمعاني بمقتضيته لانه مفسد لها
قلنا لو كان المعرب على المعنى الثاني فالهمزة فيه للسلب ومعناه سلب الفساد ولا شك انه
مزيل للفساد والالتباس بعض المعاني ببعضها **قوله** وانواعه رفع ونصب وجر لانه الدال على العمدة

او على الفضلة فالاول رفع والثانى اما دال على الفضلة مبالذات او بواسطة حرف الجر فالاول
نصب والثانى جر فان قيل ان حصر انواعه فى الثلاثة باطل لوجود القسم الرابع وهو الجزم
قلنا هذا الحصر بالنسبة الى اعراب الاسم والجزم اعراب الفعل فان قيل لم عبر عن الحركات
الاعرابية بالرفع والنصب والجر لا بالضمة والفتحة والكسرة قلنا هذه الاسماء الثلاثة مختصة
بالحروف والحركات الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة و
الفتحة والكسرة فانها مستعملة فى الحركات البنائية غالبا وفى الحركات الاعرابية على ندرة قوله
كالرفع علم الفاعلية فان قيل لانسلم ان الرفع علم الفاعلية لانه كما يوجد فى الفاعل
كذلك يوجد فى غيره كالمبتدأ والخبر وغيرهما قلنا الفاعل اعم من ان يكون حقيقة او حكما
فالحقيقى ظاهر والحكمى ما وجد فيه خصلة الفاعل من كون الشئ مسندا اليه وكون الشئ جزءا ثانيا
من الجملة والنصب علم المفعولية اى علامة كون الشئ مفعولا فان قيل لانسلم ان النصب علامة كون
الشئ مفعولا لان النصب كما يوجد فى المفعول كذلك يوجد فى غير المفعول كالحال والتمييز والمستثنى
قلنا المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فالحقيقى ظاهر والحكمى ما وجد فيه خصلة المفعول
وهو ما يتعلق به الفعل بعد تمامه بالفاعل والجر علم الاضافة اى علامة كون الشئ مضافا اليه
فان قيل لم الحقت الياء المصدرية بالفاعل والمفعول لا بالاضافة قلنا الاضافة مصدر
بنفسها فلا يحتاج الى الحاق الياء بخلاف الفاعل والمفعول لانهما ليسا مصدرين بنفسهما فيحتاجان
الى الحاق الياء المصدرية فان قيل لم جعل الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر
علم الاضافة ولم يعكس قلنا الرفع ثقيل والفاعل قليل فاعطى الثقيل للقليل رعاية للتعادل و
النصب قليل والمفاعيل كثيرة فاعطى الخفيف للكثير رعاية للتعادل ولما لم يتأت للمضاف
اليه علامة غير الجر فجعل الجر علامة له العامل بابه يقوم المعنى المقتضى للاعراب فان قيل

وامام الضم والواو والكسر مجردة عن التاء فمختص بالحركات البنائية ولا يطلق على الحركات الاعرابية اصلا قال ٣٠ العامل اما قول هذا التعريف للعامل الاسم والفعل فغير مطابق للواقع لان الحرف ايضا عامل

٣٠

المعنى المقتضى قائم بالمعرب لا بالعامل فكيف يصح تعريف العامل بما قال المصنف قلنا
التقويم بمعنى الحصول ولا شك ان المعنى المقتضى حاصل بالعامل ففي جاءني زيد جاء عامل
اوحصل به معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة له فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف
بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا **فان قيل** المراد بالمفرد ما يقابل التثنية او
الجمع او المضاف فالاول منقوض بالاسماء الستة لانها مفردة بهذا المعنى وليست
معربة بهذا النوع من الاعراب والثاني منقوض بغلام في غلام زيد لانه ليس بمفرد بهذا
المعنى مع انه معرب بهذا النوع من الاعراب **قلنا** المراد بالمفرد المعنى الاول ولا يدخل فيه
الاسماء الستة لان اللام في المفرد للعهد والمعهود بها المفرد لفظا ومعنى والاسماء الستة و
ان كانت مفردة لفظا لكنها ليست مفردة معنى لكون معانيها نسبة من التعدد **فان**
قيل ان توصيف الجمع بالمكسر لا يصح لان مدار توصيف الشيء بالمشتق قيام المبدء
بذلك الشيء والمكسر مشتق من الكسر والكسر قائم بالمفرد لا بالجمع **قلنا** ان توصيف الجمع
بالمكسر ليس توصيفا بحاله بل هو توصيف بحال متعلقة اي الجمع الذي كسر واحده **فان**
قيل لم خص هذا النصف من الاعراب بهذا النوع من الاسماء **قلنا** المفرد المنصرف اصل
من وجهين الاول انه مفرد والمفرد اصل بالنسبة الى التثنية والجمع والثاني انه منصرف والمنصرف
اصل بالنسبة الى غير المنصرف والجمع المكسر المنصرف اصل بالنسبة الى الجمع المكسر غير المنصرف
وهذا القسم من الاعراب اعني اصل من وجهين الاول انه اعراب بالحركة والاعراب بالحركة اصل
بالنسبة الى الاعراب بالحرف والثاني انه معرب بالحركات الثلاثة في الاحوال الثلاثة فاعلى
الاصل للاصل رعاية للتناسب **فان قيل** ان نصب قوله رفعا آه لا يخلو اما على الظرفية او
على المصدرية او على الحالية والكل باطل اما الاول فلان الظرف اما زمان او مكان

والرفع والنصب والجر ليس بزمان ولا مكان وأما الثاني فلان الشرط في المصدر
ان يشتمل معنى الفعل عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى يعرب مشتمل على الاعراب لا على
الرفع والنصب والجر وأما الثالث فلان الحال محمول على ذي الحال وههنا لا يصح الحمل لانه
يلزم حمل صرف الوصف على الذات قلنا انه منصوب على الظرفية بتقدير المضاف اي
يعربان بالضمة حالة رفع آه او على المصدرية بتقدير المضاف اي يعربان بالضمة اعراب
رفع آه او على الحالية لكن المصدر مبني للمفعول اي يعربان بالضمة مرفوعا آه جمع المؤنث
السالم بالضمة والكسرة لانه فرع للجمع المذكر السالم والنصب فيه تابع للجر فكذا في جمع المؤنث
سلا يلزم مخالفة الفرع عن الاصل فان قيل كثير من جموع المذكر معرب بهذا النوع
من الاعراب كالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات والسجلات والمخاليات فكيف يختص
هذا الصنف من الاعراب بجمع المؤنث السالم قلنا المراد بجمع المؤنث السالم ما جمع بالالف
والتاء سواء كان مفرده مذكرا او مؤنثا غير المنصرف بالضمة والفتحة لانه يشبه الفعل في وجود
الفرعيتين فامتنع فيه ما هو ممتنع بالاسم اعني الجر والتنوين اخوك وابوك وحموك وبنوك
وفوك وذو مال مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء فان قيل لم خالف

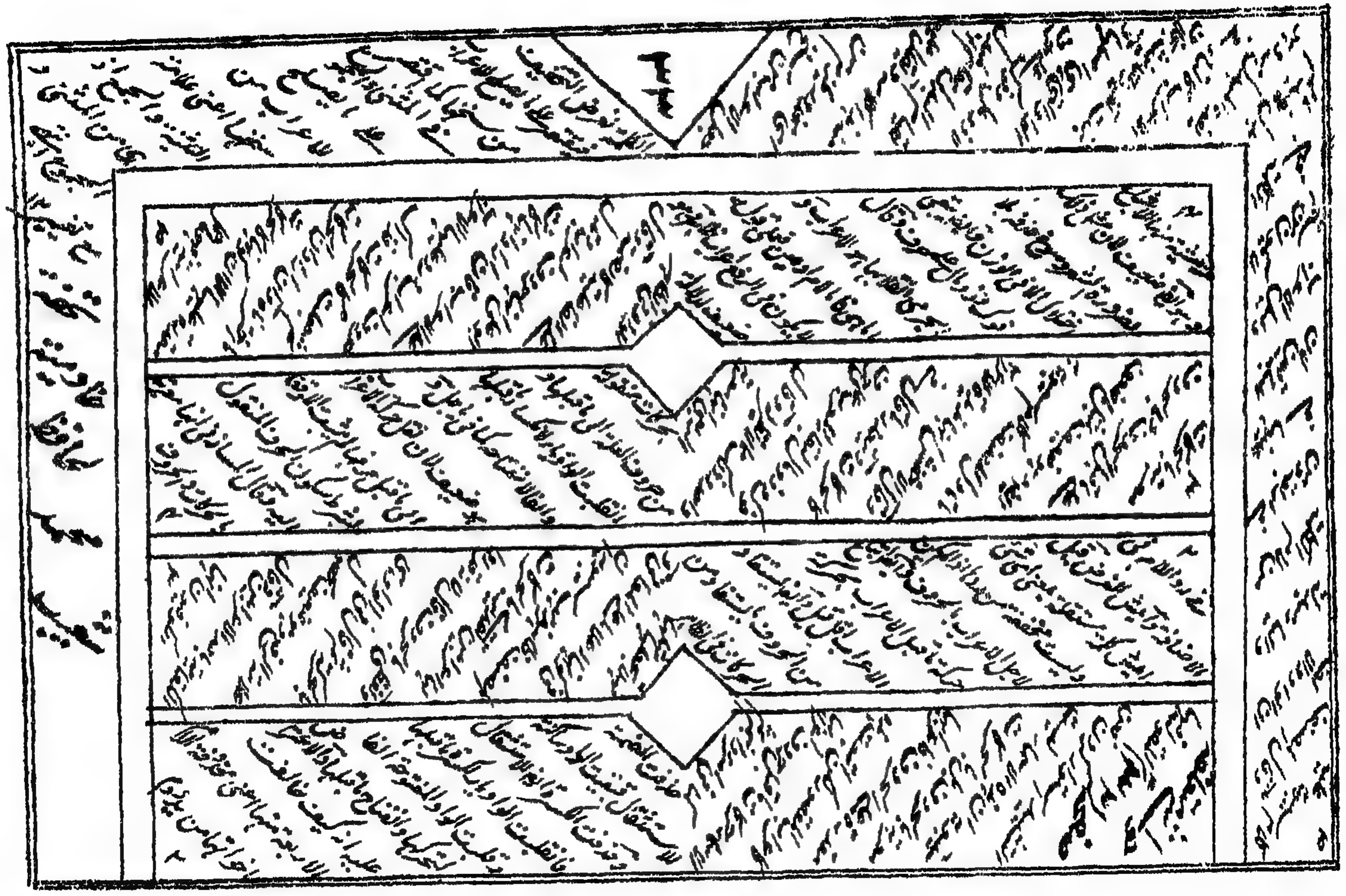

الحم عن الاخوات بكسر الكاف **قلنا** الحم قريب المرة من جانب الزوج فلا يضاف الا الى المرة **فان قيل** لم قدم الناقص على الاجوف واللفيف **قلنا** الناقص كثير من الاجوف واللفيف والعزة للتكاثر **فان قيل** لم خالف ذو عن الاخوات باضافته الى الظاهر دون الضمير **قلنا** ان ذو وضع وسيلة لتوصيف الشيء باسم الجنس والضمير لا يسمى باسم جنس **فان قيل** هذه الاسماء ليست معربة بهذا النوع من الاعراب في حالة التثنية والجمع والتصغير فكيف يصح هذا الحكم على سبيل العموم **قلنا** المراد بكونها معربة بهذا النوع حال كونها موحدة مكبرة لانها لو كانت مثنى او مجموعا كان اعرابها كاعراب سائر التثنيات والمجموع ولو كانت مصغرة كان اعرابها بالحركات الثلثة في الاحوال الثلاثة **فان قيل** لما كان هذان القيدان مرادين في عبارة المصنف فلم لم يذكرهما **قلنا** انما لم يذكرهما اكتفاء بالامثلة **فان قيل** ينبغي ان يكتفي بالامثلة في حق الاضافة ايضا **قلنا** لو اكتفي بالامثلة في حق الاضافة توهم اشتراط اضافتها الى ضمير المخاطب لهذا النوع من الاعراب وليس كذلك **فان قيل** اخوك آه وابو اه يشتمل بالنقود والاستحالة الاعلال بالنسبة الى الواو والاستحالة بالنسبة الى الالف والياء **قلنا** المراد بالاب واخواته الاسماء الستة يعني هذه الاسماء الستة معربة بالواو الخ اذ ربما يحكم على شيء معين ويراد به الحكم على نوعه كقولنا زيد ضاحك بالطبع اي الانسان ضاحك بالطبع **فان قيل** الاصل في المفردات هو الاعراب بالحركة فلم اعربت هذه الاسماء بالحروف **قلنا** لما كان اعراب المفردات بالحركات واعراب التثنيات والمجموع بالحروف جعلنا اعراب بعض المفردات بالحروف لئلا يلزم المنافرة والوحشة التامة بينهما مع ان بينهما مناسبة الاشتقاق **فان قيل** لم حصرتم الستة قلنا لما كان لكل واحد من التثنية

قوله فرب المرة من ابى زوجها والخ ربما يقال فرب المرة من ابى زوجها **قوله** اقارب الزوج ١٢ **قوله** ذو لغة طيئ **قوله** فيما يجمع فيما لا يجمع **قوله** ان ذو لغة في الذي **قوله** لم قدم صنعة اقول قدم ايضا **قوله** يصغر ايضا اقول قدم ايضا **قوله** الخ اقول في ذو بمعنى الذي تسع لغات ذو ذا ذي ذى ذوا ذوي ذوى ذوو ذوا ذوو ذوون فافهم ١٢ **قوله** ولو كانت مصغرة الخ لان المصغر منها يجر كجر مذكر سالم وجمع بالياء ونون

والجمع احوال ثلثة جعلنا في مقابلة كل حال اسما على حدة فان قيل لم خصوا هذه
الستة قلنا انها مشابهة للتثنية والجمع لفظا ومعنى اما لفظا فلكون آخرها
حرفا صالحا للاعراب واما معنى فلان معانيها مبنية من التعدد كمعنى التثنية والجمع
فان قيل كما ان في آخرها حرفا صالحا للاعراب كذلك في آخر يد ودم فينبغي ان
يعرب بهذا النوع من الاعراب وليس كذلك قلنا قد سمع من العرب اعادة الحروف
المحذوفة عند الاعراب في الاسماء الستة لا في غير ها المثنى ولا مضافا الى مضمر واثنان

والتثنية بالالف واليا مفان قيل ان ذكر كلا واثنان واثنتان بعد المثنى مستدرك
لانه ليس المراد بالمثنى لفظ بل المراد افراده ونحوه بالفاظ من افراده قلنا لانسلم
انها من افراده بل من ملحقاته لان ملحقاته ما يكون صورته صورة التثنية وليس له مفرد
من لفظه فان قيل لم ذكر كلا ولم يذكر كلتا مع انه في حكمه قلنا انه فرع كلا وذكر الاصل
مغن عن ذكر الفرع فان قيل الحال الواقع بعد المعطوف والمعطوف عليه حال عنهما
فينبغي ان يكون اعراب المثنى بالالف واليا مقيدا بقيد الاضافة الى مضمر وليس الامر
كذلك قلنا انه حال عن كلا فقط وما قيل ان الحال الواقع بعد المعطوف والمعطوف
عليه حال عنهما اكثرية لا كلية فان قيل لم قيد اعراب كلا بالالف واليا
بقيد الاضافة الى الضمير قلنا ان لكلا اعتبارين باعتبار
اللفظ مفرد وباعتبار المعنى مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركة ومعناه
يقتضي الاعراب بالحرف فروعي فيه كلا الاعتبارين بحيث لو كان مضافا الى مظهر
اعرب بالحركة لان الاضافة الى المظهر اصل والاعراب بالحركة اصل ايضا فاعطى
الاصل للاصل رعاية للتناسب ولو كان مضافا الى مضمر اعرب بالحرف لان
الاضافة الى المضمر خلاف الاصل والاعراب بالحرف ايضا خلاف الاصل فاعطى
خلاف الاصل لخلاف الاصل رعاية للتناسب فان قيل لم لا ينقض نحو جاءني كلا
الرجلين ومررت بكلا الرجلين لانه مضاف الى المظهر وليس بمعرب بالحركة قلنا انه معرب
بالحركة لكن حركاته تقديرية جمع المذكر السالم والو وعشرون واخواتها بالواو واليا

فان قيل ان ذكر الواو عشرون واخواتها بعد جمع المذكر السالم مستدرك لانه يغني
ذكرا به لفظ بل افراده وهي من افراده قلنا لانسلم انها من افراده بل من ملحقاته
لان صورتها صورة الجمع وليس لها مفرد من لفظها فان قيل هذا الجواب السديد
في الواو دون الياء حيث عشرون واخواتها لانه يجوز ان يكون عشرون جمع عشرة
وثلاثون جمع ثلثة وقس عليه فلنا لو كان عشرون جمع عشرة يصح اطلاق عشرين
على ثلاثين لانه ثلثة امثال العشرة ولو كان ثلاثون جمع ثلثة يصح اطلاق ثلاثين على
تسعة لانه ثلاثة امثال الثلثة وهذا لازم باطل فالملزوم مثله او نقول بان هذه الالفاظ
تدل على كميات محصورة ولا حصر في الجمع فان قيل الاصل في الاعراب الحركة فلم اعرب
التثنية والجمع على الحرف قلنا التثنية والجمع فرع الواحد والاعراب بالحرف فرع الحركة
فاعطى الاصل للاصل والفرع للفرع رعاية للتناسب فان قيل ان جمع المؤنث السالم
فرع المفرد المؤنث فينبغي ان يعرب بالحرف قلنا نعم لكن ليس في آخره حرف صالح للاعراب
فاعرب بالحركة للضرورة فان قيل ان اعراب التثنية والجمع خلاف الاصل لان رفع
التثنية بالالف والقياس يقتضي الواو ونصبها بالياء والقياس يقتضي الالف قلنا
لما كان حروف الاعراب ثلاثة والاعراب كلواحد من التثنية والجمع لحوال ثلثة فلو
اعطى الكل للتثنية بقي الجمع بلا اعراب فلو اعطى للجمع بقي التثنية بلا اعراب ولو اشتركا لزم
الالتباس منهما فوزعت بان يعطى الالف للتثنية حالة الرفع لانه ضمير الفاعل في تثنية
الافعال ويعطى الواو للجمع حالة الرفع لانه ضمير الفاعل في جمع الافعال والياء مشتركة بينهما حالة
الجر فان قيل لزم الالتباس بينهما في حالة الجر قلنا الالتباس مرفوع بالحركة قبل الياء لان
ما قبلها في التثنية مفتوح وفي الجمع مكسور فان قيل لم يعمل على الرفع قلنا بين النصب والجر مناسبة

الكون كل منهما والاعلى الفضلة بخلاف الرفع لانه دال على العمدة التقدير فيما تعذر
كعصى وغلامى مطلقا فان قيل الاعراب فى الماضى والامر الحاضر والحرف متعذر
وليس بمقدر قلنا ان كلمة ما عبارة عن الاسم وهى ليست باسماء فان قيل الضمير
فى تعذر لا يخلو اما راجع الى الاعراب او الى الاسم فعلى الاول بقى الموصول بلا عائد
وعلى الثانى يلزم فساد المعنى كما لا يخفى قلنا الضمير فيه راجع الى الاعراب والعائد
محذوف اى فيه فان قيل التعذر ما لا يمكن الوصول اليه الا بكلفة ومشقة والاعراب
فى عصى وغلامى لا يمكن الوصول اليه اصلا قلنا المراد بالمتعذر ههنا الممتنع فان
قيل لما امتنع الاعراب فيهما فلم جعل من قبيل المعربات لا من قبيل المبنيات قلنا
الممتنع فيهما ظهور الاعراب فى اللفظ لا تقديره والمبنى ما امتنع فيه كلاهما والمراد بعض
كل اسم كان فى آخره الف مقصورة باقية او محذوفة لالتقاء الساكنين وانما
قدر الاعراب فيه لان الالف ساكن وضعا لا يقبل الاعراب اصلا والمراد بغلامى كل
اسم مضاف الى ياء المتكلم وانما قدر الاعراب فيه لانه لما اشتغل آخره بالحركة لاقتضاء
الياء امتنع عليه دخول حركة اخرى سواء كانت مخالفة او موافقة او استقل كما فى حالة
رفعا وجرا والمراد بكل اسم كان فى آخره ياء قبلها كسرة وانما قدر الاعراب فيه فى حالة
الرفع والجر لا فى حالة النصب لان الضمة والكسرة تستقلان على الياء بخلاف الفتحة

لانها خفيفة نحو مسلمي رفعا والمراد به كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم وانما قدر
الاعراب فيه في حالة الرفع لا النصب والجر لان في حالة الرفع تقلب الواو ياء والقلب
يخرج الشيء عن حقيقته وفي حالة النصب والجر اذ تحركت الياء في الياء والادغام لا يخرج
الشيء عن حقيقته فان قيل كثيرا ما قدر الاعراب بالحرف في الاحوال الثلاثة نحو جاءني
ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم فلم لم يجعل صنفا من اصناف قلنا هذا
التقدير لعارض الاضافة والعوارض لا تعتبر والا لفظي فيما عداه فان قيل الاعراب
اللفظي اصل بالنسبة الى التقديري فلم قدم التقديري على اللفظي قلنا لمواضع التقديري
قليلة ومواضع اللفظي كثيرة والقليل بمنزلة الجزء والكثير بمنزلة الكل والجزء مقدم على
الكل في الفهم فقدم في الذكر مطابقة للوضع بالطبع غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او
واحدة منهما تقوم مقامهما فان قيل ان ضربت مما وجد فيه علتان التأنيث ووزن
الفعل مع انه مبني لا غير المنصرف قلنا كلمة ما عبارة عن الاسم لا عن اللفظ حتى يرد
ما قيل فان قيل ان حضار مما وجد فيه علتان العلمية والتأنيث مع انه مبني قلنا
المراد بالاسم الاسم المعرب وحضار مبني فان قيل ان جبلي ومصباح اذا صارا علمين
شخصين وجد فيهما علتان كما ترى فينبغي ان يكونا من قبيل القسم الاول مع انهما
من قبيل القسم الثاني وهو ما وجد فيه علة واحدة تقوم مقامهما قلنا المراد بالعلتين
ان تكونا مؤثرتين والعلمية لا تؤثر مع الفي التأنيث وصيغة منتهى الجموع
فان قيل ان نوحا مما وجد فيه علتان مؤثرتان العجمة والعلمية مع انه منصرف
على المختار قلنا المراد بالعلتين ان تكونا مؤثرتين مع اجتماع شرائطهما وشرط
العجمة تحرك الاوسط او الزيادة على الثلثة وليس في نوح واحد منهما فان قيل قيام

فوله ما عين
فوله فيه
علتان اه
فقيل
فان قيل
فاذا فيه
فوله ما
فوله فيه
علتان اه
فقيل
فان قيل

العلة مقام العلتين لا يصح لان القيام انما يتصور في الاجسام والعلل من قبيل الاعراض
قلنا المراد بقيامها مقامهما ان تؤثر تاثيرهما وهي عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة
ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب فان
قيل الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور لا يصح لانه يلزم حمل الواحد على المتعدد وهو باطل
قلنا هذا انما يرد لو كان الربط مقدما على العطف وليس كك بل الامر بالعكس كما اشار اليه
الشارح بقوله وهي اي العلل التسع مجموع ما آه فان قيل ان كلمة ثم يفيد التراخي فعلم منه ان
علية الجمع والتركيب عقيبة من علية الخمسة وليس كك قلنا العدول فيها تين البيتين عن الواو الى
ثم لمجرد محافظة الوزن لا للتراخي فان قيل ان زائدة لا يخلو اما مرفوع على انه صفة النون او منصوب
على انه حال منه وكل واحد منهما باطل اما الاول فلعدم المطابقة بين الصفة والموصوف في التعريف
والتنكير واما الثاني فلان الحال عن الفاعل او عن المفعول والنون في هذا التركيب لا فاعل ولا مفعول بل هو
مبتدأ قلنا انه حال عن النون والنون فاعل في المعنى اي تمنع النون الصرف زائدة من قبلها الف قوله
الف فاعل الظرف او مبتدأ والظرف خبره المقدم عليه فان قيل على هذا التوجيه يفهم منه زيادة النون فقط مع
ان الالف ايضا زائد ولذا يعبر عنهما بالالف والنون المزيدتين فالحق ان يقال ان الالف فاعل
زائدة والظرف متعلق بالزيادة فيفهم منه زيادتهما لكن تقدم الالف على النون في
وصف الزيادة كما في جاءني زيد راكبا من قبله اخوه قوله وهذا القول تقريب اي ذكر
العلل على صورة النظم اقرب الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل من حفظ النثر او القول

يكون العلل تسعة قريب الى الحق او القول يكون كل واحد من هذه الامور التسعة عليه
قول مجازي لا حقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها قوله كعمر واحمر وطلحة وزينب
وابراهيم ومساجد ومعاديكرب وعمران واحمد فان قيل ان طلحة كما كان مثالا للتانيث
كذلك مثالا للمعرفة فما الفائدة في ايراد زينب بعد طلحة قلنا فيه اشارة الى قسمي
التانيث اللفظي والمعنوي وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين لان لكل علة فرعية فاذا وجد
في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل في وجود الفرعيتين فامتنع فيه
الاعراب المختص بالاسم اعني الجر والتنوين فان قيل ان اضافة الحكم الى غير
المنصرف لا يصح لان الحكم انما يضاف الى المؤثر والمؤثر ههنا العلتان او العلة الواحدة
تقوم مقامهما قلنا اضافة الحكم اليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما فان قيل
ان قوله وحكمه مبتدأ والجملة الواقعة بعده خبره ولا بد في الجملة الواقعة خبرا من عائد ولا عائد في هذه الجملة
قلنا العائد محذوف اعني فيه فان قيل هذا الحكم منقوض بقول عائشة في مرثية نبي شعر ناداه على من شم
تربت احمد ان لا شم مدى الزمان غواليا صبت على مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا وبقول الشافعي

في مدح ابي حنيفة شعر اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك بالكر رتة يتضوع * وبقول
علي رض في مدح عم شعر سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد لبشير نذير هاشم
كرم عطوف رؤف من يسمى باحمد * فاجاب المصنف بقوله يجوز صرفه للضرورة اي
لضرورة شعرية وهو الانكسار كما في المثال الاول او الزحاف كما في المثال الثاني
او رعاية القافية كما في المثال الثالث فان قيل هذا الحكم منقوض بقوله تعالى سلاسلا
واغلالا وسعير الانه منون من غير ضرورة شعرية فاجاب المصنف بقوله او للتناسب
مثل سلاسلا واغلالا فان قيل ان صرف غير المنصرف للضرورة واجب وللتناسب
جائز فكيف يصح قوله ويجوز صرفه للضرورة قلنا المراد بالجواز الجواز بمعنى الامكان العام
المقيد بجانب الوجود يعني لا يكون منع صرفه ضروريا كما في ضرورة اولا كما في التناسب
ثم الامكان على قسمين خاص وعام فالخاص ما يكون فيه سلب الضرورة من جانبين
والعام ما يكون فيه سلب الضرورة من جانب واحد ثم الامكان العام على قسمين
احدهما الامكان العام المقيد بجانب الوجود وثانيهما الامكان العام المقيد بجانب

قوله التناسب ٢ قال يجوز مرة اي لا يمنع تارة لان الغير منصرف تارة وغير منصرف تارة اخرى فان قيل هذا الحكم منقوض بقوله تعالى سلاسلا واغلالا وسعيرا فاجاب المصنف بقوله او للتناسب فان قيل ان صرف غير المنصرف للضرورة واجب وللتناسب جائز فكيف يصح قوله ويجوز صرفه للضرورة قلنا المراد بالجواز الجواز بمعنى الامكان العام المقيد بجانب الوجود يعني لا يكون منع صرفه ضروريا كما في ضرورة اولا كما في التناسب ثم الامكان على قسمين خاص وعام فالخاص ما يكون فيه سلب الضرورة من جانبين والعام ما يكون فيه سلب الضرورة من جانب واحد ثم الامكان العام على قسمين احدهما الامكان العام المقيد بجانب الوجود وثانيهما الامكان العام المقيد بجانب

التناسب ٢ قول اهل العبارة الصحيحة يجوز ان لا يكون منع صرفه ضروريا كما في ضرورة اولا كما في التناسب ٢ قوله سلب الضرورة من جانبين كقولنا الانسان قائم بالامكان العام فان ثبوت القيام للانسان

العدم الاول ما يكون فيه سلب الضرورة من جانب العدم سواء كان وجوده ضروريا
او لا والثاني ما يكون فيه سلب الضرورة من جانب الوجود سواء كان عدمه ضروريا او لا
فان قيل ان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبا
دخال الكسرة والتنوين لا يخرج عن حقيقته فكيف يصح قوله ويجوز صرفه للضرورة قلنا
المراد بجواز الصرف جعل غير المنصرف في حكم المنصرف لا جعله منصرفا حقيقة فان
قيل الاحتراز عن الزحافات لا يكون ضروريا عند الشعراء فكيف يشتمل قوله ويجوز
صرفه للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحاف بقدر الامكان ضروري عند الشعراء
قوله وما يقوم مقامهما الجمع فان فيه تكرار الجمعية سواء كان فيه حقيقة كالكالب و
الاناعيم او حكما كالمساجد والمصابيح والف التانيث لان فيها نفس التانيث و
لزومها للتانيث وضعا وهذا بمنزلة تانيث آخر فان **قيل** كثيرا ما يكون التا
لازمة للكلمة بعارض كالعلمية فينبغي ان تكون قائمة مقام السببين قلنا التا
غير لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع بل وقعت فارقة بين المذكر والمونث فلو عرض
لها اللزوم بعارض لا يقوى قوته لزوم الوضعي **فان قيل** الجمع بحرف الجمع كالجمع
بلفظ الجمع فيكون المعنى ان الجمع والف التانيث سبب واحد قائم مقام السببين
وليس كذلك بل كل واحد منهما سبب على حدة قائم مقام السببين قلنا عبارة المصنف
محمولة على حذف المبتدا اي احدهما الجمع وثانيهما التانيث اي كل واحد منهما لا
يجمعهما فانه يرد ان عبارة تشعر ان الفي التانيث كلاهما قائم مقام السببين و
ليس كذلك قوله فالعدل خرج به عن صيغة الاصلية تحقيقا كثلاث ومثلث واخر
وجمع او تقديرا كعمر فان **قيل** العدل صفة المتكلم والخروج صفة اللفظ فلزم حمل

صفة احد المتباينين على صفة مباينين آخر وهو باطل قلنا العدل مصدر مبني
للمفعول اى فالمعدول خروجه وفيه نظر من وجهين الاول ان المعدول ذات
مع الوصف والخروج صرف الوصف فلزم حمل صرف الوصف على الذات مع الوصف
وهذا باطل والثاني ان اسباب منع الصرف من قبيل اوصاف المعدول ذات
مع الوصف قلنا المراد بالمعدول كون الاسم معدولا وفيه نظر من وجهين الاول ان
كون الاسم معدولا متعد والخروج لازم فلزم تفسير المتعدي باللازم وهو باطل والثاني
ان كون الاسم معدولا حاصل بالمصدر والخروج نفس المصدر فلزم حمل نفس المصدر
على الحاصل بالمصدر وهو باطل قلنا المراد بالخروج كون الاسم مخرجا فان قيل ان
الضمير في خروجه آثار راجع الى الاسم او الى العدل فعلى الاول يلزم الاضمار قبل الذكر و
على الثاني يلزم اخذ المحدود في الحد وهو باطل قلنا ان الضمير في خروجه راجع
الى الاسم ولا يلزم المحذور بقرينة ان هذا المقام مقام بحث الاسم فان قيل ان الصيغة
عبارة عن الهيئة والمادة والاسم اسم عنهما فعلى هذا يلزم اخراج الكل عن الكل وهو باطل
قلنا المراد بالصيغة الصورة فان قيل على هذا يلزم اخراج الكل عن الكل وهو باطل
قلنا المراد بالاسم مادته فان قيل تعريف العدل يصدق على المشتقات
لانها ايضا مخرجة عن الصيغة الاصلية قلنا المشتقات خارجة عنه باضافته الى الغير
الاسم لان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات بدليل تغايرهما في المعنى
فان قيل تعريف العدل يصدق على الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم لانها
ايضا مخرجة عن صيغتها الاصلية قلنا العدل خروجه عن صيغته الاصلية مع بقاء
المادة وليس فيها بقاء المادة فان قيل تعريف العدل لا يصدق على ثلاث

ومثلث لعدم بقاء المادة فيما بحذف التاء عن ثلاثة ثلاثة قلنا المراد ببقاء المادة بقاء مادة
الحروف الاصلية والتاء زائدة فان قيل تعريف العدل يصدق على المغائرات القياسية
كداع ورام لانها ايضا مخرجة عن صيغتها الاصلية قلنا المعتبر في العدل خروجه عن صيغته الاصلية
ودخوله في صيغة اخرى مغائرة عن الاولى بدخول الاولى تحت اصل وقاعدة لا الثانية
وههنا كلا الصيغتين داخلتان تحت اصل وقاعدة فان قيل تعريف العدل يصدق
على المغائرات الشاذة كاقوس وانيب لان اقوس جمع القوس وانيب جمع ناب
وهما من الاجوف والقاعدة فيه ان يجمع على افعال فعلم انهما معدولان من اقواس و
ايناب قلنا هذا انما يرد لو اعتبر جمعيتهما اولا على اقواس وايناب ثم اعتبر اخراجهما
عنهما الى اقوس وانيب وليس كذلك بل القوس جمع ابتداء على اقوس والناب على
انيب ولذا سميت بالجموع الشاذة والمعدول لا يسمى بالشاذ فان قيل لم يجوز ان
يكون للمعدول قاعدة ويكونان مخالفين عن هذه القاعدة فلذا سميت بالجموع
الشاذة قلنا ليس للمعدول قاعدة حتى يلزم من مخالفتها تسميتها بالجموع الشاذة
فعلم ان تسميتها بالجموع الشاذة لكونهما جمعا على خلاف القياس فان قيل لا حاجة
الى ارتكاب تلك التكلفات لان المقصود من التعريف امتياز المعرف عن بعض
ما عداه وهو حاصل ههنا لامتيازه عن سائر العلل واما امتيازه عن جميع ما عداه فليس
بلازم قلنا ان في مقام التعريف مذهبين مذهب المتقدمين ومذهب المتاخرين
فمذهب المتقدمين ان الشرط في التعريف امتياز المعرف عن بعض ما عداه ومذهب
المتاخرين ان الشرط في التعريف امتياز المعرف عن جميع ما عداه والمختار عند المصنف
مذهب المتاخرين قوله تحقيقا او تقديرا اشارة الى تقسيم العدل يعني العدل على قسمين

قوله امتياز المعرف الخ
قوله كتعريف الانسان بالماشي
قوله امتياز المعرف
آه كتعريف الانسان بالحيوان الناطق ١٢
تحفة خادمية لحافظ محمد شعيب

تحقیقی وتقدیری وفی تفسیرہا خلاف بین العامۃ والمحققین فمذہب العامۃ ان العدل التحقیقی خروج محقق عن اصل محقق والتقدیری خروج اعتباری عن اصل اعتباری بوجوہ ثلاثۃ الاول ان قولہ تحقیقا او تقدیرا صفۃ الخروج وہذا انما یستقیم افا کان الخروج فی الاول تحقیقا وفی الثانی اعتباریا والثانی ان الخروج فی الثانی اعتبار فلو کان فی الاول ایضا اعتباریا یلزم تقسیم الشیٔ الی نفسہ وغیرہ وہو باطل والثالث ان العدل التحقیقی ما وجد فیہ دلیل علی وجود الاصل غیر منع الصرف ووجود الدلیل علی وجود الاصل بعینہ دلیل علی وجود الفرع ووجود الدلیل علی وجود الفرع بعینہ دلیل علی وجود الخروج فعلم ان الخروج فی الاول تحقیقی وفی الثانی اعتباری ومذہب المحققین ان العدل التحقیقی خروج اعتباری عن اصل محقق والتقدیری خروج اعتباری عن اصل اعتباری فالحاصل ان الخروج فیہما اعتباری لکن الفرق باعتبار الاصل وان کان اصلہ محققا فہو عدل تحقیقی وان کان اصلہ مقدرا فہو عدل تقدیری لان العدل من الاسباب الاعتباریۃ الضروریۃ بحیث یکون العلم بالعلۃ عقیبا عن العلم بالحکم فلو کان الخروج فی العدل التحقیقی حقیقیا لا یکون العدل من الاسباب الاعتباریۃ الضروریۃ اجیب عن الدلیل الاول ان قولہ تحقیقا او تقدیرا صفۃ الخروج باعتبار حالہ وعن الثانی ان تقسیم العدل الی التحقیقی والتقدیری بحال متعلقۃ وہو الاصل لا باعتبار حالہ وہو الخروج حتی یلزم تقسیم الشیٔ الی نفسہ وغیرہ وعن الثالث نعم ان العدل التحقیقی ما وجد فیہ دلیل علی وجود الاصل غیر منع الصرف ووجود الدلیل علی وجود الاصل بعینہ دلیل علی الفرع ولکن لا نسلم ان وجود الدلیل علی وجود الفرع بعینہ دلیل علی وجود الخروج بل جاز ان یکون الاصل موجودا والفرع

موجودا ولا يعتبر اخراج الفرع عن الاصل كما في اقوس ورائب قوله كثلاث ومثلث
مثال العدل التحقيقي لانها لما وجدا في كلامهم غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر
غير الوصفية والسبب الواحد لا يكفي في منع الصرف فاضطروا الى اعتبار سبب آخر ولما لم
يصلح للاعتبار سبب آخر غير العدل فاعتبروا فيهما العدل التحقيقي لان العدل التحقيقي
ما وجد فيه دليل على وجود الاصل غير منع الصرف ولا شك ان فيهما ايضا وجد الدليل
على وجود الاصل غير منع المصرف وهو ان معناهما مكرر وتكرار المعنى يدل على تكرار
اللفظ ولفظهما غير مكرر فعلم انهما معدولان عن لفظ مكرر وهو ثلاثة ثلاثة **فان قيل**
المعتبر في سببية مع الصرف الوصفية الاصلية لاصالتها لا العرضية لعروضها والوصفية
فيهما عارضية لعروضها في المعدول عنه قلنا ان وصفيتهما وان كانت عارضية في
المعدول عنه لكن صارت اصلية في المعدول لان العدل بمنزلة الوضع الثاني و
آخر مثال آخر للعدل التحقيقي لانه لما وجد في كلامهم غير منصرف ولم يوجد فيه سبب
ظاهر غير الوصفية والسبب الواحد لا يكفي في منع الصرف فاضطروا آه لان العدل
التحقيقي ما وجد فيه دليل على وجود الاصل غير منع الصرف ولا شك ان ههنا ايضا
وجد وهو ان آخر جمع اخرى مؤنث آخر وهو اسم التفضيل والقاعدة فيه ان
يستعمل على حد ثلاثة اوجه الالف واللام والاضافة ومن وهو لم يستعمل بواحد منها فعلم
انه معدول عن الآخر او عن آخر من ولم يذهب الى الاضافة احد لان المضاف
اذا قطع عن الاضافة وجب اعتباره على الضمة كقبل وبعد اذا التنوين عوضا عن المضاف
اليه كحينئذ ويومئذ او اضافة اخرى مثل الاولى يا تميم تميم عدي وههنا لم يوجد
شيء منها فعلم انه معدول عن احد الامرين الاولين **فان قيل** لا نسلم ان

اخر اسم تفضيل لان اسم التفضيل يدل على زيادة موصوف على ما اضيف اسم التفضيل
اليه وآخر بمعنى غير نحو جاءني زيد آخر القوم اى غير القوم قلنا ان آخر في الاصل بمعنى
اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير لعارض الاستعمال والعوارض تغير قوله وجمع هذا الغير
مثال العدل التحقيق لانه لما وجد في كلامهم غير منصرف ولم يوجد فيه سبب غير
الوصفية والسبب الواحد لا يكفي في منع الصرف فاضطروا الخ لان العدل التحقيقي
ما وجد فيه دليل على وجود الاصل غير منع الصرف وهنا اليف وجد الدليل على وجود
الاصل غير منع الصرف وهو ان جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وقياسه فعلاء افعل
ان كان صفته ان يجمع على فُعَل كحمر لانه على حمراء ان كان اسماء ان يجمع على فَعالى
وفعالاوات كصحراء على صحاري وصحراوات وهو لم يجمع بواحد منهما فعلم انه معدول
عن احد الامرين يعني جُمَع او جمعاوات فان قيل ان اجمع من الفاظ التاكيد
المعنوي فكيف يكون وصفا لان بين الوصفية والتاكيد منافاة قلنا ان جمع في
الاصل وصف ثم غلب استعماله في باب التاكيد والوصف لغلبة الاسمية لا يخرج
عن سببية منع الصرف قوله او تقديرا العدل لانه لما وجد في كلامهم غير منصرف ولم يوجد فيه
سبب غير العلمية والسبب الواحد لا يكفي في منع الصرف فاضطروا الى اعتبار سبب
آخر ولما لم يصلح للاعتبار سبب آخر غير العدل فاعتبروا فيه العدل التقديري لان
العدل التقديري اذا لم يوجد فيه دليل على وجود العدل غير منع الصرف لا شك ان
هنا اليف لم يوجد الدليل على وجود الاصل غير منع الصرف فعرضوا ان عمر معدول
من عامر قوله وباب قطام في تميم فان قيل الظاهر ان المراد بها كل اسم على
وزن فعال وليس كذلك لان كثيرا من اوزانه مبني كنزال وفجار وفساق

وحضار قلنا المراد بها بها كل ما يكون على فعال علما للاعيان المؤنثة من
غير ذوات الراء وعدل غيره حملا على ذوات الراء لانهم لما وجدوا ذوات الراء
مبنية في كلامهم ولم يوجد فيها الا سببين العلمية والتانيث وسببان لا يوجبان
البناء فقد ضوا فيها العدل التقديري ولما اعتبروه فيها اعتبروه فيما عداها حملا
عليها ثم اورد عليهم ان ذكرياب قطام في هذا المقام غير مناسب لان الكلام
في الاسم الذي اعتبر فيه العدل لسبب منع الصرف والعدل فيها ليس لسبب
منع الصرف بل للحمل على النظائر واجيب عنه بانه لا نسلم ان كلا منها في الاسم الذي
اعتبر فيه العدل على النظائر قوله الوصف فان قيل هذا الوصف من اسباب منع
الصرف لا يصح لان الوصف في اصطلاحهم اسم دال على ذات مبهمة ماخوذة مع
بعض صفاتها وهو ذات والاسباب من قبيل الاعراض قلنا المراد بالوصف كون
الاسم والا لخ سواء كان الدلالة بحسب الوضع كما في احمر او بعارض الاستعمال
كما في اربع لكن المعتبر في سبب منع الصرف الوصفية الاصلية لاصالتها لا العارضية
على ما قال المصنف شرطه ان يكون في الاصل فان قيل ان الاصل اذا
تذكر في مقابلة الوصف يراد به الموصوف وهذا المعنى ثابت في الوصف العارضي
فينبغي ان يكون سببا لمنع الصرف ايضا وليس كذلك قلنا المراد بالاصل الوضع
فان قيل ظرفية الوضع للوصف لا يصح لان الظرف اما زمان او مكان والوضع
ليس شيئا منهما قلنا كلمة في بمعنى عند اي شرطه ان يكون عند الوضع بان يكون وضعه
للوصفية قوله فالقضر والغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية فان قيل لا نسلم ان الغلبة
للقضر بل للقضر لان الوصفية تزول بالغلبة قلنا المراد بعدم القضر زعدم خروجه

عن سببية منع الصرف فان قيل على هذا لو سمي بالاسود الرجل الابيض وينبغي ان يكون
غير منصرف للوصفية ووزن الفعل وليس كذلك بل هو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل
اجيب عنه ان المراد بالغلبة اختصاص الاسم ببعض افراده والرجل الابيض ليس من افراد
الاسود قيل عليه لو سمي بالاسود الرجل الاسود وينبغي ان يكون غير منصرف لوزن الفعل و
الوصفية الاصلية لانه فرد من افراد الاسود وليس كذلك بل هو غير منصرف للعلمية و
وزن الفعل اجيب عنه بمعنى الغلبة اختصاص الاسم ببعض الافراد بحيث لا يحتاج
في الدلالة على الى انضمام قرينة وهو محتاج الى القرينة فهي اما ذكر الموصوف نحو
بقر اسود او امر آخر نحو عندي اسود من الرجال قوله فلذلك فان قيل المذكور
فيما سبق امران اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة وذلك من اسماء
الاشارة المفردة المذكرة قلنا الامران المذكوران مؤولان بتأويل المذكور
صرف اربع في مررت بنسوة اربع لعروض الوصفية لانه في الاصل اسم المرتبة المعينة وهو ما فوق
الثلاثة وما دون الخمسة لكنه لما جرى على النسوة صار اسما لنسوة موصوفة بصفة الاربعية قوله ومنع اسود
وارقم للحية وادهم للقيد لاصالة الوصفية فيها وعدم مضرة الغلبة قوله وضعف منع

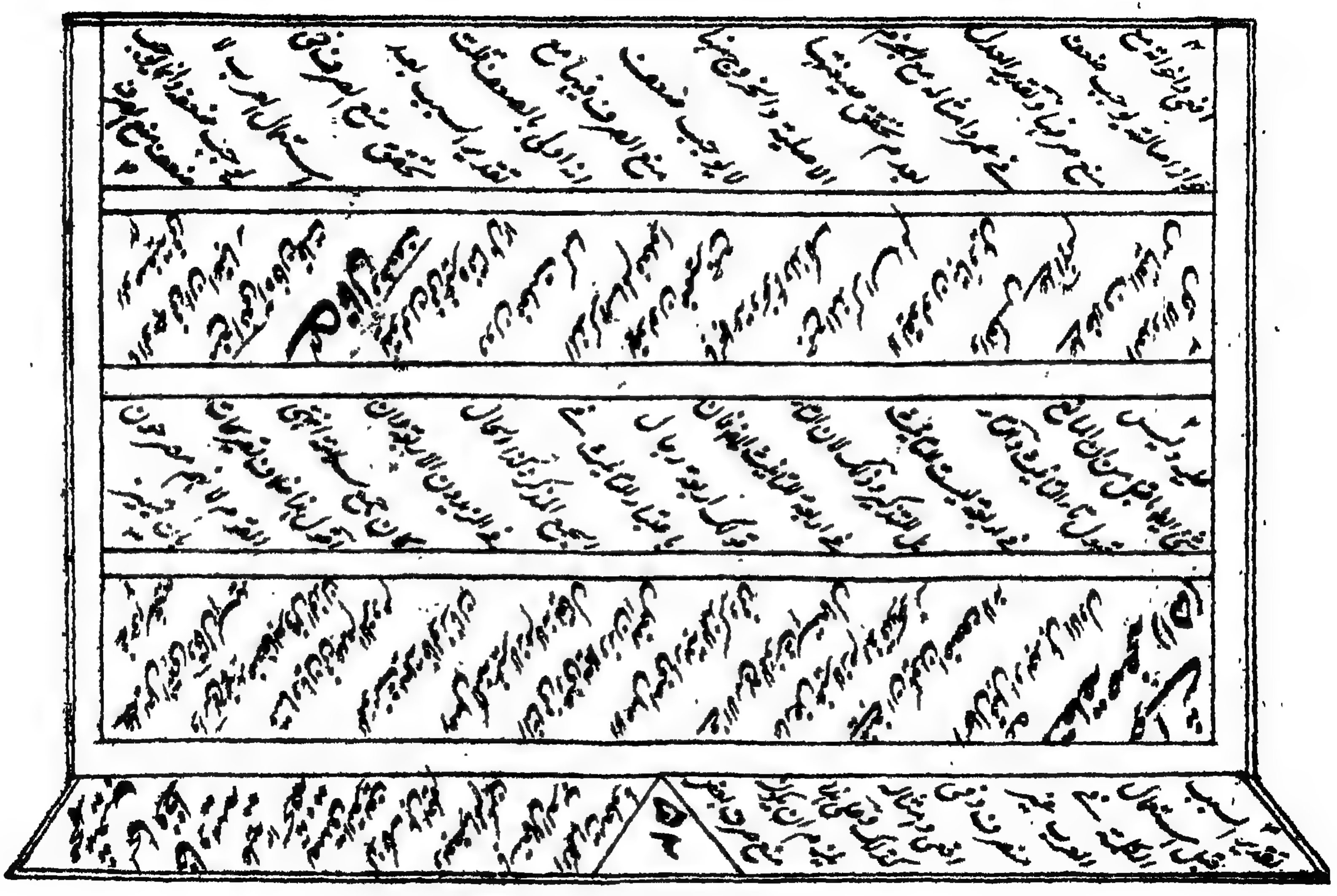

افعى كما توهم بعضهم على زعم ان افعى مشتق من الفعوة وهو الجحش ثم صار اسما للحية
واجدل كما توهم بعضهم على زعم ان اجدل مشتق من الجدل وهو القوة ثم صار اسما
للصقر واخيل كما توهم بعضهم على ان اخيل مشتق من الخال وهي النقطة ثم صار
اسما لطائر ذي خيلان وانما ضعف منع صرف هذه الاسماء لانه لا قطع بكونها اوصافا
في الاصل فان قيل كما انه لا قطع بكونها اوصافا في الاصل كذلك لا قطع
بكونها غير اوصاف في الاصل فلم رجح الانصراف على عدم الانصراف قلنا انما رجح
الانصراف على منع الصرف لان الانصراف اصل في الاسماء قوله التانيث بالتاء
فان قيل التانيث المعنوي ايضا بالتاء فكيف يكون مقابلا للتانيث بالتاء
قلنا المراد بالتانيث التانيث اللفظي الحاصل بالتاء قوله شرط العلمية ليكون
التانيث لازما للكلمة لان الاعلام محفوظة من التغير بقدر الامكان قوله
والمعنوي كذلك فان قيل تشبيه التانيث المعنوي باللفظي لا يصح لان
علامة التانيث في اللفظي ملفوظة والمعنوي مقدرة قلنا ان تشبيه التانيث
المعنوي باللفظي في اشتراط العلمية فان قيل لما كان التانيث المعنوي
مشابها للفظي في اشتراط العلمية فالعلمية في اللفظي شرط الوجوب فينبغي

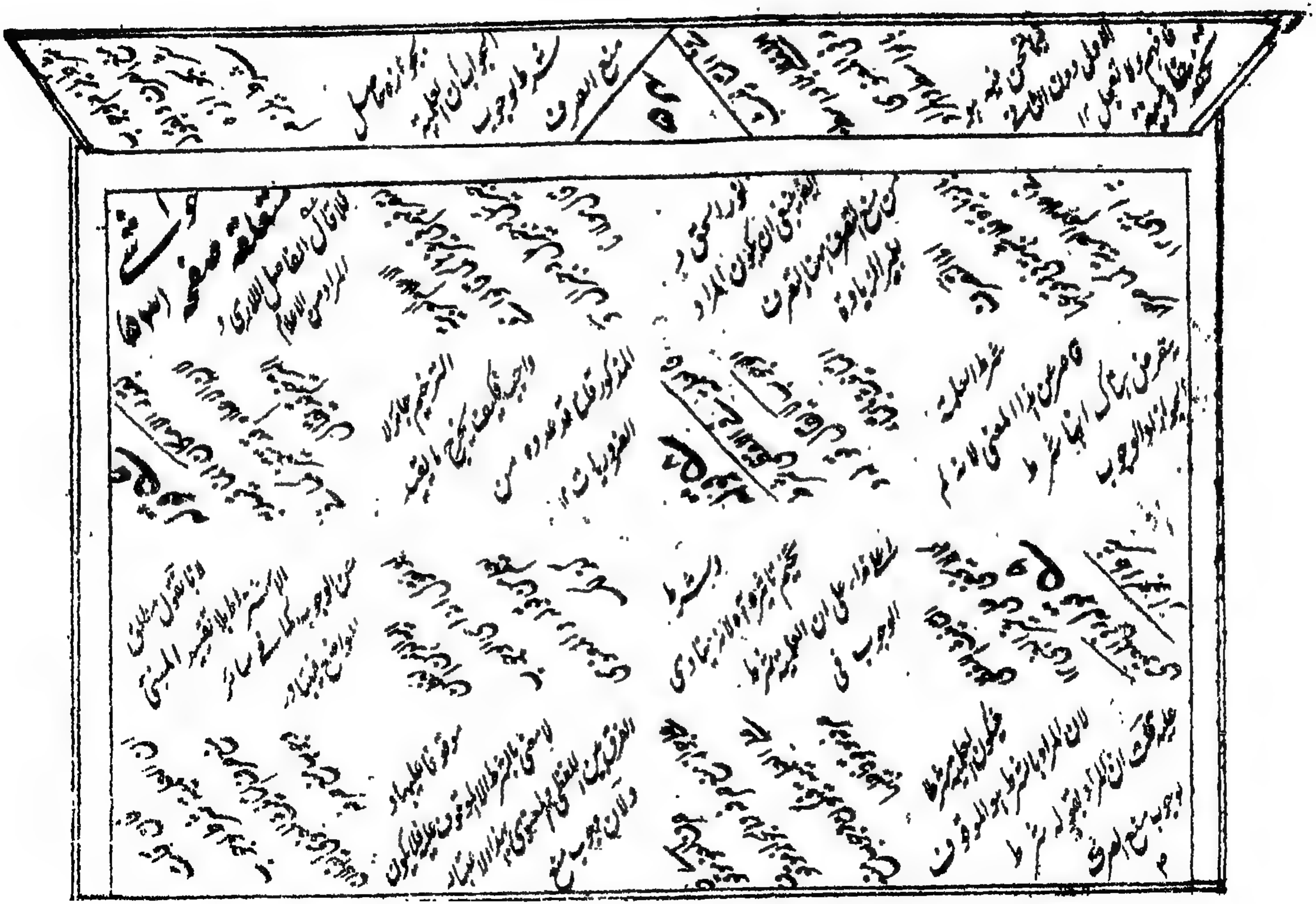

ان يكون في المعنوي ايضا كما قلنا ان بينهما فرقا في ان العلمية في اللفظي شرط
الوجوب وفي المعنوي شرط الجواز وانما شرط الوجوب فيه احد الامور الثلاثة
كما اشار اليه المصنف بقوله وشرط تحتم تاثيره الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط
او العجمة لانه لو لم يكن كذلك لكان عربيا ثلاثيا ساكن الوسط حصل فيه خفة
معارضة لثقل احد السببين قوله فهذا يجوز صرفه لغوات شرط تحتم تاثيره وهو احد
الامور الثلاثة المذكورة ويجوز منعه ايضا نظرا الى وجود السببين وزينب وسقر
وماه وجوز منع لوجود شرط تحتم التاثير وهو الزيادة على الثلاثة في الاول وتحرك
الوسط في الثاني والعجمة في الثالث قوله فان سمي به مذكر فشرط الزيادة على
الثلاثة لتكون الزيادة قائمة مقام ما فات من التانيث المعنوي قوله فقدم
منصرف لان التانيث المعنوي زال لعلمية المذكر وليس شئ قائما مقام
ما فات من التانيث المعنوي قوله وعقرب ممنع لان التانيث المعنوي

جواب شي متعلقه
صفحه ١٥٥ المفرد ولا التذكير
الحقيقي في نحو نساء ورجال بل
تأنيثهما باعتبار التأويل بالجماعة
وهذا تأويل غير لازم كما ذكرنا و
ثم انها ان لا يغلب استعماله في تسميته
المذكر به وذلك
لان الاسماء
المؤنث السماعية كذراع
وعناق اي بزماده وشترماده
وشمال وجنوب على اربعة اضرب
قسمة عقلية اما ان يتساوى
استعمالها مذكرة ومؤنثة فاذا
سمي بها مذكر جاز فيه
٢

الصرف وتركه
او يغلب استعماله مذكرة فلا يجوز
بعد تسمية المذكر بها الا الصرف
او يغلب استعمالها مؤنثة فالوجه
ترك الصرف اذا سمي بها مذكر و
جاز الصرف ايضا او لا تستعمل
الا مؤنثة فليس
فيها بعد التسمية
المذكر الا منع الصرف اما ان
يكون الامر اعني سميت المؤنث
باسم المذكر حقيقيين كانا او لا فان
كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط
كرجل وحسن او زائد على الثلاثة
كجعفر فلا كلام
٣

في منع صرفهما
لظهور امر التأنيث بالطرآن
مع ساد ومسد التاء او ساد
مسد الساد وان كان ثلاثيا
ساكن الاوسط كزيد وبحر يسمى
بمثلهما امرأته فالتحليل والسيبويه و
ابو عمرو يمنعونه الصرف
متحتما كما صرفهما
لظهور امر التأنيث بالطرآن و
ابو زيد وعيسى والجرمي يجعلونه
مثل هند في جواز الامرين و
يرجحون صرف على صرف هند
نظرا الى اصله انتهى ١٢ تحفة خادمية
لحافظ محمد شعيب

وان زال بعلمية للمذكر لكن الحرف الرابع قائم مقام ما فات من التانيث
قوله المعرفة قيل عليه عد المعرفة من اسباب منع الصرف لا يصح لان السبب هو
وصف التعريف لا ذات المعرفة اجيب عنه بان المراد بالمعرفة التعريف شرطها
ان تكون علمية فان قيل في عبارة المصنف تكرار اللون احدهما مفهوم من ان
الناصبة المصدرية وثانيهما مفهوم من الباء المصدرية فيكون المعنى شرطها كونها كونها
قلنا ان الباء مصدرية لكن المراد بالعلمية هذا النوع من جنس التعريف بالمعنى التعريف
بالعلمية او نقول ان الباء للنسبة فلا يرد الاشكال وانما تكون المعرفة مشروطة
بالعلمية لان اسماء الاشارة والمضمرات والموصولات من قبيل المبنيات وضع
الصرف من احكام المعربات وبينهما تناف واللام والاضافة تجعلان غير المنصرف
منصرفا فكيف يكون سببا لمنع الصرف فتعين التعريف بالعلمية بالضرورة
فان قيل ما الوجه للمصنف جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يعكس كما فعله صاحب

بالفصل قلنا مدار المسببية على الفرعية وفرعية المعرفة للنكرة اظهر من فرعية العلمية
للنكرة قوله العجمة قيل عد العجمة من اسباب منع الصرف لا يصح لان العجمة اسم موضوع
المعنى في لغة العجمية وهو ذات والاسباب من قبيل الاوصاف قلنا المراد بالعجمة كون
الاسم موضوعا من غير وضع العرب شرطها ان تكون علمية في العجمية حقيقة كما في ابراهيم
او حكما كما في قالون لتكون العجمة لازمة للكلمة لان الاعلام محفوظة من التغير بقدر
الامكان قوله وتحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة لانه لو لم كذلك لكان ثلاثيا
ساكن الاوسط وحصل فيه خفة معارضة لثقل احد السببين اعني العجمة والعلمة
فان قيل حال العجمة كحال التانيث المعنوي وفي التانيث المعنوي جواز
الامرين الصرف ومنعه فينبغي ان يكون في العجمة ايضا جواز الامرين قلنا التانيث
المعنوي وان كان امرا معنويا لكن له علامة ظاهرة في اللفظ في بعض المواد كما
في حال التصغير فله نوع قوة بخلاف العجمة لانه ليس لها علامة ظاهرة في اللفظ اصلا
فان قيل قد اعتبر تم العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فينبغي ان يعتبر في نوح
قلنا العجمة في ماه وجور مؤكدة لسببين آخرين مع سكون الاوسط ولا يلزم من كونها
مؤكدة لسببين آخرين مع سكون الاوسط كونها سببا على حدة مع سكون الاوسط
قوله فنوح منصرف لفوات الشرط الثاني وهو تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة
فان قيل ما الوجه للمصنف حيث فرع على انتفاء الشرط الثاني بقوله فنوح منصرف
ولم يتفرع على انتفاء الشرط الاول كما فرع صاحب هداية النحو بقوله فلجام
منصرف قلنا انه انما خص التفريع على انتفاء الشرط الثاني لان عرضه

التنبيه على ما هو الحق وهو انصراف نوح فلذا قدم ما هو متفرع على انتفاء الشرط الثاني
على ما هو متفرع على وجوده مع ان الاولى تقديمه لان الوجودي اشرف من العدمي
قوله وشتر وابراهيم ممنع لوجود الشرط الثاني وهو التحرك في الاول والزيادة في الثاني
قوله الجمع فان قيل ان مثل رجال ومسلمون جمع مع انه لا يكون سببا للمنع الصرف
قلنا المراد بالجمع ما يكون على صيغة منتهى الجموع كما قال شرطان يكون على صيغة منتهى
الجموع وهي التي كان اولها مفتوحا وثالثها الف بعدها الف وحرفان متحركان اولهما
مكسورا وثلاثة اوسطها ساكن اولها مكسورا وآخرا يكون الجمع مشروطا بصيغة منتهى
الجموع لتكون صيغة معصومة عن التغيير لانها لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت
صيغة منتهى الجموع قوله بغير تاء لانها لو كانت مع تاء كانت على وزن المفردات
مثل طلحة وكراهية فيقع في جمعية خلل وفتور فان قيل ينبغي ان يكون نحو فواره

٥٩

منصرفا لكونه مع ها ويكون فرازنة غير منصرف لكونه بلا ها مع ان الامر بالعكس قلنا المراد بالهاء
الهاء المنقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف والهاء في فواره اصلي او المراد بالهاء التاء
مجازا باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فان قيل انه لو قال بغير ها وياء النسبة لكان اولى
ليخرج نحو مدائني فانه منصرف مع انه على صيغة منتهى الجموع بغير ها قلنا لا حاجة الى اخراجه
لانه مع ياء النسبة مفرد محض اسم بلدة معينة وجمعه مدائن وهو لفظ آخر قوله كمساجد مثال لما
بعد الفه حرفان متحركان قوله ومصابيح مثال لما بعد الفه حروف ثلاثة اوسطها ساكن
قوله واما فرازنة فمنصرف لفوات شرط تاثيره وهو كونه بلا ها فان قيل المؤثر في سببية
منع الصرف جمعية الجمع والوزن شرط فينبغي ان يكون حضاجر منصرفا لفوات الجمعية فيه
وان كان على صيغة منتهى الجموع لان الوزن بدون الجمعية لا يؤثر في منع الصرف فاجاب
المصنف بقوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع حاصله ان الجمعية
اعم من الحالي والاصلي وحضاجر وان لم يكن جمعا في الحال لكنه جمع في الاصل لانه كان في
الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن ثم سمي كل فرد من هذا الجنس بحضاجر مبالغة في عظم
بطنها كان كل فرد منها بمنزلة جماعة من هذا الجنس فان قيل لا حاجة في منع الصرف
الى اعتبار الجمعية الاصلية لوجود السببين آخرين وهما العلمية والتانيث لانه علم للضبع
وهي انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والامر ليس
كك وتانيثه غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا او مؤنثا فان قيل لما كان الجمعية
اعم من الحالي والاصلي قلنا مناسب ان يقول الجمع شرط ان يكون في الاصل كما
قال في الوصف قلنا لو قال كك لتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية
معتبرة وقد تكون عارضية غير معتبرة وليس كك اذ لا يتصور العروض في الجمعية

قوله وتانيثه غير مسلم اه وعلى تاريخ اللباب حيث قال ويجوز ان يكون منع صرف حضاجر للعلمية والتانيث لانه علم للضبع والضبع لا يقع الا على المؤنث كذا قال جمال

٦٠

فان قيل لما تقضيت النفس عن الاعتراض الوارد على قاعدة بحضاجر تعميم
الجمعية بين الحقيقي والاصطلاحي فما تقول في سراويل فانه لا جمعية فيه لا في الحال ولا في
الاصل فاجاب بقوله وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل في التفصي عنه
انه انجمي حمل على موازنه حاصله ان الجمعية اعم من ان يكون حقيقة او حكما وسراويل
وان لم يكن جمعا حقيقة لكنه جمع حكما لحمله على موازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح
فان قيل على هذا يلزم بطلان حصر الاسباب في التسع بل تكون عشرة التسعة هي
المذكرة في البيتين وواحدها يحمل على الموازن قلنا بناء هذا الجواب على تعميم الجمعية
من الحقيقي والحكمي لا على زيادة سبب آخر وهو الحمل على الوزن قوله وقيل عربي
جمع سروالة تقديرا حاصله ان الجمعية اعم من الحقيقي ومن الاعتباري وسراويل
وان لم يكن جمعا حقيقة لكنه جمع اعتباري لانه لما وجد في كلامهم غير منصرف ولم
يوجد فيه الا هذا الوزن وهذا الوزن بدون الجمعية لا يمنع الصرف فقدروا انه جمع سروالة
واذا صرف فلا اشكال فان قيل ان لا النافية للجنس فتقتضي نفي جنس الاشكال
وليس كذلك بل الاشكال وارد وهو انه لما كان سراويل منصرفا فينبغي ان يكون
اناعيم ومصابيح مصروفين لان الجمع يخرج عن سببية منع الصرف بموازنة المفرد قلنا
المراد بالاشكال المنفي الاشكال الخ الوارد على قاعدة الجمع لا مطلق الاشكال
فنقول في الجواب ان الجمع انما يخرج عن سببية منع الصرف بموازنة المفرد العربي

وسراويل مفرد عجمي قوله ونحو جوار رفعا وجر كقاض اراد به كل جمع منقوص على فواعل واويا
كان او يائيا كالدواعي والجواري فان قيل ان تشبيه جوار بقاض لا يصح لان جوار
جمع وقاض مفرد قلنا ان تشبيه جوار بقاض في الحكم لا في الصيغة فان قيل ان
تشبيه جوار بقاض في الحكم لا يصح ايضا لان صرف قاض اتفاقي وصرف جوار خلافي
قلنا حكم جوار حكم قاض بحسب الصورة لا في الصرف ومنعه فان قيل لا نسلم ان
صورة جوار مثل صورة قاض لان صورة جوار قبل الاعلال على فواعل وصورة
قاض قبل الاعلال على فاعل قلنا ان صورة جوار مثل صورة قاض في
حذف الياء وادخال التنوين عليه اعلم ان مثل جوار في حالة النصب غير منصرف
بالاتفاق لبقاء صيغة منتهى الجموع بحالها واما في حالة الرفع ففيه ثلاثة مذاهب
فذهب بعضهم الى انه منصرف مطلقا سواء كان قبل الاعلال او بعده واما قبل
الاعلال لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من
عوارض الكلمة واما بعد الاعلال فلان شرط الجمع في سببية منع الصرف صيغة منتهى
الجموع وهي غير باقية وذهب بعضهم الى انه غير منصرف مطلقا سواء كان قبل
الاعلال او بعده اما قبل الاعلال فلبقاء الصيغة بحالها واما بعد الاعلال فلان
المحذوف كالملفوظ فان قيل لما كان غير منصرف ينبغي ان يمتنع التنوين
عليه قلنا التنوين فيه عوضي لا صرفي وذهب بعضهم الى انه منصرف قبل الاعلال
وغير منصرف بعد الاعلال اما صرفه قبل الاعلال فلما مر ان الاعلال المطلق

آه وانما منعه بعد الاعلال فلما مر ان المحذوف كالملفوظ فان قيل ان الصيغة
قبل الاعلال باقية حقيقة وبعد الاعلال باقية مجازا باعتبار ما كان فلم تركوا
الحقيقة مع قوتها واعتبروا المجاز مع ضعفه قلنا صيغة منتهى الجموع وان كانت
قبل الاعلال باقية حقيقة لكنها مع مانع الابدال وهو الاعلال واجد الاعلال وان كانت
باقية مجازا لكنها بلا مانع والدليل القوى مع وجود المانع ضعيف من الدليل الضعيف
مع عدم وجود المانع فتدبر ان كان لك ادنى تامل قوله التركيب شرط العلمية
ليكون التركيب لازما للكلمة لان الاعلام محفوظة من التغير بقدر الامكان
فان قيل ان مثل النجم وبصرى مما وجد فيه التركيب مع العلمية مع انه منصرف
قلنا ليس المراد بالتركيب مطلقا بل المراد صيرورة الكلمتين او اكثر كلمة
واحدة من غير خرفية جزء قوله وان لا يكون باضافة لان الاضافة لا تؤثر في
المضاف الصرف فكيف تؤثر في المضاف اليه منع الصرف الذي هو ضد
الصرف قوله ولا اسنادا لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات
والصرف ومنعه من قبيل المعربات فان قيل كما شرط فيه ان لا يكون مركبا
اضافيا كذلك شرط فيه ان لا يكون مركبا توصيفا فلم لم يتعرض لنفيه قلنا
التركيب التوصيفي مندرج في الاضافي كما ان المضاف اليه قيد للمضاف
كذلك الصفة قيد للموصوف فان قيل كما شرط فيه ان لا يكون اسنادا
كذلك شرط فيه ان لا يكون صوتيا ولا تعدادا فلم لم يتعرض لنفيهما قلنا
انما لم يتعرض لنفيهما اكتفاء بذكرهما في بحث المبنيات مثل تعليك قوله الالف
والنون فان قيل ان عد الالف والنون من اسباب منع الصرف لا يصح لان

تعلقه صفحه ... قال بعد تركيب معها

والثاني في معناه ... مستحقة ... الفرق بان ما
لا يرتب في حقيقة ... يرتب على
اتيان ان ثبتا ... الى ان قال ... وتمام الفرق ... التي اذا ... عن
ان حالها عن العطف ... على الكلمة ... ان ...
بحسب ... في مقاصد ... الكلمة ... حاجة ... التقيد ... لما ... الدين
بيت ... واما اذا صوت الكلمة الى ... في
من الكلمة ... وكذا صوت ... ليت
الميكلة ... بعينه

قوله اكتفاء ... بعينه تم
او اشارة كما في الاول ... بل المراد من ان يكون مراده كما في الثاني
الاول في بحث المبنيات فافهم ... فلا يرد ان المصنف لم يذكر
مثل بعلبك قال الشارح فانه علم البلدة ثم قال ... وما نحن
قال الفاضل السمرقندي فيه اذا كان بعلبك علم ...
بعلبك وان ثبت كما ... فلم يكن مثالا

قطعيا للتركيب
الموضع منع الصرف انتهى
كلام الفاضل الاول ان التانيث فيه غير معتبر لانه
لو جعل بعلبك علما للرجل ايضا كان غير منصرف للتركيب
والعلمية فيكون مثالا قطعيا للتركيب الموضع منع
الصرف او نقول اسماء الاماكن يكون غير منصرف
بتأويلها بالبلدة ومنصرفا بتأويلها بالمكان لعدم
التانيث كما قالوا يكون
بعلبك منصرفا

... عند ... فيه انه ليس
... بالمكان مع انه ... كلام الفاضل ... الاول ... فيه ...
... فيما ذكره ... الى ... فيمكن ... بعلبك
... لا باعتبار ... على التقدير ... الاتم
... كلام ... السمرقندي ... في التانيث ...
... لان كلام الفاضل ... علما للرجل ... التانيث
... لا على التقدير ... اعتبار ... اعتباره
... علما للبلدة ... من عدم ... بالمكان عدم ...
... عند ... اول ... عدم ... الثاني

كل سبب فرع ووصف شئ آخر والالف والنون من قبيل الذوات قلنا للنحاة
خلاف فى سببيتها لمنع الصرف فذهب بعضهم الى انهما سبب لمنع الصرف لكونهما
مزيدتين والمزيد فرع المزيد عليه فذهب بعضهم الى انهما سبب لمنع الصرف لشابههما
لالنفى التانيث فى عدم قبول التاء والمشبه فرع المشبه به ووصفه والراجح
هو القول الثانى فقوله وان كانتا فى اسم فشرط العلمية لتكونا لازمتين للكلمة لان
الاعلام محفوظة عن التغيير بقدر الامكان فان قيل الاسم فى اصطلاح النحاة
دال على معنى فى نفسه آه وهذا المعنى موجود فى الصفة ايضا فلذكر الصفة بعد الاسم
مستدرك قلنا ان للاسم معنيين معنى عام وهو ما يقابل الفعل والحرف ومعنى
خاص وهو ما يقابل الصفة والمراد ههنا المعنى الثانى فان قيل ان الضمير فى
قوله فشرط راجع الى الالف والنون وهما اثنان فلا يحصل المطابقة بين الضمير و
مرجعه قلنا نعم لكنه افرد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او نقول ان الضمير راجع
الى الاسم المشتمل على الالف والنون لكن هذا الجواب لا يخلو عن المسامحة لان الشرط
السابق مضافة الى الاسباب لا الى الاسماء وهذا الشرط مضاف الى الاسم
والاول حقيقة والثانى مجازا كما ترى كعمران او فى صفة فاستقر فعلانتان المقصود
شابههما لالنفى التانيث فى عدم قبول التاء وهى لا تحصل الا باستقر فعلا يه
فان قيل ان قوله فاستقر فعلانه جزاء الشرط وهو لا يكون الا جملة وهذا الجزاء

ليس بجملة قلنا ان قوله فانتقار فعلانة خبر مبتدا محذوف اى فشرط انتقار فعلانة
فان قيل ان فعلانة انما يفتح الفاء او ضمها فان كان الثانى فينبغى ان يكون
صرفان غير منصرف لوجود الشرط فيه لانه بضم الفاء وان كان الاول فينبغى
ان يكون ندمان غير منصرف لوجود الشرط فيه لانه بفتح الفاء قلنا المراد به امتناع
دخول تاء التانيث سواء كان بفتح الفاء او ضمها قوله وقيل وجود فعلى لان
المقصود مشابهتهما لا كيف التانيث فى عدم قبول التاء والتيقن انما يحصل
بوجود فعلى لان وجوده يستلزم لانتقار فعلانة قوله ومن ثمة اختلف فى
رحمان فعلى المذهب الاول غير منصرف لوجود الشرط فيه وهو انتقار فعلانة
لان الرحمان صفة خاصة لله لا يطلق على غيره تعالى لا على المذكر ولا على المؤنث
وعلى المذهب الثانى منصرف لفوات الشرط وهو وجود فعلى لانه لا يكون
مؤنثه رحمى لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى اصلا قوله دون
سكران لوجود الشرط على المذهبين لان مونثه سكرى ووجود فعلى يستلزم انتقار
فعلانة ودندان لفوات الشرط على المذهبين لان مونثه ندمانة ووجود فعلانة
يستلزم انتقار فعلى قوله وزن الفعل فان قيل ان وزن الفعل كيفية لازمة للفعل
فكيف يتوهم فى منع صرف الاسم فحلنا المراد بوزن الفعل كون الاسم على وزن

وزن يعد من اوزان الفعل فهو صفة الاسم مؤخر فيه قوله ان يختص به فان قيل ان
وزن الفعل اما موجود في الاسم اولا فعلى الاول لا يكون مختصا بالفعل لان خاصة
الشيء ما يوجد فيه والا يوجد في غيره وعلى الثاني لا يكون سببا لمنع الصرف في
الاسم قلنا انه موجود في الاسم ومعنى اختصاصه بالفعل انه لا يوجد في الاسم ابتداء
بل على سبيل النقل من الفعلية الى الاسمية فان قيل لا نسلم انه لا يوجد في
الاسماء ابتداء بل يوجد كما في نقم وشلم قلنا المراد بالاختصاص الاختصاص في اللغة
العربية وهما من الاسماء العجمية كشمر وخرب ويكون في اوله زيادة كزيادة اي لا يكون
الوزن مختصا به بل يكون مشتركا بينه وبين الاسم لكن في اوله ما يكون مختصا بالفعل
وهو حروف المضارعة فان قيل ان الضمير في اوله راجع الى وزن الفعل وهو
هو معنى مصدري فكيف يكون ظرفا للزيادة قلنا نعم لكن المراد به ليس المعنى المصدري
بل المراد به ما يكون على وزن الفعل او نقول الضمير في اوله راجع الى ما يكون على
وزن الفعل قوله غير قابل للتاء لان هذه التاء ليست الا متحركة والتاء المتحركة من خواص
الاسم يقوى بها جهة الاسمية ويضعف جهة المشابهة بالفعل فان قيل ان اريج اذا
سمي به مذكر قابل للتاء مع انه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل قلنا المراد بالتاء
التاء القياسية وهذه ليست بقياسية فان قيل ان اسود قابل للتاء القياسية
لانه يقال للحية الانثى اسودة مع انه غير منصرف للوصفية ووزن الفعل قلنا
المراد بالتاء هي التي لحقت بالاسم من جهة تمنع صرفه من تلك الجهة ومنع صرفه
للوصفية الاصلية ولحوق التاء باعتبار غلبة الاسمية العارضة قوله ومن ثم منع

احمر لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء لان مونثه حمراء لا احمرة و انصرف
يعمل لانه وجد فيه الزيادة المذكورة لكنه قابل للتاء لان مونثه يعملة للناقة
القوية على السير و العمل قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف اي الاسم الذي جمع
معه العلمية سواء كان اجتماعه شرطا او تاثيرا معنى الاول ان يكون مؤثرا بنفسه و
يكون شرطا لتاثير سبب اخر و معنى الثاني ان يكون مؤثرا بنفسه و لا يكون شرطا
لتاثير سبب اخر و تنكيره على وجهين احدهما ان يراد بالعلم المسمى به و
ثانيهما ان يكون العلم كناية عن الوصف المشهور صاحبه بذلك الوصف نحو لكل
فرعون موسى اي لكل مبطل محق قوله لما تبين اي لدليل ظهر بالالتزام من قوله و
ما يقوم مقامهما الجمع و الفا التانيث ان العلمية غير مؤثرة معهما و من قوله فلا
تضره الغلبة انها لا تجامع مع الوصف و من اشتراطها في التانيث و المعرفة
و العجمة و التركيب و الالف و النون اذا كانت في اسم انها تجامع مع ما هي شرط
فيه و من امثلة العدل و وزن الفعل انها تجامع معهما من غير اشتراطها لهما قوله
من انها لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الا العدل و وزن الفعل فاذا نكر بقي
بلا سبب في الاول و على سبب واحد في الثاني فان قيل في عبارة تعدد
الاستثناء من المستثنى منه الواحد بلا يراد العاطف و هو باطل قلنا لا نسلم ان المستثنى
منه واحد بل متعدد لان الاستثناء الاول من مجموع الاسباب و الثاني مما بقي
من الاستثناء الاول فيكون المعنى انها لا تجامع مؤثرة مع مجموع الاسباب
الا ما هي شرط فيه و لا تجامع مع غير ما هي شرط فيه الا العدل و وزن الفعل
فان قيل لم لا يجوز ان يكون الاسم غير منصرف للعلمية و العدل و وزن

الفعل فالعلمية وان زالت بالتنكير لكن العدل ووزن الفعل باقيان فاجاب
بقوله وهما متضادان فلا يكون معهما الا احدهما لان اوزان الفعل قياسية
واوزان العدل غير قياسية فلا يوجد مع العلمية الا احد الامرين يعني العدل
ووزن الفعل فان قيل لانسلم ان بينهما تضادا لان ضمت بكسرتين علما
للغائبة من اوزان الفعل وجد العدل فيه لانه امر من ضمت يضمت و
قياسه ان يجئ بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه امر معدول عنه قلنا لانسلم
انه امر من ضمت يضمت بل يجوز ان يكون من ضمت يضمت بكسر العين لاجل
وان لم يشتهر او نقول ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في العدل بدون
اقتضاء منع الصرف ومنع صرفه لا يقتضي العدل لوجود سببين آخرين وهما العلمية
والتانيث فان قيل المنفي بقوله لا يكون آما مطلق السبب او احد الامرين
اي العدل ووزن الفعل فعلى الاول يلزم خلاف الواقع وعلى الثاني
يلزم استناد الشيء عن نفسه قلنا المنفي بلا يكون امر وائرين مجموعهما وبين

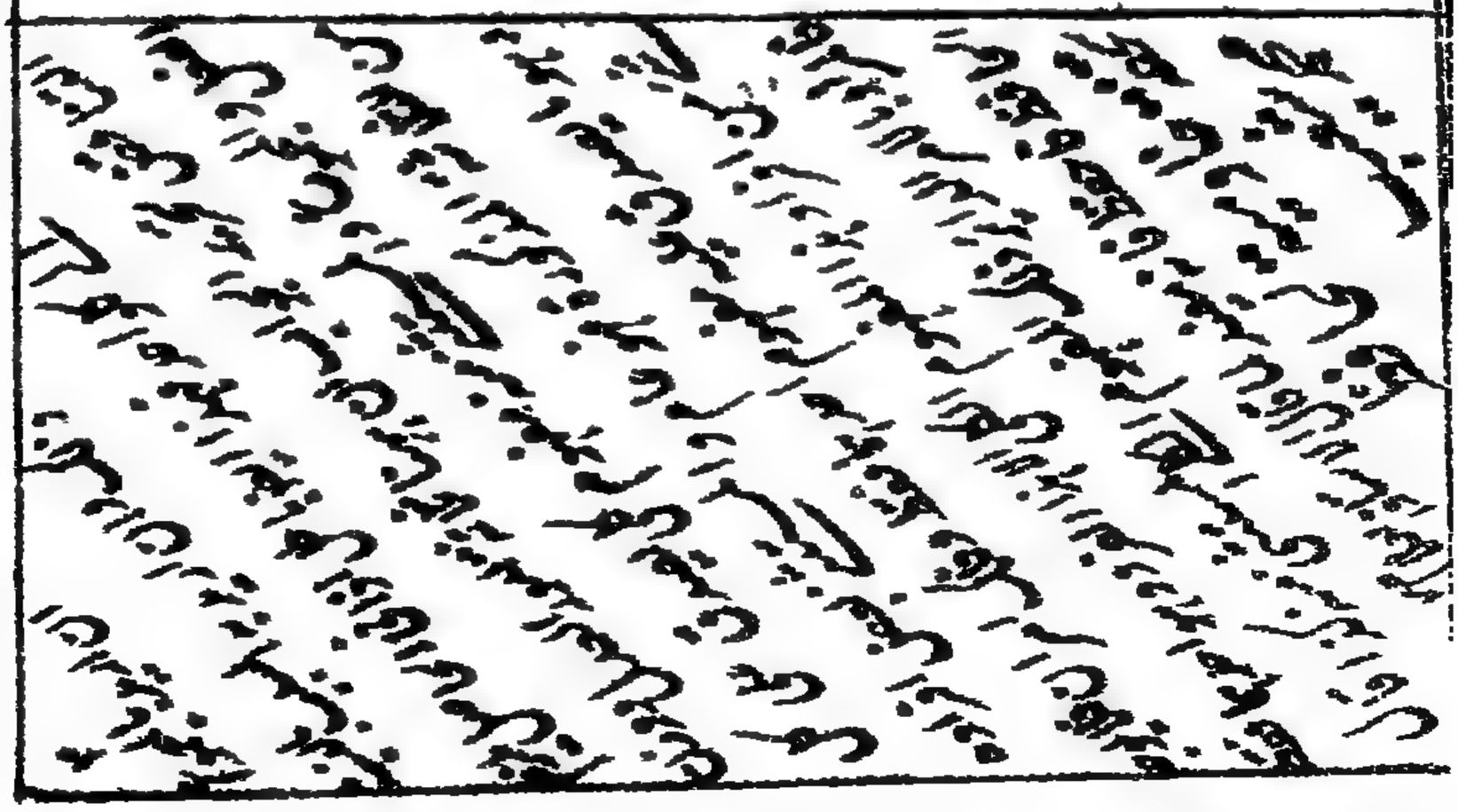

وبين احدهما فقط لما يعمه وغيره حتى يلزم خلاف الواقع ولا ينتقض بواحد منهما
حتى يلزم استثناء الشيء عن نفسه قوله فاذا انكر يبقى بلا سبب وعلى سبب
واحد فان قيل ان العلمية شرط في التانيث مع ان التانيث لا يزول
بزوال العلمية قلنا المراد بالزوال زوال وصف السبب لا زوال ذات
السبب ولا شك ان وصف السبب زوال بزوال العلمية قوله وخالف
سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اذا نكر فان قيل ان سيبويه استاذ الاخفش
فاسناد المخالفة اليه غير مستحسن قلنا نعم لكن لما كان قول التلميذ اظهر لموافقته
مع القاعدة المذكورة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ تنبيها على اصالة
قوله فان قيل ان المخالفة بينهما واقع في سكران ايضا فلم خص احمر قلنا
المراد بمثل احمر ما كان لمعنى الوصفية فيه ظاهرا قبل العلمية سواء كان على وزن
افعل او فعلان وايضا لا يرد افعل التاكيد ولا افعل التفضيل لان افعل التاكيد
منصرف بالاتفاق بعد التنكير لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى
كل وافعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية ايضا منصرف بالاتفاق بعد
التنكير لضعف معنى الوصفية فيه بزوال من التفضيلية وافعل التفضيل
المستعمل بمن غير منصرف بالاتفاق بعد التنكير لظهور معنى الوصفية فيه لسبب
من التفضيلية قوله اعتبارا للصفة الاصلية بعد التنكير فان قيل لم يجز ان
يكون الاخفش مرفوعا بالفاعلية وسيبويه منصوبا على المفعولية لكن قدم
المفعول على الفاعل تعظيما للاستاذ وح لا يلزم اسناد المخالفة الى
الاستاذ قلنا ان قوله اعتبارا منصوب على انه مفعول له لمخالف وشرط

نصبه بتقدير اللام وهو مشروط بشروط ثلاثة احدها ان يكون فاعله وفاعل فعله
واحدا وفاعل الاعتبار كان يسيبويه فعلم ان فاعل الخلاف فيه سيبويه فيدخل
لسيبويه ان الوصفية زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير فلا مانع من اعتبار الوصفية
الاصلية فان قيل كما ان لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لكنا باعث
على اعتبارها مع ان الاصل في الاسماء الصرف قلنا الباعث وجود هو قيامه
على اسود وارقم مع زوال الوصفية فيها بغلبة الاسمية على الوصفية فان قيل
ان قياسه عليهما قياس مع الفارق لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية وعن احمر
زالت بالكلية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها فيه دليل الاخفش ان
الوصفية زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والاصل لا يعود من غير ضرورة ثم اعترض على سيبويه
من جانب الاخفش بانه لو كانت الوصفية معتبرة في مثل احمر بعد التنكير
لكانت معتبرة في مثل حاتم حال العلمية ايضا والوصفية في حاتم غير معتبرة فعلم
انها في مثل احمر ايضا غير معتبرة فاجاب بقوله ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من
اعتبار المتضادين في حكم واحد وتقرير الجواب انه لا يلزم من اعتبارها في مثل
احمر بعد التنكير اعتبارها في باب حاتم حال العلمية لما يلزم من اعتبارها
في باب حاتم اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو باطل فان قيل
ان اعتبارهما في حكم واحد جائز كما في عمر واحمر قلنا ان اعتبارهما في حكم
واحد باطل اذا كان في لفظ واحد لا في لفظين وعمر واحمر لفظان فان
قيل التضاد بين العلمية المحققة والوصفية المحققة مين العلمية المحققة
والوصفية الاعتبارية قلنا اجتماع المتضادين في الاعتبار مثل اجتماع المتضادين

حقيقة واجتماع المتضادين حقيقة باطل فكذا في الاعتبار قوله وجميع الباب باللام
او الاضافة ينجر بالكسر فان قيل ان الباء للسببية واللام ذات فكيف يكون
سببا فلا ينجر بالكسر قلنا ان مدخول الباء محذوف وهو المدخول فان قيل
نوقض بقوله المال لاحمد لانه مدخول اللام مع انه لم ينجر بالكسر قلنا المراد باللام
لام التعريف فان قيل نوقض بقوله غلام احمد لان احمد مضاف اليه مع انه
لم يكن مجرورا بالكسر قلنا المراد بالاضافة اضافة الى الغير لا اضافة الغير اليه
فان قيل الكسرة بالتاء مشتركة بين القاب البناء والاعراب والكسر بدون
التاء خاصة بالقاب البناء وكلامنا في الحركات الاعرابية فالحق ان يقول
بالكسرة قلنا المراد بالكسر صورة الكسر لا حقيقتها فان قيل ان حبلى في
مررت بالحبلى او بحبليكم مدخول اللام والاضافة مع انه لم يكن مجرورا بالكسر
قلنا الكسر اعم من اللفظي والتقديري فان قيل لا حاجة الى التقييد بالكسر
بل المناسب ان يقول ينجر قلنا الانجرار قد يكون بالفتح وهو غير مراد فان
قيل ينبغي ان يكتفي بقوله ينكسر لتعين الجر بالكسرة قلنا انما لم يكتف بقوله
ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا والمراد الحركات الاعرابية
فان قيل ينبغي ان يكتفي بقوله ينصرف قلنا في صرف هذا الاسم
خلاف فذهب بعضهم الى انه منصرف مطلقا اي سواء كان السببان
باقيين مع اللام والاضافة او لا اما في الثاني فظاهر واما في الاول
فلان اللام والاضافة من الخواص المعظمة المكبرة للاسم فيترجح
بهما جهة الاسمية على جهة الفعلية وذهب بعضهم الى انه

غير منصرف مطلقا اما عند بقاء السببين فظاهر واما عند عدم بقاء هما فلان الزوال
العارضي لا اعتبار له فان قيل لما كان غير منصرف ينبغي ان يمتنع الكسرة
عليه كما امتنع التنوين قلنا الممتنع من غير منصرف هو التنوين بالذات وامتناع
الكسرة تبعية التنوين فلما ضعف مشابهة بالفعل اثر في سقوط التنوين المتبوع
لا التابع وذهب بعضهم الى ان الاسم عند بقاء السببين غير منصرف وجه ظاهر وعند
عدم بقائهما منصرف وجه ظاهر لما تمت المقدمة شرع في بيان المقاصد وهي
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وقدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات
لان المرفوعات عمدة والمنصوبات والمجرورات فضلة والعمدة اصل والفضلة
فرع والاصل مقدم على الفرع فقال المرفوعات اما بالرفع على انه خبر مبتدا
محذوف فيكون التقدير هذا بحث المرفوعات واما بالرفع على انها مبتدا
وخبره محذوف فيكون التقدير المرفوعات هذه او بالوقف لانها واقع موقع
الفصل ولا محل للفصل من الاعراب اعلم ان الاسماء المرفوعة ثمانية بالاستقراء
وجه الضبط ان عامل الاسم المرفوع لا يخلو اما معنوي واما لفظي فان كان
الاول فالمعمول لا يخلو اما مسند اليه او مسند به فالاول هو القسم الاول من المبتدا
وان كان مسندا به فاما ان لا يشترط فيه ان يكون رافعا للاسم لظاهر

اما المجرور فلما
كان جنسا منحصرا
في نوع واحد
وهو المضاف اليه
ولم يكن فيه تكثر
الاصناف والملحقات
ايضا فهو لم يصلح
للاشارة و
الاستعارة المذكورتين

٧٤

فالمناسب ان
يقال ايراده
للمشاكلة فتامل
وهذا غاية ما يتكلف
في توجيه كلام
المولى انتهى
كلامه ١٢ تحفة
خادمية لحافظ
محمد شعيب

حواشي
متعلقة صفحه (٧٣)

فصل وتذكيره وافراده باعتبار
تاويل كل واحد وغير ذلك
يجوز نصبه على انه مفعول به
للفعل المحذوف وهو ابحث
وشرع مثلا قال مولانا عصام
ولم يات بالمفرد لان تعريف
المرفوع يتوهم ان المرفوع ليس الا
واحد هو الفاعل فازال ذلك
الوهم بصيغة الجمع الدالة على
التعدد الا في المجرورات فانه لمجرد
المشاكلة وفي المنصوبات مستعارة
للكثرة وههنا في
م

٢
موقعها انتهى قال
مولانا نور الحق فان قيل لا بد من
بيان فرق يوجب ان جمع المرفوعات
اشارة الى التعدد وان المنصوبات
لا يصلح للاشارة اليه بل هو مستعار
للكثرة مع ان الكثرة والتعدد متلازمان
وان الحمل في المجرورات على مجرد
المشاكلة ليس بضروري فانه لو اعتبر
التعدد والتكثر فيه بملاحظة ان
مجرور كل جار مغاير لمجرور جار آخر
وفي كل منها اثر عامل مخصوص
ويعرض له سبب معنى خاص لم
يكن بعيدا غير قابل الاعتبار في
امثال هذه المواضع
م

٣
قلت يمكن
ان يقال المراد من التعدد تعدد
الانواع ولما كان المرفوع جنسا
تحته انواع متعددة يصلح ان يشار
بايراده جمعا الى ذلك التعدد كما
صرح في بعض الشروح انما جمع اعلاما
بان له انواعا مختلفة بخلاف
المنصوبات فان له نوعا واحدا و
هو المفعول والبواقي ملحقة به و
تعدده من قبيل تعدد الاصناف
لا الانواع فهو لم يصلح لجمعه الاشارة
الى تعدد الانواع ومع ذلك لما كان
فيه تكثر الاصناف والملحقات صلح
ان يجمع مستعارا للكثرة
م

اولا فالاول هو القسم الثانی من المبتدأ والثانی الخبر وان کان لفظیا فایضا
لا یخلو اما ان یکون فعلا او شبهه او حرفا فالاول ایضا لا یخلو اما ان یکون قائما
بالاسم او واقعا علی الاسم فالاول هو الفاعل والثانی مفعول مالم یسم فاعله
وان کان حرفا فمعموله لا یخلو اما مسند الیه او مسند به فالاول اما فی کلام موجب
او فی غیر موجب فالاول اسم الافعال الناقصة سوی لیس والثانی
اسم لیس واسم ما ولا المشبهتین بلیس وان کان مسندا به فایضا لا یخلو اما فی
کلام موجب او غیر موجب فالاول خبر الحرف المشبهة بالفعل والثانی خبر لا
التی لنفی الجنس فان قیل ان الافعال الناقصة افعال فکیف یصح
اطلاق الحروف علیها قلنا انها وان کانت افعالا صورة لکنها حروف
معنی ولذا لا یتیم بالمرفوع فقط فان قیل المرفوعات لا یخلو اما جمع المرفوع
او المرفوعة وکلو احد منهما لا یصح اما الاول فلان مفرد جمع المؤنث السالم
مؤنث والمرفوع مذکر واما الثانی فلان المرفوع والمنصوب والمجرور من
صفات الاسم والاسم مذکر والمرفوعة مؤنث قلنا انه جمع المرفوع لا المرفوعة
لکنه بناء علی قاعدة هی ان المرفوع والمنصوب والمجرور من صفات الاسم
والاسم مذکر لا یعقل وصفة المذکر غیر العاقل یجمع بهذا الجمع مطردا ای قیاسا
کایام خالیات وجمال سجلات هوای جنس المرفوع تدل علیه المرفوعات
من قبیل دلالة الجمع علی الجنس لا من قبیل دلالة الجمع علی الفرد فان قیل
ان ضمیر هو لا یخلو اما ان یرجع الی المرفوعات او الی المرفوع فعلی الاول
لا یحصل المطابقة بین الراجع والمرجع الیه وعلی الثانی یلزم الاضمار قبل

حررالشقی الراجی عفو ربه القوی
الشفیع ذنبه الجانی
ناقش ما فی هذه الاوراق
علی ما یلیق بحاله
ان سوء ظنه
ای مؤنث فیحصل
المطابقة لان کلامنا
فی الضمائر ارجع
الاسم لا الی
الکل
تحفة خادمیه
لحافظ محمد یونس

الذكر قيل في الجواب ان ضمير هو راجع الى المرفوعات وتذكير الضمير بناء على
قاعدة ان الضمير اذا دار بين المرجع اليه والخبر فرعاية الخبر اولى لكن هذا الجواب
ضعيف لانه يلزم تعريف الافراد والتعريف انما يكون للجنس بالجنس قيل
في الجواب ان ضمير هو راجع الى المرفوع ولا يقال انه ليس بمذكور
لان المذكور اعم من ان يكون مطابقة او تضمنا وههنا وان لم يكن مذكورا
مطابقة لكنه مذكور تضمنا لان المرفوعات تدل على المرفوع من قبيل دلالة
الجمع على الفرد فلا يلزم الاضمار قبل الذكر لكن هذا الجواب ضعيف لانه يلزم
تعريف الفرد والتعريف انما يكون للجنس بالجنس فاجاب الشارح بما حاصله
ان ضمير هو راجع الى جنس المرفوع تدل عليه المرفوعات من قبيل دلالة
الجمع على الجنس لا من قبيل دلالة الجمع على الفرد فلا يلزم المحذور اصلا ما اي الاسم
الذي اشتمل على علم الفاعلية اي على علامة كون الشيء فاعلا هي الضمة في
المفردات وجمع المؤنث السالم والجمع المكسر المنصرف وغير المنصرف والالف
في التثنيات والواو في الاسماء الستة وجمع المذكر السالم وعلامة الفاعل
اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا فان قيل تعريف المرفوع لا يكون
مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الحرف الذي هو محل الاعراب لانه لفظ او شيء
اشتمل على علم الفاعلية قلنا ان كلمة ما عبارة عن الاسم لا عن اللفظ والشيء
حتى يرد النقض فان قيل ان المتبادر من الاشتمال اشتمال الكل على الجزء فهذا
الحد يصدق على المرفوع بالحرف لا على المرفوع بالحركة لانها ليست جزء الكلمة
قلنا المراد بالاشتمال اشتمال الموصوف على الصفة لا اشتمال الكل على الجزء

فان قيل على هذا يصدق الحد على المرفوع بالحركة لا على المرفوع بالحرف لانه
ليس صفة الكلمة قلنا الاصل في الاعراب الاعراب بالحركة والاعراب بالحرف
فرع للاعراب بالحركة لا اعتبار له فان قيل الحاق العلم على الحروف والحركات
لا يصح لان العلم قسم من الاسم والاسم قسم من الكلمة والمعتبر في مفهوماتها
الوضع ولا وضع في الحروف والحركات قلنا المراد بالعلم العلامة فان قيل
لا نسلم ان الرفع علامة الفاعل لان علامة الشيء لا تنفك عن الشيء والرفع
منفك عن ذات الفاعل قلنا ان الرفع علامة على كون الشيء فاعلا لا علامة
ذاته ولا شك ان الرفع لا ينفك عن كون الشيء فاعلا فان قيل تعريف
المرفوع لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المرفوع في جاءني موسى وجاءني
هؤلاء لانهما لا يكونان مشتملين على علامة كون الشيء فاعلا قلنا علامة الفاعل
اعم من ان يكون لفظا نحو جاءني زيد او تقديرا نحو جاءني موسى او محلا
نحو جاءني هؤلاء فمنه اي من جنس المرفوع على ان يكون الضمير راجعا الى
المحدود لانه المقصود او من جنس ما اشتمل على علامة كون الشيء فاعلا على
ان يكون الضمير راجع الى الحد لانه قريب الفاعل ثم اعلم ان في اصل
المرفوعات مذهبين مذهب الجمهور ومذهب البعض فمذهب الجمهور ان
اصل المرفوعات الفاعل باعتبار الوجهين الاول فلانه جزء الجملة الفعلية
التي هي اصل الجمل لموافقتها غرض المتكلم من الاخبار والاستخبار عن
الحدث الواقع في احد الازمنة الثلاثة واما الثاني فلان العامل فيه لفظي
والعامل في المبتدا معنوي وقوة العامل تدل على قوة المعمول ومذهب

البحث ان اصل المرفوعات المبتدأ باعتبار الوجهين الاول فانه باق على
ماهو الاصل في المسند اليه وهو التقديم واما الثاني فانه محكوم عليه بالحكم
المطلق سواء كان جامدا او مشتقا بخلاف الفاعل فانه محكوم عليه بالحكم الاشتقاقي
فقط لكن يرد عليه فاعل افعال المدح والذم لانها محكوم عليها بالحكم الجامد
ايضا الا ان يقال ان هذا الحكم باعتبار الاغلب ثم لما كان المختار
عند المصنف مذهب الجمهور فلذا قدم الفاعل على سائر المرفوعات فقال
وهو اي ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد هذا مثال
لما اسند اليه الفعل وزيد قائم ابوه هذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل
فان قيل تعريف الفاعل لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه الفاعل
في مثل هذا التركيب اعجبني ان ضربت زيدا لانه ليس باسم قلنا الاسم
اعم من ان يكون صريحا او تأويلا والفاعل في هذا المثال وان لم يكن اسما
صريحا لكنه اسم تاويلا تقديره اعجبني ضربك زيدا فان قيل تعريف الفاعل
لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه غير الفاعل كالمعطوف في
مثل جاءني زيد وعمرو لانه مما اسند اليه الفعل وقدم عليه على جهة قيامه به
قلنا المراد بالاسناد الاسناد بالاصالة فان قيل الاسناد المأخوذ
في تعريف المصنف مطلق وقد اريد به الاسناد بالاصالة وهذا ليس الاخذ

المجاز فی التعریف واخذ المجاز فی التعریفات شنیع قلنا بان اخذ المجاز
فی التعریفات شنیع بدون القرینة وههنا وجد القرینة وهو ذکر التوابع
فیما سیاتی فان قیل ان ایراد کلمة او فی تعریف الفاعل شنیع لانها
للتشکیک والتعریف لایضاح وبینهما منافاة قلنا کلمة او ههنا
لتقسیم المحدود بقرینة ذکر القید فی التعریف الشامل للشقین فان
قیل ان التعریف لایکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه المبتدا
فی مثل هذا الترکیب کریم من یکرمک لانه اسم مما اسند الیه شبه الفعل و
قدم علیه علی آه قلنا المراد بتقدیم الفعل علیه وشبهه هو التقدیم الوجوبی و
تقدیم الخبر علی المبتدا علی سبیل الجواز فان قیل کثیرا یجب تقدیم الخبر
علی المبتدا فی مثل فی الدار رجل قلنا المراد بالتقدیم الوجوبی هو التقدیم
الوجوبی النوعی وهذا فردی فان قیل ان قوله علی جهة قیامه به جار و
مجرور والجار والمجرور اذا وقعا فی عبارة القوم لابد له من الاعراب المحلی
فما الاعراب المحلی ههنا قلنا الاعراب المحلی ههنا النصب علی المصدریة
فان قیل الشرط فی المصدر ان یشتمل معنی الفعل علیه من قبیل اشتمال
الکل علی الجزء ومعنی اسند مشتمل علی الاسناد لا علی جهة قیامه به قلنا
ان مصدریته مجاز باعتبار الموصوف المحذوف ای اسنادا فان قیل
ان ظرفیة الجار والمجرور مصدریة وحالیة باعتبار المتعلق فمتعلقه لایخلو
اما ان یکون الاسناد المذکور او الاسناد المحذوف فعلی الاول یلزم تقدیم الصفة
علی الموصوف وعلی الثانی یلزم اتصاف الشیء علی نفسه وکلاهما باطلان

قلنا ان متعلقه ليس اسند المذكور ولا الاسناد المحذوف حتى يرد النقض بل متعلقه امر آخر اعني واقعا فيكون تقدير العبارة هكذا ما اسند اليه الفعل او شبهه اسنادا واقعا على جهة قيامه به فان قيل ان تعريف الفاعل لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه الفاعل في نحو ت زيد وطال عمرو لان المتبادر من القيام القيام بمعنى الحدوث والموت والطول ليسا حادثين من الفاعل قلنا المراد بقيام الفعل كونه على صيغة المعلوم سواء كان حادثا من الفاعل او قائما به فان قيل ان العمدة من النحاة صاحب المفصل وهو لم يذكر هذا القيد اعني قوله على جهة قيامه به فلم خالف المصنف رح عن صاحب المفصل قلنا المحتاج الى ذكر هذا القيد من لم يدخل مفعول ما لم يسم فاعله في تعريف الفاعل كالمصنف رح بخلاف صاحب المفصل لانه دخل مفعول ما لم يسم فاعله في تعريف الفاعل فالواجب عنده ترك هذا القيد والاصل في الفاعل ان يلي الفعل لان الفاعل كالجزء من الفعل لفظا ومعنى اما لفظا فبدليل سكون اللام في ضربت واما معنى فلان تمام الفعل لا يكون بدون الفاعل وجزء الشيء مما يلي الشيء فان قيل المتبادر من الاصل الاصل بمعنى القاعدة فيكون المعنى والقاعدة في الفاعل ان يلي الفعل فينبغي ان لا يجوز ضربك زيد لوجود الفصل بين الفعل والفاعل والمفعول قلنا الاصل ههنا بمعنى الراجح لا بمعنى القاعدة فان قيل لا نسلم ان الراجح في الفاعل ان يلي الفعل بل ممتنع كما في مثل ما ضرب زيدا الا عمرو قلنا الراجح في الفاعل ان يلي الفعل عند عدم المانع وههنا وجد المانع

وهو وقوع الفاعل بعد الا فان قيل لما كان الراجح في الفاعل ان يلي الفعل فينبغي
ان يضعف هذا التركيب جاء الرجل لوجود الفصل بين الفعل والفاعل باللام قلنا
ان معنى الولي ان لا يكون بين الفعل والفاعل شيء من معمولات الفعل واللام
ليس معمولا للفعل فلذلك جاز ضرب غلامه زيد لان مرجع الضمير وان كان ماخرا
لفظا لكنه مقدم رتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة وهو جائز او امتنع ضرب
غلامه زيدا لان مرجع الضمير ماخر لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
وهو غير جائز خلافا للاخفش وابن جني فان الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة معا
جائز عندهما بدليل قول الشاعر جزى ربه عني عديا بن حاتم جزاء الكلاب العاديات
وقد فعل قلنا هذا محمول على ضرورة الشعر وكلامنا في سعة الكلام او نقول
ان الضمير في ربه راجع الى مصدر الفعل المذكور وهو الجزاء تقديره هكذا جزى رب
الجزاء عني عديا آه واذا انتفى الاعراب فيهما لفظا والقرينة نحو ضرب موسى عيسى
فان قيل ان ضمير فيهما راجع الى الفاعل والمفعول والفاعل مذكور والمفعول
غير مذكور فيلزم الاضمار قبل الذكر قلنا الفاعل مذكور صريحا في ضمن الامثلة
والمفعول وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مذكور في ضمن الامثلة فلا يلزم الاضمار قبل
الذكر فان قيل ان ذكر الاعراب مع القرينة مستدرك لان القرينة امر دال
على تعيين الشيء وهذا المعنى موجود في الاعراب قلنا بينهما فرق وهو ان الاعراب
امر دال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع والقرينة امر دال على

مستقلة مصححة الا الاحتياج

اليها فان قيل الحمل ... ان الاثنان ...

... موسى ... على ... الجواب

مع انها موضوعة ... ان الفاعل ...

ولا ... على ان يكون الفاعل ... فاعلا في

والا ... على كون ... بالوضع وكون الا ...

[illegible]

... الفاعل لا الفاعلية ... انما ... باعتبار الاثبات

[illegible]

الفاعلية ... ابن ... ذلك ... فقال بعض

... فاعل ... الفاعل

... ان ... المفعول ... الصورة ...

... المفعول ... موسى ... قال مولانا عصام

[illegible]

فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول لا بالوضع فلا يكون ذكر القرينة شاملا
للاعراب او كان مضمرا متصلا نحو ضربت زيدا فان قيل هذه القاعدة
منقوضة بمثل زيدا ضربت لان الفاعل ضمير متصل بالفعل مع ان تقديم
الفاعل على المفعول غير واجب قلنا ان وجوب تقديم الفاعل على المفعول
بشرط كونه عقيبا عن الفعل او وقع مفعوله بعد الا فان قيل هذا ينتقض
بمثل ما ضرب الا عمرا زيد لان المفعول ههنا وقع بعد الا مع ان تقديم
الفاعل على المفعول ليس بواجب قلنا هذا الحكم مشروط بشرط
توسط الا بين الفاعل والمفعول في صورتي التقديم والتاخير نحو
ما ضرب زيد الا عمرا او معنا مثل انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه
اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في الاول
فلئلا يلزم الالتباس بين الفاعل والمفعول واما في الثاني فلما
فاة الاتصال بالانفصال واما في الثالث فلئلا يفوت الحصر
المطلوب لان مقصود المتكلم انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز
كون عمرو مضروبا لشخص آخر وانما قلنا بشرط توسط الا
بين الفاعل والمفعول في صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم
المفعول على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر انه لا
يلزم فوات الحصر لكن يلزم قصر الصفة قبل تمام الصفة لان تمام الصفة
لا يجيئ الا بذكر مسند اليه وهو ليس مذكورا وانما قلنا الظاهر لانه يحتمل ان يكون
معناه ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد فيفيد الحصر من الجانبين والمقصود

حصر في جانب الفاعل فقط واذا اتصل به ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع
بعد الا نحو ما ضرب عمرا الا زيدا او معناها مثل انما ضرب عمرا زيدا واتصل به مفعوله نحو
ضربك زيد وهو غير متصل وجب تاخيره اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع
هذه الصور اما في الاول فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في الثاني
فلئلا ينقلب الحصر المطلوب لان مقصود المتكلم انحصار مضروبية عمرو في زيد مع
جواز كون زيد ان يكون ضاربا لشخص آخر ولو قدم الفاعل على المفعول لكان
مفيدا للعكس واما في الثالث فلمنافاة الاتصال بالانفصال وقد يحذف
الفعل لقيام قرينة جوازا فالقرينة سوال السائل سواء كان ملفوظا
كما في مثل زيد لمن قال من قام او مقدرا كما في المثال الآتي فان
قيل كما يحذف الفعل كذلك يحذف شبه فلم خص حذف الفعل بالذكر
قلنا المراد بالفعل ما يكون رافعا للفاعل سواء كان فعلا او شبهه فان
قيل لما كان المراد بالفعل ما يكون رافعا للفاعل فلم خص الفعل بالذكر
قلنا انما خص بالذكر لاصالته فان قيل حذف الفعل من احكام الفعل
وكلامنا في احكام الفاعل فيلزم الخروج عن المبحث قلنا ان الفعل الرافع
للفاعل من متعلقات الفاعل والبحث من متعلقات الشيء يكون بحثا
عن احوال ذلك الشيء فان قيل ان قوله جوازا مفعول مطلق لقوله ويحذف
والشرط في المفعول المطلق ان يكون معنى الفعل المذكور مشتملا عليه من قبيل
اشتمال الكل على الجزء ومعنى الفعل المذكور مشتمل على حذف لا على جوازا قلنا
ان جوازا مفعول مطلق مجازا باعتبار الموصوف المحذوف اعني حذفا

قال واذا اتصل به ضمير مفعول اي ضمير راجع الى المفعول وكذا اذا اتصل بصلته او بصفته ضمير المفعول عند من لم يجز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي نحو ضرب زيدا الذي ضرب

٨٤

فان قيل ان الصفة محمول على الموصوف وههنا لايصح الحمل لان هذا حمل
المبدأ على المبدأ وهذا باطل قلنا ان جواز امصدر مبني للفاعل اعني جائزا
فان قيل ما الوجه ان هذا التركيب من باب حذف الفعل لامن باب حذف
الجزء قلنا لو كان هذا التركيب من باب حذف الفعل يلزم حذف جزء الجملة
ولو كان من باب حذف الجزء يلزم حذف كل الجملة والتقليل في الحذف اولى
من الكثرة وليبيك يزيد ضارع لخصومته وضارع فاعل لفعل
محذوف وهو يبكيه المقدر والقرينة عليه سوال المقدر وهو من يبكيه لان
يبك على صيغة مجهولة والصيغة المجهولة تنشأ التردد والابهام والتردد والابهام
تنشأ السوال فيكون التقدير هكذا وليبك يزيد من يبكيه يبكيه ضارع فان قيل
ان اللام في قوله لخصومته لايخلو اما متعلق بيبكيه المقدر واما متعلق بضارع
فان كان الاول فاللام في قوله لخصومته لام اجلية وهي التي تجعل مدخوله
علة لما قبله والخصومة ليس علة البكاء بل علة البكاء فوت يزيد وان كان الثاني
يلزم عمل اسم الفاعل بلا اعتماد قلنا انه متعلق بضارع وهو صفة للموصوف

المحذوف وهو شخص فيكون التقدير وليبك يزيد من يبكيه يبكيه شخص ضارع
ووجوبا في مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاجره والمراد به كل
تركيب حذف فيه الفعل الرافع للفاعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي عن الحذف
فههنا الحذف واجب للقرينة وسد المسد اما القرينة فهو دخول حرف الشرط
لان[1] حرف الشرط لا يدخل الا على الفعل وجوبا وليس ههنا الفعل لفظا فعلم انه
مقدر واما سد المسد فهو اقامة المفسر مقام المفسر فيكون تقديره وان
استجارك احد من المشركين استجارك فاجره فحذف استجارك الاول واقيم
الثاني مقام الاول لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر فان قيل الجمع
بينهما جائز كما في مثل جائني رجل اي زيد قلنا الجمع بينهما ممتنع اذا كان
علة تفسير المفسر رفع الابهام الناشي عن الحذف وههنا ليس الابهام ناشيا
عن الحذف بل ناشي من نكارة رجل وقد يحذف ان معا في مثل نعم لمن
قال اقام زيد فههنا الحذف جائز لقرينة سوال السائل لا واجب باعتبار
عدم وجود سد المسد فان قيل ينبغي ان يكون هذا الحذف واجبا ويقام
نعم مقام الفعل والفاعل قلنا ان نعم حرف غير مستقل والفعل والفاعل جملة
وهي مستقلة[2] وغير المستقل لا يقام مقام المستقل فان قيل هذا ينتقض بتركيب
يا زيد لان ههنا قام حرف النداء مقام الفعل والفاعل قلنا اقامة حرف
النداء مقام الفعل والفاعل سماعي لا يقاس عليه غيره فان قيل لم كان هذا
التركيب من باب حذف الجملة الفعلية لا من باب حذف الجملة الاسمية قلنا
لكان هذا التركيب من باب حذف الجملة الفعلية يكون[3] الجواب مطابقا

[1] قوله لان حرف الشرط لا يدخل الا على الفعل خلافا للاخفش فانه جوز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فمثالنا على مذهبه اذن ليس مما نحن فيه ولا يمكن ان تكون مخففة عن المثقلة كما لا يخفى على من له ادنى تامل في المعاني

[2] قوله وغير المستقل لا يقام مقام المستقل لا يقام مقام المستقل

[3] قوله وغير المستقل لا يقام مقام المستقل

للسوال ولو كان من باب حذف الجملة الاسمية لايجيئ المطابقة بين الجواب
والسوال والمطابقة اولى من عدم المطابقة سواء اذا تنازع الفعلان ظاهرا
بعدهما فان قيل التنازع كما يكون بين الفعلين كذلك يجيئ في غير الفعلين
ايضا فلم خص الفعلين بالذكر قلنا المراد بالفعلين العاملان فان قيل لما كان
المراد بالفعلين العاملين فلم ذكر الفعلين دون العاملين قلنا ذكر الفعلين للاصالة
في العمل فان قيل التنازع كما يجري في الفعلين كذلك يجري في اكثر من فعلين
كما في قوله عليه السلام كما صليت وسلمت آه فلم اقتصر على الفعلين قلنا ذكر
الفعلين ليس للحصر بل لاقتصار على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان فان قيل
التنازع يتصور في ذات الروح والفعلان ليسا من ذات الروح قلنا التنازع
في اللغة نزاع ساختن باكديگر در چيزى وفي الاصطلاح توجه العاملين
بحسب المعنى الى اسم يقع في محل يصلح لمعمولية كل واحد منهما على سبيل البدل
وقوله ظاهرا احترازعن الضمير لان الضمير لا يخلو اما متصل او منفصل فان كان متصلا
فمع تعين اعمال الفعل الثاني لانه جزء من الفعل الثاني ولا يجوز اعمال احد
الفعلين في جزء فعل آخر وان كان منفصلا نحو ما ضرب واكرم الا انا فمع وان
تصور التنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اعمال الثاني

والاضمار في الاول عند البصريين والعكس عند الكوفيين لانك لو اضمرت فلا تخلو
اما ان تضمر مع الاا و بدونه فعلى الاول يلزم اضمار الحرف وعلى الثاني يلزم فساد
المعنى فان قيل كما لا يمكن قطعه في الضمير كذلك لا يمكن في الظاهر ايضا
في مثل ما ضرب واكرم الا زيد قلنا الحكم مبني على ما هو اغلب والاغلب في الظاهر
امكان القطع وفي الضمير عدم امكانه فان قيل باب التفاعل لازم لا يقتضي
المفعول فكيف يكون قوله ظاهرا منصوبا على المفعولية قلنا باب التفاعل
على قسمين احدهما ما يكون منقولا من المفاعلة المتعدية الى مفعولين والثاني
ما يكون منقولا من المفاعلة المتعدية الى مفعول واحد والاول يكون متعديا
الى مفعول نحو تجاذبنا الثوب والثاني يكون لازما نحو تسابوا وتشاتموا او
تعاسلوا والمتنازع من قبيل القسم الاول وقوله بعدهما احترازا عما وقع مقدما
عليهما او متوسطا بينهما لانه تعين فيه اعمال الفعل الاول اذ هو يستحق قبل الثاني
فلا يكون فيه مجال التنازع فقد يكون في الفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد و
في المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين
فان قيل لما كان التنازع بين الفعلين في الفاعلية والمفعولية كائنا مختلفين
من حيث الاقتضاء فلا حاجة الى قوله مختلفين قلنا التنازع بين الفعلين
في الفاعلية والمفعولية على قسمين احدهما مع اتفاق اقتضاء الفعلين اذا كان
المتنازع فيه متعددا نحو ضرب واهان زيدا عمرا والثاني مع اختلاف الاقتضاء
اذا كان المتنازع فيه واحدا نحو ضربني واكرمت زيدا فقوله مختلفين لتخصيص
القسم الثاني بالارادة فان قيل لما كان التنازع بين الفعلين في الفاعلية

والمفعولية على قسمين فحيث حصر اقسام التنازع في الثلاثة بل صار
الاقسام اربعة قلنا الاول منها مندرج في القسمين الاولين فان قيل
لم ذكر مثالين للقسمين الاولين لا للثالث مع انه اهم بالمثال قلنا انه وان
لم يذكر مثالا صريحا لكنه ذكر ضمنا لانه اذا احذ فعل من المثال الاول وفعل
من المثال الثاني حصل مثال للقسم الثالث فيختار البصريون اعمال الثاني
للقرب والجوار والكوفيون اعمال الاول للتقدم والسبقة فان اعملت الثاني
اضمرت الفاعل في الاول ان اقتضى الفعل الاول الفاعلية لان التنازع
اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلاثة حذف واضمار وذكر فان حذفت
يلزم حذف الفاعل من غير سد المسد وان ذكرت يلزم التكرار فتعين الاضمار
بالضرورة على وفق الظاهر في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
رعاية للمطابقة بين الراجع والمرجع اليه في هذا الامور دون الحذف
لئلا يلزم حذف الفاعل من غير سد المسد خلافا للكسائي فان عنده يحذف
الفاعل لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلاثة حذف واضمار
وذكر فان اضمرت يلزم الاضمار قبل الذكر وان ذكرت يلزم التكرار فتعين
الحذف بالضرورة قلنا الاضمار قبل الذكر شرط التفسير في العمدة جائز
وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعلية عند الجمهور

خلافا للفراء فان عنده لا يجوز اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول
الفاعل بل تعين اعمال الفعل الاول لانه لو اعمل الثاني لزم الاضمار قبل
الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي وحذفت
المفعول ان استغنى عنه لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلاثة
حذف واضمار وذكر فان اضمرت يلزم الاضمار قبل الذكر وهو لا يجوز وان ذكرت
يلزم التكرار فتعين الحذف بالضرورة لان حذف الفضلة جائز والا اظهرت
نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين
فلقطعه طرق ثلاثة حذف واضمار وذكر فان حذفت يلزم حذف احد
مفعولي افعال القلوب وهو لا يجوز كما سيجئ وجهه في افعال القلوب
وان اضمرت يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة فتعين الاظهار بالضرورة
وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني ان اقتضى الفعل الثاني
الفاعلية لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلاثة حذف
واضمار وذكر فان حذفت يلزم حذف الفاعل من غير سد المسد وهو لا يجوز
وان ذكرت يلزم التكرار فتعين الاضمار بالضرورة والمفعول على المختار
لما يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير من المذكور على المذهب غير المختار
يحذف للمفعول لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق
ثلاثة حذف واضمار وذكر فان اضمرت يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة
وهو لا يجوز وان ذكرت يلزم التكرار فتعين الحذف بالضرورة لان حذف
الفضلة وحذفه جائز الا اي لم يضمر كما هو المذهب المختار ولم يحذف كما هو

المذهب غير المختار ان يمنع مانع عن الاضمار والحذف فنظهر بحسبنى وحسبتها منطلقين
الزيدان منطلقان لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلاثة حذف
واضمار وذكر فان حذفت يلزم حذف احد مفعولى افعال القلوب وهو لا يجوز
وجهه مامر وان اضمرت فلا تخلو اما ان تضمر مفردا او تضمر مثنى فعلى الاول لا يحصل
المطابقة بين مفعولى الفعل الثانى وعلى الثانى لا يحصل المطابقة بين الراجع
والمرجع اليه فتعين الاضمار بالضرورة فان قيل لا تنازع فى هذه الصورة
لان الشرط فى التنازع ان يكون اقتضاء الفعلين واحدا وفى هذه الصورة
ليس اقتضاء الفعلين واحدا لان الفعل الاول يقتضى مفعولا مفردا والفعل
الثانى يقتضى مفعولا مثنى قلنا ان اقتضاء الفعلين ههنا واحد اذا الحظت
المفعول الثانى لهما اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق مع قطع
النظر عن الافراد والتثنية ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل
الاول بقول امرء القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة + كفانى ولم اطلب
قليل من المال + حيث التنازع بين كفانى واطلب فى قليل فالاول
يقتضى رفعه بالفاعلية والثانى نصبه بالمفعولية وانت اعملت الاول
فعلم ان اعمال الفعل الاول اولى فاجاب المصنف رح عن جانب
البصريين بقوله وقول امرء القيس كفانى ولم اطلب قليل من المال
ليس من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير التنازع لان قول
امرء القيس على تقدير تنازع كفانى ولم اطلب فى قليل يستلزم عدم

السعي وعدم كفاية قليل من المال وطلب قليل من المال وانما يستلزم هذا
المعنى لان هذا الشعر مصدر بكلمة لو وكلمة لو اذا دخلت على الشرط او الجزاء
او على المعطوف على احدهما يجعل المثبت منهما منفيا والمنفي منهما مثبتا فعلم ان مفعول
لم اطلب محذوف وهو الغزو المجد بقرينة البيت الآتي وهو قوله ولكن ما
اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي مفعول ما لم يسم فاعله
فان قيل ان مفعول ما لم يسم فاعله قسم على حدة من المرفوعات فلم لم يفصله
من الفاعل بقوله منها قلنا انما لم يفصله عن الفاعل لشدة اتصاله بالفاعل
حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه فان
قيل في عبارة المصنف تناقض لان قوله لم يسم فاعله يشعر بعدم وجود الفاعل
وقوله حذف فاعله يشعر بوجوده قلنا ان قوله لم يسم فاعله بمعنى لم يذكر فاعله
فان قيل كيف يصح اضافة الفاعل الى المفعول مع انه فاعل الفعل لا
فاعل المفعول قلنا ان اضافته الى المفعول لادنى ملابسة وهو كونه فاعلا
لفعل متعلق به فان قيل ان اقامة المفعول مقام الفاعل لا يصح
لان الفعل حادث عن الفاعل وواقع على المفعول وهما في طرفي النقيض
قلنا ان اقامة المفعول مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه فان قيل
ان هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الفاعل في مثل
هذا التركيب انبت الربيع البقل لان فاعل انبت محذوف وهو الله تعالى
والربيع قائم مقام الفاعل قلنا المراد بالفاعل الفاعل النحوي والله
تعالى فاعل حقيقي وشرط اي شرط حذف الفاعل واقامة المفعول مقامه

ان تغيير صيغة الفعل الى فعل او يفعل لان معناه غريب فاختير له وزن غريب ليدل
غرابة اللفظ على غرابة المعنى فان قيل هذا الشرط لا يصح مطلقا لان تغيير صيغة
الفعل الى فعل او يفعل لا يستقيم في شبه الفعل قلنا انما الشرط فيما اذا كان عامله فعلا
واما اذا كان عامله شبه الفعل فالشرط تغيير صيغته الى المفعول وما ذكر الفعل
فلا صالته فان قيل هذا الحد لا يصدق على افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل
وغيرها من الافعال المزيد فيها قلنا المراد بقوله فعل ماضي مجهول وبقوله يفعل
مضارع مجهول من فعل فذكر العام واراد الوصف المشتهر به لان فعل ويفعل
اعلام للوزن او نقول انهما مذكوران على سبيل التمثيل ولا يقع المفعول
الثاني مقام الفاعل من باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا
تاما فلو اسند اليه الفعل لكون مسندا اليه فلزم كون الشيء الواحد مسندا ومسندا
اليه معا وكون كل من الاسنادين تاما فلا يرد نحو اعجبني ضرب زيد عمرا لان
احد الاسنادين هو اسناد المصدر الى غير تام ولا الثالث من باب
اعلمت اذ حكم حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا او
المفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني من باب علمت وان لم يكن
من باب اعلمت في عدم صحة اقامتها مقام الفاعل اما المفعول له فلان
نصبه ليشعر بكونه مفعولا له فلو اقيم مقام الفاعل لفات النصب والاشعار
فان قيل نوقض بنحو ضرب للتاديب لانه قائم مقام الفاعل قلنا المراد
بالمفعول له ما هو بدون اللام وهو مع اللام فان قيل ينبغي ان لا يقوم الظرف
مقام الفاعل لان نصبه ايضا ليشعر بظرفيته قلنا الظرفية كثيرا ما يعلم

من نفس الصيغة واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع
الواو لان الواو دليل الانفصال والفاعل كالجزء من الفعل ولا بد دون الواو
فانه لم يعرف حينئذٍ كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع
سائر المفاعيل التي يصلح وقوعها مقام الفاعل تعين اي المفعول به للقيام
مقامه لشدة مشابهته بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما لان الضرب مثلا
كما لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب فان قيل
لا شك في انه اذا وجد المفعول به في كلام فقط تعين وقوعه موقع الفاعل
فلا حاجة الى قوله تعين له قلنا ليس المراد المفعول به فقط بل المراد المفعول
به مع المفاعيل فان قيل كثيرا ما وجد المفعول به في الكلام مع المفاعيل مع انه
لا يتعين وقوعه موقع الفاعل كما اذا وجد المفعول به في الكلام مع المفعول
له والمفعول معه قلنا المراد بالمفاعيل المفاعيل التي يصح وقوعها موقع
الفاعل وبما ليس من هذا القبيل نقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في
داره فتعين زيد وان لم يكن اي المفعول به في الكلام مع سائر المفاعيل التي يصح
وقوعها مقام الفاعل فالجمع سواء العدم ترجيح بعضها على بعض والاول اي المفعول

الاول من باب اعطيت اولى اى اقامته مقام الفاعل من الثانى لان فيه
معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى والمراد بباب اعطيت كل فعل يتعدى الى
المفعولين وثانيهما غير الاول فان قيل هذا ينقض بنحو اعطى زيد عمرا لانه يتعين
فيه اقامة المفعول الاول مقام الفاعل قلنا ذلك عند الامن عن اللبس
واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول مقام الفاعل ومنهما المبتدا و
الخبر فان قيل ان كلا واحد من المبتدا والخبر قسم على حدة من المرفوعات
فلم جمعهما فى فصل واحد قلنا انما جمعهما فى فصل واحد للتلازم الواقع بينهما
على ما هو الاصل ولاشتراكهما فى العامل المعنوى فالمبتدا هو الاسم المجرد عن
العوامل اللفظية فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المبتدا
فى قوله تعالى ان تصوموا خير لكم لانه ليس باسم قلنا ان الاسم اعم من الصريحى
والتاويلى فالمبتدا فى هذا المثال وان لم يكن اسما صريحا لكنه اسم تاويلا
بان المصدرية اى صيامكم خير لكم فان قيل هذا الجواب منقوض بالمبتدا
الواقع فى قول الشاعر تسمع بالمعيدى خير من ان تراه وستعرف قدره
ان فتح فاه + لانه ليس باسم لا صريحا كما هو الظاهر ولا تاويلا لعدم ان المصدرية
فيه قلنا ان ان المصدرية ههنا مقدر يعنى ان تسمع بالمعيدى آه فان قيل
ان تقدير ان مختص بالمواضع الستة وهى بعد حتى ولام كى ولام الجحود وانى

قوله صفحة (٩٥) اشـ
متعلقه قوله قلنا
ان الاسم اعم من ان
قال البعض الا ان فاضل
بان الكلام في ان علت
الاسم الحقيقي في كون
قوله

منسوب الى
المصدر بن عدنان
الميم والعين والدال
الشروة وانا حققت
الدال استقلال الجمع
التشديد التضعيف
وردي الكسا في ٢

ان الشيخ و
مو للمختار وابن
كان ان تراه قال و
كان ... تا ... بل
امر ... قال ابن
والاوه و ... على
صاحب

مثلا كذا قال
مولانا عبد الرحيم الصفي فوري
مع اوفق زيادة واو
وحيث اوكرنا ظهر لك ان
قول الاستاذ وشرف قدره
ان الشيخ ما ... له
تحفه ... فيه

والواو واو وهذا الموضع ليس منها قلنا ان ذكر هذه المواضع الستة لشهرتها لا للحصر اذ الكثير انما يقدران في غير ها على سبيل الشذوذ كما مر في قول الشاعر الا يا ايها اللائمي احضر الوغى فان قيل التجريد عن العوامل اللفظية يقتضي سبق وجودها ووجود العامل اللفظي ليس بضروري قلنا التجريد بمعنى لم يوجد من قبيل ذكر اللازم وارادة الملزوم فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المبتدأ في مثل بحسبك درهم لانه ليس بمجرد عن العامل اللفظي قلنا المراد بالعامل اللفظي ما يكون له تاثير في المعنى والباء في هذا المثال زائدة او الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الاستفهام رافعة لظاهر خلافا للسيبويه والاخفش لان عندهما يجوز ابتدائية الصفة

بلا نفي واستفهام لكن عند سيبويه مع قبح وعند الاخفش بلا قبح تمسكا بقول
الشاعر شعر فخير نحن عند الناس منكم فان قيل لم لا يجوز ان يكون نحن مبتداء
مسندا اليه وخير خبره المقدم عليه قلنا لو كان الامر كذلك لزم الفصل بين اسم
التفضيل ومعموله اعني منكم باجنبي وهو نحن وهو لا يجوز فعلم ان خيرا مبتداء
مسند به ونحن فاعله سد مسد الخبر فالجواب عن جانب الجمهور ان هذا محمول
على ضرورة الشعر وكلامنا في سعة الكلام فان قيل ان تعريف هذا القسم
من المبتداء لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المبتداء في مثل قوله اقريشي
زيد لانه ليس بصفة قلنا ان الصفة اعم من ان يكون حقيقة او جارية مجراها
وهذه الصفة وان لم تكن صفة حقيقة لكنها جارية مجراها لان في آخره ياء النسبة
والمنسوب على تاويل المشتق فان قيل ان تعريف هذا القسم من المبتداء
لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المبتداء في مثل قوله تعالى اراغب انت
عن آلهتي يا ابراهيم لانه وان كان صفة لكنه ليس برافع لظاهر قلنا ان الظاهر
اعم من ان يكون حقيقة او جاريا مجراه والضمير المنفصل وان لم يكن ظاهرا حقيقة لكنه
جار مجراه [illegible] الزيدان فان طابقت اي
الصفة [illegible] والف الاستفهام مطلقا مفردا جاز الامران كون
الصفة [illegible] كون ما بعدها فاعلا سد مسد الخبر او كون ما بعدها مبتداء مسندا اليه
كون الصفة خبرا مقدما [illegible] فان قيل ان الضمير في طابقت
لا يخلو اما راجع الى مطلق الصفة او الى الصفة المذكورة فعلى الاول ينبغي ان يجوز
الامران في مثل قائم زيد وليس الامر كذلك بل تعين فيه كون ما بعدها مبتداء مسندا

اليه وكون الصفة خبرا مقدما عليه وعلى الثاني ينبغي ان يجوز الامران في مثل قائم
زيد لكونه واقعا بعد حرف الاستفهام راجعا الظاهر وليس الامر كذلك بل تعين فيكون
الصفة مبتدأ مسندا اليه وكون ما بعدها فاعلا سد مسد الخبر قلنا ان الضمير في طابقت لا يكون راجعا
لا الى المطلق ولا الى الصفة المذكورة بل الى الصفة الواقعة بعد حرف النفي و
الاستفهام فقط مثل أقائم زيد بالوقف ثم اعلم ان الصفة الواقعة بعد حرف النفي
والاستفهام اما مطابقة لظاهر اولا فالاول ما مطابق في الافراد وفي التثنية
والجمعية ففي الاول جواز الامرين وفي الثاني تعين كون ما بعدها مبتدأ مسندا
اليه وكون الصفة خبرا مقدما عليه ولا يجوز عكسه لان حال الصفة كحال الفعل
والفعل المسند الى الظاهر يكون موحدا ابدا والمسند الى الضمير يثنى ويثنية و
يجمع بجمعيته والصفة ههنا مثنى او مجموع فعلم انها لم تكن مسندة الى الظاهر
والشرط في المبتدأ المسند به ان يكون رافعا لظاهر وان لم تكن مطابقة
لظاهر فاما ان تكون الصفة مفردة وما بعدها مثنى او مجموعا او بالعكس فالعكس
مجرد احتمال عقلي ليس بواقع في الخارج وفي الاول تعين كون الصفة مبتدأ
مسندا به وكون ما بعدها فاعلا سد مسد الخبر ولا يجوز عكسه لعدم المطابقة
بين المبتدأ والخبر والخبر هو المجرد عن العوامل اللفظية المسندة المغايرة للصفة
المذكورة فان قيل ان تعريف الخبر لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه
دخل فيه المضارع في مثل يقوم زيد لانه المجرد عن العوامل اللفظية المسندة

المغائر للصفة المذكورة قلنا المراد بالمجرد الاسم المجرد وبقرينة ان كلا منافي مرفوعات
الاسم والمضارع من مرفوعات الفعل وقوله المسند به احتراز عن القسم الاول
من المبتدأ وقوله المغائر للصفة المذكورة احتراز عن القسم الثاني من المبتدأ
ويحتمل ان يكون المراد بقوله المسند به مايكون مسندا الى المبتدا ويكون الباء
بمعنى الى ويكون الضمير المجرور راجعا الى المبتدا وعلى كل من التقديرين خرج
به القسم الثاني من المبتدا فان قيل لما خرج به القسم الثاني من المبتدا
فيكون قوله المغائر للصفة المذكورة بلا فائدة قلنا ان قوله المغائر للصفة
المذكورة تاكيد للاحتراز فان قيل المسند ماخوذ من الاسناد وهو متعد بنفسه
فلا حاجة الى تعديته بالباء قلنا ان تعديته بالباء لتضمنه معنى الوقوع
اي مايوقع به الاسناد فان قيل المبتدا عامل في الخبر والخبر في المبتدا فكيف
يصح قوله المبتدا والخبر اسمان مجردان عن العوامل اللفظية قلنا في هذا المقام
ثلاثة مذاهب قيل المبتدا عامل في الخبر والخبر عامل في المبتدا وقيل العامل
في المبتدا معنوي والمبتدا عامل في الخبر وقيل العامل في المبتدا والخبر معنوي
كما هو مذهب البصريين والمختار عند المصنف مذهبهم فان قيل العامل في
المبتدا والخبر هو التجرد عن العامل اللفظي وهو عدمي فكيف يؤثر قلنا

والخبر هو المجرد عن العامل اللفظي وهو عدمي فكيف يؤثر قلنا العوامل في
كلام العرب امارات لتاثير المتكلم لا مؤثرة في الحقيقة والاصل اي الاولى وما ينبغي
في المبتدا عند عدم المانع التقديم اي تقديم المبتدا على الخبر لان المبتدا
ذات والخبر حال من احواله والذات مقدم على احواله فان قيل هذا الدليل
يوجب تقديم الفاعل على الفعل المفعول الفعل حال من احوال الفاعل
قلنا نعم لكن وجوب تاخيره عن الفعل لعارض الالتباس والعوارض لا تعتبر
فان قيل المتبادر من الاصل هي القاعدة فيكون المعنى والقاعدة في المبتدا
التقديم فينبغي ان لا يجوز في داره زيد لتاخير عن الخبر قلنا الاصل ههنا
بمعنى الراجح فان قيل لا نسلم ان الراجح في المبتدا التقديم بل امتنع
كما في الدار رجل قلنا الراجح في المبتدا التقديم عند عدم المانع
وههنا وجد المانع وهو نكارة المبتدا ومن ثمة اي لاجل اصل المذكور ان
الاولى وما ينبغي في المبتدا التقديم جاز اي هذا التركيب في داره زيد لعود
الضمير الى ما هو مقدم رتبة وامتنع اي هذا التركيب
صاحبها في الدار لعود الضمير الى ما هو مؤخر لفظا ورتبة وقد يكون المبتدا
نكرة وامكان الاصل في المبتدا التعريف لان الاهم الكثير الوقوع في
مهم الحكم على امور معلومة معينة او تخصصت يوجبه ما اي يوجبه من

وجوه التخصيص مثل ولعبد مومن خير امن مشرك فعبد مبتدا نكرة تخصصت
بالمؤمن وخير من مشرك خبره وارجل في الدار ام امرءة فرجل مبتدا نكرة تخصصت
بعلم المتكلم فان المتكلم بهذا الكلام يعلم بكون احدهما في الدار لا على التعين لكنه
يسئل المخاطب عن تعينه فان قيل المبتدا امر لفظي وعلم المتكلم امر ذهني
فكيف يصح تخصيص اللفظي بالذهني قلنا ان علم المتكلم وان كان امرا ذهنيا
لكنه مول بتاويل اللفظي فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما
فيها كائنا فيها وما احد خير منك فاحد مبتدا نكرة وقعت في سياق النفي
والنكرة الواقعة في سياق النفي عامة فتعينت وتخصصت فان قيل
بين التخصيص والتعميم منافاة فكيف يحصل التخصيص بالتعميم قلنا ان للتخصيص
معنيين تخصيص بمعنى قطع الشركة وتخصيص بمعنى رفع الابهام والمراد بالتخصيص
ههنا معنى الثاني وهو لا ينافي التعميم فان قيل هذا منقوض بقول عمر رض
تمرة خير من جرادة فان النكرة فيه وقعت في الاثبات مع انها مبتدا
قلنا ليس المراد بالنكرة مطلق النكرة بل التي قصد بها العموم سواء كان
بالاداة كما في مثال المتن او بطريق المجاز كما في هذا المثال وشر اهر ذا ناب
فشر مبتدا نكرة تخصصت بما تخصص به الفاعل قبل ذكره وهو الفعل لانك
اذا قلت ضرب علم منه ان ما يذكر بعده امر يصلح ان يحكم عليه بالضرب فاذا
قلت رجل فهو في قوة قوله رجل صالح لصحة الحكم عليه بالضرب وانما تخصص
بما تخصص به الفاعل اذ يستعمل في موضع هذا التركيب ما اهر ذا ناب
الا شر يعني الحصر والتخصيص كما يحصل بهذا التركيب ما اهر ذا ناب الا شر

قوله هذا منقوض بقول عمر روي ان جماعة من اهل حمص اصابوا جرادة وكانوا محرمين فسالوا عن كعب الاحبار فاوجب عليهم في كل جرادة درهما فقال عمر رضي ارى درهما كثيرا يا اهل حمص تمرة خير من جرادة

١٠٢

كذلك يحصل بهذا التركيب شر اهر ذاناب فان قيل الحصر يستقيم في الاول
لاداة الحصر فيه ولا يستقيم في الثاني لعدم الاداة فيه قلنا الاداة وان لم تكن
موجودة في اللفظ لكنها موجودة في المعنى لان شر اهر ذاناب في الاصل اهر ذاناب
شر فاهر فعل ماض معلوم والضمير المستكن فيه راجع الى الغائب الفاعل وهو البدل
منه وشر بدل عنه والبدل والمبدل منه في الحقيقة شئ واحد وتخصيصه جاز
باسناد الفعل فتخصيص البدل الذي يجئ باسناد الفعل ثم قدم شر على اهر لافادة
الحصر لان تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر فان قيل الملهر للكلب قد يكون
بنباح معتاد وقد يكون بنباح غير معتاد فالاول يحتمل الخير والشر فيخ تخصيصه
بالنسبة الى الخير والثاني لا يحتمل الا الشر فقط فلا يصح تخصيصه قلنا الملهر للكلب اذا كان
بنباح غير معتاد فانا نخصص بالصفة المقدرة اي شر عظيم لا حقير اهر ذاناب
وهذا مثل في كلام العرب يقال لرجل قوي ادرك العجز في حادثة
فان قيل لم قال ان شر بدل عن الفاعل ولم يقل انه عين فاعل قلنا
انه لو كان عين فاعل يلزم عند التقديم على الفعل تقديم الفاعل على الفعل
وهو باطل فان قيل لا نسلم ان شر بدل عن ضمير الفاعل لان النكرة
لا تكون بدلا من معرفة الا اذا وصفت كما في قوله تعالى بالناصية ناصية
كاذبة قلنا الضمير انما يكون معرفة اذا كان مرجعه مذكورا لفظا او معنى او
حكما وههنا ليس مرجعه مذكورا كما في ربه رجلا ونعم رجلا فان قيل
ان علة التخصيص تقديم الفعل عليه واذا قدمت على الفعل فات علة
التخصيص فلا يحصل التخصيص قلنا اذا نظرنا الى الاصل والاصل تقديم

الفعل عليه والمتقدم على الفعل فهو عارضي لا اعتبار له قال قيل لا نسلم ان
التقديم ماحقة التاخير ليفيد الحصر لانه مخالف لما عين مذهب المصنف قلنا ان هذا
مذهب السكاكي والمصنف اختار مذهبه فان قيل يلزم من تقديم شر على
شر تقديم البدل على المبدل منه وهو باطل قلنا هذا الحكم في البدل الواقعي

انتهى ثم قال السكاكي

وشرطه اي وشرط جعل المنكر من هذا الباب

واعتبار التقديم والتأخير فيه ان لا يمنع من التخصيص مانع

كقولك رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امرأة او لا رجلان وان

قدم لهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانع من التخصيص واما على تقدير

الاول يعني تخصيص الجنس فلا امتناع ان يراد ان المهر شر لا خير لان

المهر لا يكون الا شرا اما على التقدير الثاني يعني تخصيص الواحد فلنبوه

البعد عن مظان استعماله اي لنبوه تخصيص الواحد عن مواضع استعمال

هذا الكلام لانه لا يقصد به ان المهر شر لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة

بتخصيصه حيث تلوه باهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قولهم

بتخصيصه وبين قولنا بالمانع من التخصيص تقطيع شان الشر بتنكيره اي

جعل التنكير للتعظيم والتهويل والتخويف ليكون المعنى شر

عظيم فطبع اهر ذا ناب لا شر حقير فيكون

تخصيصا نوعيا والمانع

٤

[illegible]

فمنع هذا مكابرة ونقول

بان في حالة تقديم الفاعل ليجعل

المبتدأ يلزم خلو الفعل عن الفاعل

وهو محال بخلاف الخلو عن التابع

فاسد لان هذا اعتبار محض ثم

لا نسلم انتفاء التخصيص في نحو رجل

جاءني اولا تقدير التقديم

التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم

كما ذكره السكاكي من التهويل وغيره

كالتحقير والتكثير والتقليل والسكاكي

وان لم يصرح بان لا

سبب للتخصيص سواه لكن

لزم ذلك من كلامه في المفتاح

حيث قال انما يرتكب

ذلك الوجه البعيد في المنكر

لفوات شرط الابتداء ثم لا

لا ان المعنى الذي لهر ذا ناب

[illegible]

في البدل الاعتباري وهذا البدل اعتباري وفي الدار رجل فرجل مبتدأ نكرة تخصصت بتقديم الخبر عليه لانه اذا قيل في الدار علم منه ان ما يذكر بعده لا يصح كونه محكوما عليه باستقراره في داره فاذا قيل رجل فهو في قوة قوله رجل صالح لصحة الحكم عليه بالاستقرار في الدار وسلام عليك فسلام مبتدأ نكرة تخصصت بالاضافة الى المتكلم اذا صله سلمت سلاما عليك فسلاما مصدر للتاكيد والمؤكد والموكد في الحقيقة شيء واحد والموكد تخصص بالاضافة الى المتكلم وكذا المؤكد ثم عدل من فعلية الجملة الى اسميتها لقصد الدلالة على الدوام والاستمرار فحذف الفعل وابدل النصب بالرفع لصحة الابتدائية فقال سلام عليك فان قيل كثيرا ما يكون المبتدا نكرة غير مخصوصة بوجه من وجوه التخصيص كما في مثل كوكب الفقر الساعة فكيف يصح قوله وقد يكون المبتدا نكرة اذا تخصصت بوجه ما قلنا مدار صحة ابتدائية النكرة على الافادة لا على ما ذكره من التخصيصات لكن غالب مواد الافادة هذا المواضع فان قيل الخبر هو الاسم

المجرد عن العوامل اللفظية فينبغي ان لا يكون الجملة خبرا فاجاب بقوله والخبر قد يكون
جملة مثل زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بد من العائد لان الجملة مستقلة بنفسها
فلا بد فيها من الربط والربط لا يكون الا بالعائد والعائد اما ضمير كما في المثالين
المذكورين او اللام كما في نعم الرجل زيدا او وضع المظهر موضع الضمير كما في مثل
الحاقة ما الحاقة او كون الخبر تفسير المبتدا نحو قل هو الله احد فان قيل هذه
القاعدة منقوضة بمثل البر الكر بثلثين درهما والسمن منوان بدرهم لان الخبر فيه جملة
مع عدم العائد فيه فاجاب بقوله وقد يحذف العائد وحاصل الجواب ان العائد
محذوف فيهما فيكون التقدير البر الكر منه بثلثين والسمن منوان منه بدرهم بقرينة ان
بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا فالاكثر على انه مقدر بجملة فان
قيل كيف يصح جعل الباء صلة التقدير بل صلة التقدير كلمة في قلنا التقدير
بمعنى التاويل وصلة التاويل الباء فان قيل المقدر هو الفعل وحده
لا الجملة فكيف يصح قوله مقدر بجملة قلنا المراد بالجملة الفعل مجازا من قبيل
ذكر الكل واراده الجزء وانما قدر الفعل لا الاسم لان متعلق الظرف عامل في
الظرف والاصل في العمل الفعل لوضعه للعمل فلما وجب التقدير فالاصل
اولى بالتقدير وهذا راى البصريين واما الكوفيون فيقدرون الاسم لان الظرف
في محل الخبر والاصل في الخبر الافراد والمفرد لا يكون الا اسما واذا كان المبتدا
مشتملا على ما له صدر الكلام مثل من ابوك فان قيل ان من في من ابوك نكرة
فكيف يصح ابتدائية قلنا ان من وان كان نكرة صورة لكنه معرفة معنى بتاويله
بان هذا ابوك ام ذاك او كانا معرفتين فان قيل هذه القاعدة منقوضة

بنحو ابو حنيفة ابو يوسف لان المبتدا والخبر [illegible]
تقديم المبتدا على الخبر قلنا هذا الحكم فيما لا قرينة [illegible]
وههنا وجد القرينة على كون ابي يوسف مبتدا [illegible]
او كانا متساويين في اصل التخصيص فان قيل [illegible] رجل صالح
خير منك لعدم المساواة بينهما مع ان تقديم المبتدا [illegible]
المراد بالمساواة المساواة في الاصل التخصيص [illegible]
افضل مني او كان الخبر فعلا له اي للمبتدا مثل زيد قام [illegible] اي تقديم
المبتدا على الخبر في جميع هذه الصور اما في الاول فلئلا يفوت صدارة ما له صدر
الكلام واما في الثاني والثالث فلئلا يلزم الالتباس بين المبتدا والخبر واما
في الرابع فلئلا يلتبس المبتدا بالفاعل فان قيل هذا يستقيم فيما اذا كان
الفعل مفردا نحو زيد قام ولا يستقيم فيما اذا كان [illegible] نحو الزيدان
قاما والزيدون قاموا لان حينئذ لا يلتبس المبتدا [illegible] ان

لم يلتبس المبتدأ بالفاعل لكن يلزم بعد له او تقول انه يلتبس لعين ان فاعل قوله
من يجوز كون الالف والواو حرفين [illegible] علامة تثنية الفاعل وجمعه [illegible]

مبتدأ واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام اي خبر الذي هو مفرد
ان كان [illegible] فلا [illegible] في [illegible] ليس مفردا الا انه في الظرف مقدر
بالفعل كما [illegible] ان اي [illegible]
اي للمبتدأ مثل في الدار [illegible] او كان [illegible] متعلق الخبر [illegible]
يمتنع معها التقديم [illegible] عبد متوكل ضمير [illegible]
مثل [illegible] او كان الخبر [illegible] يعني ان ان مع [illegible]
المفرد المبتدأ [illegible] تقديمها اي الخبر [illegible] المبتدأ في
جميع [illegible] اما في الاول فلانه يفوت صدارة ما له صدر الكلام [illegible]
الثاني [illegible] المبتدأ واما في الثالث فلانه يلزم [illegible]
الذكر لفظا ورتبة واما في الرابع فلانه [illegible] الالتباس بين ان المفتوحة وان
المكسورة في التلفظ [illegible] عن [illegible] الفتحة لخفائها وقت [illegible]
سواء كان [illegible] اللفظ والمعنى جميعا [illegible] بحسب اللفظ فقط مثال الاول
مثل زيد [illegible] عالم عاقل فاضل ومثال الثاني هذا حلو حامض فان المقصود
بها اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة وهو المز فيكون التقدير
هذا مز لكن الاولى في الاول [illegible] العاطف مع جواز تركه اما ايراده فبالنظر
الى التعدد في اللفظ [illegible] واما تركه فبالنظر الى اتحادهما بحسب المصداق
والاولى في الثاني العكس اما تركه فبالنظر الى اتحادهما في المعنى [illegible]

قوله لامكان ان يتوهم [illegible] عن الفتحة [illegible]

فبالنظر الى تغايرهما فى اللفظ فان قيل لما كان التعدد بحسب اللفظ و
المعنى على قسمين احدهما مع ايراد العاطف وثانيهما بدون العاطف فلم ذكر
المصنف مثال القسم الثانى لا الاول قلنا ان التعدد بالعاطف لا خفاء
فيه لا فى المبتدا ولا فى الخبر والتعدد بغير العاطف ففيه خفاء بحيث انه لا يجوز فى
جانب المبتدا فتوهم الواهم لانه يجوز فى جانب الخبر ايضا فاورد المصنف م
مثالا فى الخبر تنبيها على الجواز او نقول ان التعدد بالعاطف ليس بخبر فى
الحقيقة بل هو من توابعه وقد تضمن المبتدا معنى الشرط هو بسببه الاول
لحصول الثانى او للحكم به فلا يرد عليه ما بكم من نعمة فمن الله لان هنا
وان لم يكن الاول سببا لحصول الثانى لكنه سبب للحكم على الثانى فيصح
دخول الفاء فى الخبر لانه لما تضمن المبتدا معنى الشرط فيشبه المبتدا بالشرط والخبر
بالجزاء فيصح دخول الفاء فى الخبر كما فى الجزاء فان قيل ان المتكلم لا يخلو اما ان
يقصد الدلالة على ذلك المعنى او لم يقصد فعلى الاول يجب دخول الفاء
فى الخبر وعلى الثانى ممتنع فكيف يصح قوله فيصح دخول الفاء فى الخبر قلنا
ان صحة دخول فى الخبر نظرا الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط مع
قطع النظر عن قصد المتكلم وعدم قصده وذلك اى المبتدا المتضمن معنى
الشرط الاسم الموصول بفعل او ظرف فان قيل نوقض بقوله تعالى
اِنَّ الْمَوْتَ الَّذِيْ تَفِرُّوْنَ مِنْهُ فَاِنَّهٗ مُلٰقِيْكُمْ فان الموت مبتدا متضمن
لمعنى الشرط بدليل دخول الفاء على خبره مع انه ليس بموصول لا بفعل
ولا بظرف قلنا عبارة المصنف على تقدير المعطوف فيكون التقدير وذلك

الاسم الموصول لفعل او ظرف او الاسم الموصوف بالموصول المذكور او
النكرة الموصوفة بهما فان قيل نوقض بمثل كل غلام رجل يأتيني او في الدار
فله درهم فان الغلام مبتدأ متضمن لمعنى الشرط بدليل دخول الفاء على خبره مع
انه ليس بموصوف لا بفعل ولا بظرف قلنا عبارة المصنف على تقدير المعطوف
فيكون التقدير او النكرة الموصوفة بهما او الاسم المضاف اليهما مثل الذي
يأتيني او في الدار فله درهم وكل رجل يأتيني او في الدار فله درهم لا يقال ان
الموت في قوله تعالى ان الموت آه لا يكون مبتدأ بل هو اسم ان لانا
نقول اسمها في الحقيقة مبتدأ لانها من دواخل المبتدأ والخبر لا يقال
ليس الاول سببا للثاني في الآية المذكورة لان فرار زيد مثلا عن
الموت لا يكون سببا لملاقاة الموت لانا نقول الاول سبب للحكم به لانه
لما فر ثم لاقاه فيحكم عليه بانه هو الموت الذي انت تفر منه فان قيل
نوقض بالمبتدأ في مثل ليت الذي يأتيني او في الدار له درهم او لعل الذي
يأتيني او في الدار له درهم لانه مبتدأ متضمن لمعنى الشرط مع انه لا يصح دخول
الفاء في خبره فاجاب المصنف بقوله ليت ولعل ملغيان بالاتفاق لان
صحة دخول الفاء عليه انما يكون مشابهة المبتدأ بالشرط والخبر بالجزاء وليت
ولعل تزيلان تلك المشابهة لانهما تخرجان الكلام عن الجزئية الى الانشائية والشرط

او الجزاء من قبيل الاخبار فان قيل باب ان من باب علمت ايضا فما بال ان

بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل بالاتفاق قلنا تخصيصهما بالاتفاق

انما هو بالنسبة الى البعض اعني سائر الحروف المشبهة بالفعل لا بالنسبة

الى الجميع ... والحق البعض ان بهما ان صحة دخولها كالا لمشابهة المبتدا

المشبه ... الجزاء وان يبطل تلك المشابهة لان الشرط والجزاء من قبيل

الترديات وان للتحقيق وبينهما منافاة فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة

وكان بهما فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قلنا الحاق ان المكسورة

بهما انما هو عند سيبويه فاشتهر ... الحاق ان المفتوحة

ولكن بهما انما هو عند غيره فلم يعتمد لقوله فلم يذكره لعدم شهرته مع ان كلا من

القولين لا يساعده القرآن وكلام الفصحاء اما ان المكسورة فمخالفته

قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل توبتهم وان

المفتوحة مخالف من قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه ولكن مخالف

عن قول الشاعر شعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ❊ ولكن ما يقضى فسوف يكون ❊

وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله عرفا القرينة

... مستهل الان ... الشيء او ... باسم الاشارة ثم الحكم على ذلك

... الهلال فيكون التقدير هذا الهلال والله فان قيل لم اتى

بالقسم ... على المثال قلنا ... اجريا على ما هو عادة المستهلين غالبا والنكتة

نصب الهلال عند الوقف فان قيل حذف المبتدا على القسمين جائز وواجب
فلم ذكر الاول دون الثاني قلنا انما لم يذكر الثاني لقلته كما في الحمد لله اهل الحمد
اي هو اهل الحمد والخبر جوازا مثل خرجت فاذا السبع والقرينة عليه دخول اذا للمفاجاة
لانه لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا والسبع مفرد فعلم ان خبره محذوف يعني واقف
ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره وذلك منحصر في اربعة مواضع اولها كل مبتدا وقع
بعد لولا ثم حذف خبره واقيم جواب لولا مقامه مثل لولا زيد لكان كذا فههنا
الحذف واجب لوجود القرينة وساد المسد اما القرينة فهو دخول لولا لانها لامتناع
الشيء الثاني لوجود الشيء الاول فيدل على موجود واما ساد المسد فهو اقامة جواب
لولا مقام الخبر فيكون التقدير لولا زيد موجود لكان كذا فان قيل هذا ينقض بقول
الشاعر ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد لان المبتدا في هذا المثال
وقع بعد لولا مع انه لم يحذف خبره قلنا هذا اذا كان الخبر من الافعال العامة ويزري من الافعال
الخاصة والافعال العامة اربعة هي الكون والحصول والثبوت والوجود كما في قول الناظم افعال
عام نزد ارباب عقول كون هست ثبوت هست وجود هست حصول وثانيها كل
مبتدا كان مصدرا صريحا او تاويلا مضافا الى الفاعل او المفعول به وبعده حال من الفاعل او
من المفعول او منهما او كل اسم التفضيل مضافا الى ذلك المصدر ثم حذف الخبر واقيم الحال مقامه مثل
ضربي زيدا قائما فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وساد المسد اما القرينة فلان استعمال المفردات
في كلامهم محذوش واما ساد المسد فهو اقامة الحال مقام الخبر فيكون التقدير ضربي زيدا
حاصل اذا كان قائما ثم حذف حاصل كما حذف متعلقات الظروف فبقي اذا
كان قائما ثم حذف اذا مع فعل الشرط العامل في الحال واقيم الحال مقام

مختصة فتسمية مدخولها شرطا مسامحة نظرا الى ان الحال يرجع الى معنى الشرط كذا قال جمال الناظرين

الظرف قائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر كما هو مذهب البصريين وفيه نظر من وجهين الاول ان حذف اذا مع الجملة المضاف اليها غير معهود في كلامهم والثاني ان قائما لا يخلو اما حال او خبر كان فعلى الاول يلزم الحذف من غير سد شئ مسده ومن كان الناقصة الى كان التامة وهو خلاف الاصل وعلى الثاني يلزم اقامة خبر كان مقام المبتدا وكلاهما في اقامة الحال مقام خبر المبتدا وقال الرضي التقدير ضربي زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال من المفعول وضربي زيدا يلابستي قائما اذا اردت الحال من الفاعل ثم حذف ذو الحال فبقي ضربي زيدا يلابس قائما ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدا والعامل في الحال واقيم الحال مقامه وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتدا ثم حذف حاصل فبقي ضربي زيدا قائما لكن مذهبهم ضعيف باعتبار الوجهين الاول انه يلزمهم حذف الخبر من غير سد شئ مسده والثاني انه يلزمهم تقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال وقال الاخفش ان خبر هذه المبتدا الذي الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال فيكون تقديره ضربي زيدا ضربه قائم ثم حذف الخبر واقيم الحال مقامه لكن مذهبه ضعيف لانه يلزم حذف المصدر مع بقاء المعمول وهو غير جائز وقال بعضهم ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه مؤولا بتاويل الفعل اذ المعنى ما ضرب زيدا الا قائما لكن مذهبهم ضعيف لانه لا بد من المناسبة بين المختصر والمطول ولا مناسبة ههنا لان المطول مشتمل على اداة الحصر والمختصر غير مشتمل عليها ومثال المصدر الصريح المضاف الى الفاعل فقط مثل ذهابي راجلا

ومثال المصدر الصريح المضاف الى المفعول فقط مثل ضرب زيد
عريانا ومثال المصدر الصريح المضاف الى الفاعل والمفعول مثل
ضرب زيد عمرا قائمين ومثال المصدر التاويلي المضاف الى الفاعل
فقط مثل ان ذهبت راجلا ومثال المصدر التاويلي المضاف الى المفعول
فقط مثل ان ضرب زيد عريانا ومثال المصدر التاويلي المضاف الى
الفاعل والمفعول مثل ان ضرب زيد عمرا قائمين ومثال الاسم التفضيل
المضاف الى هذه الاقسام الستة مثل اكثر ذهابي راجلا واكثر ضرب زيد عريانا
واكثر ضرب زيد عمرا قائمين واكثر ان ذهبت راجلا واكثر ان ضرب زيد
عريانا واكثر ان ضرب زيد عمرا قائمين وثانيها كل مبتدا اشتمل خبره على معنى
المقارنة وعطف عليه شئ بالواو التي بمعنى مع ثم حذف الخبر واقيم
المعطوف مقامه مثل وكل رجل وضيعته فهنا الحذف واجب لوجود القرينة

وساد المسد فالقرينة الواو التي بمعنى مع لدلالتها على معنى المقارنة وساد المسد
اقامة المعطوف مقام الخبر فيكون التقدير وكل رجل مقرون مع خيبته
ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره فعل القسم ثم حذف الخبر وقيم جواب
القسم مقامه مثل لعمرك لافعلن كذا فهنا الحذف واجب لوجود القرينة
وساد المسد فالقرينة ذكر المقسم به لان المقسم به يدل على فعل القسم واما ساد المسد
فهو اقامة جواب القسم مقامه فيكون تقديره ولعمرك قسمي لافعلن كذا خبر ان
واخواتها اي بعض من المرفوعات خبر ان واخواتها لان هذه الحروف مشابهة
للفعل لفظا ومعنى اما لفظا ففي الثلاثية والرباعية والادغام واما معنى فلان
معانيها معاني الافعال لان معنى ان وان تحقق ومعنى كان تشبيه ومعنى
لكن استدراك ومعنى ليت تمنى ومعنى لعل ترجي وللفعل عملان اصلي وفرعي
فالاصلي تقديم المرفوع على المنصوب والفرعي تقديم المنصوب على المرفوع
فاعطي لها العمل الفرعي هو المسند بعد دخول هذه الحروف فان قيل يصدق
السعيد على يقوم في ان زيدا يقوم ابوه مع انه ليس بخبر بل الخبر هو الجملة يقوم
ابوه قيل في الجواب المراد بالمسند المسند الى اسم هذه الحروف لكنه ضعيف
لانه يستلزم استدراك قوله بعد دخول هذه آه وقيل في الجواب المراد بالمسند

الاسم المسند ويقوم فعل مسند لكنه ضعيف لانه يحتاج الى تاويل الجملة بالاسم فيما
اذا وقع خبره فالاولى في الجواب ان يقال المراد بدخول هذه الحروف عليهما
ورودها عليهما لا يراث الاثر فيهما لفظا ومعنى مثل ان زيدا قائم وامره اي امر خبر
ان واخواتها كامر خبر المبتدا في الاقسام والشرائط والاحكام فان قيل
عبارة المصنف يشعر بان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدا يصح ان يكون
خبر الباب فينبغي ان يقال ان اين زيدا وان من ابوك كما يقال
اين زيد ومن ابوك قلنا ان امره كامر خبر المبتدا عند وجود الشرائط
وعدم المانع وههنا وجد المانع لان ان للتحقيق واين ومن للاستفهام وهما
ينافيان الا في تقديمه اي لا يجوز تقديم الخبر على الاسم لئلا يلزم بطلان العمل المعنوي
الا ان يكون ظرفا لان التوسع في الظروف على التوسع لكن لو كان الاسم معرفة

فتقديم الخبر عليه جائز ولو كان نكرة فتقديم الخبر عليه واجب مثال الاول كما
في قوله تعالى اِنَّ اِلَيْنَا اِيَابَهُمْ ومثال الثاني كما في قول الشاعر ان من
البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة خبرا التي لنفي الجنس اي بعض من المرفوعات
خبرا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وانما كان خبرها من المرفوعات لان لا
هذه مشابهة بان المفتوحة لفظا ومعنى اما لفظا ففي فتح الاول واما معنى اما
بعلاقة التضاد واما بعلاقة المناسبة اما علاقة التضاد فهو حمل النقيض على النقيض
واما علاقة المناسبة فلان لا لتاكيد النفي وان لتاكيد الاثبات فلما شابهت بان
لفظا ومعنى اعطى لها عملها هو للمسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها
فان قيل لم عدل المصنف عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل فيها
قلنا انما عدل عن المثال المشهور فان المثال المشهور توهم التباس
الخبر بالنعت لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة له وقوله فيها خبر بعد خبر
لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة لا تقيد بالدار فان قيل المثال
لتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فما الحاجة الى ايراد المثالين قلنا
انما اورد المثالين لئلا يلزم الكذب في نفي الظرافة عن جنس غلام رجل
واليضا خبر لا على قسمين ظرف وغير ظرف فالاول مثال غير الظرف
والثاني مثال الظرف ويحذف اي خبر لا كثيرا اذا كان الخبر
من الافعال العامة لدلالة النفي عليه لان النفي يقتضي المنفي ولما لم
يكن القرينة على خصوص المنفي حملنا النفي على نفي الامر الشامل كما في
قوله لا اله الا الله يعني لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اصلا اي

لا يظهرون خبرا لا في اللفظ سواء كان عاما او خاصا لان كثرت الحذف
عندهم دليل وجوب الحذف او المراد انهم لا يثبتونه اصلا اي لا لفظا و
لا تقديرا فيقولون انه اسم فعل بمعنى انتفى فيتم بالفاعل فلا حاجة
الى الخبر فان قيل هذا ينتقض بمثل لا رجل قائم لان خبر لا مذكور فيه
قلنا ان ما ترى خبرا في هذا المثال فيحملون على الصفة دون الخبر اسم ما ولا
المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدا والخبر هو المسند اليه
بعد دخولهما مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك ثم اعلم ان في عمل
ما ولا مذهبين مذهب بنو تميم ومذهب الحجازيين فبنو تميم ذهبوا الى
ان ما ولا لا عمل لهما من وجهين الاول ان الشرط في العامل اختصاصه
بنوع واحد وهما ليسا مختصين بنوع واحد لانهما كما تدخلان على الاسماء كذلك
تدخلان على الافعال والثاني بدليل قول الشاعر شعر ومهفهف بالغصن
قلت له انتسب + فاجاب ما قتل المحب حرام + فان قيل لا بد من المطابقة
بين الجواب والسوال ولا مطابقة بينهما في قول الشاعر قلنا المطابقة
حاصلة بالرمز الخفي للعشاق اعني برفع حرام والحجازيون ذهبوا
الى عملها من وجهين الاول فلانهما مشابهتان بليس في النفي والدخول
على المبتدا والخبر والثاني بدليل قوله تعالى ما هذا بشرا وان قلت ان الشرط
في العامل اختصاصه بنوع واحد وهما ليسا مختصين بنوع واحد فنقول
انهما ايضا مختصان بنوع واحد لكن اشتبهت عليك الفرق بين ما ولا الدخلتين
على الاسماء وبين ما ولا الداخلتين على الافعال باعتبار مشاكلتهما في صورة واما

قول الشاعر وهو هفت آه ففيه مصادرة على المطلوب لان الشاعر من بني تميم
فان قيل لما كان في عمل ما ولا مذهبان فلم اختار مذهب الحجازيين على مذهب
بني تميم قلنا انما اختار مذهبهم لموافقة التنزيل وهو اي عمل ليس في لا شاذا اي قليل
لان مشابهة لا بليس ناقص لان ليس لنفي الحال والنفي المطلق فاقتصر عمله على مورد السماع
والسمع موجود في النكرة لا في المعرفة كما في قول الشاعر شعر من صدر عن نيرانها + فانا ابن
قيس لا براح لي فان قيل لم لا يجوز ان يكون لا في هذا المثال لنفي الجنس
قلنا لو كان لا لنفي الجنس لما جاز في ما بعد الرفع بدون التكرير والرفع فيما
بعدها واقع بلا تكرير في البيت فعلم انها ليست لنفي الجنس بل لا المشبهة بليس
لما فرغ المصنف من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات
لكثرتها ولخفة النصب فقال المنصوبات هي اثنى عشر بالاستقراء
وجه الضبط ان عامل الاسم المنصوب لا يخلو اما فعل او شبهه او حرف فان
كان فعلا او شبهه فمعمولها لا يخلو اما من المفاعيل او من الملحقات بها فالاول
لا يخلو اما ان يكون جزء من مفهوم الفعل او لا فالاول هو المفعول المطلق والثاني
لا يخلو اما ان يكون الفعل واقعا عليه او فيه او له او معه فالاول هو المفعول
به والثاني هو المفعول فيه والثالث هو المفعول له والرابع هو المفعول معه
وان كان من ملحقات المفاعيل فانه لا يخلو اما بين او لا الثاني هو المستثنى
فالاول اما بين للذات او للصفة والاول هو التمييز والثاني هو الحال وان كان
عامله حرفا فذلك الاسم لا يخلو اما ان يسند اليه او اما يسند به فالاول لا يخلو اما في
كلام موجب او غير موجب فالاول هو اسم الحروف المشبهة بالفعل والثاني

اسم لا التي لنفي الجنس انكان مسندا به فايفد لا يخلوا اما في كلام موجب او غير موجب
في الاول هو خبر الافعال الناقصة سوى ليس الثاني خبر ليس وخبرها ولا المشبهتين
بليس هو اي جنس المنصوب يدل عليه المنصوبات من قبيل دلالة الجمع على الجنس لا من
قبيل دلالة الجمع على الفرد ما اي اسم الذي اشتمل فلك الاسم من قبيل اشتمال الموصوف
على الصفة لا من قبيل اشتمال الكل على الجزء على علم المفعولية اي على علامة كون
الشيء مفعولا وهو الفتحة في المفردات وغير المنصرف والكسرة في الجمع المؤنث السالم
والالف في اسماء الستة والياء في التثنية والجمع المذكر السالم فمنه اي لبعض من
جنس المنصوبات على ان يرجع الضمير الى المحدود لانه هو المقصود او لبعض من جنس
ما اشتمل على علامة كون الشيء مفعولا على ان يرجع الضمير الى الحد لانه قريب المفعوله
المطلق ليسمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء وفي اوله او معه او
هو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور سمعناه فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده
لانه خرج منه المفعول المطلق في مثل مات موتا وجسم جسامة وشعر شرافة لانه
ليس مما فعله فاعل فعل مذكور قلنا المراد بفعل الفاعل قيامه به لا ان الفاعل
مؤثر فيه وموجد له فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج
منه المفعول المطلق في مثل ما ضربت ضربا لانه ليس قائما بفاعل الفعل بل منفي
عنه قلنا المراد بقيام الفعل بفاعل الفعل المذكور صحة اسناده اليه سواء
كان ايجابا او سلبا فان قيل لم زيد لفظ الاسم في تعريف المفعول المطلق
مع انه لا حاجة اليه لصحة التعريف بدونه قلنا انما زيد لفظ الاسم في التعريف
لئلا يصدق تعريف المفعول المطلق على المعنى لان ما فعله فاعل فعل

١٢١

ان يكون مفعولا وكما
فرغ من تعريف المفعول
قال بقوله المفعول
المطلق الخ ثم قال لفظ
الفعل راجع الى الاسم
لا الى ما لان المراد
بالحد ذكر ما افقر
اليه المفعول

مذكور هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ فان قيل ان توصيف
الفعل بمذكور لا يصح لان المتبادر من الفعل المفعل الاصطلاحي وهو مركب
من النسبة والحدث والزمان والنسبة والزمان لا يكونان قابلين للذكر
قلنا المراد بالفعل اللغوي وهو الحدث فان قيل ان تعريف
المفعول المطلق لا يكون جامعا لافراده لانه خرج عنه المفعول المطلق في
مثل ضربت ضربا لان الحدث ههنا ليس بمذكور قلنا المذكور اعم من ان يكون
مطابقة او تضمنا فان قيل ان تعريف المفعول المطلق لا يكون جامعا
لافراده ولانه خرج منه المفعول المطلق في قوله تعالى فضرب الرقاب لان
الفعل ههنا ليس بمذكور قلنا الفعل اعم من يكون لفظا او تقديرا وههنا وان
لم يكن مذكورا لفظا لكنه تقديرا فيكون التقدير فضربوا ضرب الرقاب فان قيل
ان التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المفعول المطلق في مثل انا
ضارب ضربا لان فعله لم يكن مذكورا لا حقيقة ولا حكما قلنا الفعل اعم من ان
يكون حقيقة او شبه الفعل فان قيل كون الفعل المذكور بمعنى المفعول
المطلق محال لان الفعل كل والمفعول المطلق جزء وبين الكل والجزء مغايرة
تامة فكيف يكون احدهما بمعنى الاخر قلنا المراد بقولنا بمعناه ان يكون معنى
الفعل المذكور مشتملا عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء لا ان بينهما اتحادا في المعنى
فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المفعول
به في مثل كرهت كراهتي لانه مما فعله فاعل فعل مذكور ومعنى الفعل المذكور مشتمل
عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء قلنا ان للكراهة اعتبارين احدهما كونها

قوله لاشتماله عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء الخ اقول لا يخفى ان الفعل المطلق بمعناه ان تحقق الاسم الذي هو المفعول المطلق تحقق الفعل الذي هو بمفهومه لا اشتمال بمفهوم الفعل على مفهوم الاسم الذي هو ظاهر وايضا خرج عنه المفعول المطلق النوعي الذي لبيان النوع

بحث قامت بفاعل الفعل المذكور وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل
الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في كرهت كراهتي فهو مفعول
مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في كرهت كراهتي فهو مفعول
به لا مفعول مطلق فما كان مفعولا مطلقا فهو ليس بخارج وما كان مفعولا
به فهو ليس بداخل وقد يكون للتاكيد والنوع والعدد ووجه انظباط المفعول
المطلق لا يخلو اما في مفهومه من زيادة على مفهوم الفعل اولا الثاني للتاكيد
والاول اما ان يكون فيه زيادة للنوع او العدد فالاول للنوع والثاني
للعدد نحو جلست جلوسا وجلسة فالاول لا يثنى ولا يجمع لانه دال على
الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمعية تستلزمان التعدد و
بينهما تناف بخلاف اخويه لانهما لا يدلان على الماهية المعراة بل يدلان
على الماهية مع النوعية او التعدد وهما لا ينافيان التعدد وقد يكون بغير
لفظه سواء كان المغايرة بحسب المادة نحو قعدت جلوسا او بحسب الباب
نحو انبته الله نباتا وقال سيبويه لا يجوز المفعول المطلق من غير لفظ فعله بل
يقدر له فعل من لفظه فيقول قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت
نباتا لكن مذهبه ضعيف ومنقوض بقوله تعالى لا تضرونه شيئا لكنه يقول
في الجواب ان شيئا بمعنى قليلا وهو صفة لموصوف محذوف وهو ضرا اي
لا تضرونه ضرا قليلا وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم
خيرا مقدم فالقرينة عليه حال القادم وفيه نظر من وجهين الاول لا نسلم
انه مفعول مطلق لان الشرط في المفعول المطلق ان يشتمل معنى

الفعل المذكور عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى قدمت يشتمل على قدم
وما لا على خير والثاني ان الشرط في المفعول المطلق ان يكون مصدرا
وخير اسم التفضيل قلنا ان مصدريته مجاز باعتبار الموضوف المحذوف او المضاف
اليه اي قدمت قدوما خير مقدم ووجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا وخيبة و
جدعا وحمدا وشكرا وعجبا لانه لا يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة
مع حذه المصادر وهذا معنى الحذف الوجوبي السماعي فان قيل لانسلم انه
لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة مع المصادر بل وجد مع
بعض هذه المصادر نحو حمدت حمدا وشكرت شكرا وعجبت عجبا قلنا
المراد لعدم الوجود وعدم الوجود في كلام الفصحاء وهذه اللغة غير فصيحة او نقول
المراد لعدم الوجود عدم الوجود مع اللام وهذه المصادر بدون اللام
فان قيل على هذا لا يحصل المطابقة بين المثال والممثل لان الممثل هو
المصدر مع اللام والمذكور في المثال هو المصدر بدون اللام قلنا
ان مثله المصنف رح ايضا مستعملة باللام لكن حذف اللام لاختصار و
قياسا في مواضع اي في مواضع عديدة فان قيل المتبادر من المواضع
المواضع المذكورة في وليس كذلك لانه كما يحذف الفعل الناصب
قياسا في هذه المواضع كذلك يحذف في غيرها نحو انت قياما والناس
قعودا اي انت قمت قياما والناس قعدوا قعودا قلنا المراد بالمواضع
المواضع المتعددة لا المحصورة لكن تخصيص هذه المواضع بالذكر لكثرة المباحث
عنها ومنها ما وقع مبتدا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون اي المفعول

المطلق خبرا عنه فان قيل ان كلمة ما لا يخلو اما عبارة عن الموضع او عن
المفعول المطلق فعلى الاول لا يصح حمل قوله مثبتا على ما لان المثبت
والمحذوف هو المفعول المطلق لا الموضع وعلى الثاني لا يصح حمل ما على
منهما للمباينة بينهما قلنا ان كلمة ما عبارة عن المفعول المطلق والعبارة
بناء على ان من للتبعيض
محمولة على حذف المضاف وهو الموضع فيكون التقدير هكذا وسنها موضع
ما وقع مثبتا او وقع مكررا في موضع الخبر عن اسم لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه فلا يرد النقض بقوله تعالى اِذَا دُكَّتِ الْاَرْضُ دَكًّا دَكًّا
لانه وقع مكررا لكن ليس في موضع الخبر نحو ما انت الا سيرا فسيرا مفعول مطلق وقع
مثبتا بعد نفي وهو ما التي داخلة على اسم وهو انت الذي لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه والا لزم حمل حرف الوصف على الذات وذا لا يجوز وما انت الا سير البريد
فسير البريد مفعول مطلق وقع مثبتا بعد نفي وهو ما التي داخلة على اسم وهو انت الذي لا يكون
المفعول المطلق خبرا عنه والا لزم حمل حرف الوصف على الذات وذا لا يجوز فان
قيل المثال للتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فلم اورد المثالين
قلنا انما اورد المثالين للتنبيه على ان الاسم الواقع في موضع الخبر على قسمين نكرة
ومعرفة فالاول مثال النكرة والثاني مثال المعرفة او مفرد ومضاف فالاول
مثال المفرد والثاني مثال المضاف او فعل المبتدا وشبه به فعل المبتدا فالاول
مثال فعل المبتدا والثاني مثال المشبه به فعل المبتدا وانما انت سيرا فسيرا
مفعول مطلق وقع مثبتا بعد معنى نفي وهو انما التي داخلة على الاسم
وهو انت الذي لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه والا لزم حمل حرف

الوصف على الذات وهو لا يجوز زيد سيرا سير آفسير امفعول مطلق وقع
مكررا في موضع الخبر من الاسم وهو زيد الذي لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه والا لزم حمل صرف الوصف على الذات وهو لا يجوز وانما وجب حذف
الفعل الناصب في هذه المواضع لان القاعدة هذه ان المصدر اذا حمل
على الذات والقرينة دالة على عدم ارادة المجاز فالعقل يحكم بكون المصدر
مفعولا مطلقا لفعل محذوف فهنا الحذف واجب لوجود القرينة وساد
المسد امّا القرينة فهو نصب المعمول واما ساد المسد فهو اقامة المعمول مقام
العامل فيكون التقدير ما انت الا تسير سيرا ما انت الا تسير البريد وانما
انت تسير سيرا وزيد يسير سيرا سيرا فان قيل انهما خاطبتان مستقلتان فلم
جمعهما في منهما واحد قلنا انهما جمعهما في منهما واحد لاشتراكهما في قيد وهو وقوع
المفعول المطلق في موضع الخبر عن الاسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
ومنها ما وقع تفضيلا اي بيان لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد من مضمون
الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول والمراد بالاثر الغرض المطلوب
منه والمراد بتفصيل الاثر بيان الانواع المحتملة نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد
واما فداء فشدوا جملة وشد الوثاق مضمون الجملة والغرض المطلوب من شد الوثاق اما من
او الفداء فالله تعالى بفصل الانواع المحتملة بقوله فاما منا بعد واما فداء والمراد
بمثل هذا التركيب كل تركيب اذا طلب الفعل بصيغة الامر ثم ذكر فائدة الامر
بصورة المصدر على سبيل التردد فالعقل يحكم بكون المصدر مفعولا مطلقا لفعل
محذوف نحو كل الطعام فاما نوا بعد واما كسبا فهنا الحذف واجب لوجود

القرينة وساد المسد آما القرينة فهو نصب المعمول وآما ساد المسد فهو اقامة
جملة المتقدمة الدالة على المصدر الذى المفعول المطلق غرض منه مقام
العامل فيكون التقدير هكذا فشدوا الوثاق فاما تمنون منا بعد واما الفداء
فداء ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وعلى صاحبه
فقوله للتشبيه احتراز عن نحو لزيد صورت حسن وقوله علاجا احتراز
عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء وقوله بعد جملة احتراز عن نحو صوت زيد صوت
حمار وقوله على اسم بمعناه احتراز عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت
حمار وقوله على صاحبه احتراز عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار
نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى فصوت حمار
مفعول مطلق للتشبيه دال على فعل من افعال الجوارح وقع بعد جملة
اعنى له صوت مشتملة على اسم بمعناه اعنى صوتا وايضا مشتملة على صاحبه
وهو الضمير المجرور فى له فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وساد
المسد آما القرينة فهو نصب المعمول وآما ساد المسد فهو اقامة الجملة المتقدمة
الموّدية لما اداه العامل فيكون التقدير مررت به فاذا له صوت يصوت
صوت حمار وصراخ يصرخ صراخ الثكلى فان قيل لانسلم ان صوت
حمار مفعول مطلق لان المفعول المطلق لا يكون الا مصدرا وصوت
ليس بمصدر لان المصدر ما يكون فى معناه الفارسى الدال والنون
كالضرب بمعنى زدن او التاء والنون كالقتل بمعنى كشتن وصوت
ليس كذلك لان معناه الفارسى بانگ قلنا الصوت المجرد بمعنى

المزيد اعنى التصويت ومعناه الفارسى بانگ كردن فان قيل لانسلم
ان صوت حمار مفعول مطلق لان الشرط فى المفعول المطلق ان يشتمل
معنى الفعل المذكور من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى يصوت
مشتمل على صوت زيدا على صوت حمار قلنا ان صوت حمار مفعول
مطلق مجازا باعتبار انه مضاف اليه لصفة المفعول المطلق الحقيقى
فيكون التقدير مررت به فاذا له صوت يصوت صوتا مثل صوت
حمار فان قيل المثال لتوضيح المثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فما
الحاجة الى ايراد المثالين قلنا انما اورد مثالين للتنبيه على ان هذا النوع
من المفعول المطلق على قسمين احدهما نكرة وثانيهما معرفة فالاول مثال النكرة
والثانى مثال المعرفة ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو له على الف
درهم اعترافا فاعترافا مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره
لان كلمة على فى اصطلاح الفقهاء نص فى لزوم المال على سبيل الاعتراف
فهنا الحذف واجب لوجود القرينة وسد المسد اما القرينة فهو نصب
المعمول واما سد المسد فهو اقامة الجملة المتقدمة المؤدية لما اداه العامل
مقامه فيكون التقدير هكذا له على الف درهم اعترفت اعترافا وليسمى تاكيدا
لنفسه لانه مؤكد لنفسه لا لامر مغاير ومنها ما وقع مضمون جملة لها
محتمل غيره نحو زيد قائم حقا فحقا مفعول مطلق وقع مضمون جملة لها
محتمل غيره لان زيدا قائم اخبار والاخبار يحتمل الصدق والكذب
والحق والباطل فهنا الحذف واجب لوجود القرينة وسد المسد

اما القرينة فهو نصب المعمول واما سادالمسد فهو اقامة الجملة المتقدمة المؤدية
لما اداه العامل مقامه فيكون التقدير كذا زيد قائم حق حقا وليسمى تاكيدا
لغيره **فان قيل** ان التاكيد لغيره محال لان التاكيد هو التلفظ بلفظ
واحد مرتين وهذا المعنى لايحصل مع المغايرة **قلنا** المراد بالمغايرة ههنا هي المغايرة
الاعتبارية لا الواقعية لان حقا اذا كان منصوصا عليه بلفظ المصدر فهو مؤكد
للحق المتحمل للجملة **او نقول** ان معنى التاكيد لغيره انه يؤكد نفسه لاجل دفع غيره
فان قيل على هذا لايحصل المغايرة بين هذين الظابطتين **قلنا** المغايرة
ثابتة لان المفعول المطلق في الظابطة الاولى مؤكد لنفسه فقط وفي هذه
الظابطة مؤكد لنفسه مع دفع غيره ومهما ما دفع مثنى وان لم يكن للتثنية
حقيقة بل للتكرير والتكثير **فان قيل** هذا ينقض بقوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين
لان كرتين مفعول مطلق وقع على صورة التثنية مع ان الفعل الناصب له
مذكور **قلنا** المراد بالمثنى المثنى المضاف الى الفاعل او المفعول وهذا المثنى
غير مضاف **فان قيل** لما كان قيد الاضافية مرادا في هذه الظابطة فلم
يذكره **قلنا** انما لم يذكره اكتفاء بالمثال **فان قيل** المثال لتوضيح الممثل
بعد تمام الممثل وانت تممت الممثل بالمثال وهذا ليس الاكتفاء **قلنا** لانسلم
انه تكلف بل تفطن اذ فيه اشارة الى مقصودية المثال بجعله جزءا من الممثل
نحو لبيك وسعديك **فان قيل** ان لبيك وسعديك لايخلوا اما مصدر
المجرد او مصدر المزيد فالاول مسلم لكنه لايدل على التكرير والتكثير والمقصود
في هذا المقام التكرير والتكثير والثاني ممنوع لانه كذب حسا لانه مجرد

عن الزوائد قلنا انه مصدر المزيد لان لبيك في الاصل البك لك البابين
ثم حذف الفعل واقيم المصدر مقام الفعل فقال البابين لك ثم رد المصدر
الى الثاني المجرد بحذف الزوائد فصار لبين لك ثم حذف اللام الجارة
للتخفيف وسقط النون بالاضافة فصار لبيك ثم ادغم الباء في الباء فصار لبيك
كذلك سعديك في الاصل اسعدك اسعادين ثم حذف الفعل واقيم المصدر
مقامه فصار اسعادينك ثم رد المصدر الى الثلاثي المجرد بحذف الزوائد
وسقط النون بالاضافة فصار سعديك فهنا حذف الفعل واجب باعتبار
وجود القرينة وساد المسد آما القرينة فهي نصب المعمول وآما ساد المسد
فهو اقامة المعمول مقام العامل اواجيب بانه مصدر المجرد ولكن معناه
معنى المزيد المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل اي ما يتعلق به بالذات
فعل الفاعل المعتبر اسناده الى الفاعل والفاعل اعم من يكون حقيقة
او اعتبارا فان قيل ان تعريف المفعول به لا يكون جامعا لافراده
لانه خرج منه المفعول به في مثل اياك نعبد لانه لم يقع عليه فعل الفاعل
قلنا المراد بالوقوع التعلق فان قيل ان تعريف المفعول به لا يكون
مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه زيد في مثل مررت بزيد لانه تعلق به فعل
الفاعل قلنا المراد بالتعلق التعلق بالذات لا بواسطة حرف الجر وهذا
بواسطة حرف الجر فان قيل ان تعريف المفعول به لا يكون مانعا عن
دخول الغير لانه دخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله في مثل ضرب زيد لانه تعلق
به بالذات فعل الفاعل قلنا المراد بالفعل الفعل الذي اعتبر اسناده الى

الفاعل وهذا الفعل ليس مما اعتبر اسناده الى الفاعل فان قيل ان تعريف المفعول
به لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المفعول به في مثل اعطى زيدا درهما لانه لم يعتبر
فيه اسناد الفعل الى الفاعل قلنا الفاعل اعم من ان يكون حقيقة او حكما وهنا وان
لم يعتبر اسناده الى الفاعل الحقيقي لكن اعتبر اسناده الى الفاعل الحكمي نحو ضربت زيدا
وقد يتقدم على الفعل اما جوازا نحو الله اعبد او وجوبا نحو من رئيت ان الفعل قوي العمل
فيعمل في المفعول المتقدم والمتاخر فان قيل هذا ينتقض بمثل من البر ان تكف لسانك
لانه لم يجز تقديم للمفعول به اعني لسانك على الفعل اعني ان تكف قلنا ان جواز تقديم
المفعول به على الفعل عند عدم المانع وهنا وجد المانع وهو ان الموصول مع صلته في تكف
صلته وتقديم الصلة على الموصول ممنوع فكذا ما منع تقديم معمولها على الموصول بالطريق
الاولى نحو زيدا ضربت وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قال من
ضرب فالقرينة عليه سوال السائل ووجوبا في اربعة مواضع فان قيل حصر الحذف
الوجوبي في اربعة مواضع غير مستقيم لانه كما يحذف الفعل في هذه المواضع كذلك يحذف

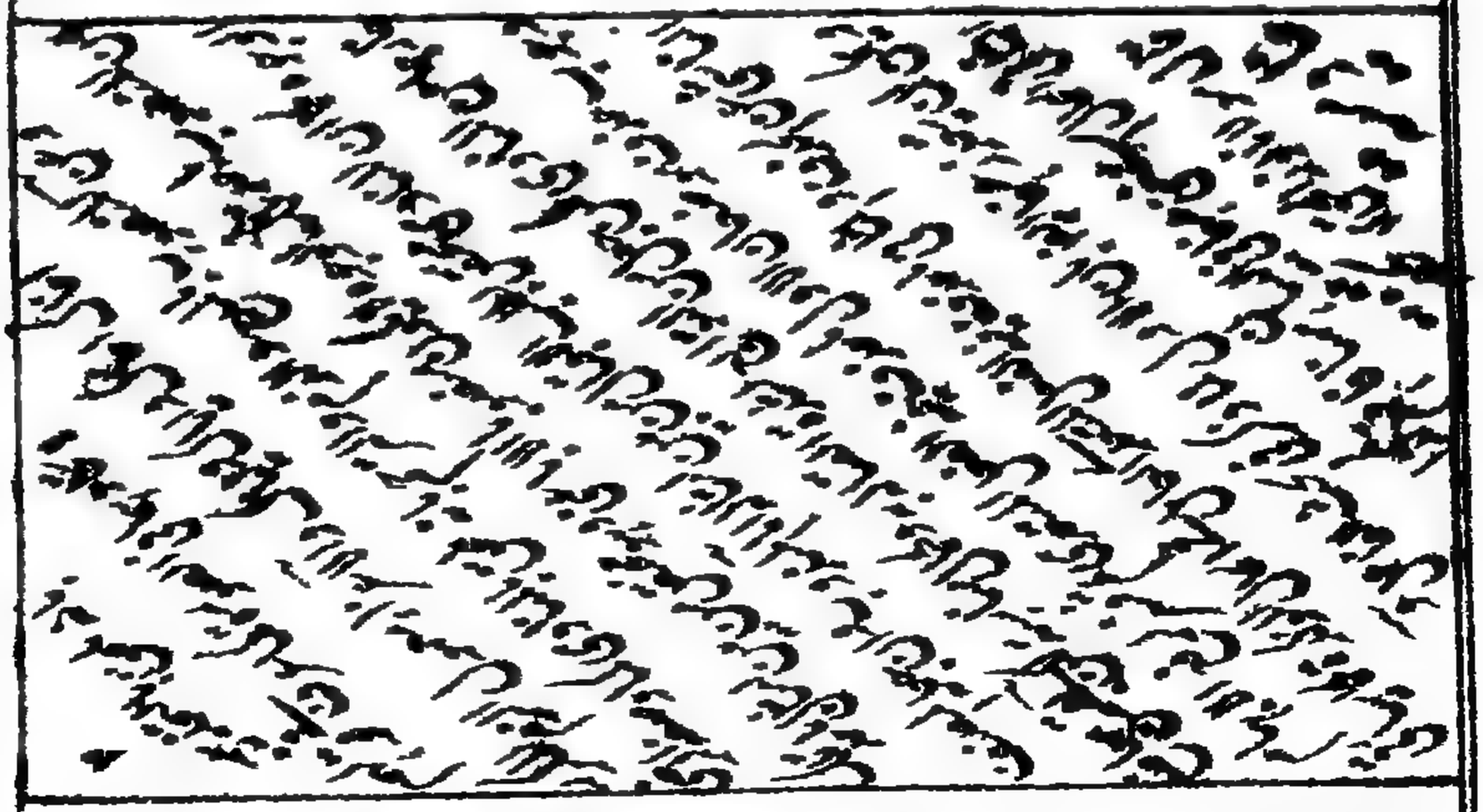

في باب الاعراب نحو اخاك اخاك اي خذ اخاك وفي المنصوب على المدح نحو الحمد لله
الحميد اعني احمد وفي المنصوب على الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم اعني الرجيم وفي
المنصوب على الترحم نحو مررت بزيد المسكين اعني المسكين قلنا لتخصيص هذه
المواضع بالذكر ليس للحصر بل للكثرة المباحث بالنسبة الى هذه الابواب الاول
سماعي نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي وانتهوا عن التثليث
وقصدوا خيرا لكم فان قيل هذا المثال لا يطابق الممثل لان الممثل حذف
الفعل الناصب للمفعول به والفعل الناصب ههنا للمفعول به مذكور اعني
وانتهوا قلنا ان الفعل الناصب للمفعول به محذوف لعنى وقصدوا فان
قيل ان اعمال المذكور اولى من المحذوف فينبغي ان يكون وانتهوا عاملا قلنا لو كان
وانتهوا عاملا لزم فساد المعنى هو نفي الخير اذ يكون المعنى حينئذ وانتهوا عن الخير فعلم
ان الفعل الناصب للمفعول به محذوف اي وقصدوا فيكون التقدير وانتهوا
عن التثليث وقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واتوا اي ائتيت اهلا فان قيل
الاهل يجيئ على معنيين بمعنى الاقارب وبمعنى العمارة فلو كان بمعنى الاقارب لم يستقم
مفعوليته ولو كان بمعنى العمارة لا يستقيم مفعوليته قلنا لو كان الاهل بمعنى العمارة
فهو صفة الموصوف المحذوف اعني المكان فان قيل ان الصفة محمول على الموصوف
وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل حرف الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا لو كان الاهل
بمعنى العمارة فهو بمعنى الماهول فيكون التقدير ائتيت مكانا ماهولا اي معمورا اجزاء سهلا اي طيبت
سهلا من البلاد لا حزنا وانما كان حذف الفعل في هذه المواضع سماعيا لانه لم يوجد في كلامهم
استعمال الافعال العاملة مع هذه المفاعيل وهذا معنى وجوب الحذف سماعا الثاني

المنادى وهو المطلوب اقبالة بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فان قيل
ان تعريف المنادى لايكون جامعا لافراده لانه خرج منه المنادى الذى فى مثل يا سماء ويا جبال
ويا ارض لانه ليس ذا وجه ولا قلب قلنا طلب التوجه بوجهه او بقلبه اعم من ان يكون
حقيقة او حكما وههنا ان لم يكن حقيقة لكنه حكما بان نزلت هذه الاشياء اولا
منزلة من له صلاحية النداء ثم دخل عليها حرف النداء فان قيل ينبغى ان
يكون المندوب داخلا فى المنادى بان ينزل او لا منزلة من له صلاحية النداء
ثم دخل عليه حرف النداء قلنا دخول حرف النداء عليه لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة
من له صلاحية النداء فان قيل هذا تحكم قلنا لانسلم انه تحكم بل اثبات الفرق بينهما
بدليل وهو المندوب كثير الدوران على السنتهم فبعد حبله من ملحقات المنادى بخلاف يا سماء
ويا جبال ويا ارض لانها ليست كثيرة الدوران على السنتهم فلا يبعد حبله من ملحقات
المنادى فان قيل ان نصب لفظا او تقديرا لا يخلوا اما على المصدرية من المطلوب
او النائب او على الحالية من ضمير المجرور فى اقباله الراجع الى المنادى وكلها باطل
اما الاول والثانى فان الشرط فى المصدر ان يشتمل معنى الفعل المذكور عليه من
قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى المطلوب يشتمل على الطلب ومعنى النائب يشتمل على
النيابة لا على لفظا وتقديرا واما الثالث فلان الحال محمول على ذى الحال
وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل حرف الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا ان
نصبه على المصدرية عن المطلوب لكن مصدرية مجازا باعتبار الموصوف المحذوف اى

اى طلبا لفظيا فيكون التقدير المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو
طلبا لفظيا او تقديريا فان قيل ان توصيف الطلب باللفظى والتقديرى لا يصح
لان الطلب نسبة بين الطالب والمطلوب والنسبة امر معنوى ليس قابلا للاتصاف
باللفظى والتقديرى قلنا ان توصيف الطلب باللفظى والتقديرى ليس توصيفا بحال
بل هو توصيف بحال متعلقة وهو الة الطلب او نقول عن اصل الاعتراض ان نصبه
على المصدرية عن النائب لكن مصدريته مجازا باعتبار الموصوف المحذوف وهو النيابة فيكون
التقدير المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو نيابة لفظية او تقديرية
فان قيل ان توصيف النيابة باللفظى والتقديرى لا يصح لان النيابة نسبة
بين النائب والمنوب والنسبة امر معنوى ليس قابلا للاتصاف باللفظى والتقديرى قلنا
ان توصيف النيابة باللفظى والتقديرى ليس توصيفا بحاله بل بحال متعلقة وهو النائب
او نقول عن اصل الاعتراض ان نصبه على الحالية عن الضمير المجرور فى اقباله الراجع الى المنادى
لكن المصدر بمعنى المفعول اعنى الملفوظ والمقدر فيكون التقدير المنادى هو المطلوب
اقباله بحرف نائب مناب ادعو ملفوظا او مقدرا فان قيل المنادى منصوب
بحرف النداء الذى هو مسد مسد الفعل كما هو مذهب المبرد او منصوب بحرف النداء من
حيث ان حروف النداء من قبيل اسماء الافعال كما هو مذهب ابو على فعلى هذا لا يصح
عد المنادى مما نحن فيه اعنى المفعول به لفعل محذوف قلنا فى هذا المقام ثلاثة
مذاهب مذهب سيبويه ومذهب المبرد ومذهب ابو على فمذهب سيبويه المنادى منصوب
بفعل مقدر ومذهب المبرد ان المنادى منصوب بحرف النداء الذى هو مسد مسد
الفعل ومذهب ابو على ان المنادى منصوب بحرف النداء من حيث ان حروف النداء

من قبل اسماء الافعال والمختار عند المصنف مذهب سيبويه فيصح عده
مما نحن فيه وعلى المذاهب كلها يا زيد جملة والمنادى ليس جزء الجملة بل خبرا
الجملة محذوف فعند سيبويه احدهما الفعل والاخر فاعل وعند المبرد احد جزئي
الجملة حرف النداء الذي سادمسد الفعل والفاعل محذوف وعند ابو علي احد
جزئي الجملة اسم الفعل والآخر الضمير المستكن فيه وبني على ما يرفع به ان كان
مفردا معرفة فان قيل الضمير في مبني راجع الى المنادى وفي يرفع اليه
راجع الى المنادى فعلى هذا يلزم كون الاسم الواحد معربا ومبنيا وهو محال
قلنا الضمير في مبني راجع الى المنادى وفي يرفع راجع الى الاسم فلا يلزم
كون الاسم الواحد معربا ومبنيا لكنه ضعيف لانه مخالف عن لسياق الكلام
لان سوق الكلام لبيان احكام المنادى فقيل في الجواب الضمير في
مبني راجع الى المنادى ويرفع مسند الى الجار والمجرور وقيل في الجواب الضمير في مبني
راجع الى المنادى وفي يرفع اليه راجع الى المنادى لكن رفعه قبل دخول حرف
النداء وبنائه بعد دخول حرف النداء فلا يلزم كون الاسم الواحد معربا ومبنيا فان
قيل لم مبني هذا القسم من المنادى مع ان الاصل في الاسماء الاعراب ولم مبني على

الضمة دون الفتحة والكسرة قلنا انما بني لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة
للكاف الحرفية الخطابية وبني على الضمة دون الفتحة والكسرة لانه لو بني على الفتحة
لالتبس بالمنادى الذي في آخره الف ثم حذف الالف التقى ساكنان بفتحة
ماقبلها ولو بني على الكسرة لالتبس بالمنادى الذي هو مضاف الى ياء
المتكلم ثم حذف الياء واكتفي بكسرة ماقبلها نحو يا زيد ويا رجل ويا
زيدان ويا زيدون ويخفض بلام الاستغاثة فان قيل ان الخفض
صفة المخافض فلا يصح نسبه الى المنادى قلنا ان يخفض بمعنى يجر والا
نجرار صفة المنادى فان قيل لم خص اللام من بين سائر الحروف للاستغاثة قلنا ان
الصف خص اللام لان لام الاستغاثة اللام الجارة وللام الجارة للاختصاص والمستغاث ايضا مخصوص
من بين امثاله بالدعاء فيكون بينهما مناسبة مثل يا لزيد فان قيل ان لام الاستغاثة اللام
الجارة وللام الجارة اذا دخل على الاسم الظاهر فتكون مكسورة معه فلم فتحت اللام مع المستغاث

قلنا انما فتحت اللام لئلا يلتبس المستغاث بالمستغاث له فيما اذا حذف المستغاث
واقيم المستغاث له مقامه فان قيل الالتباس يرتفع بالعكس فينبغي ان يعكس قلنا
لم يمكن العكس لان المنادى المستغاث واقع موقع الكاف الاسمي واللام الجارة مع الكاف
الاسمي مفتوحة فكذا مع ما يقوم مقامه بخلاف المستغاث له لانه لا يقع موقع الكاف
الاسمي فان قيل لم اعرب هذا القسم من المنادى مع تحقق علة البناء فيه وهو
وقوعه موقع الكاف الاسمية ولم اخر قلنا انما اعرب لان لام الاستغاثة لام
الجارة وهي من الخواص المعظمة المكبرة للاسم يقوي بها مجانسة الاسمية ويضعف
بها مجانسة المشابهة بالحرف وانما اخبر هذا القسم من المنادى لان لام الاستغاثة
اللام الجارة وعمل الجارة جر المدخول فان قيل كما يخفض المنادى بلام
الاستغاثة كذلك يخفض بلام التهديد وبلام التعجب مثال لام التهديد نحو يا لزيد
لاقتلنك ومثال لام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي فلم اهمل المصنف ذكرهما
قلنا هذان اللامان داخلان في لام الاستغاثة لان المهدد على صيغة
اسم الفاعل يطلب الاستغاثة من المهدد على صيغة اسم المفعول للحضور والخلوص
عن الم الخصومة وكذا المتعجب على صيغة اسم الفاعل يطلب الاستغاثة من المتعجب
منه للحضور والخلوص عن الحيرة والتعجب او نقول عن لام التعجب لوجه آخر
هو ان المنادى في مثل هذا قول العرب يا للماء ويا للدواهي ليس الماء
والدواهي بل المنادى محذوف اعني يا قوم ويا هؤلاء ثم حذف المنادى
واقيم المستغاث له مقام المنادى فان قيل القول بحذف المنادى
على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لان الفتحة علامة المستغاث

المستغاث قلنا لما كان المنادى المحذوف نسيا منسيا واقيم المستغاث له
مقامه اعطى له حكم المنادى ويفتح لالحاق الفجاء ولا لام فيه لان اللام يقتضى
جر مدخوله والالف يقتضى فتحة ما قبلها وبينهما تناف نحو يا زيد آه فان قيل
لم يبنى هذا القسم من المنادى مع ان الاصل فى الاسماء الاعراب ولم يبنى على الفتحة
دون الضمة والكسرة قلنا انما يبنى هذا القسم لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة
بالكاف الحرفية الخطابية ويبنى على الفتحة لان فى آخره الف والالف يقتضى فتحة
ما قبلها وينصب ما سواهما فان قيل المذكور فيما سبق اقسام ثلاثة وهما ضمير
التثنية فلا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع اليه قلنا الضمير فيما سواهما
راجع الى المنادى المفرد المعرفة والمستغاث مطلقا سواء كان مستغاثا
باللام او بالالف فان قيل هذا ينقض بنحو يا فتى القوم لانه ما سواهما من القسمين
المذكورين وليس بمنصوب قلنا ان النصب اعم من ان يكون لفظا او تقديرا
وههنا وان لم يكن لفظا لكنه تقديرا فان قيل هذا ينقض بنحو يا خمسة عشرك
لانه ما سواهما من القسمين المذكورين مع انه ليس بمنصوب لا لفظا ولا تقديرا
قلنا هذا الحكم فى المنادى المعرب قبل دخول حرف النداء وهذا المنادى يبنى قبل
دخول حرف النداء اعلم ان ما سوى المنادى المفرد المعرفة على اربعة اقسام قسم
لا يكون مفردا بل يكون مضافا او شبهه وقسم لا يكون معرفة بل يكون نكرة وقسم
لا يكون مفردا ولا معرفة مثال الاول نحو عبد الله ومثال الثانى نحو يا طالعا
جبلا ومثال الثالث نحو يا رجلا لغير معين اى حال كونه مقولا لغير معين ومثال
الرابع نحو يا حسن وجهه ظريفا فان قيل ما الوجه للمصنف حيث ذكر امثلة الاقسام

الثلاثة الاول ولم يذكر مثال القسم الرابع قلنا لما اوضح انفكاك كل واحد من القيدين بالمثال اسهل لتصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد المثال على حدة او نقول ان مثال القسم الثاني يحتمل ان يكون مثالا للقسم الرابع بحيث ان يكون المراد بيا طالعا جبلا هذه العبارة سواء اراد به المعين او اراد به غير المعين فان اراد به المعين كان مثالا للقسم الثاني وان اراد به غير المعين فهو مثال للقسم الرابع فان قيل لم اعرب هذا القسم من المنادى مع تحقق علة البناء فيه وهو وقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة للكاف الحرفية الخطابية ولم تعرب هذا القسم من المنادى قلنا انما اعرب هذا القسم من المنادى لان الاضافة وشبهها من الخواص المعظمة المكبرة للاسم يقوى بها جهة الاسمية ويضعف بها جهة المشابهة بالحرف وانما نصب لان المنادى مفعول به في الحقيقة واعراب المفعول به النصب عند عدم المانع فان قيل هذا الدليل يستقيم في المضاف وشبهه ولا يستقيم في النكرة قلنا ان النكرة انما اعربت لعدم وقوعها موقع الكاف الاسمية لان النكرة لا تقع موقع المعرفة فان قيل ما الوجه للمصنف حيث ذكر امثلة ما سوى المنادى المفرد المعرفة ولم يذكر امثلة ما سوى المنادى المستغاث قلنا هذه الامثلة كما تكون امثلة ما سوى المنادى المفرد المعرفة كذلك تكون امثلة لما سوى المنادى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد الامثلة على حدة وتوابع المنادى المبني على الضمة المفردة حقيقة او حكما فقوله وتوابع المنادى المبني احتراز عن توابع المنادى المعرب لان توابع المعرب تابعة في اللفظ وقوله على الضمة احتراز عن توابع المنادى المبني على الفتحة لان في توابعها تعين النصب لان لفظه ومحله يقتضيان الاعراب واحدا وهو النصب لقوله

المفردة احتراز عن التوابع المضافة لان فيها ايضا تعين النصب وتعميم المفرد عن الحقيقي
والحكمي لئلا يرد النقض على توابع المضافة بالاضافة اللفظية وبشبه المضاف
لانهما في حكم المفرد غالبا في جواز الوجهين من التاكيد فان قيل هذا ينقض
بنحو يا زيد زيد لانه تاكيد مع انه تعين فيه الضمة قلنا المراد بالتاكيد التاكيد
المعنوي لان التاكيد اللفظي في حكم الاول غالبا فان قيل لما كان المراد
بالتاكيد التاكيد المعنوي فما الوجه للمصنف حيث لم يقيد التاكيد بقيد المعنوي
قلنا انما لم يقيد التاكيد بقيد المعنوي لان المختار عنده مذهب سيبويه وهو
يقول بجواز الوجهين في مطلق التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بالحرف
الممتنع دخول يا عليه فان قيل توابع المنادى المفرد المعرفة خمسة
فما الوجه للمصنف حيث ذكر البعض منها وترك البعض وقيد البعض قلنا
ان الحكم الآتي لا يجري في توابع كلها بل يجري في البعض وايضا لا يجري في البعض
مطلقا بل يجري مع قيد فالمصنف ذكر التوابع الجاري فيها هذا الحكم وصرح
بالقيد فيما هو يحتاج الى ذكره ترفع على لفظه فان قيل ان توابع المبني تابع
المحل ومحل المنادى محل النصب على المفعولية فينبغي ان يكون تابعه منصوبا ايضا
قلنا بناء المنادى عارضي فيشبه بالمعرب وتابع المعرب تابع للفظه وتنصب على
محله لان التابع المبني تابع لمحله ومحله محل النصب على المفعولية فيكون تابعه منصوبا
نحو زيد العاقل والعاقل هذا مثال الصفة ويا غلام بشر وبشرا هذا مثال
عطف البيان ويا تيم اجمعون واجمعين هذا مثال التاكيد ويا زيد والحارث والحارث
هذا مثال المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه فان قيل لم اقتصر على مثال الصفة قلنا انما

اقتصر على مثال الصفة للشهرة فان قيل الشهرة موجب للترك لا الذكر قلنا
عن الاصل الاعتراض انما اقتصر على مثال الصفة لدفع وهم الواهم وهو ان
المنادى المعرفة واقع موقع الكاف الاسمي والكاف الاسمي ضمير لضمير لا يوصف فتوهم
الواهم ان المنادى ايضا لا يقع موصوفا فلذا ذكر المصنف مثالا يتبين بها على الجواز اى على جواز
توصيفه والخليل في المعطوف يختار الرفع مع جواز النصب لان هذا المعطوف
المذكور منادى مستقل في الحقيقة فينبغي ان يكون جارية على حالة كان جارية
عليها على تقدير مباشرة حرف النداء لكنه لما لم يباشره معه حرف النداء جعل
تلك الحالة اعرابا له فصار رفعا والو عمرو النصب اى يختار النصب مع جواز الرفع
لان هذا المعطوف المذكور لما امتنع دخول حرف النداء عليه فهو لم يكن منادى
مستقلا في الحقيقة بل يكون تابعا للمنادى وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب
على المفعولية فيكون تابعه منصوبا ايضا وابو العباس ان كان كالحسن
اسمي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل في اختيار الرفع مع جواز
النصب لامكان جعله منادى مستقلا والا اى وان لم يكن كاسم الحسن في
جواز نزع اللام منه فكابي عمرو في اختيار النصب مع جواز الرفع لعدم امكان
جعله منادى مستقلا والمضافة اى التوابع المضافة بالاضافة المعنوية تنتصب لان
التوابع المضافة اذا وقعت عين المنادى فتنتصب مع مباشرة حرف النداء فاذا
وقعت توابع المنادى فتنتصب بالطريق الاولى مثال الصفة المضافة نحو يا زيد
ذا المال مثال التاكيد المضاف نحو يا تيم كلهم ومثال عطف البيان المضاف نحو يا زيد
الخاعم وعمرا يا عبد الله والليل والمعطوف غير المذكور حكمه حكم المستقل اى حكم المنادى المستقل

١٤١
قيل دخول اللام ليس علما فاذا دخل اللام لكثرة استعماله صار كالعلم بالغلبة وهو للحاق بالمضاف وانما الكلام انه لم يكن مضافا فكيف يلحق بالمضاف

مطلقا سواء كانا مفردين او مضافين او شبه مضافين معرفتين او نكرتين
مثال البدل المضاف نحو يا زيد ابا عبد الله ومثال شبه المضاف نحو يا زيد
طالعا جبلا ومثال البدل المفرد المعرفة نحو يا زيد عمرو ومثال البدل النكرة
نحو يا زيد رجلا صالحا او مثلة المعطوف بينهما مثلة البدل مع ايراد الواو
بينهما انما في البدل فلانه مقصود بالحكم والمبدل منه توطئة لذكره وانما في المعطوف
فلانه لما لا مانع من دخول حرف النداء عليه فكان حرف النداء مقدرا فيه فان
قيل انكم قلتم ان المنادى المفرد المعرفة مبني على الضمة فهذا منقوض بنحو يا زيد
بن عمرو لانه منادى مفرد معرفة مع ان فيه اختيار الفتحة فاجاب المصنف بقوله
والعلم الموصوف بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر يختار فتحة وان كان
القياس يقتضي الضمة لان هذا القسم من المنادى كثر الاستعمال في كلاهما والكثير
يقتضي التخفيف مخففوه باختيار الفتحة فان قيل انكم قلتم ان دخول حرف النداء
على المعرف باللام ممتنع فهذه القاعدة منقوضة بنحو يا ايها الرجل ويا هذا الرجل
ويا ايهذا الرجل لان الرجل في هذه الامثلة معرف باللام مع ان دخول حرف
النداء صحيح عليه فاجاب المصنف بقوله واذا نودي المعرف باللام
قيل في هذا المعرف باللام يا ايها الرجل بتوسط الامرين هو اي
وهو هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين هو اي

وهذا للزم اجتماع التي لتعريف بلا فاصل حاصل الجواب ان دخول
حرف النداء على المعرف باللام ممتنع بالذات لا بالواسطة وههنا وجد الواسطة
فان قيل ان اي منادى مفرد معرفة والرجل تابع له وفي توابع المنادى
المفرد المعرفة جواز الوجهين الرفع والنصب مع ان ههنا التزموا رفع
الرجل فاجاب المصنف بقوله والتزموا رفع الرجل لانه المقصود بالنداء
فان قيل لما كان الرجل مقصودا بالنداء كان في حكم المنادى المفرد
المعرفة وفي توابع المنادى المفرد المعرفة جواز الوجهين فينبغي ان يكون في توابعه ايضا
جواز الوجهين والامر ليس كذلك فاجاب المصنف بقوله وتوابعه وانما التزموا رفع
توابعه لانها توابع معرب وتوابع المعرب تابعة في اللفظ فان قيل انكم قلتم ان دخول
حرف النداء على المعرف باللام بالذات ممتنع فهذه القاعدة منقوضة بنحو يا الله لان
معرف باللام مع انه دخل عليه حرف النداء بالذات فاجاب المصنف
بقوله وقالوا يا الله خاصة وحاصل الجواب ان دخول حرف النداء على المعرف
باللام بالذات ممتنع ان لم يكن اللام لازما عوضيا وههنا اللام لازم عوضي

هي الاصل الالاه ثم حذف الهمزة المكسورة وعوض عنها اللام فصار اللاه ثم
ادغمت اللام في اللام فصار الله فان قيل هذا منقوض بقول الشاعر من ابلك
يا التي تيمت قلبي وبخلة بالوصل عني لان اللام فيه لازم غير عوضي مع انه
دخل عليه حرف النداء قلنا انه شاذ لا اعتبار للشاذ فان قيل هذا ينقض بقول
الشاعر فيا الغلامان الذان فرا آيا كما ان تلسبا شرا لان اللام فيه ليس لازما
ولا عوضا مع انه دخل عليه حرف النداء قلنا هذا اشذ شذوذا ولا اعتبار له ايضا
فان قيل انكم قلتم ان المنادى المفرد المعرفة مبني على الضمة فهذا منقوض بنحو
يا تيم تيم عدي لانه المنادى المفرد المعرفة مع ان فيه جواز الوجهين الضم والنصب
فاجاب المصنف بقوله ولك في مثل يا تيم تيم عدي والمراد بمثل هذا التركيب
كل تركيب كرر فيه المنادى المفرد المعرفة ويلي الثاني الاسم المجرور بالاضافة
الضم لانه المنادى المفرد المعرفة هو المنادى المفرد المعرفة مبني على الضم والنصب
لان تيم الاول مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف

والمضاف اليه كما هو مذهب سيبويه وان تم الاول مضاف الى عدمي المحذوف لقرينة
المذكور كما هو مذهب المبرد والمنادى المضاف من قبيل منصوبات المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه
اربعة لان المنادى المضاف الى ياء المتكلم كثير الاستعمال في كلامهم وكثير الاستعمال
يقتضي التخفيف فيختار التخفيف فيه بكثرة الوجوه نحو يا غلامي يكون الياء ويا غلامي
بفتح الياء ويا غلام بحذف الياء اكتفاء بكسرة ما قبلها ويا غلا بالقلب الياء الفا و
ابدال الكسرة فتحة فان قيل هذا منقوض بنحو يا عدوي لانه المنادى المضاف الى ياء المتكلم
ولم يجز فيه الوجهان الاخيران قلنا جواز الوجهين الاخيرين في المنادى المضاف الى ياء
المتكلم المشتهر بالاضافة الى ياء المتكلم للتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف والقلب
والبناء وقف فرقا بين الوصل والوقف وقالوا يا ابي ويا امي بالوجوه الاربعة المذكورة
مع زيادة الوجهين الاخيرين لان نداء الاب والام كثير بالنسبة الى نداء الغلام فاختاروا فيه
زيادة الوجهين الاخيرين للتخفيف ويا ابت ويا امت بقلب الياء باليا فتحا اي حال كون
التاء مفتوحة موافقة لحركة الياء وكسرا اي حال كون التاء مكسورة مناسبة الياء وبالالف
بعد الياء لانه جمع بين العوضين وهو جائز دون الياء لانه جمع بين العوض والمعوض عنه

وهو غير جائز ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل يا رب يا غلامي يا لوجوه
الاربعة المذكورة وقالوا بزيادة وجه اخر يا ابن ام ويا ابن عم بقلب الياء
الفا وحذف الالف اكتفاء بفتحة ما قبلها لثقل التضعيف وكثرة الاستعمال
وطول اللفظ ولما كان من خصائص المنادى ترخيم المنادى فشرع
المصنف في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز مطلقا سواء كان في الضرورة
الشعرية او في سعة الكلام وفي غيره ضرورة الترخيم في اللغة ذنب بريده را گويند
وفي الاصطلاح وهو حذف في آخره تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية
للحذف فان قيل تعريف الترخيم لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه ترخيم
غير المنادى قلنا هذا التعريف مخصوص بترخيم المنادى وترخيم غير المنادى معلوم
بالقياس او نقول هذا التعريف لمطلق الترخيم لان الضمير المرفوع راجع الى
الترخيم مطلقا والضمير المجرور في آخره راجع الى الاسم فيكون المعنى هو اي
الترخيم مطلقا حذف في آخر الاسم تخفيفا وشرطه ان لا يكون مضافا لانه لو كان
مضافا فانك لا تخلو اما ان تحذف في آخر المضاف او في آخر المضاف اليه

فعلى الاول يلزم الترخيم في وسط الكلمة بالنظر الى المعنى وعلى الثاني يلزم الترخيم
في غير المنادى بالنظر الى اللفظ ولا مستغاثا لا باللام ولا بالالف اما عدم كونه
باللام فلانه لم يظهر فيه اثر حرف النداء من الضمة والنصب فلا يجري فيه الترخيم
الذي هو من خصائص المنادى واما عدم كونه بالالف لان الزيادة في آخره
للغرض المطلوب وهو الاستغاثة والحذف ينافيه فان قيل كما يشترط ان لا
يكون المنادى مستغاثا فلذلك يشترط ان لا يكون مندوبا فلم لم يتعرض
المصنف لنفيه قلنا المندوب غير داخل في المنادى عند المصنف وهذه
الشروط شروط ترخيم المنادى ولو لم يسلم ان المندوب داخل في المنادى ووجه
اشتراطه ظاهر وهو ان المطلوب في آخره زيادة لمد الصوت والحذف ينافيه
ولا جملة لان الجمل تجري مجرى الامثال فلا تغير فيها كما لا تغير الامثال ويكون
اي المنادى المرخم اما علما زائدا على ثلاثة احرف اما كونه علما فلان العلم
لشهرة امره يكون ما ابقي دليلا على ما القي واما كونه زائدا على ثلاثة احرف
فلئلا يلزم النقصان عن القدر الصالح للكلمة بالترخيم واما بتاء التانيث فان
لم يكن علما ولا زائدا على ثلاثة احرف لان وضع التاء على الزوال فيكفي لسقوطه
ادنى مقتضى السقوط فان قيل هذا ينتقض بنحو يا صاح في يا صاحب لانه ليس بعلم
ولا مستلبسا بتاء التانيث مع انه يرخم فيه قلنا انه شاذ ولا اعتبار له والوجه مع
الشذوذ كثرة استعماله منادى لما فرغ المصنف من بيان شرائط الترخيم
شرع في بيان كمية المرخم فقال فان كان آخره زيادتان في حكم الواحد يعني انهما زيدتا معا كاسماء
اذا جعلتها فعلاء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف لئلا يلزم نقص الاسم

عن اقل ابنية المعرب حذفتا اي الحرفان في كلا القسمين اما في الاول فلمطابقة الرفع
بالوضع واما في الثاني فلئلا يصدق المثل المشهور وهو قولهم صلت على الاسد وبلت
عن النقد فان قيل هذا ينتقض بنحو سعلاة لان في آخره حرف صحيح قبله مدة ومع
انه لا يحذف فيه الحرفان قلنا المراد بالصحيح الصحيح الاصلي والتاء زائدة فان قيل
هذا ينتقض بنحو مدعو ومرمي لانه ليس في آخرهما حرف صحيح مع انه يحذف فيهما الحرفان
قلنا الصحيح اعم من ان يكون حقيقة او حكما والحرف الاخير منهما وان لم يكن صحيحا
حقيقة لكنه صحيح حكما لانه في حكم الصحيح في الاصالة فان قيل هذا ينتقض بنحو مختار
لان في آخره حرف صحيح ما قبله مدة ومع انه لا يحذف الحرفان الاخيران قلنا المراد
بالمدة المدة الزائدة وهذه المدة مدة اصلية وان كان مركبا من غير المركب الا منادى
والاضافي حذف الاسم الاخير لانه بمنزلة تاء التانيث في العروض والطرد وان
كان غير ذلك فحرف واحد لعدم موجب حذف الزائد وهو اي المنادى المزحم في
حكم المنادى الثابت على الاكثر لان المحذوف كالملفوظ فيكون آخره كالوسط
حكما فيقال يا حار بكسر الراء ويا شمو بسكون الواو المطرقة قبلها ضمة و
يا كرو بواو متحركة قبلها فتحة وقد يجعل اسما برأسه في الاعراب والبناء على
الاستعمال الاقل بجعل المحذوف نسيا منسيا فيقال يا حار بضم الراء لانه منادى مفرد
معرفة والمنادى المفرد المعرفة مبني على الضمة فينبغي ان يبنى على الضمة ويا شمي
بقلب الواو ياء وابدال الضمة بالكسرة لان الواو وقعت في الطرف وما قبلها ضمة و
الواو اذا وقعت في الطرف قلبت الواو ياء وضمة ما قبلها ابدلت بالكسرة لمناسبة الياء ويا كرا
بقلب الواو الفا بسبب انتفاء مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو وقد استعملوا صيغة

النداء في المندوب وهي للياء خاصة لان الياء اشهر من بين صيغ النداء
فهي اولى بالتعميم المندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعدد محاسنه ليعلم الناس
على ان موته امر عظيم ويعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع عليه وفي الاصطلاح
هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فان قيل ان حكم المندوب كحكم المنادى
المفرد المعرفة في الاعراب والبناء فما الحامل عليهم في عدم اندراجه في المنادى
فاجاب المصنف بقوله واختص اي امتاز المندوب عن المنادى بواو حكمه
اي المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى بشرط وقوعه على صورة قسم من
اقسام المنادى فلا يرد عليه النكرة وذلك زيادة الالف في آخره لمد الصوت
المطلوب في الندبة فان قيل بتقدير زيادة الالف يلزم الالتباس
بين ندبة غلام المخاطب والمخاطبة وبين ندبة غلام المثنى وندبة غلام
الجمع فاجاب المصنف بقوله فان خفت اللبس بتقدير زيادة الالف في
آخره عدلت عن الالف الى حرف كان حركة آخر المندوب من جنسه قلت
واغلامكيه وواغلامكموه وذلك الهاء في الوقف بحفظ المدات ولا يندب الا المعروف

ليعذر النادب بسبب معرفة المندوب في الندبة فلا يقال وا رجلاه اذ لم
يشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص وامتنع مثل وا زيدا الطويلاه يعني امتنع الحاق
الالف في آخر صفة المندوب خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر صفة
المندوب لانه لما جاز الحاق الالف باخر ما اضيف اليه المندوب مع ان بين
المضاف والمضاف اليه مغايرة بالذات جاز الحاق الالف باخر صفة المندوب
بالطريق الاولى لاتحادهما بالذات والآخر بدليل قولهم واجمجمتي الشاميتيناه قلنا
لا يلزم من جواز الحاق الالف باخر ما اضيف اليه المندوب جواز الحاق الالف
باخر صفة المندوب لان الاتصال بين المضاف والمضاف اليه وان كان
انقص في المعنى لكنه اتم في اللفظ والاتصال بين الصفة والموصوف وان كان
اتم في المعنى لكنه انقص في اللفظ والمنظور اليه عند النحوي بحث من الفاظ لا المعاني
واما قوله واجمجمتي الشاميتيناه فشاذ لا اعتبار له ويجوز حذف حرف النداء للتخفيف
الا مع اسم الاجنس لان اسم الجنس لا يكثر نداؤه مثل نداء العلم فلا يسبق الذهن الى
كونه منادى على تقدير حذف حرف النداء والاشارة لانه بمنزلة اسم الجنس في
الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب في آخرهما الزيادة وطول الكلام

والحذف نيابة فيها والبواقي من المعارف التي يجوز معها حذف حرف
النداء اربعة احدها العلم سواء مع ابدال الميم المشددة نحو اللهم او
بغيره نحو يوسف اعرض عن هذا وثانيها لفظة اي الموصوف بذي
اللام نحو ايها الرجل او بموصوف ذي اللام نحو ايهذا الرجل و
ثالثها المضاف الى مطلق المعرفة غلام زيد افعل كذا ورابعها
الموصول نحو من لا يزال محسنا احسن الى فان قيل انكم قلتم ان
حذف حرف النداء لا يجوز في اسم الجنس فهذه القاعدة منقوضة
نحو اصبح ليل وافتد مخنوق والطرق كرا لانه اسم جنس مع ان
حذف حرف النداء منه جائز فاجاب المصنف بقوله وشذ
اي حذف حرف النداء مع اسم الجنس في مثل هذا التركيب اصبح ليل وافتد

مخترق والطرق وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا أي حذفا جائزا نحو ألا
يا اسجدوا فإنه لما دخل حرف النداء لأن حرف النداء لا يدخل إلا على الاسم
وههنا دخل على الفعل فعلم أن المنادى محذوف أعني يا قوم أو نحوه فيكون التقدير
ألا يا قوم اسجدوا والثالث ما أضمر عامله أي الثالث من المواضع الأربعة المذكورة
التي وجب فيه حذف الفعل الناصب للمفعول به بالحذف الوجوبي القياسي ما أي
مفعول به أضمر عامله أي قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير أي على شرط تفسير العامل
بما بعده أي يكون الفعل مضمرا ووجه إضافة الشريطة إلى التفسير بيانية فيكون حاصل
المعنى هذا الثالث ما أضمر عامله بناء على شرط تفسير العامل بما بعده وههنا
الحذف واجب لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر فإن قيل إن كلمة ما إما
أن يكون عبارة عن المفعول به أو عن المفعول المطلق فعلى الأول يلزم
تعريف الخاص بالعام وهو باطل وعلى الثاني لا يكون التعريف مانعا
عن دخول الغير فيه لأنه يدخل فيه المفعول فيه في نحو هذا التركيب يوم
الجمعة صمت فيه قلنا إن كلمة ما عبارة عن المفعول به والمراد بكل اسم
هو المفعول به مجازا من قبيل ذكر العام وإرادة الخاص وهو كل اسم بعده فعل
أو شبهه مشتغل عنه أي فارغ كل واحد منهما عن العمل في ذلك الاسم بضميره أي
بسبب تسلطهما بالعمل في ضمير ذلك الاسم أو متعلقه أي متعلق ذلك الاسم
أو متعلق ضميره بحيث لو سلط بالجر ووقع هذا الاشتغال عليه أي على ذلك
الاسم هو أي الفعل أو شبهه أو مناسبه في المرادف أو اللازم لنصبه على
المفعولية فإن قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لأفراده لأنه

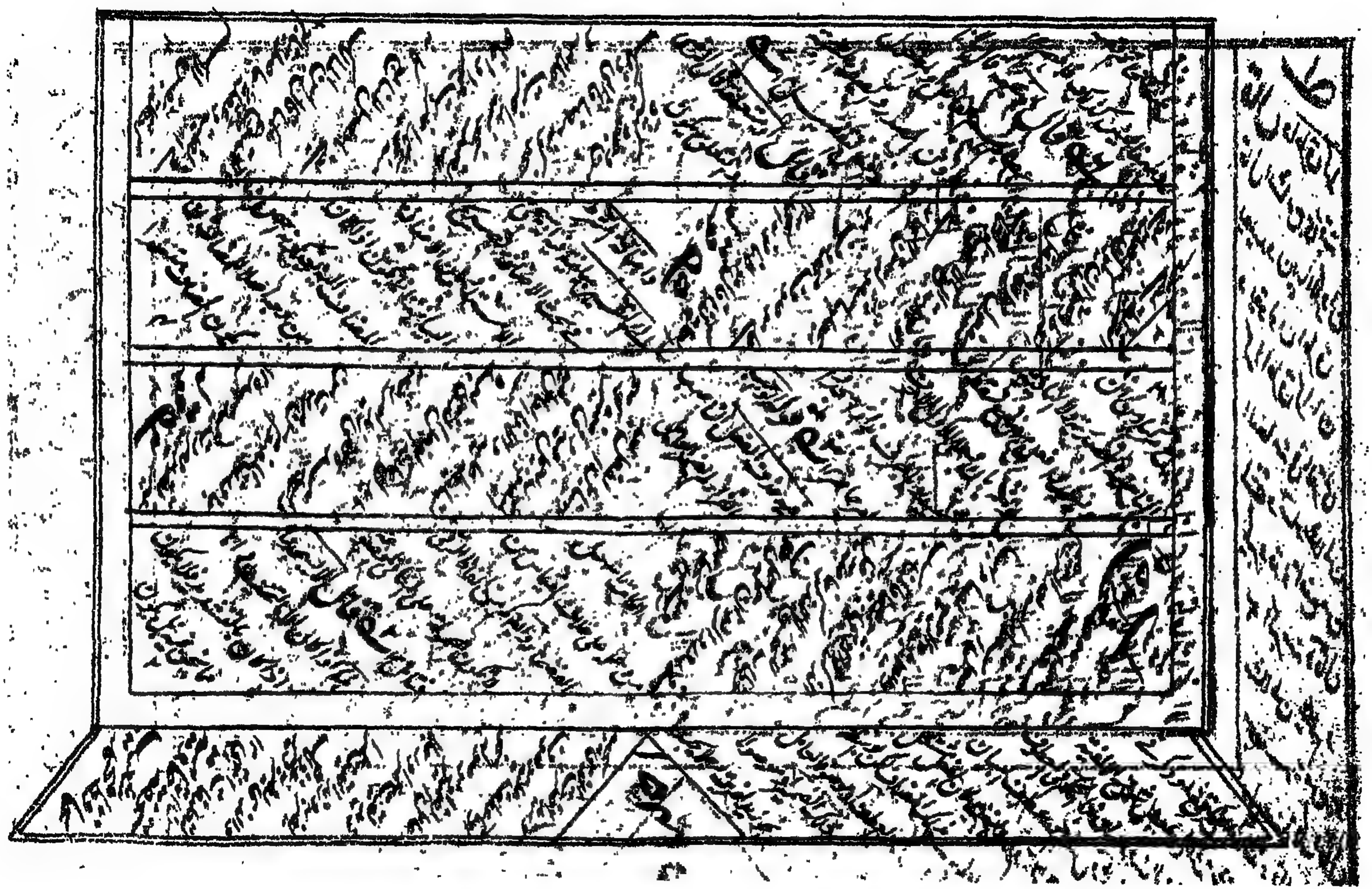

[illegible]

[illegible] فان قيل [illegible]

[illegible]

البعض قلنا ههنا مشتغلان احدهما مذكور وهو الاخر مقدر فالمذكور يعني العوامل مشتغل بالعين اعني المقدر يعني التسليط مشتغل بالباء فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المبتدأ في مثل زيد ضربته لان بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس بمنصوب قلنا الشرط في الاضمار على شريطة التفسير ان يكون المانع من عمل الفعل فيه مجرد اشتغاله بالضمير والمانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله بالضمير بل معه امر آخر وهو عمل العامل المعنوي اعني الرفع بالابتدائية فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه

قوله فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المبتدأ [illegible]

[illegible]

خبر كان في مثل زيدا كنت اياه لان بعده فعل مشتغل عنه بضمير او سلط عليه
النصب مع انه ليس باضمر عامله قلنا المراد بالنصب النصب على المفعولية لا
على الخبرية وههنا على الخبرية لكان فان قيل المثال لتوضيح الممثل والتوضيح
يحصل بمثال واحد فلا حاجة الى تعدد الامثلة قلنا ان تعدد الامثلة باعتبار
تعدد الممثلات بحيث ان في هذا المقام امور اربعة احدها اشتغال الفعل بالضمير يمكن
التسليط بعينه والثاني اشتغال الفعل بالضمير يمكن التسليط باعتبار المرادف و
الثالث اشتغال الفعل بالمتعلق يمكن التسليط باعتبار اللازم والرابع اشتغال الفعل
بالضمير يمكن التسليط باعتبار اللازم نحو زيدا ضربته هذا مثال الفعل المشتغل بالضمير
الممكن التسليط بعينه وزيد مررت به هذا مثال الفعل المشتغل بالضمير الممكن
التسليط باعتبار المرادف اي جاوزت لان مررت بعد تعديته بالباء
مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه هذا مثال الفعل المشتغل بالمتعلق الممكن
تسليطه باعتبار اللازم اعني اهنت لان ضرب الغلام يستلزم لاهانة سيده وزيدا
حبست عليه وهذا مثال الفعل المشتغل بالضمير الممكن تسليطه باعتبار اللازم اعني لابست
لان حبس الشيء على الشيء يستلزم ملابسة المحبوس عليه وينصب اي زيد في هذه الامثلة
بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت وهنت ولابست اعلم ان الاسم
الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير على خمسة اقسام قسم يختار فيه
الرفع مع جواز النصب وقسم يختار فيه النصب مع جواز الرفع وقسم
يتعين فيه الرفع وقسم يتعين فيه النصب وقسم يستوي فيه الامران فقال ويختار فيه الرفع بالابتداء
عند عدم قرينة خلافه فان قيل عند عدم قرينة خلافه تعين الرفع لا اختياره قلنا المراد

بعدم القرينة عدم القرينة المرجحة لا المصححة يعني ان قرينتي الصحة وجدتا من الجانبين لكن
القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة المصححة للنصب كما في زيدا ضربته فان تجرد زيد من العامل
اللفظي قرينة مصححة للرفع ووجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب لكن القرينة المصححة
للرفع اقوى من القرينة المصححة للنصب لما فيها من السلامة عن الحذف وعند وجود اقوى
منها وايضا يختار الرفع في هذا الاسم المذكور عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين لكن
القرينة المرجحة للرفع اقوى من القرينة المرجحة للنصب يعني كما ان قرينتي الصحة موجودتان
من الجانبين كذا قرينتي الترجيح موجودتان من الجانبين لكن القرينة المرجحة
للرفع اقوى من القرينة المرجحة للنصب كاما اي اما الداخلة على ذلك
الاسم المذكور مع غير الطلب نحو بقلت القوم اما زيد فاكرمته فتجرد زيد عن
العامل اللفظي قرينة مصححة للرفع ووجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب
ودخول اما قرينة مرجحة للرفع والعطف على الفعلية قرينة مرجحة للنصب
لكن القرينة المرجحة للرفع اقوى من القرينة المرجحة للنصب لان
كلمة اما لا تدخل الا على الاسم غالب وايضا تايد بالسلامة عن الحذف
واذا للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فتجرد زيد اه قرينة مصححة للنصب ودخول
اذا آه قرينة مرجحة للرفع والعطف آه قرينة مرجحة للنصب لكن القرينة المرجحة للرفع
اقوى من القرينة المرجحة للنصب لان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على المبتدا
غالبا وايضا تايد بالسلامة عن الحذف فان قيل هذا يلزم المخالفة عما ذكر
في باب الظروف بحيث ان المبتدا لازم بعد اذا للمفاجاة قلنا المراد
بلزوم المبتدا بعدها غلبة وقوعه بعدها ويختار النصب بالعطف اي بعطف الجملة

النصب لان جهة النصب خالية عن احتمال المعنى الفاسد وفي جهة الرفع احتمال
المعنى الفاسد وحمل الكلام على طريق خال عن احتمال المعنى الفاسد اولى من حمله
على طريق فيه احتمال المعنى الفاسد ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرا اكرمته
والمراد بالتناسب في التركيب بل في التركيب لان العطف على الجملة الواقعة بعد الاسم المذكور
فيها على كل واحد من الجملتين لانها اسمية باعتبار المبتدأ وفعلية باعتبار
الخبر فالعطف على الكبرى يقتضي الرفع والعطف على الصغرى يقتضي النصب ولا
ترجيح لاحدهما على الآخر فان قيل العطف على الصغرى لا يصح لان الصغرى مشتملة
على ضمير عائد الى المبتدأ ولا ضمير في المعطوف قلنا الضمير العائد ان يكون لفظا او
تقديرا وهاهنا وان لم يكن الضمير لفظا لكنه تقديرا فيكون التقدير زيد قام وعمرو
اكرمته عنده او في داره فان قيل ينبغي ان يكون هاهنا اختيار الرفع لان
السلامة عن الحذف مرجح للرفع قلنا السلامة من الحذف معارض لقرب
المعطوف عليه فان قيل التفاوت بين الصغرى والكبرى في القرب والبعد
بل الكبرى اليه غير معقول قلنا عدم التفاوت بين الصغرى والكبرى في
القرب والبعد باعتبار منتهى الجملتين واما باعتبار مبدأ الجملتين فالصغرى
قريبة والكبرى بعيدة ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض
لان حرف الشرط وحرف التحضيض لا يدخلان الا على الفعل وجوبا وهاهنا
ليس الفعل ملفوظا فعلم انه مقدر فان قيل قد تقرر فيما سبق ان الاسم
المذكور اذا وقع بعد حرف الاستفهام ففيه اختيار النصب فهذه القاعدة
منقوضة بأزيد ذهب به لان زيدا وقع بعد حرف الاستفهام مع انه تعين

يقدر الرفع فاجاب المصنف بقوله وليس انحو زيد ضربته اي باب اضمر
عامله لان الشرط فيما اضمر عامله ان يكون الفعل المفسر ممكن التسليط وليس الفعل
هنا ممكن التسليط لانه يجب حمل بالزيد وهو لا يعمل النصب على المفعولية
فان قيل ينبغي ان يقدر اذهب فقلنا ان اذهب فعل مجهول وهو لا
يعمل النصب المفعولية فان قيل ينبغي ان يقدر هنا يصيب اخرى
اذ يصيب على صيغة المعلوم اوريا ابن قلنا المراد بالمناسبة ان يكون مرادف
للفعل المذكور اولازما مع اتحاد المسند اليه وليس هنا اتحاد المسند اليه فالرفع
واجب فان قيل انكم قلتم ان الاسم المذكور اذا وجد فيه القرينتان المصححتان
من الجانبين لكن القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة المصححة للنصب
ففيه اختيار الرفع وهذه القاعدة منقوضة بمثل قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر
لانه من هذا القبيل مع انه تعين فيه الرفع فاجاب المصنف رح بقوله وكذا
وكل شيء فعلوه في الزبر لانه ليس من هذا القبيل اي من باب الاضمار على شريطة
التفسير لان الشرط فيما اضمر عامله ان يكون الفعل المفسر ممكن التسليط وههنا
الفعل ممكن التسليط لانه لو كان ممكن التسليط لكان المعنى فعلوا كل
شيء في الزبر فيلزم فساد المعنى لان الزبر ليس محل الفعل العباد بل هو محل
لفعل كرام الكاتبين اي كتابة افعالهم بدليل قوله تعالى وكل
صغير وكبير مستطر فان قيل انكم قلتم ان الاسم المذكور اذا وقع

قبل الامر والنهي ففيه اختيار النصب فهذه القاعدة منقوضة بقوله تعالى الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة لان الزانية وقعت قبل الامر وهو فاجلدوا
مع ان القراء قد قصروا برفع الزانية فتحملوا النحاة لاخراج هذه الآية عن هذه
القاعدة المذكورة للزم اتفاق القراء على غير المختار فقلل وهو الزانية
الزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء بمعنى الشرط اي حيثما تحققت
الشرط عند المبرد لان اللام في الزانية لام موصولية ومبتدا متضمن لمعنى الشرط
وزانية صلته والفاء في فاجلدوا فاء جزائية ومثل هذه الفاء يمنع عمل ما بعدها فيما
قبلها فلا يكون ممكن التسليط والشرط فيما اضمر عامله ان يكون الفعل المفسر ممكن
التسليط وجملتان عند سيبويه لان الزانية مبتدا محذوف الصفات وهو
الحكم وخبره الجملة محذوف وهو فيما يتلى عليكم فيكون التقدير وحكم الزانية والزاني
فيما يتلى عليكم وقوله فاجلدوا جملة ثانية اوردت لبيان الحكم الموعود وجزاء احد
الجملة لا يعمل في جزاء جملة اخرى فلا يكون ممكن التسليط والشرط فيما اضمر عامله ان
يكون الفعل المفسر ممكن التسليط والا اي وان لم يكن الفاء مرتبطة بمعنى
الشرط كما هو مذهب المبرد او ان لم يكن الآية جملتان كما هو مذهب سيبويه
فالمختار النصب واختيار النصب باطل باتفاق القراء فعلم ان الفاء مرتبطة
بمعنى الشرط او الآية جملتان والرابع التحذير وهو في اللغة تخويف الشيء عن
الشيء وتبعيده عنه وفي الاصطلاح وهو معمول اي كل اسم عمل فيه النصب على
المفعولية بتقدير الزم تحذيرا مما بعده فنصب تحذيرا بناء على انه مفعول مطلق
لفعل محذوف هو حذار اي احذر ذلك المعمول تحذيرا مما بعده او بناء على انه مفعول

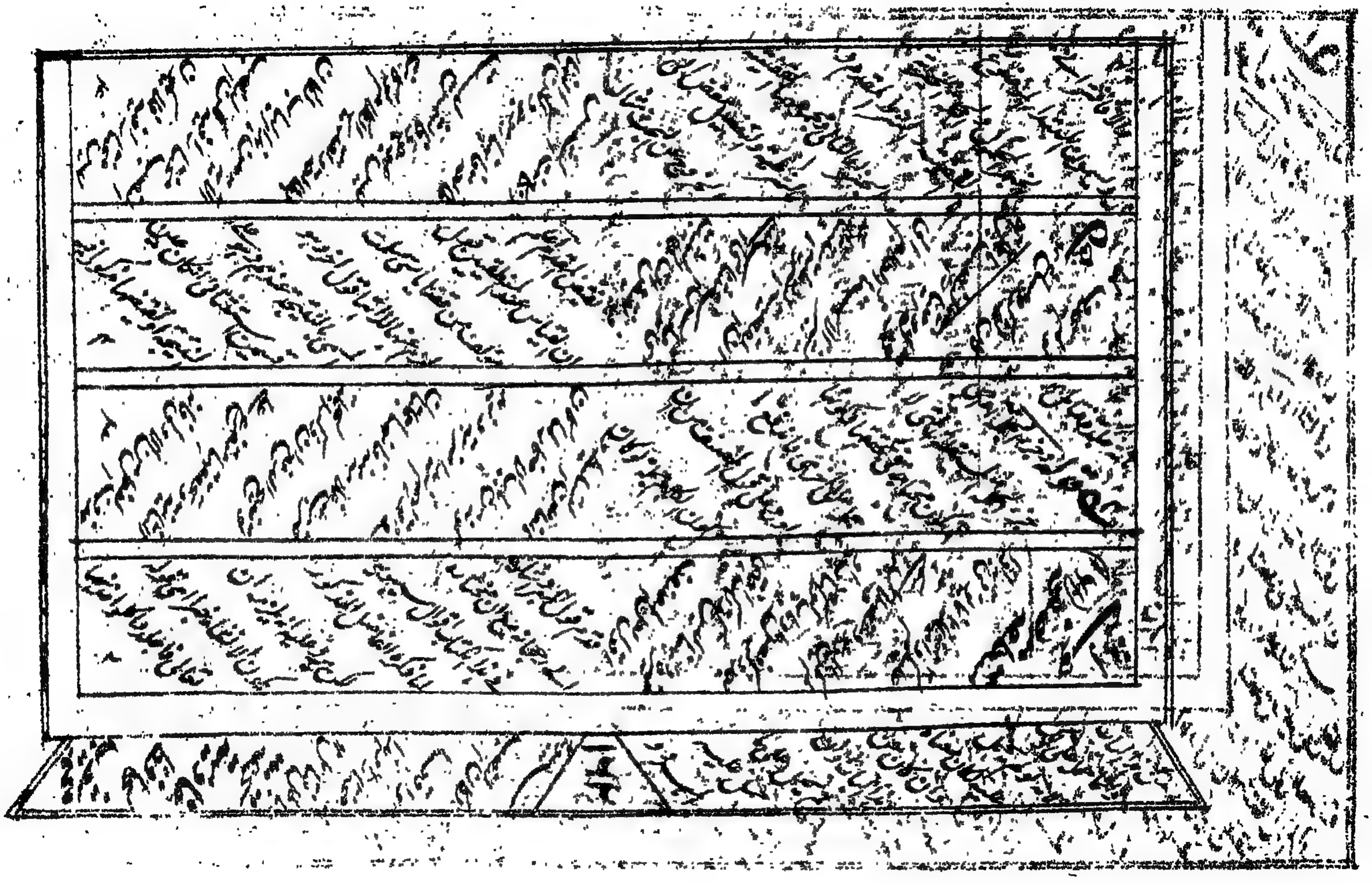

الفعل محذوف وهو ذكر اي ذكر ذلك المعمول تحذيرا مما بعده فان قيل ان حمل
معمول على هو لا يصح لان هو راجع الى التحذير وهو صرف الوصف والمعمول ذات مع الوصف
فح يلزم حمل الذات مع الوصف على صرف الوصف هو لا يجوز قلنا ان ضمير هو راجع الى
التحذير الاصطلاحي لا الى التحذير اللغوي بطريق الاستخدام والاستخدام ان يكون للفظ معنيان
احدهما اريد عن الذكر الصريح والآخر اريد حين ارجاع الضمير اليه ولا شك ان للتحذير
معنيين معنى لغوي ومعنى اصطلاحي فالاول مراد عن الذكر الصريح والثاني مراد عن
الضمير فان قيل ان تعريف التحذير لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الضمير
المستكن في اتق لانه ايضا معمول بتقدير اتق قلنا المراد بالمعمول معمول النصب و
هذا الضمير معمول الرفع او ذكر المحذر منه مكررا فان قيل ان قوله او ذكر المحذر منه
مكررا على صيغة الفعل عطف على معمول فعلى هذا يلزم عطف الجملة على المفرد وهو لا يجوز
قلنا ان قوله او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة الفعل عطف على او ذكر المقدر
فان قيل ان عطفه على حذر او ذكر المقدر لا يجوز ايضا لان فيهما ضمير راجع الى
المعمول ولا ضمير راجع اليه في المعطوف قلنا ههنا ايضا راجع الى المعمول
لكن وضع الظاهر موضع الضمير للتنبيه على ان المراد بالمعمول المحذر منه لا المحذر منه
فان قيل ان ايراد كلمة او في التعريف مستنكر لان كلمة او للتشكيك وهو
ينافي التعريف قلنا ان كلمة او ههنا للتقسيم لا للتشكيك بحيث ان التحذير
على قسمين احدهما محذر والآخر محذر منه ثم اعلم ان التحذير اذا كان محذرا فالشرط
فيه ذكر المحذر منه لايقاض المخاطب والتحذير اذا كان محذرا منه فالشرط
فيه تكرار المحذر منه لايقاض المخاطب ثم اعلم ان التحذير اذا كان

محذرا فالمحذر منه لا يخلو اما اسم صريح او اسم تاويلي فان كان اسما صريحا فلذكره
طريقان الواو ومن وان كان اسما تاويليا فلذكره طرق ثلاثة الواو ومن وتقديره
من مثل اياك والاسد هذا مثال لما اي لقسم كان التحذير فيه محذرا والمحذر منه
اسما صريحا مذكورا بالواو وتقديره هكذا اتق نفسك من الاسد والاسد من نفسك
ثم حذف من نفسك من اجزاء المعطوف واكتفى بمن نفسك في اجزاء المعطوف
عليه فيكون التقدير اتق نفسك من الاسد والاسد ثم حذف من الاسد من اجزاء
المعطوف عليه واكتفى بالاسد في اجزاء المعطوف فصار اتق نفسك والاسد ثم حذف
اتق لضيق الوقت فلما حذف اتق فحذف النفس ايضا لانها انما اوردت
للفصل بين ضميري الفاعل والمفعول الراجعين لشيء واحد وهو المخاطب فبقي
اياك والاسد ثم المتصل ابدل بالمنفصل فصار اياك والاسد واياك وان تحذف
هذا مثال لما كان التحذير فيه محذرا والمحذر منه اسم تاويلي مذكور بالواو فان قيل
ان داب المصنفين هذا ان يردوا الامثلة على طبق الممثلات فالظاهر ان الاول
مثال الاول والثاني مثال للقسم الثاني فالاول مستقيم والثاني غير مستقيم باعتبار
الوجهين الاول ان الشرط في القسم الثاني ان يكون التحذير محذرا منه وههنا
التحذير محذر والثاني ان الشرط في القسم الثاني تكرار المحذر منه وههنا ليس تكرار
المحذر منه قلنا ان هذين المثالين مثالان للقسم الاول من التحذير فان
قيل ايراد المثال لتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فما الحاجة الى
تعدد الامثلة قلنا ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات بحيث ان الاول مثال
لقسم كان التحذير فيه محذرا والمحذر منه اسما صريحا مذكورا بالواو والثاني مثال لقسم كان التحذير فيه

محذر والمحذر منه اسمانا ويليا مذكورا بالواو فان قيل عطف اسد على اياك لا يصح لان
القاعدة هذه ان عامل المعطوف عليه مقدر في المعطوف فيكون التقدير اتق
نفسك من الاسد واتق الاسد من نفسك واتقاء الاسد من النفس متعذر قلنا
اتقاء الاسد من النفس في الحقيقة راجع الى اتقاء النفس من الاسد والطريق الطريق هذا
مثال لقسم كان التحذير فيه محذرا منه ويكون مكررا اي اتق الطريق الطريق
فان قيل ان تقدير اتق في النوع الاول غير مستقيم لانه فعل لازم والفعل اللازم
لا يعمل النصب بالمفعولية وتقدير بعد في النوع الثاني غير مستقيم لان معنى المثال
الثاني على اتقاء النفس عن طريق لا على تبعيد الطريق عن النفس فالحق في
الجواب ان يقال هو معمول بتقدير بعد او اتق فيقدر بعد في جميع افراد
النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني نحو نفسك نفسك ويقدر اتق
في بعض افراد النوع الثاني نحو الطريق الطريق فان قيل ان التقدير اتق
في النوع الثاني غير مستقيم لان اتقاء فعل لازم والفعل اللازم لا يعمل النصب بالمفعولية
قلنا ان التقدير اتق في بعض افراد النوع الثاني من باب حذف الايصال
فان قيل ينبغي ان يكون تقدير اتق في النوع الاول ايضا من باب حذف
الايصال قلنا ان حذف الايصال سماعي لا قياسي فلا يقاس عليه غيره
فان قيل لا نسلم ان نفسك نفسك من افراد النوع الثاني لان الشرط
في النوع الثاني ان يكون التحذير محذرا ونفسك محذر لا محذر منه قلنا ان معنى نفسك
نفسك هكذا بعد نفسك مما يؤذيك من العجب والتكبر فان قيل هذا الجواب غير دافع للاعتراض
لان نفسك على هذا التقدير ايضا محذر منه قلنا ان النفس وان كان محذرا في الحقيقة لكنه

محذر منه باعتبار اللازم وهو التعجب والتكبر فان قيل تعريف التحذير لا يكون
جامعا لافراده لانه خرج منه الاسد في مثل هذا التركيب اياك والاسد لانه خارج
عن القسمين اما خارج عن القسم الاول فلان الشرط لنوع الاول ان يكون التحذير
محذرا والاسد محذر منه واما خارج عن القسم الثاني فلان الشرط في القسم الثاني تكرار
المحذر منه وههنا ليس تكرار المحذر منه قلنا ان كان الاسد خارجا عنه فلا ضير فيه
لانه تابع للتحذير لا عين التحذير والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول
اياك من الاسد هذا مثال لما كان التحذير فيه محذرا ويكون المحذر منه اسما
صريحا مذكورا بمن ومن ان تحذف هذا مثال لما كان التحذير فيه
محذرا ويكون المحذر منه اسما تاويليا مذكورا بمن واياك وان
تحذف بتقدير من هذا مثال لما كان التحذير فيه محذرا ويكون
المحذر منه اسما تاويليا مذكورا بتقدير من وانما قدر من فيه لان من من الحروف
الجارة وحذف الحروف الجارة مع ان وان قياس لان ان موصول
حرفي وما بعدها صلته والصورة صورة الجملة تاوي معنى المفرد فحذف منه من للتخفيف
ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من مع الاسم الصريح فان قيل ينبغي ان
يكون هذا بتقدير العاطف قلنا حذف الحروف الجارة مع ان وان قياس وبغيرها
شاذ كثير وحذف حروف العطف لم يثبت الا نادرا فلما لم يمكن الحمل على الشاذ
الكثير لم يكن حمله على النادر بالطريق الاولى المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل
مذكور والمذكور اعم من ان يكون مطابقة او تضمنا والفعل اعم من ان يكون
لفظا او تقديرا حقيقة كان او شبه الفعل فان قيل المتبادر من الفعل الفعل

الاصطلاحي الذي هو المركب من النسبة والزمان والحدث والقابل للذكر ليس الا
الحدث فكيف يصح قوله بالفعل مذكور قلنا المراد بالفعل الفعل بمعنى
اللغوي وهو الحدث فان قيل لما كان المراد بالفعل الفعل بالمعنى اللغوي
فلا يكون التعريف جامعا لافراده لانه خرج منه المفعول فيه في مثل ضربت يوم
الجمعة لان الحدث غير مذكور فيه قلنا المذكور اعم من ان يكون مطابقة نحو ضربي يوم
الجمعة او في ضمن الفعل نحو ضربت يوم الجمعة فان قيل هذا التعريف لا يكون
جامعا لافراده لانه خرج منه المفعول فيه في مثل يوم الجمعة
صمت فيه لانه الحدث لم يكن مذكورا فيه اصلا اي لا مطابقة كما هو
الظاهر ولا في ضمن الفعل لعدم الفعل ههنا قلنا الفعل اعم من ان يكون لفظا
او تقديرا وههنا وان لم يكن لفظا لكنه تقديرا فان قيل هذا التعريف لا يكون
جامعا لافراده لانه خرج منه المفعول فيه في مثل انا ضارب يوم الجمعة لعدم الفعل
ههنا لا لفظا ولا تقديرا قلنا الفعل اعم من ان يكون حقيقة او شبهه
وههنا وان لم يكن الفعل حقيقة لكنه شبه الفعل فان قيل هذا التعريف
لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المفعول به في مثل
شهدت يوم الجمعة فان يوم الجمعة اسم فعل فيه فعل المذكور وهو الشهود فان
الشهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة قلنا قيد الحيثية مراد في التعريف
وهو ان المفعول فيه اسم ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور
لا من حيث انه وقع عليه فعل مذكور وذكر يوم الجمعة من حيث وقع عليه فعل
مذكور لا من حيث انه فعل فيه فعل مذكور فان قيل لما كان قيد الحيثية مرادا

في التعريف فذكر مذكور بلا فائدة قلنا نعم لكن ذكر مذكور لزيادة تصوير المعرف
من زمان او مكان وشرط نصبه تقدير في اذا المتلفظ بها يوجب الجر في
المفعول فيه وظروف الزمان كلها تقبل ذلك اما في الزمان المبهم لان الزمان
المبهم جزء من مفهوم الفعل فكان مشابها بالمفعول المطلق والمفعول المطلق
يوصل الفعل بالذات فكذا الى هذا اي الى الزمان المبهم يوصل الفعل بالذات
بلا واسطة في واما الزمان المحدود فمحمول على الزمان المبهم لاشتراكهما في الذات
وهو الزمانية وظروف المكان ان كان مبهما قبل ذلك اي تقدير في
لان المكان المبهم محمول على الزمان المبهم لاشتراكهما في الوصف وهو الابهام
والا اي وان لم يكن مبهما بل هو محدود فلا اي لا يقبل تقدير في لان
المكان المحدود لم يكن محمولا على الزمان المبهم لعدم اشتراكهما لا ذاتا ولا وصفا
وفسر المبهم من المكان بالجهات الستة فان امام زيد مثلا يتناول لجميع ما يقابل
وجهه الى انقطاع الارض فان قيل هذه القاعدة منقوضة على عند ولدى
ودون وسوى لانها ليست من الجهات الستة مع انها يقدر فيها في فاجاب
المصنف بقوله وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامهما وما يشابههما في الابهام فان
قيل القاعدة منقوضة بلفظ المكان لانه محدود مع انه يقدر فيه في فاجاب المصنف بقوله
ولفظ مكان اي كذا محمول على المبهم المفسر بالجهات الستة لفظ المكان لكثرته في الاستعمال
مثل الجهات الستة فان قيل القاعدة منقوضة بما وقع بعد دخلت كما دخلت الدار لان
الدار محدود مع انه يقدر فيه في فاجاب المصنف بقوله وما بعد دخلت اي حمل على المفسر بالجهات
الستة ما وقع بعد دخلت لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الستة لابهامه على الاصح فقوله على

الاصح احتراز من المذهب غير الاصح لان المذهب غير الاصح ان ما بعد دخلت مفعول به لا
مفعول فيه بل من المذهب الاصح ان ما بعد دخلت مفعول فيه ولا اصل فيه ذكر في لكنه
حذف لكثرة استعماله **فان قيل** ان تمام المفعول فيه وقوعه بعد تمام الفعل بالمفعول
به وتمام معنى الدخول لا يكون الا بالدار فعلم انه مفعول به لا مفعول فيه **قلنا** لما
ان الدخول فعل لازم والفعل اللازم لا يعمل النصب في المفعول به فعلم ان مفعول
فيه لا مفعول به **فان قيل** ان بعضا من خواص المفعول فيه ان ينسب الفعل
الى مكان خاص لوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان الذي يشامل له وغيره وفعل
الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فعلم انه مفعول به لا مفعول فيه **قلنا** هذا
الحكم في كل فعل لم يعتبر فيه التنقل من الخارج الى الداخل او من الداخل الى الخارج
والمعتبر في مفهوم الدخول هو التنقل من الخارج الى الداخل وينصب بفعل مضمر بلا شريطة
التفسير في نحو يوم الجمعة صمت في جواب من قال متى صمت وعلى شريطة التفسير فيما بعد
نحو يوم الجمعة صمت فيه **المفعول له** هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب
وجوده فعل مذكور اعم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يرد الاعتراض على ما كان
فعله مقدرا نحو تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور لحرازه عن
التاديب في هذا التركيب العجمي التاديب فان فعله غير مذكور فان قيل الاسلم ان
فعله غير مذكور بل هو مذكور في المجمل كما في ضربت زيدا قلنا المراد بالمذكور
المذكور معه فان قيل لان فعله المذكور معه كما في ضربت تاديبا قلنا المراد بالمذكور
معه ما وقع فعله معه في التركيب الذي وقع هو فيه فان قيل نوقض بمثل العجمي
التاديب الذي ضربته لاجله لان فعله وقع معه في التركيب الذي هو فيه قلنا المراد بذكره معه

معه ايراده معه لايراث الاثر فيه مثل ضربته تاديبا هذا مثال لما فعل لقصد تحصيله
فعل مذكور وهو الضرب وقعدت عن الحرب جبنا هذا مثال لما فعل بسبب وجوده
فعل مذكور وهو القعود خلافا للزجاج فان قيل ان خلافا مفعول مطلق والشرط
في المفعول المطلق ان يكون معنى الفعل المذكور مشتملا عليه من قبيل اشتمال الكل
على الجزء وليس قبله الفعل الذي اشتمل معناه عليه قلنا الفعل اعم من ان يكون لفظا
او تقديرا وههنا وان لم يكن فعله لفظا لكنه تقديرا فيكون التقدير القائل يكون
المفعول له معمولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا للزجاج
فانه عنده مصدر فان قيل الشرط في المصدر ان يكون معنى الفعل المذكور مشتملا
عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى ضربت مشتمل على الضرب لا على التاديب ومعنى قعدت
مشتمل على القعود لا على الجبن قلنا الاشتمال اعم من ان يكون صريحا او تاويلا وههنا وان لم يكن
صريحا لكنه تاويلا اذ المعنى عنده في المثالين المذكورين هذا اوبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود
عن الحرب جبنا او نقول ان مصدريته مجاز باعتبار المضاف اي ضربته ضرب تاديب و
قعدت عن الحرب قعود جبن ونقول عن قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع آخر
لا يخرج الشيء عن حقيقته الا ترى الى انه يصح تاويل الحال بالظرف مع انه لا يخرج
عن حقيقته وشرط نصبه تقدير اللام لان التلفظ باللام يوجب الجر في المفعول له
فان قيل كما ان اللام للتعليل كذلك من والباء وفي ايضا للتعليل فلم
خص تقدير اللام بالذكر مثال من كما في قوله تعالى ولو انزلنا هذا القرآن على
جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله ومثال الباء كما في قوله
تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات ومثال في

كما في قوله عم ان امرة دخلت النار في هرة قلنا ان اللام غالبا في
تعليلات الافعال وتقديرمن والباء وفي كيس غالبا في تعليلات الافعال
فلا يقدر وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا اي حدثا لا عينا احترز به عن نحو جئتك
للسمن لفاعل الفعل المعلل به اعني يكون فاعل الفعل العامل والمفعول له واحدا احترز
به عن نحو هذا التركيب جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له في الوجود اي يكون
زمان احدهما بعينه زمان الآخر او جزء من زمان الآخر احترز به عن نحو هذا التركيب
اكرمتك اليوم لوعدي ذلك امس لان المفعول له عند وجود هذه الشرائط يشبه
بالمفعول المطلق واليه يوصل الفعل بالذات فكذا اليه فتعلق به الفعل بالواسطة تعلق
المصدرية فان قيل ما الوجه للمصنف حيث لم يكتف بارجاع الضمير المستكن في
يجوز الى تقدير اللام مع انه اول على المقصود وهو حصر وجر اللام ما قل ودل وذكر خذفها
قلنا التقدير اسقاطا عن اللفظ والبقاء في النية والحذف اسقاط مطلقا سواء كان
مع البقاء في النية او لا فلو اكتفى بارجاع الضمير المستكن في يجوز الى تقدير اللام يتوهم
الواهم ان الاسقاط عن اللفظ والبقاء في النية كلاهما مشروطان بالشروط الآتية
وليس كذلك بل البقاء اصلي لا يحتاج الى الشرط المفعول معه فان قيل
ان الضمير في معه لا يخلو اما راجع الى لفظ ال او الى لفظ المفعول فعلى الاول
يلزم اضمار الحرف وكون الشيء مضمرا من خواص الاسم وعلى الثاني
يلزم معية الشيء لنفسه وهو باطل قلنا الضمير راجع الى لفظ ال
لكن اللام موصولة بمعنى الذي والمفعول بمعنى فعل فيكون
التقدير اي الذي فعل معه فان قيل ان فعل فعل

فعل مجهول يقتضي مفعولا بالم يسم فاعله فما هي شيئ مفعول بالم يسم فاعله في هذا
التركيب قلنا ان مفعول بالم يسم في هذا التركيب لفظ معه فان قيل ان مفعول
بالم يسم فاعله من قبيل المرفوعات ولفظ معه منصوب قلنا نعم لكنه من قبيل
الظروف اللازم نصبها وتركيبها منصوبا محربا على ما هو عليه في الاكثر وان وقع موقع
المرفوع كما في قوله تعالى لقد تقطع بينكم قيل في الجواب قوله مفعول معه من قبيل
قول الشاعر وقد حيل بين العير والنزوان اي كما ان المفعول بالم يسم فاعله في هذا
التركيب مصدر الفعل المجهول وبين ظرف اي حيل الحيلولة كذلك مفعول بالم يسم فاعله
في المفعول معه مصدر مفعول ومعه ظرف اي الذي فعل فعل بمصاحبة لكن الاولى

الاول شريف جدا لموافقته التنزيل هو مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل اما في
الصدور نحو استوى الماء والخشبة او في الوقوع نحو كفاك وزيدا درهم لفظا بان يكون
الفعل مذكورا او مقدرا في نظم الكلام او معنى بان يكون الفعل مستفادا من فحوى الكلام من غير
تقدير وتصريح به في نظم الكلام فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل
فيه المعطوف في مثل هذا التركيب جاءني زيد وعمرو وضربت زيدا وعمرا لانه مذكور بعد الواو
ومصاحب لمعمول الفعل في الصدور والوقوع مع انه ليس مفعولا معه قلنا المراد بمصاحبة لمعمول
فعل اشتراكه لمعمول فعل في الصدور والوقوع مع اتحاد الزمان نحو سرت وزيدا او المكان نحو لو تركت
الناقة وفصيلتها لرضعتها فان قيل ان عد المفعول معه من معمولات الفعل
لا يصح بل هو منصوب بالواو كما نص عليه عبد القاهر في نواصب الاسم قلنا
كلام المصنف بناء على مذهب الجمهور والعامل فيه عند الجمهور الفعل او معناه بتوسط
الواو التي بمعنى مع فان قيل لم وضع الواو موضع مع قلنا انما وضعوا
الواو موضع مع لكونها اخصر فان قيل كما ان الواو اخصر كذلك الفاء ايضا
اخصر فلم اختار الواو على الفاء قلنا ان اصل هذا الواو واو العطف التي فيها
معنى الجمعية فناسب معنى المعية فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان
اي كون الاسم معطوفا وكون الاسم مفعولا معه جائزان لانه ليس المانع
من اعتبار الاحتمالين نحو جئت انا وزيدا وزيد فان قيل هذا الحكم كما
يجري في الفعل كذلك يجري في شبه الفعل فلم خص الفعل بهذا الحكم قلنا
المراد بالفعل الامر الذي دال على الحدث وهو اعم من الفعل وشبهه فان
قيل هذا الحكم منقوض بنحو ضربت زيدا وعمرا لان الفعل فيه لفظي والعطف جائز

مع ان تعيين فيه لعطف قلنا المراد بجواز العطف عدم وجوبه وفي هذا المثال
واجب فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو جئت وزيدا لان الفعل فيه
لفظي وجاز العطف مع ان فيه تعين النصب قلنا المراد بجواز العطف هذا المعنى
ان لا يكون العطف واجبا ولا ممتنعا والعطف في هذا المثال ممتنع حاصل
الجواب ان المراد بجواز العطف الجواز بمعنى الامكان الخاص المقتضي لسلب الضرورة
عن الجانبين والا تعين النصب اذ لا وجه سواه نحو جئت وزيدا وان كان الفعل
معنى وجاز العطف تعين العطف لئلا يلزم الحمل على عمل العامل المعنوي مع
وجود العامل اللفظي نحو ما زيد وعمرو والا تعين النصب اذ لا وجه سواه نحو ما لك
وزيدا وما شانك وعمرا وانما امتنع العطف فيهما اما في الصورة الاولى لان العطف
على الضمير المجرور بلا اعادة الجار ممتنع في كلامهم واما في الصورة الثانية لان مقصود
المتكلم السوال عن شانهما لا عن شان المخاطب وذات عمرو ولو جاز العطف
لكان السوال عن شان المخاطب وذات عمرو وهو خلاف من مقصود المتكلم وانما كان
الفعل في هذه الامثلة معنوي لان المعنى اي معنى هذه الامثلة المذكورة ما تصنع
فان قيل ان دليل المصنف دليل على معنوية الفعل والمدعى غير مذكور في
كلام المصنف قلنا ان دليل المصنف دليل المدعى المقدر فيكون التقدير
انما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى لا تصنع فان قيل هذا الدليل
لا يطابق المدعى لان المدعى معنوية الفعل في الامثلة الثلاثة والدليل يدل
على معنوية الفعل في المثالين الاخرين فقط قلنا ان عبارة المصنف اعلى
تقدير المعطوف اي لان المعنى لا تصنع وما يماثله اي ما يصنع لما فرغ

المصنف رحمه عن بيان الفاعيل شرع في بيان الملحقات بهما فقال الحال
مايبين هيئة الفاعل او المفعول به او كلاهما من حيث انه فاعل او مفعول
والفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فبذكر الهيئة احترز عن
التمييز لانه يبين ذات الشيء ولما اضيف الهيئة الى الفاعل والمفعول احترز
به عن صفة المبتدا في مثل هذا التركيب زيد العالم اخوك لانه يبين الهيئة لغير الفاعل
والمفعول فان قيل ان تعريف الحال لا يكون مانعا عن دخول الخبر لانه دخل
فيه صفة الفاعل والمفعول في مثل هذا التركيب جائني رجل عالم ورئيت رجلا عالما
لانها الان يبين هيئة الفاعل والمفعول قلنا قيد الحيثية مراد في التعريف اي
الحال عين هيئة الفاعل او المفعول من حيث انه فاعل او مفعول بخلاف
صفة الفاعل والمفعول فانها يبين هيئة الفاعل والمفعول لا من حيث انه
فاعل او مفعول فان قيل ان تعريف الحال لا يكون جامعا لافراده
لانه خرج منه الحال في مثل ضرب زيد عمرا راكبين لانها تبين هيئتهما لا
احدهما قلنا كلية او بينا لمانعة الخلو لمانعة الجمع فلا يخرج عنه مثل ضرب
زيد عمرا راكبين فان قيل ان تعريف الحال لا يكون جامعا لافراده
لانه خرج منه الحال عن المفعول المطلق في مثل ضربت الضرب شديدا او
كذا الحال عن المفعول معه في مثل جئت وزيدا راكبين وكذا الحال عن
المضاف اليه في مثل قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا قلنا المراد بالفاعل
والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول
المطلق لكونه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا الحال عن المفعول معه لان

المفعول معه لا يخلو اما مصاحب لمعمول الفعل في الصدور واما مصاحب
لمعمول الفعل في الوقوع فان كان الاول فهو بمعنى الفاعل وان كان الثاني
فهو بمعنى المفعول وكذا الحال عن المضاف اليه اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا
ويصح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فان قيل هذا منقوض
بقوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فان مصبحين حال عن المضاف اليه اعني
هؤلاء مع انه لا يصح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه اجيب عنه
ان ههنا وان لم يصح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقام المضاف
لكن المضاف جزء عن المضاف اليه والحال عن المضاف اليه بعينه حال
عن المضاف فان قيل الحال اما عن الفاعل او عن المفعول به فالدابر
في هذا التركيب ليس فاعلا ولا مفعولا بل هو اسم ان قلنا الدابر في هذا التركيب
مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في مقطوع الراجع الى الدابر لفظا او
معنى فالفاعل اللفظي والمفعول اللفظي ما يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول
باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج والملفوظ اعم من ان
يكون حقيقة او حكما والفاعل المعنوي ما يكون فاعلية الفاعل ومفعولية
المفعول باعتبار المعنى المستفاد من فحوى الكلام من غير تقدير وتصريح
به في نظم الكلام مثل ضربت زيدا قائما هذا مثال اللفظي الملفوظ حقيقي فان
فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما هذا مثال اللفظي الملفوظ
الحكمي فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه

قوله مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير آه اقول فعلى هذا يلزم ان يصح حال عن المبتدا الذي خبره فعل او شبهه فعل او ظرف

١٧٦

من غير اعتبار المعنى الخارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما هذا مثال
المعنوي لان مفعولية زيد باعتبار المعنى المستفاد من فحوى الكلام من غير
التقدير والتصريح به في نظم الكلام اعني الشير وابنه المستفاد من من هذا فان
قيل ينبغي ان يكون الشير وابنه مقدرين في نظم الكلام فيكون هذا من قبيل
الملفوظ الحكمي قلنا لو كان الشير وابنه مقدرين في نظم الكلام لكان مقصود المتكلم
هو الاخبار بهما عن نفسه والامر ليس كذلك بل مقصود المتكلم هو الحكم على المشار اليه
بالزيدية فعلم ان مفعولية انما هي باعتبار معنى الشير وابنه الخارج عن منطوق الكلام
المعتبر لصحة وقوع القائم حالا عنه فهي معنوية لا لفظية وعاملها الفعل او شبهه
او معناه فالفعل ظاهر لا حاجة الى تعريفه وشبهه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه
فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه اسم الفاعل والمصدر
لانهما يعملان عمل الفعل وليس من تركيبه تامل وفي معنا الفعل مذهبين مذهب المصنف
ومذهب الشارح فذهب المصنف الى ان العامل المعنوي ما يكون له حصة
في اللفظ سواء كان مقدرا في نظم الكلام او كان مستفادا من فحوى الكلام وذهب
الشارح الى ان معنى الفعل ما يكون مستفادا من فحوى الكلام من غير تقدير وتصريح
به في نظم الكلام فالعامل في مثل ضربت زيدا قائما لفظي اتفاقا والعامل في مثل هذا
زيدا قائما معنوي اتفاقا والعامل في مثل زيد في الدار قائما محل النزاع
فعند المصنف العامل فيه معنوي وعند الشارح العامل فيه لفظي وشرطها
ان تكون نكرة لان الغرض من الحال تقييد الحدث المنسوب الى ذي الحال
وهو يحصل بالنكرة فلا حاجة الى المعرفة وصاحبها معرفة غالبا اي في غالب المواد لان

ذا الحال محكوم عليه في الواقع والاصل في المحكوم عليه التعريف فان قيل ان
قيد غالبا ينافي الشرطية لان الشرط يقتضي عدم جواز التخلف وقيد غالبا يقتضي
جواز التخلف وهو منافاة قلنا ان غالبا ليس قيدا للشرط بل هو قيد الاشتراط
لان مراد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو
جائني رجل من بني تميم فارسا مغنية عن التعريف مثل غناء المعرفة لاستغراقها
نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ووقعت في حيز الاستفهام
نحو هل اتاك رجل راكبا او كان الحال متعددا على ذي الحال نحو جائني رجل
راكبا ووقع الحال بعد الاخر جائني رجل الا راكبا وثانيهما ما يكون ذو الحال
غير هذه الامور المذكورة فغالب مراد وقوع الحال فيه هو هذا القسم الثاني و
وقوع الحال فيه مشروط بشرط كون صاحبها معرفة وقيل في الجواب ان
قوله صاحبها معرفة مبتدأ وخبر معطوف على قوله وشرطها ان تكون نكرة من قبيل
عطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية فلا يكون قيدا للحال فيبقى الشرط حتى يرد
النقض لكن هذا الجواب ضعيف لما فيه من خروج الكلام من الظاهر الى خلاف الظاهر
فان قيل انكم قلتم ان الشرط في الحال هذا ان يكون نكرة فعلى القاعدة منقوضة
بقول الشاعر وارسلها العراك لان العراك حال مع انه معرفة باللام وبقولهم مررت وحده
لان وحده حال مع انه معرفة بالاضافة وبقولهم فعلت جهدك لان جهدك
حال مع انه معرفة بالاضافة فاجاب المصنف بقوله وارسلها العراك و
مررت به وحده ونحو متناول بتاويل النكرة من وجهين الاول ان هذه المصادر
مصادر للافعال المحذوفة وهذه الافعال مع المصدر

احوال فيكون التقدير وارسلها تعترك العراك ومررت به ينفرد وحده وفعله تجهد
جهدك والثاني ان صورتها وان كان صورة المعرفة لكنها في المعنى نكرة
كما في اللام الزائدة والاضافة اللفظية فيكون التقدير وارسلها معتركة ومررت
به منفردا وفعله مجتهدا وتمام البيت هذا وارسلها العراك ولم يزدها ولم يشفق
على نغص الدخال فان قيل الارسال يتصور من ذوي العقول و
الحمار الوحشي ليس منها قلنا المراد بالارسال البعث فان قيل البعث
حيوة بعد الممات وهذه خاصة الله تعالى قلنا المراد بالبعث تخلية بين المرسل
وما يريده ثم النغص عبارة عن عدم تمام الشرب والدخال هذا ان يشرب
البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين البعيرين العطشانيين لشرب
ما بقي فان قيل هذا المعنى يتصور في البعير والحمار الوحشي ارسل الاتن لا
البعير قلنا المراد بالدخال الدخال بالمعنى اللغوي وهو نفس دخول البعض في
البعض او نقول ان عبارة الشاعر محمولة على حذف المضاف فيكون
التقدير هذا على نغص مثل نغص الدخال فان كان صاحبها نكرة وجب
تقديمها من وجهين الاول ان الحال وذو الحال في الاصل المبتدأ

والخبر والمبتدأ اذا كان نكرة وجب تقديم الخبر عليه والثاني فلنا يلتبس
الحال بالصفة في النصب واما غير حالة النصب فمحولة على حالة
النصب طردا للباب فان قيل هذه قاعدة منقوضة بنحو جاءني رجل
من بني تميم فارسا لان ذا الحال فيه نكرة مع انه لا يقدم الحال عليه قلنا
المراد بالنكرة النكرة المحضة وهذه نكرة مخصصة فان قيل هذه القاعدة
منقوضة بنحو جاءني رجل وزيد راكبين لان ذا الحال فيه نكرة مخصصة مع
لا يقدم الحال عليها قلنا هذا الحكم فيما اذا لم يكن الحال مشتركا بين المعرفة
والنكرة وهذه الحال مشتركة بين المعرفة والنكرة ولا تقدم على الحال
المعنوي لان العامل المعنوي ضعيف العمل فيعمل في المعمول المتأخر في المعمول المتقدم
فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل هذا التركيب زيد قائما لان قائما حال عن زيد والعامل فيه معنوي وهو التشبيه المستفاد من الكاف
مع انه قدم على العامل المعنوي قلنا هذا التقديم بناء على ما ذهب

انه اذا وقع حالان من شيئين باعتبارين مختلفين وجب ان يلي كل واحد
من الحالين الى صاحبها بخلاف الظرف فان قيل ان قوله بخلاف الظرف
لا يخلو اما متعلق بالضمير المستكن في يتقدم الراجع الى الحال او بالعامل المعنوي
فعلى التقدير الاول يكون المعنى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف
الظرف فان الظرف يتقدم على العامل المعنوي ثم الظرف لا يخلو اما مندرج
في العامل المعنوي اولا فان كان مندرجا في العامل المعنوي كما هو مذهب
المصنف فح يلزم تقديم الشيء على نفسه وهو لا يجوز والا اي ولم يكن مندرجا
فيه كما هو مذهب الشارح فلزم الخروج عن المبحث لان بحثنا في تقديم الحال
على العامل المعنوي لا في تقديم الظرف عليه وعلى التقدير الثاني يكون المعنى
ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف لان الحال يقدم
على الظرف ثم الظرف لا يخلو اما مندرج في العامل المعنوي اولا فان كان
مندرجا كما هو مذهب المصنف فالمصنف في صدد الاختصار فينبغي ان يقول
الا الظرف وان لم يندرج فيه كما هو مذهب الشارح فتخصيصه بالظرف باطل
لان الحال كما يقدم على الظرف كذلك يقدم على الفعل وشبهه قلنا ان قوله بخلاف
الظرف متعلق بالعامل المعنوي والظرف غير مندرج في العامل المعنوي والباء بمعنى مع

والخلاف بمعنى الاختلاف فيكون التقدير ولا يتقدم الحال على العامل المعنوى
بالاتفاق مع اختلاف فى الظرف بحيث ان فى الظرف مذهبين فمذهب
سيبويه ومذهب الاخفش فمذهب سيبويه انه لا يجوز تقديم الحال على الظرف
لان الظرف ضعيف العمل فيعمل فى المعمول المتاخر لا فى المعمول المتقدم
ومذهب الاخفش ان الظرف لا يخلو اما معتمد على المبتدا او لا فان كان معتمدا
على المبتدا فحينئذ يجوز تقديم الحال عليه لانه حصل له القوة بسبب الاعتماد فيعمل
فى المعمول المتاخر والمتقدم وان لم يكن معتمدا على المبتدا فلا يجوز تقديم الحال
على الظرف لانه ضعيف العمل فيعمل فى المعمول المتاخر دون المتقدم او
نقول ان قوله بخلاف الظرف متعلق بضمير تيقدم والظرف غير مندرج
فى العامل المعنوى وان قلت يلزم الخروج عن المبحث فنقول لا
يلزم الخروج عن المبحث لان الحال مشابه بالظرف بحيث ان فيه معنى
الظرفية فلما لم يجز تقديم الحال على العامل المعنوى فتوهم الواهم ان تقديم
الظرف ايضا لا يجوز عليه فاجاب المصنف بقوله بخلاف الظرف او
نقول ان قوله بخلاف الظرف متعلق بضمير تيقدم والظرف مندرج فى
العامل المعنوى وان قلت يلزم تقديم الشئ على نفسه فنقول لا يلزم تقديم الشئ
على نفسه لان العامل المعنوى على قسمين احدهما ظرف والآخر غير ظرف فالحال لا يتقدم على
العامل المعنوى الذى هو غير الظرف بخلاف الظرف فان الظرف يتقدم على العامل المعنوى
الذى هو غير الظرف فالحاصل انه تقديم احد القسمين على الآخر لا تقديم الشئ على
نفسه لا على المجرور على الاصح اى دايما لا يتقدم الحال على ذى الحال المجرور

سواء كان المجرور بالاضافة او بحرف الجر فان كان المجرور بالاضافة فلا يتقدم
الحال عليه اتفاقا لان الحال فرع ذي الحال وتابعه وذو الحال ههنا مضاف
اليه وتقديم المضاف اليه على المضاف ممتنع فكذا تقديم ما هو من متعلقاته ممتنع
بالطريق الاولى نحو جاءني مجردا عن الثياب ضاربة زيدا انكان مجرور
بحرف الجر ففيه مذهبان احدهما وغير اصح فالمذهب الاصح ان ههنا ايضا
لا يتقدم الحال على ذي الحال لان الحال فرع ذي الحال وتابعه وذي الحال ههنا
مجرور وتقديم المجرور على الجار ممتنع فتقديم متعلقات المجرور على الجار ممتنع بالطريق
الاولى والمذهب غير الاصح انه يتقدم الحال عليه لان حروف الجارة من معدات
العمل اللازم فكانها من بعض حروف الفعل وتقديم الحال على الفعل جائز فكذا
عليها كما في قوله تعالى وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ قلنا ان كافة
حال عن كاف الخطاب والتاء للمبالغة او نقول ان كافة صفة مصدر
محذوف فيكون التقدير وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رِسَالَةً كَافَّةً لِلنَّاسِ
او نقول انه مفعول مطلق لفعل محذوف اي وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا أَنْ
تكف كافة للناس وكلما دل على هيئة اي على بيان هيئة الفاعل او المفعول
به سواء كان جامدا او مشتقا صح ان يقع حالا من الفاعل او من المفعول لان
الغرض من الحال بيان هيئة الفاعل او المفعول به وهو كما يحصل بالمشتقات كذلك
يحصل بالجامد وهذا رد على من شرط الاشتقاق في الحال واول الجوامد بالمشتق مثل

هذا بسرا اطيب منه رطبا فالعامل في رطبا هو اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا مذهبين
مذهب المحققين ومذهب العامة فمذهب المحققين ان العامل في بسرا ايضا اطيب
فان قيل ان اطيب اسم التفضيل وهو ضعيف العمل يعمل في المعمول المتأخر
لا في المتقدم قلنا نعم لكن هذا التقديم بناء على قاعدة وهي انه اذا وقع عن شيء
واحد حالان باعتبارين مختلفين وجب ان يلي كل واحد من الحالين الى ذي الحال
ولا شك ان بسرا حال من المشار اليه باعتبار انه مفضل فيلي الى هذا ورطبا حال من
المشار اليه باعتبار انه مفضل عليه فيلي الى منه فان قيل لما كان بسرا حالا من المشار
اليه باعتبار انه مفضل وهذه الحيثية انما تعتبر بعد اضماره في اطيب فينبغي ان يكون لها
تأخر عن اطيب قلنا نعم لكن الضمير في المقابلة الظاهر كالعدم فاقيم الظاهر مقامه ويلي
الحال اليه ومذهب العامة ان العامل في بسرا الاشارة والتنبيه المستفاد من هذا
لكن مذهبهم ضعيف من وجهين الاول ان الحال قيد لعامل ذي الحال والبسر
قيد الاشارة والتنبيه والثاني انه يجوز ان يقع موقع اسم الاشارة اسم صريح لا يصح
اعماله نحو ثمرة نخلي بسرا اطيب منه رطبا وقد تكون جملة خبرية اما كونها جملة لان
الغرض من الحال بيان هيئة الفاعل والمفعول به وهو كما يحصل بالمفردات كذلك يحصل
بالجمل اما كونها خبرية فلان الحال مربوط بذي الحال والانشاء لا يقبل الربط فالاسمية متلبسة بالواو

والضمير لان الجملة الاسمية اكدت في الاستقلال فلا بد فيها من رابط قوي و
هو الواو والضمير معا نحو جائني زيد وهو راكب او الواو وحده لان الواو يقع في
اول الكلام وجوبا فيدل على الربط من اول الوهلة نحو كنت بنيا وآدم
بين الماء والطين او بالضمير على ضعف لان الضمير لا يقع في اول الكلام
وجوبا فلا يدل على الربط من اول الوهلة نحو كلمة فوه الى في والمضارع
المثبت بالضمير وحده لان المضارع المثبت مشابه باسم الفاعل لفظا
ومعنى وهو متلبس بالضمير وحده فكان ايضا متلبسا بالضمير وحده نحو جائني
زيد يسرع اي جائني زيد سارع وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما بلا ضعف
لان الجملة الفعلية ليست اكدت في الاستقلال فلا تقتضي الرابط القوي
وهو الواو والضمير معا مثال المضارع المنفي المتلبس بالواو والضمير معا نحو
جائني زيد وما يتكلم غلامه ومثال المضارع المنفي المتلبس بالواو وحده نحو
جائني زيد وما يتكلم عمرو ومثال الماضي المثبت المتلبس بالواو والضمير
معا نحو جائني زيد وقد خرج غلامه ومثال ما كان بالضمير فقط نحو جاء زيد قد خرج
غلامه ومثال ما كان متلبسا بالواو فقط نحو جائني زيد وقد خرج عمرو ومثال
الماضي المنفي المتلبس بالواو والضمير معا نحو جائني زيد وما خرج غلامه والماضي
المنفي المتلبس بالضمير وحده نحو جائني زيد ما خرج غلامه والماضي المنفي المتلبس
بالواو وحده نحو جائني زيد وما خرج عمرو لا بد في الماضي المثبت من لفظ قد
اي من دخول لفظ قد ظاهرا نحو جائني زيد وقد خرج غلامه او مقدرا نحو جاء
ولم حضرت صدورهم لان قد في الاصل وضع الواضع لتقريب [illegible]

الى زمان الحال لكن الماضى اذا وقع حالا لابد فيه من قد ليدل على تقريب
زمان الماضى الى زمان عامل ذى الحال مجازا ويجوز حذف العامل
اى عامل الحال لقيام قرينة سواء كانت القرينة حالية او مقالية مثال
القرينة الحالية كقولك للمسافر راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا فالقرينة
عليه حال المسافر ومثال القرينة المقالية كقوله تعالى ايحسب الانسان
ان لن نجمع عظامه بلى قادرين على ان نسوى بنانه اى بلى نجمعها قادرين
على ان نسوى بنانه ويجب حذف عامل الحال فى المؤكدة اى فى الحال
المؤكدة فالحال المؤكدة ما لا تنفك عن صاحبها غالبا والحال المنتقل ما تنفك
عن صاحبها غالبا فان قيل هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالى شهد الله
قائما بالقسط لانه حال مؤكدة مع انه لا يحذف عاملها قلنا المراد بالحال
المؤكدة بعض الاحوال المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا اى احقه فان قيل
ان حقه لا يخلو اما بفتح الهمزة او بضمها فان قلت بفتح الهمزة فهو مضارع
متكلم من الثلاثى المجرد ولا يدل على المبالغة والمقصود ههنا المبالغة وان
قلت بالهمزة فهو مضارع متكلم من باب الافعال فيدل على الاحقاق
لا على التحقيق والمقصود فى هذا المقام التحقيق دون الاحقاق قلنا انه
بفتح الهمزة لكنه بمعنى تحققته فهذا المجاز بالى مع اتحاد اللفظ او نقول انه
بضم الهمزة لكنه بمعنى اثبته فهذا مجاز لفظى مع اتحاد الباب وشرطها اى شرط
وجوب حذف عامل الحال المؤكدة هذا ان يكون مقررة اى مؤكدة لمضمون
اى لمدلول جملة اسمية التى هى المركبة من الاجزاء التى ليست صالحة للعمل

فلما قال المضمون جملة فيحترز به عن الحال الذي يؤكد لبعض اجزاء الجملة نحو قوله تعالى
انا ارسلناك للناس رسولا ولما قال اسمية فيحترز به عن الحال الذي يؤكد
لمضمون جملة فعلية نحو قوله تعالى شهد الله قائما بالقسط فان قيل هذه
القاعدة منقوضة بقوله تعالى الله شاهر قائما بالقسط لان الحال فيه مؤكد
لمضمون جملة اسمية مع انه لا يحذف عاملها قلنا المراد بالجملة الاسمية التي هي
المركبة من الاجزاء التي لا تصح للعمل وهنا الجزء الثاني صالحا للعمل فهنا الحذف
واجب باعتبار القرينة وسد المسد اما القرينة فهي نصب المعمول واما سد
المسد فهو اقامة المعمول مقام العامل التمييز ما يرفع الابهام المستقاد
الثابت والكائن في المعنى الموضوع له من حيث انه معنى موضوع له فان
قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه مات
في مثل هذا التركيب قطع رزقه اي مات لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع
له مع انه ليس بتمييز قلنا ان كلمة ما عبارة عن الاسم ومات فعل فان
قيل المستقر بحسب اللغة هو الثابت مطلقا وقد اردت الابهام الوضعي
فهذه ليس الا مجازا وفي المجاز لا بد من القرينة فما القرينة لك ههنا قلنا القرينة
ههنا قاعدة العلماء وهي ان الشيء اذا ذكر مطلقا يصرف الى الكامل والكامل
في هذا المقام الابهام الوضعي فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن
دخول الغير فيه لانه دخل فيه قرينة المشترك كالجارية في نحو رب عينا جارية
لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتمييز وكذا دخل فيه
اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه

ليس بتمييز وكذا دخل فيه عطف البيان في مثل ابو حفص عمر لانه رافع الابهام
عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتمييز قلنا المراد بالابهام ما هو الثابت
والكائن في المعنى الموضوع له من حيث انه معنى موضوع له وهذا الابهام ليس
من هذه الحيثية بل نشأ من تعدد الوضع كما في المثال الاول او من تعدد
المستعمل فيه او من تعدد الموضوع له على اختلاف المذهبين كما في المثال الثاني
او من عدم الاشتهار كما في المثال الثالث عن ذات فبذكر الذات احتراز
عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف لا عن الذات
وتحقيق المقام هذا ان الواضع وضع الرطل لنصف المن ولا ابهام فيه من
حيث القدر بل الابهام فيه من حيث الجنس والوصف فاذا اريد رفع الابهام
من الجنس يقال رطل زيتا فيسمى هذا بالتمييز واذا اريد رفع الابهام عن الوصف
يقال مكيا مدنيا بغداديا فيسمى بالنعت والحال مذكورة او مقدرة فيه اشارة
الى تقسيم التمييز يعني ان التمييز على قسمين احدهما يرفع الابهام عن ذات
مذكورة نحو رطل زيتا وقسم يرفع الابهام عن ذات مقدرة نحو طاب زيدا
فهو في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ابا فالاول يرفع الابهام عن مفرد

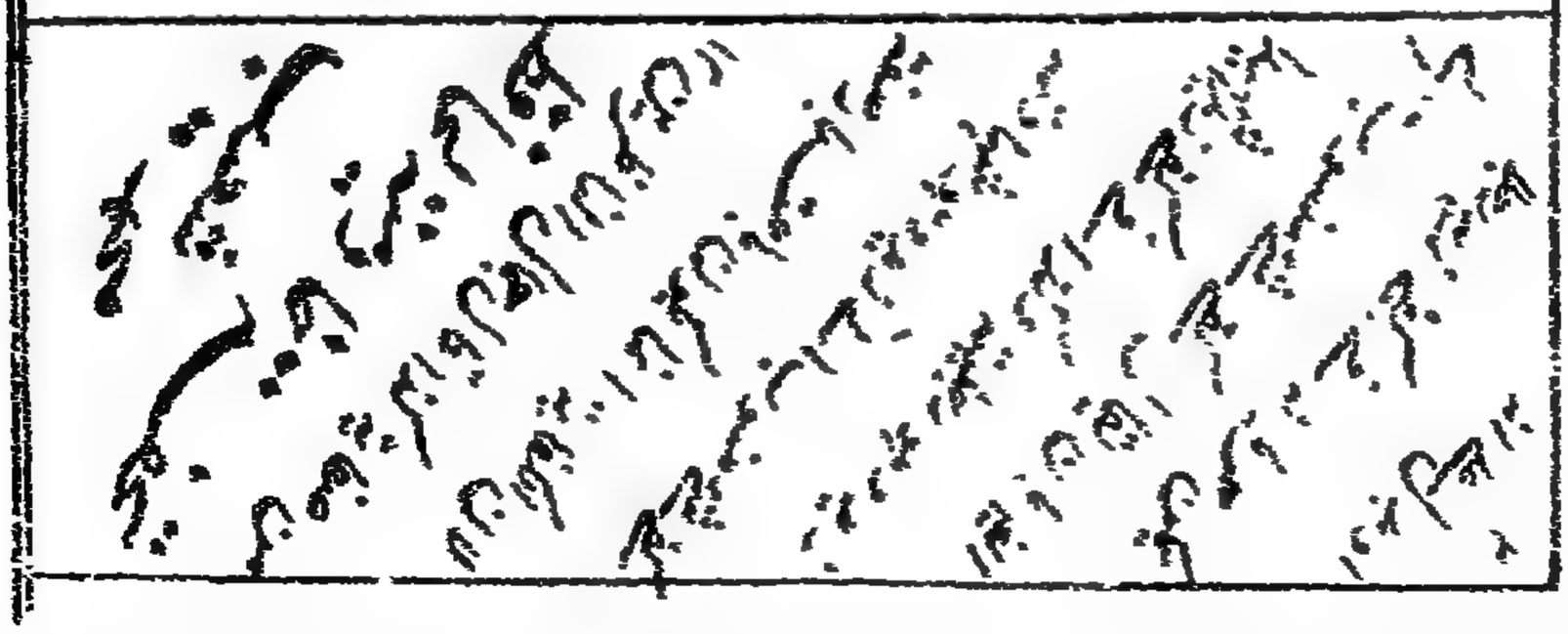

پنج ہست جان من تو مقادیر را شناس
کیل ہست وزن عدد زراع ہست ہم قیاس

مقدار غالبا فبالمفرد احترز عن الجملة وشبهها وعن الاضافة وبالمقدار احترز
عن غير المقدار والمقدار ما يقدر به الاشياء عرفا والمقادير خمسة كما في قول الناظم مقدرات
همه پنج است بشناس * عدد كيل وزن زراع مقياس * اما في العدد نحو
عشرون درهما وسياتي اي بيان تمييز عشرون في باب اسماء العدد واما في
غيره نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وعلى التمرة مثلها زبدا فان قيل التمييز رافع
الابهام عن الذات ولا ابهام في هذه المقادير قلنا المراد بالمقادير هي المقدرات
فان قيل ان التمييز رافع الابهام عن المعنى الموضوع له والمقدرات ليس
معنى موضوعا له قلنا الموضوع له اعم من ان يكون موضوعا له بوضع شخصي او
نوعي فالمجاز وان لم يكن موضوعا له بوضع شخصي لكنه موضوع له بوضع نوعي فالوضع
الشخصي بان يلاحظ اللفظ بخصوصه ويوضع لمعنى بخصوصه كما في الجوامد والوضع
النوعي تعيين اللفظ بازاء المعنى باعتبار قاعدة كلية كما في المشتقات مثلا كما
تقول ان كل لفظ على وزن فاعل فهو موضوع لذات من له الفعل والوضع
النوعي في المجازات موجود بحيث ان كل لفظ مقارن لقرينة صارفة فهو متعين
لمعنى مناسب للمعنى الموضوع له ثم الوضع النوعي على قسمين وضع نوعي في الحقائق و
وضع نوعي في المجازات فالوضع النوعي في الحقائق بان تعيين اللفظ للمعنى باعتبار
قاعدة كلية بحيث لا يحتاج هذا اللفظ في الدلالة على ذلك المعنى الى انضمام قرينة
والوضع النوعي في المجازات بان تعيين اللفظ بازاء المعنى باعتبار قاعدة كلية
بحيث يحتاج هذا اللفظ في الدلالة على ذلك المعنى الى انضمام قرينة فان قيل المراد
بالقرينة لا يخلو اما انطباق مع القاعدة الكلية او امر سواه فالاول كما يوجد في الوضع

قوله فبالمفرد احترز عن الجملة وشبهها فان قيل ان المثل في قولنا على التمرة مثلها زبدا لم يكن مفردا وبهذا التفسير والمصنف جعله من امثلته فلم يصح قول الاستاذ قلنا ان المراد بالمفرد ما يقابل الجملة باعتبار النسبة فيكون المعنى ان المفرد ما يقال النسبة في الجملة وفي شبهها وفي المضاف من حيث انه مضاف وفي المادة المذكورة ليس الابهام في النسبة بل الابهام في ذات المضاف فيكون داخلا في المفرد ١٢ تحفة خادمية لحافظ محمد شعيب

النوعي للمجازات كذالك يوجد في الوضع النوعي للحقائق والثاني كما لا يوجد في
الوضع النوعي للحقائق كذلك لا يوجد في الوضع النوعي للمجازات فعلى هذا الحصل
الفرق بين الوضع النوعي للحقائق وبين الوضع النوعي للمجازات **قلنا** المراد
بالقرينة امر سواه ولا نسلم انه كما لا يوجد في الوضع النوعي للحقائق كذلك لا يوجد
في الوضع النوعي للمجازات بل في الوضع النوعي للمجازات لابد من قرينتين
احداهما لحصول الانطباق بالقاعدة الكلية والاخرى لافهام المعنى سواء كانتا
مذكورتين حقيقة كما في رأيت اسدا ليس بمفترس يرمي او كانت واحدة
قائمة مقام القرينتين كما في رأيت اسدا يرمي **فان قيل** المقادير خمسة فما
الوجه للمصنف حيث ذكر البعض وترك البعض وكرر البعض **قلنا** ان مطمح نظر
المصنف ليس في بيان المقادير بل في بيان ما يتم به المفرد المقدار ليتحقق علة
نصب التمييز بحيث ان يشبه المفرد المقدار بالفعل ويشبه تمه بالفاعل ويشبه تمييزه
بالمفعول **فان قيل** ان المفرد المقدار كما يتم بالامور الاربعة المذكورة كذلك
يتم بالالف واللام لان معنى تمام الاسم كونه بحالة يستحيل معها الاضافة والاسم كما يستحيل
اضافته مع هذه الامور الاربعة المذكورة كذلك يستحيل الاضافة مع الالف واللام
فلو وقع الاسم بعد الاسم التام بالالف واللام فينبغي ان يكون منصوبا على
التمييز فيقال عندي الراقود خلا **قلنا** المراد بالتمم ليس مطلق التمم بل المراد
بالمتمم المتمم الذي يشبه بالفاعل والالف واللام ليس متشابها بالفاعل لان الفاعل عقيب الفعل

١٩٠

واللام مقدم على الاسم فيفيد ان كان جنسا وهو ما يتناول باجزاءه ويقع مجردا
عن التاء على القليل والكثير والواحد ولان المقصود من التثنية والجمعية هو الدلالة
على كثرة الافراد والجنس كاف في الدلالة على كثرة الافراد فلا حاجة الى التثنية
والجمعية الا ان يقصد الانواع لان الجنس وان دل على كثرة الافراد لا يدل
على كثرة الانواع فلا بد فيه من التثنية والجمعية ليدل على كثرة الانواع فان
قيل ان التمييز كما يثنى ويجمع لقصد الانواع كذلك يثنى ويجمع لقصد الاعداد
فما الوجه للمصنف ان يخصص قصد الانواع بالاستثناء قلنا المراد بالانواع
خصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع في غير لان
الاصل الموافقة بين التمييز والمميز ثم ان كان اي المفرد المقدار تام تنوين ونون
التثنية جازت الاضافة اي المفرد المقدار الى تمييزه لان المقصود من التمييز رفع
الابهام وهو يحصل بالاضافة مع زيادة التخفيف فان قيل ان الظاهر
من سياق الكلام ان الضمير في كان راجع الى التمييز فيكون المعنى وان كان
التمييز متلبسا بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة فح يلزم الخروج عن
المبحث لان البحث في تنوين المفرد المقدار لا في تنوين التمييز قلنا ان الضمير
كان راجع الى المفرد المقدار لا الى التمييز فلا يلزم الخروج عن المبحث لكنه مخالف لسياق

الكلام فالاولى في الجواب ان يقال وان وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد
او بنون التثنية فانه لما تم الاسم بها اقتضى التمييز فكان التمييز متلبسا بهما حكما
والا اى وان لم يتم بتنوين المفرد او بنون التثنية بل تم بنون الجمع او بالاضافة
فلا اى لا يجوز اضافة المفرد والمقدار الى التمييز اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة
المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير التمييز فلو اضيف الى
التمييز لزم الالتباس في بعض الصور كما في عشرين رمضان فلا يضاف في غير
صورة الالتباس اليه لاطراد الباب فعن غير مقدار اى قد يرفع الابهام
عن مفرد غير مقدار نحو خاتم حديدا والخفض اكثر لان المقصود من التمييز رفع الابهام
وهو يحصل بالاضافة مع زيادة التخفيف والقسم الثاني يرفع الابهام عن نسبة ثابتة
في جملة او ما ضاهاها اى في شبه جملة فان قيل فما يلزم المخالفة بين الاجمال والتفصيل
لان الاجمال يشعر بان القسم الثاني عن التمييز يرفع الابهام عن ذات مقدرة والتفصيل
يشعر بان القسم الثاني عن التمييز يرفع الابهام عن نسبة في جملة او ما ضاهاها قلنا
الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام في نفس النسبة ورفع الابهام عن نفس النسبة

قوله لئلا يلتبس كما في بعض الصور كما في عشرين رمضان فانه لا
يعلم انه ظرف لليوم المميز او لعشرين رمضان كما هو كذا في الفاضلة
قوله لان التمييز اما يرد لرفع الابهام كما هو كذا في الفاضلة
قوله فعشرين رمضان كما هو كذا في الفاضلة قوله فلا يضاف كما هو كذا في الفاضلة
قوله لئلا يلتبس كما في بعض الصور كما في عشرين رمضان فانه لا
يعلم انه ظرف لليوم المميز او لعشرين رمضان كما هو كذا في الفاضلة
قوله لان التمييز اما يرد لرفع الابهام كما هو كذا في الفاضلة
قوله فعشرين رمضان كما هو كذا في الفاضلة قوله فلا يضاف كما هو كذا في الفاضلة

مولانا عبد الغفور الاهادي الجونفالي

ان رمضان وكان تميز
لكان نكرة ولم يكن
الاحتمال ان يكون عل
فالالتباس كما
قوله ان يكون عل
اسمية اقول لان عل
قوله العلمية يكون
التمييز مفردا وهو نكرة
والجواب اقول لا منافاة
على الاطلاق والمنافاة

192

على الاستثناء ليس من قبل
الكلام ما قبل الا بحيث
قوله في طرف النسبة
اعلم ان الشيخ قد
التمييز القسم الثاني

يستلزم لرفع الابهام عن طرف النسبة لكن المصنف اقتصر على النسبة للتنبيه
على ان المقابلة بين قسمي التمييز ليست باعتبار تقدير الذات وذكره بل باعتبار
الذات والنسبة فان كان التمييز رافع الابهام عن الذات فهو القسم الاول
سواء كانت الذات مذكورة نحو رطل زيتا او مقدرة نحو نعم رجلا وان كان
التمييز رافع الابهام عن النسبة فهو القسم الثاني سواء كانت الذات مذكورة
نحو طاب زيد نفسا او مقدرة نحو طاب زيدا باي طاب شئ منسوب الى زيد ا با
ثم اعلم ان التمييز عن النسبة على اربعة اقسام عين اضافي وعين غير اضافي
وعرض اضافي وعرض غير اضافي فالعين الاضافي ما يكون قائما بنفسه و
يعتبر في مفهومه الاضافة الى الغير كالاب والعين غير الاضافي ما يكون
قائما بنفسه ولا يعتبر في مفهومه الاضافة الى الغير كالنفس والدار والعرض
الاضافي ما يكون قائما بالغير ويعتبر في مفهومه الاضافة الى الغير كالابوة و
العرض غير الاضافي ما يكون قائما بالغير ولا يعتبر في مفهومه الاضافة الى
الغير كالعلم وايضا التمييز عن النسبة باعتبار ما انتصب عنه على ثلاثة اقسام قسم
خاص بالمنتصب عنه وقسم خاص بمتعلقه وقسم صالح لهما مثل طاب زيد نفسا
هذا مثال الجملة والتمييز فيه عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه وزيد اطيب
ابا هذا مثال شبه الجملة والتمييز فيه عين اضافي صالح لهما فان قيل لما كان التمييز
في المثال الاول خاص بالمنتصب عنه وفي الثاني صالح لهما فالظاهر ان
النفس خاص بالجملة والاب خاص بشبه الجملة قلنا لا فرق بين المثالين في التمييز
بحيث ان تمييز الجملة كما يجري في الجملة كذلك يجري في شبه الجملة وتمييز شبه

الجملة كما يجري في شبيه الجملة كذلك يجري في الجملة فصار هذان المثالان في قوة
اربعة امثلة وابوه ودار اوعلما قوله ابوه ودار اوعلما ناظر الى كل واحد من
المثالين غير مختص بالمثال الاخير فصار كل واحد من المثالين في قوة خمسة امثلة
فان قيل المثال لتوضيح المثل والتوضيح يحصل بالمثال الواحد فلا حاجة الى
تعدد الامثلة قلنا ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات بحيث ان
النفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والاب عين اضافي صالح لهما
والابوة عرض اضافي والدار عين غير اضافي والعلم عرض غير اضافي وهذه الثلاثة
خاصة بمتعلق ما انتصب عنه او في اضافة مثل يعجبني طيبه ابا والبوة ودارا وعلما
وترك النفس لانه اظهر من التميزات وصدره فارسا فان قيل المثال
لتوضيح المثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فما الحاجة الى ايراد المثالين قلنا
انما اورد مثالين للتنبيه على ان التمييز عن النسبة كما يكون جامدا كذلك يكون
مشتقا فان قيل ان العمدة من النحاة صاحب المفصل وهو اورد هذا المثال
في القسم الاول فما الاوجه للمصنف حيث خالفه عن صاحب المفصل قلنا
ان الضمير في وزنه لا يخلو اما معلوم واما غير معلوم فان كان معلوما فالتمييز رافع
الابهام عن نسبة الدار فيكون مثالا للقسم الثاني وان كان غير معلوم فالتمييز
يرفع الابهام عن نفس الضمير فيكون مثالا للقسم الاول فصاحب المفصل نظر
الى ابهام الضمير فيه مثالا للقسم الاول والمصنف نظر الى معلومية الضمير فيه
مثالا للقسم الثاني ثم ان كان اسما ذاتيا يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان
يكون له اي لما انتصب عنه ولمتعلقه فان قيل هذا ينتقض بمثل نفساني

طاب زيد نفسا لانه اسم ذاتي يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يجوز ان
يكون له ولمتعلقه بل هو خاص بما انتصب عنه قلنا المراد بالاسم الذاتي ما يصح
جعله ما انتصب عنه ولم يكن نصا فيما انتصب عنه والنفس نص في المنتصب
عنه والا اي وان لم يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه اي خاص لمتعلق
ما انتصب عنه فيطابق فيهما اي في هذين القسمين ما قصد من وحدة التمييز و
تثنية وجمعية سواء كان القصد لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا و
طاب الزيدان ابوين وطاب الزيدون اباء او لموافقة المعنى الذي كان
ثابتا في انتصب عنه نحو طاب زيد ابا اذا اردت له ابا واحدا وطاب زيد ا
ابوين اذا اردت له ابا واحدا وجدا وطاب زيد اباء اذا اردت له ابا واحدا وا
الا اي لا يطابق اذا كان جنسا ووجهه ما مر الا اي يطابق ان يقصد
الانواع ووجهه ما مر وان كان صفة كانت له اي خاص بالمنتصب عنه
لان الصفة تقتضي الموصوف والمذكور اولى بموصوفية من مقدر فان
قيل ان التمييز يرفع الابهام عن الذات فكيف يكون صفة قلنا
المراد بالصفة الاسم المشتق فان قيل هذا ينتقض بنحو كفى زيد رجلا لانه
جامد مع انه خاص بما انتصب عنه قلنا المشتق اعم من ان يكون صريحا
او تاويلا فرجلا وان لم يكن مشتقا صريحا لكنه مشتقا تاويلا فيكون التقدير
كفى زيد كاملا في الرجلية وطبقه اي مطابقة التمييز مع ما انتصب عنه
في الافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث لانه حامل لضمير ما انتصب
عنه فان قيل ان قوله وطبقه عطف على خبر كان وخبر كان محمول

على اسم كان وههنا لايصح الحمل لانه لزم حمل صرف الوصف على الذات
قلنا الواو ليس للعطف بل بمعنى مع او نقول الواو للعطف والمصدر
بمعنى الفاعل فيكون المعنى كانت معقة له ومطابقة له واحتملت اى الصفة
المذكورة الحال لاستقامة المعنى على تقدير الحالية فان قيل لما كان
المعنى مستقيما على التقديرين فما الوجه للمصنف حيث حكم على الحال على سبيل
الاحتمال قلنا لان زيادة من يحيد جهة التمييز لان من تراد مع التمييز لا
مع الحال او نقول ان مقصود نا مدحه بالفردية لا مدحه بشئ آخر في
حال الفردية ولا يتقدم على عامله اذا كان عامله اسما جامدا لان الجامد ضعيف
العمل لانه مشابه للفعل مشابهة ضعيفة فيعمل في المعمول المتاخر لا في المتقدم
والاصح ان لا يتقدم على الفعل لان التمييز عن النسبة فاعل في الحقيقة وتقديم
الفاعل على الفعل ممتنع فان قيل هذه القاعدة منقوضة بقولنا تعالى
فجرنا الارض عيونا لان عيونا تمييز عن النسبة وليس بفاعل وبقولهم امتلاء
الاناء ماء لان ماء تمييز عن النسبة وليس بفاعل قلنا ان الفاعل اعم من
ان يكون فاعلا لنفس الفعل مثل طاب زيد نفسا لانه في قوة قولنا طاب
نفس زيد او يكون فاعل الفعل بعد جعله لازما كما في فجرنا الارض عيونا لانه
اذا انتقلت الى باب الافتعال فيكون المعنى انفجرت عيونا او بعد

جعله متعديا كما في امتلأ الاناء ماء لانه اذا انتقلت الى الثلاثي المجرد فيكون المعنى
ملأه الماء فان قيل ان ما في مثل هذا التركيب امتلأ الاناء ماء فاعل
من حيث قصد المتكلم من غير حاجة الى جعل الفعل متعديا لان المتكلم لما قصد
اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل المجاز وقع فيه
الابهام فلا جرم ميزه بقوله ماء فهو في قوة قوله ملأه الماء كما في هذا التركيب
ربح زيد تجارة اي ربح تجارة زيد خافا للمازني والمبرد فانهما يقولان بجواز
تقديم التمييز على الفعل لان الفعل قوي العمل فيعمل في المعمول المتاخر والمتقدم
كما في قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها * وما كان نفسا بالفراق تطيب * المستثنى متصل ومنقطع ووجه الحصر ان المستثنى لا يخلو اما ان
يعلم دخوله في المستثنى منه قبل الاستثناء قطعا او علم خروجه من المستثنى
منه قبل الاستثناء قطعا فان كان الاول فهو متصل وان كان الثاني
فهو منقطع فان قيل ان تقسيم المستثنى الى المتصل والمنقطع لا يصح لان
الشرط في التقسيم ان يكون للمقسم مفهوم مشترك صادق على كل قسم وغير
للمستثنى مفهوم مشترك ان يصدق على كل قسم قلنا المفهوم اعم من
ان يكون حقيقة او اعتبارا فهنا وان لم يكن حقيقة لكنه اعتبار اي ما يطلق
عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة فان قيل ان تقسيم المستثنى
الى المتصل والمنقطع لا يصح لان التقسيم بناء على التعريف والمصنف لم
يعرفه قلنا ان المعلومية بهذا الوجه كافت لصحة التقسيم فان قيل لما
كان المعلومية بهذا الوجه كافيا لصحة التقسيم فما الوجه للمصنف حيث عرف

متعلقه صفحه ١٩٧

يا انظاهر المتبادر فلا يبطله الوجه البعيد الذي رفيه
تكلف وتعسف اقول بل لا يصح لان التمييز ما يرفع الابهام
والنفس على هذا التقدير لا يرفعه فافهم وقد يقال في جوابهما المراد
عدم الجواز في السعة فتمسكهما بالشعر لا يضر الجمهور ولا
ينفعهما قال مولانا عبد الغفور الرواية
الصحيحة وما كاد

خوش دل باشد بفراق دوست خود
پس چگونه ليلى جدائى وقطع الفت خواهد كرد
من ١٢ قوله لكنه اعتبارا هذا على ما ذهب اليه
المصنف وقال الشيخ الرضي لقائل ان يمنع اختلافهما
في الماهية وكون المستثنى مشتركا لفظيا بينهما بل
حقيقة المستثنى هو المذكور بعد
الا واخواتها

لان الانسان
ناطق والفرس
غير ناطق والاسم
غير مقترن والفعل
مقترن الى آخر ما
قال وايضا الاشتراك
اللفظي خلاف الاصل
فافهم وكن من
المتبصرين ولا تكن
من المتجاهلين ١٢ قوله
قلنا المعلومية
بهذا الوجه آه اقول
الاولى ان يقال
وانما لم يعرف
لانه معلوم بهذا
الوجه والمعلومية
بهذا الوجه كاف
لصحة التقسيم كما
لا يخفى ١٢ تحفه
خادمية

يوجب ان
يكون مواطيا
انتهى نظر كيف
ويلزم مما قاله
ان لا يكون
الحيوان والكلمة
مثلا مشتركا
معنويا بالنسبة
الى الانسان
والفرس و
الاسم والفعل

بهذا الوجه
وامكان تعريفه
العقلاء كيف
متصور عند
ذاتياتها غير
على جميع
بالماهية حاويا
جامعا للمختلفات
بحيث يكون
تعريف المشترك

كل قسم تعريفا على حدة قلنا ان لكل قسم احكاما خاصة لايمكن اجراءها على كلواحد
من غير معرفة كلواحد منهما فلذا عرف كل قسم تعريفا على حدة فالمتصل سواء الاسم
المنبئ عن متعدد لفظا اى سواء كان المتعدد لفظا نحو جائنى القوم الا زيدا
او تقديرا نحو ما جائنى الا زيد بالا واخواتها والمنقطع هو الاسم المذكور بعد ما
اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن المتعدد لان الاخراج عن المتعدد يقتضى
الدخول فى المستثنى منه والمستثنى المنقطع غير داخل فى المستثنى منه ثم اعلم ان
المستثنى على قسمين متصل ومنقطع وفى تغييرهما خلاف بين العامة والحقير
فمذهب العامة ان المستثنى المتصل ما يكون المستثنى من جنس المستثنى
منه والمستثنى المنقطع ما لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه لان المشهور
فى مثال المستثنى المتصل قولهم جائنى القوم الا زيدا والمشهور فى مثال
المنقطع قولهم جائنى القوم الا حمارا ومذهب المحققين ان المستثنى المتصل ما يكون
المستثنى داخلا فى المستثنى منه قبل الاستثناء قطعا سواء كان المستثنى
من جنس المستثنى منه اولا والمستثنى المنقطع ما يكون المستثنى خارجا من
المستثنى منه قبل الاستثناء قطعا سواء كان المستثنى من جنس المستثنى منه اولا والمختار
عند المصنف مذهب المحققين ويجب نصب المستثنى وجوبا اذا كان اى وقع بعد الا غير
صفة فى كلام موجب لان ما يحيل نصب المستثنى على الاستثنائية هو الرفع
والنصب واجراء البدلية والبدل ههنا ممتنع لان البدل فى حكم تكرير العامل
فانهم اختلفوا انا ان نقول تكرير العامل اولا فان كررت يلزم فساد المعنى
والا يلزم المخالفة عن قاعدة البدل فان قيل حبذا على المصنف ان يقيد

الكلام بقيد تام ليخرج هذا القول قرت الايوما كذا الان المستثنى فيه منصوب
على الظرفية لا على الاستثنائية قلنا الحاجة الى هذا القيدان كلا منافى نصب
المستثنى مطلقا الا في نصبه على الاستثنائية بدليل قول المصنف او كان
بعد نفاو عدا فان قيل وجب على المصنف ان يقيد الكلام بقيد تام يخرج
عن هذه القاصرة قوله في الايوم كذا الان المستثنى فيه مرفوع لا منصوب قلنا الحاجة
الى هذا القيدان هذا المثال فرد من افراد المستثنى المفرغ والمستثنى المفرغ خارج عن
هذا القسم بقرينة المقابلة او مقدما على المستثنى منه مثل جاءني الا زيدا القوم
الان ما يحل نصب المستثنى على الاستثنائية هو الرفع والنصب والجر على البدلية
وهنا البدل يمتنع والا يلزم تقديم البدل على المبدل منه وهو لا يجوز او منقطع
نحو جاءني القوم الا حمارا الان ما يحل نصب المستثنى على الاستثنائية هو الرفع و
النصب والجر على البدلية وهذا المثال لا يحتمل البدل الا بدل الغلط لكن
بدل الغلط هنا امتنع لان معنى البدل الغلط على السهو والغفلة ومعنى المستثنى
المنقطع على الرويته والفطانة وبينهما تناف في الاكثر اي في اكثر الاستعمالات
وهو استعمال الحجازيين ولما قال اكثر الاستعمالات احترز عن اقل الاستعمالات
وهو استعمال بني تميم لان مذهب بني تميم ان المستثنى المنقطع على قسمين
قسم يصح حذف المستثنى منه واقامة المستثنى مقام المستثنى منه وقسم لا يصح حذف
المستثنى منه واقامة المستثنى مقام المستثنى منه ففي الاول جواز البدلية وفي
الثاني تعين النصب على الاستثنائية كما في قوله تعالى لا عاصم اليوم من
امر الله الا من رحم او كان بعد نفاو عدا نحو جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا

لان خلا وعدا افعال والمستثنى بعدهما مفعول به واعرابه النصب على
المفعولية فان قيل ان نصب المستثنى بعد عدا مستقيم وبعد خلا غير مستقيم
لان خلا فعل لازم وهو لا يعمل النصب على المفعولية قلنا ان خلا وان كان
فعلا لازما لكن يتعدى بواسطة حرف الجر كما في هذا التركيب خلت الديار من
الانيس او نقول ان خلا من باب حذف الايصال او نقول ان
خلا متضمن بمعنى جاوز وجاوز متعد بنفسه فكذلك متعد بنفسه ايضا فان قيل
ان دفع الاعتراض حصل بالوجه الاول فما الحاجة الى زيادة الوجهين الاخيرين
قلنا ان النحاة التزموا التضمن وحذف الايصال ليؤكد مشابهته بالا التي
هي ام الباب فان قيل ان الضمير في خلا وعدا لا يخلو اما راجع الى المستثنى
منه او الى امر اخر فعلى الاول لا يجيء المطابقة بين الراجع والمرجع اليه وعلى الثاني
يلزم الاضمار قبل الذكر قلنا الضمير في خلا وعدا راجع الى مصدر الفعل المذكور
او الى اسم فاعل الفعل المذكور او الى بعض المطلق من المستثنى منه فيكون
التقدير جاءني القوم خلا مجيئهم او خلا المجائي منهم او خلا بعضهم زيدا وكذا حال
عدا القوم فان قيل ان خلا وعدا افعال والمستثنى الواقع بعدهما مفعول
به والفعل مع الفاعل والمفعول جملة ولا بد في الجملة من الاعراب فما الاعراب
ههنا قلنا ان اعرابهما النصب على الحالية فان قيل الماضي اذا وقع
حالا لا بد فيه من قد وليس فيهما لفظة قد قلنا ان لفظة قد ههنا مقدر ولم
يظهر ليؤكد مشابهته بالا التي هي ام الباب في الاكثر ولما قال في الاكثر احترز
عن اقل الاستعمالات لان على اقل الاستعمالات كان المستثنى بعد خلا

وعدا مجرورا لان خلا وعدا حروف جارة وعمل المجارة جر المدخول او ماخلا وماعدا
ای وایضا المستثنی منصوب اذا وقع بعدہما نحو جائنی القوم ماخلا زیدا
او ماعدا زیدا لان ماخلا وماعدا افعال والمستثنی الواقع بعدہما مفعول بہ و
اعراب المفعول بہ النصب علی المفعولیۃ ثم اعلم ان ماخلا وما عدا فی محل
النصب اما علی الظرفیۃ واما علی الحالیۃ فان قیل ان النصب بخلا و ما عدا
علی الظرفیۃ لایصح لان الظرف علی قسمین زمان ومکان وماخلا وماعدا لاظرف
زمان ولامکان قلنا ان ظرفیتہما مجاز باعتبار المضاف لان ما فی ماخلا
وماعدا مصدریۃ وما المصدریۃ اذا دخلت علی الفعل کان الفعل ماولا
بالمصدر فیکونان مأولین بمعنی المصدر وتقدیر الاوقات قبل المصادر
شائع فیقدر فیہما وقت فیکون التقدیر جائنی القوم وقت خلو مجیئہم زیدا
او جائنی القوم وقت عدم مجیئہم زیدا فان قیل ان نصب بخلا و ماعدا علی
الحالیۃ لایصح لان الحال محمول علی ذی الحال وہہنا لایصح الحمل لانہ یلزم حمل
صرف الوصف علی الذات وہو لایجوز قلنا المصدر مبنی للفاعل فیکون
التقدیر جائنی القوم خالیا مجیئہم زیدا ومتجاوزا مجیئہم زیدا ولیس ھذا ولا یکون
وایضا المستثنی منصوب اذا وقع بعدہما نحو سیجی ہلک لایکون لبشر اولیس
لبشر الان لیس ولایکون من الافعال الناقصۃ والمستثنی بعدہما خبر الافعال
الناقصۃ وخبرہا من المنصوبات فان قیل ان لیس ولا یکون من الافعال
الناقصۃ والافعال الناقصۃ تقتضی الاسم والخبر فخبرہما الاسم
الواقع بعدہما فما اسمہما قلنا ان اسمہما الضمیر المستکن فیہما الراجع الی

الى اسم فاعل الفعل المذكور او الى بعض المطلق من المستثنى منه لكن يلزم اضمار
اسمها في باب الاستثنا ليوكد مشابهة بالاتي هي ام الباب ثم اعلم انه لا يجوز
التصرف في هذه الافعال لانها واقعة موقع الا وهو حرف لا يتصرف فيها فكذا
فيما وقع موقعها وايضا استعملت هذه الافعال في المستثنى المتصل الغير المفرغ
ويجوز فيه النصب على الاستثنائية ويختار البدل فيما وقع بعد الا في كلام
موجب وذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا لانه لو حمل ما بعد الا على
البدل لاستحق الاعراب بالاصالة ولو حمل ما بعد الا على المستثنى لاستحق الاعراب
بالواسطة واستحقاق الاعراب بالاصالة اولى من استحقاق الاعراب بالواسطة
فان قيل البدل في حكم تكرير العامل فانت لا تخلوا اما كررت العامل اولا
فان كررت العامل يلزم فساد المعنى والا يلزم المخالفة عن قاعدة البدل قلنا
انا نقول بتكرير العامل لكن المراد بالعامل اصل العامل بدون حرف النفي
فان قيل لانسلم ان ما بعد الا لو حمل على البدل لاستحق الاعراب بالاصالة
لان البدل قسم من التوابع والتوابع مستحق الاعراب بواسطة المتبوعات
قلنا المراد بالاصالة والتبعية الاصالة والتبعية بالنظر الى قصد المتكلم ولا شك
ان البدل مقصود المتكلم والمستثنى غير مقصود له وليعرب على حسب العوامل
اي على حسب اقتضاء العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور لانه فرع له
العامل من المستثنى منه فلذلك سمي هذا القسم بالمستثنى المفرغ فان قيل
لما فرغ له العامل عن المستثنى منه فينبغي ان يسمى بالمفرغ له قلنا المراد
بالمفرغ المفرغ له وهو في غير الموجب ليفيد فائدة صحيحة وهو صحة الحكم على

سبيل الشمول ليدخل المستثنى في المستثنى منه ثم يخرج بلا مثل ما ضربني الا زيد
فان قيل هذا ينقض بنحو قوت الا يوما كذا لانه مستثنى مفرغ مع موجود في كلام
موجب فاجاب المصنف بقوله الا ان بستقيم المعنى وهو صحة الحكم على سبيل الشمول
مثل قوت الا يوما كذا لانه ليس المراد بالايام جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع
والشهر والسنة فان قيل كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في
الموجب في بعض الصور كذلك لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه
في غير الموجب في بعض الصور نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط استقامة
المعنى فيهما قلنا الاعتبار للغالب والغالب في غير الموجب استقامة المعنى
وفي الموجب عدم استقامة المعنى لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء
تعلق الفعل ومخالفة واحد منها كثير غالبا واشتراك جميع افراد الجنس في تعلق
الفعل ومخالفة واحد منها قليل نادر فان قيل كما لا يصح هذا التركيب
قوت لا يوما كذا الا اذا كان المراد بالايام ايام الاسبوع والشهر والسنة
ينبغي ان لا يصح هذا التركيب ضربني الا زيدا اذا اريد به جماعة مخصوصة بواسطة
القرائن قلنا الفرق بين هذين التاليين باعتبار وجود القرينة وعدم
القرينة والقرينة بالفعل موجودة في هذا التركيب قوت الا يوما كذا فلا في
هذا التركيب ضربني الا زيد وعلى تقدير وجود القرينة فيه لا شك في صحته ومن
ثمة اي لاجل ان مستثنى المفرغ لا يوجد في كلام موجب لم يجز ما زال زيدا
لا عالما لان النفي اذا دخل على النفي يفيد الاثبات فيكون المعنى
ثبت زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم وهذا المعنى فاسد لان صفات

زيد بعضها مناقض لبعض فكيف تجمع في شخص واحد فان قيل ينبغي
اي يحمل صفات زيد على ما اي على الصفات التي يمكن جمعها في شخص واحد
ثم يستثنى من جملتها صفة العلم او يحمل على كل الصفات مبالغة في نفي صفة
العلم فعلى هذين التقديرين يرجع هذا المثال الى صورة استقامة المعنى قلنا
على هذين التاويلين يرجع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة
ومع انه لم يقل به احد من الناس فان قيل قد تقرر فيما سبق ان المستثنى
منه اذا كان مذكور في كلام غير موجب ففيه جواز النصب واختيار البدل
فهذا منقوض بمثل ما جائني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا
الا شيء لا يعبأ به لان المستثنى منه في هذه الامثلة مذكور في كلام غير موجب مع
انه لا يختار فيها البدل لانه لو كان البدل مختارا لكان المستثنى مجرورا في
المثال الاول ومنصوبا في المثالين الآخرين ومع انه مرفوع في الكل
فاجاب المصنف بقوله واذا تعذر البدل على اللفظ اي من حيث الحمل
على لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي يحمل على محل المستثنى منه لان يحمل على
المختار بقدر الامكان مثل جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد
شيئا الا شيء لا يعبأ به وقوله لا يعبأ به صفة لشيء وانما وصف به لئلا يلزم
استثناء الشيء من نفسه فان قيل هذا الدليل انما يستقيم على النسخة التي
وقع فيها هذا القيد ولا يستقيم على النسخة التي لا يقع فيها هذا القيد لان على هذه
النسخة ايضا يلزم استثناء الشيء من نفسه قلنا ان على النسخة التي لا يقع فيها
هذه القيد لا يلزم استثناء الشيء من نفسه لان المستثنى منه شيء مطلق سواء يزيد

٢٠٥

عليه صفة من غير صفة الشيئية اولا والمستثنى شئ لا يزيد عليه صفة من غير صفة
الشيئية لان من تزاد بعد الاثبات لان من وضعه الواضع لاستغراق النفي
والكلام بعد الا موجب وما ولا لا تقدران عاملتين اي حال كونهما عاملتين
لانهما عملتا للنفي وقد انتقض بالا فان قيل لاحد في هذا المثال محلان
من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم
اعتبر واحمله على المحل البعيد لا القريب قلنا ان محله القريب انما هو لعمل لا فيه
بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف محل البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه فان
قيل هذه القاعدة منقوضة بليس زيد شيئا الا شيئا لان النفي ههنا ايضا منتقض
بالا مع ان المستثنى محمول على البدل من حيث اللفظ فاجاب المصنف
بقوله بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر اي
التاثير لنقض معنى النفي اي لانتقاض معنى النفي في بطلان عملها لبقاء الامر
العاملة هي لاجله اي لامر وهو الفعلية فان قيل ان نفي ليس لا ينفك من فعلية
ليس ونفي ليس باطل فينبغي ان يكون فعلية ايضا باطل قلنا ان قوله ليس زيد
شيئا الا شيئا سؤل بقوله ما كان زيد شيئا الا شيئا ومن ثمه اي لاجل ان
عمل ليس للفعلية وعمل ما ولا للنفي جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد
الا قائما اما جواز الاول لان عمل ليس للفعلية وهي باقية واما امتناع الثاني
فلان عمل ما للنفي وقد انتقض النفي بالا ومخصوص اذا وقع بعد غير وسوى و
سواء لانها مضافة والمستثنى بعدها مضاف اليه والمضاف يعمل الجر في
المضاف اليه وايضا المستثنى مجرور اذا وقع بعد حشا لانه حرف جر وعمل

الجارة جر المدخول في الاكثر وانما قال في الاكثر لان المستثنى بعده منصوب على الاستعمال
الاقل لان حشا فعل والمستثنى بعده مفعول به واعرابه النصب عند عدم
المانع واعراب غير فيه اي في باب الاستثناء كاعراب المستثنى بالا على التفصيل
الآتي على التفصيل المذكور لانه لما كان المستثنى مجرورا بكلمة غير نقل اليها اعراب
المستثنى وكلمة غير صفة في الاصل لدلالتها على ذات مبهمة موصوفة بصفة المغايرة
حملت على الا في استثناء بطريق المجاز والعلاقة بينهما هذا ان كلو احد منهما مفيد
مغايرة ما بعدها لما قبلها كما حملت الا عليها في الصفة اذا كانت تابعة
اي واقعة بجمع اي بعد المتعدد منكور غير محصور اما كونه بعد المتعدد ليطابق
حالها صفة حالها من اداة الاستثناء واما كونه منكورا لانه لو كان معرفا باللام
لا يخلوا اما للاستغراق او للعهد فعلى الاول لا يتعذر المتصل وعلى الثاني
فانت لا تخلوا اما ان يشار باللام الى جماعة يكون المستثنى داخلا فيه قطعا
او الى جماعة يكون المستثنى خارجا عنه قطعا فان كان الاول فلا يتعذر
المتصل ايضا وان كان الثاني فلا يتعذر المنقطع والشرط لكون الا بمعنى
غير تعذر فسمي الاستثناء واما كونه غير محصور لان المحصور على قسمين احدهما
جنس مستغرق والثاني البعض معلوم العدد منه وعلى كل واحد من التقديرين
وجب دخول ما بعدها فيما قبلها فلا يتعذر المستثنى المتصل والشرط لكون

الا بمعنى غير تعذر قسمى الاستثناء لتعذر الاستثناء عند وجود هذه الشرائط نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فالا واقعة بعد متعدد وهو آلهة والمتعدد منكور غير محصور فيكون الا بمعنى غير فيكون المعنى لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا والفرق فيما بين هذه الآية مانع اخر عن حمل الا على معنى الاستثناء لانه لو حمل الا على معنى الاستثناء لصار المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى منها الله لفسدتا وهذا لا يدل على اثبات الواحدانية كما لا يخفى والمقصود اثبات وحدانية الله بخلاف ما اذا كان الا بمعنى غير لانه يدل على نفى غير الله ونفى غير الله يستلزم لاثبات وحدانية الله تعالى وضعف حمل الا بمعنى غير في غيره اى فى غير جمع المنكر المحصور لاستقامة الاستثناء وذهب سيبويه انه يجوز حمل الا بمعنى غير مع استقامة الاستثناء كما في قول الشاعر وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالا بمعنى غير بدليل رفع الفرقدان

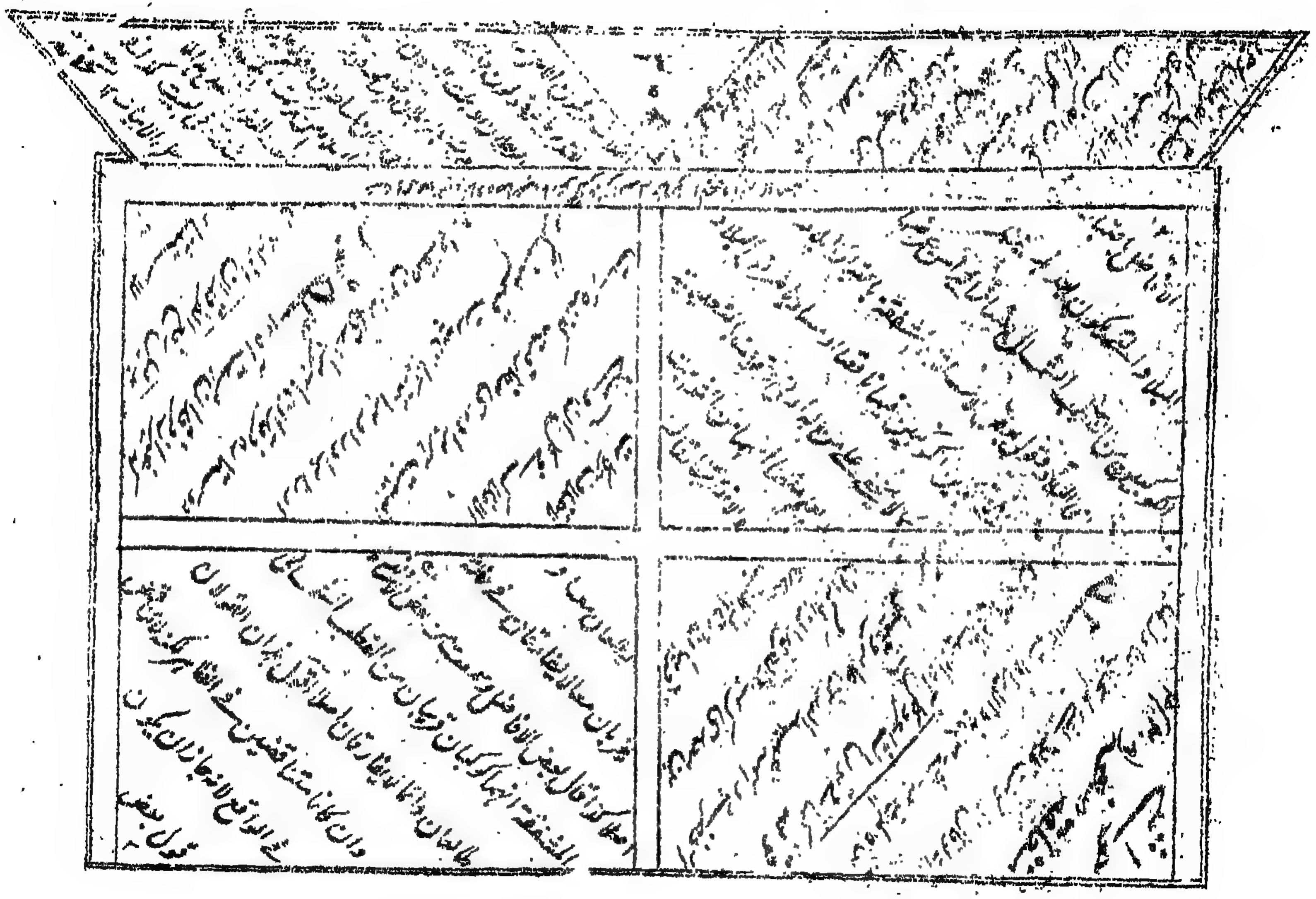

قلنا هذا البيت محمول على الشذوذ او اعتبار الشاذ على ان في هذا البيت
شذوذين آخرين احدهما وصف الكل دون المضاف اليه والمقصود
وصف المضاف اليه وكلمة كل للاحاطة والشمول والثاني انه يلزم الفصل
بين الصفة والموصوف بالخبر وهو قليل واعراب سوى وسواء انتصب على
الظرفية لانهما في الاصل صفتان للمكان كما في قوله تعالى مكانا سويا ثم
حذف الموصوف واقيم الصفة مقام الموصوف فصير بمعنى المكان على
الاصح فقوله على الاصح احتراز عن المذهب غير الاصح وهو مذهب الكوفيين
فانهم يجوزون خروجهما عن الظرفية ويتصرفون فيهما رفعا ونصبا وجرا كما في
قول الشاعر صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم اخوان * عسى الايام ان يرجعن
قوما كالذي كانوا * فلما صرح الشر فامسى وهو عريان * فلم يبق سوى العدوان
دناهم كما دانوا * خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها مثل كان زيد قائما
وامره كامر خبر المبتدا في الاقسام والشرائط والاحكام فان قيل لما كان
امر خبرها كامر خبر المبتدا في الاقسام والشرائط والاحكام وخبر المبتدا اذا كان
معرفة لا يجوز تقديم الخبر على المبتدا فخبرها ايضا كذلك ان كان معرفة فينبغي
ان لا يجوز تقديمه على اسمها فاجاب المصنف بقوله وتقديم اي خبر
كان على اسم كان معرفة اي حال كونه معرفة لان الالتباس يدفع باختلاف
الاعراب فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل هذا التركيب كان الفتى
هذا لان خبر كان فيه معرفة مع انه لا يجوز تقديمه على اسم كان قلنا هذا الحكم فيما
اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا والاعراب ههنا في الاول تقديري

وفي الثاني محلي وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو نفس كان لان
كان كثير الاستعمال من بين الاخوات فبتقدير حذفه يسبق الذهن اليه
مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر والمراد به كل التركيب
اذا ذكر ان ثم اسم ثم فاء ثم اسم ويجوز في مثلها اربعة اوجه نصب الاول
ورفع الثاني اما نصب الاول فلانه خبر لكان المحذوف وخبر كان من
المنصوبات واما رفع الثاني لانه خبر المبتدا المحذوف وخبر المبتدا من المرفوعات
فيكون التقدير ان كان عمله خيرا فجزاءه خير والثاني نصبهما على ان خيرا في
الموضعين خبر لكان المحذوف وخبر كان من المنصوبات فيكون التقدير
ان كان عمله خيرا فكان جزاءه خيرا والثالث رفعهما اما رفع الاول فعلى انه
اسم لكان المحذوف واسم كان من المرفوعات واما رفع الثاني فلانه
خبر المبتدا المحذوف وخبر المبتدا المحذوف ايضا من المرفوعات فيكون
التقدير ان كان في عمله خيرا فجزاءه خير والرابع رفع الاول ونصب الثاني
اما رفع الاول فلانه اسم لكان المحذوف وهو من المرفوعات واما نصب
الثاني فلانه خبر لكان المحذوف وهو من المنصوبات فيكون التقدير ان
كان في عمله خير فكان جزاءه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها باعتبار قلة
الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف كان في مثل ما انت منطلقا
انطلقت اي لا تكن منطلقا انطلقت ثم حذف اللام الجارة للتخفيف
وحذف كان للاختصار وعوض عنه ما وابدل المتصل بالمنفصل فصار ان
ما انت منطلقا ثم ادغم النون في الميم فصار اما انت منطلقا فههنا

الحذف واجب باعتبار وجود القرينة وساد المسد اما القرينة فهو نصب المعمول
واما ساد المسد فهو اقامة ما مقام كان اسم ان واخواتها هو المسند اليه
بعد دخولها مثل ان زيدا قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه
بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها به واما الولي فلان لا ضعيف العمل
لا يعمل مع الفاصل واما النكرة فلان لا لنفي الجنس يقتضي الكثرة والتعريف
يقتضي القلة وبينهما منافاة واما الاضافة وشبهها فلانهما من الخواص المعظمة
المكبرة للاسم فيقوى بهما جهة الاسمية ويضعف بهما جهة المشابهة بالحرف فان
قيل ما الوجه للمصنف حيث عرف المنصوب بلا ولم يعرف مطلق اسم لا
قلنا ان اسم لا لا كل من المنصوبات ولا اكثر منها بل هو اقل منها فلذا صرف
المنصوب بلا بخلاف سائر المنصوبات فانها اما كل من المنصوبات او اكثر منها والاكثر حكم
الكل فان قيل ان تعريف مطلق اسم لا حصل بقوله هو المسند اليه بعد دخولها
فما الفائدة في ذكر هذا القول يليها نكرة آه قلنا نعم ان تعريف مطلق
اسم لا حصل بهذا القدر لكن مراد المصنف في هذا المقام حد المنصوب فلذا
زاد قوله يليها نكرة مثل لا غلام رجل ظريف فيها ولا عشرين درهما لك
فان كان اي مسند اليه مفردا بانتفاء الشرط الثالث فهو مبني على ما اي
بالحرف والحركة ينصب به قبل دخول لا اما كونه بنيا فلانه متضمن لمعنى
من الاستغراقية والمتضمن لمعنى الحرف مبني فهو ايضا مبني وانما تضمن
بمعنى من الاستغراقية لانه وقع في جواب سوال السائل الذي هو مشتمل
على كلمة من والمذكور في السوال كالمعاد في الجواب واما كونه بنيا

على الفتح فلم توافقه الحركة البنائية مع الحركة الاعرابية وان كان معرفة
بانتفاء الشرط الثاني او مفصولا عنه وبين بالانتفاء الشرط الاول وجب الرفع
اى رفع للفصل والتكرير اى تكرير اسم لا مثال الاول نحو لا زيد في الدار
ولا عمرو ومثال الثاني نحو لا في الدار رجل ولا امرأة اما رفع الاول فلانها
لم يظهر اثر لا في المعرفة فوجب فيه الرفع على الابتدائية واما التكرير في الاول
فليكون جيرة لما فات من الكثرة واما الرفع في الثاني فلان لا ضعيفة
العمل فلا يعمل مع الفاصل واما التكرير في الثاني فلمطابقة الجواب السؤال
فان قيل قد تقرر فيما سبق ان اسم لا اذا كان معرفة وجب الرفع والتكرير
فهذه القاعدة منقوضة بقول الشاعر قضية ولا ابا حسن لها لان مسمى لا فيه معرفة
ومع انه لا يكون مرفوعا ولا مكررا فاجاب المصنف بقوله وشل قضية ولا ابا حسن
لها متاول بتاويل النكرة باعتبار الوجهين الاول ان هذه العبارة محمولة
على حذف المضاف اى قضية ولا مثل ابي حسن لها لان لفظ المثل لتوغله
في الابهام لا يعرف بالاضافة واما الثاني فلان ابا حسن كناية عن الوصف
المشتهر صاحب العلم به وهو الفصل بين الحق والباطل اى قضية ولا فصيل
لها وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه والمراد بمثل هذا التركيب
كل تركيب كرر فيه لا على سبيل العطف وعقيب كل واحد نكرة مفردة بلا
فاصلة فتحهما على ان لا في الموضعين لنفي الجنس واسمها نكرة مفردة بلا فاصل
واسم لا اذا كان كذلك فهو مبني على الفتح وفتح الاول ونصب الثاني اما
فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واسمها نكرة مفردة بلا فاصل آه

٢١٣

وامانصب الثانی فلان لا الثانی زائدة لتاکید النفی واسمها معطوف
علی المحل القریب للاول ومحل القریب للاول النصب فهو ایضا منصوب
وفتح الاول ورفعه ای الثانی اما فتح الاول فلما مر واما الرفع الثانی فلان
لا الثانی زائدة لتاکید النفی واسمها معطوف علی محل البعید للاول ومحله البعید
محل الرفع علی الابتداء فهو ایضا مرفوع ورفعهما لمطابقة الجواب لمتبع السوال
ویجوز فتح هذه الوجوه الاربعة المذکورة عطف الجملة علی الجملة علی ان لکل واحد
منهما خبرا علی حدة وعطف المفرد علی المفرد علی ان یکون لهما خبر واحد ورفع
الاول علی ضعف وفتح الثانی اما رفع الاول فلان لا الاول بمعنی لیس و
اسم لا التی بمعنی لیس مرفوع فهو ایضا مرفوع واما ضعفه فلان عمل لا بمعنی لیس
لیس واما فتح الثانی فلان لا الثانی لنفی الجنس واسمها نکرة مفردة بلا فاصل
واسم لا اذا کان کذلک فهو مبنی علی الفتح ویتعین فی هذا الوجه عطف الجملة
علی الجملة ولا یجوز عطف المفرد علی المفرد والا لزم کون الاسم الواحد مرفوعا
ومنصوبا وهو محال وایضا یحتمل ان یکون رفع الاول لانه عمل لا بالتکریر
لان الشرط لصحة الغاء عمل لا تکریر فقط وهو موجود ههنا وفی هذا الوجه کما یجوز
عطف الجملة علی الجملة کذلک یجوز عطف المفرد علی المفرد واذا دخلت
الهمزة ای همزة الاستفهام علی لا النفی الجنس لم یتغیر العمل ای تاثیر لا فی
دخوله اعرابا وبناء لان العامل لا یتغیر عمله بدخول کلمات الاستفهام وان
غیر معناه ومعناها الاستفهام نحو الا رجل فی الدار او العرض نحو الا تنزل
عندی او التمنی نحو الا ماء شربه فان قیل هذه القاعدة منقوضة

بقول الشاعر الارجلا جزاه الله خيرا علان ههنا تغير عمل لا عن البناء الى الاعراب
فلنا ان لا ههنا ليست لنفي الجنس حتى دخل عليها همزة الاستفهام بل هي
حرف موضوع للتخصيص براسه فان قيل حرف التخصيص تدخل على الافعال
وهي داخلة على الاسم قلنا الفعل اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وههنا وان
ان لم يكن لفظا لكنه تقديرا فيكون التقدير الا ترون رجلا جزاه الله او نقول عن
الاصل الاعتراض ان هذه لنفي الجنس دخلت عليها همزة الاستفهام لكن لنصب
والتنوين لضرورة الشعر ولا اعتبار له ولغت المبني اي اسم لا المبني بالفتح
الاول مفرد اليليه مبني على الفتح من حيث حمل النعت على المنعوت للاتحاد
والاتصال بينهما او التوجه حرف النفي الى النعت حقيقة لان النفي اذا توجه
الى المقيد ينتفي القيد عنه فان قيل انه اذا كرر المبني مبني على الفتح شجر
بنعت لا يجوز بناءه مثل لا مار بارد امع انه يصدق عليه انه نعت المبني
الاول مفرد اليليه قلنا المراد بالمبني في قوله ونعت المبني يليه على الفتح
بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا وبارد في هذا المثال نعت للتابع
لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع
بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب دون
البناء رفعا اي حمله على المحل البعيد للاول ونصبا اي حمله على محل القريب للاول
نحو لا رجل ظريف وظريف ظريفا ولا اي وان لم يكن النعت بكذا فالاعراب
رفعا اي حملا على المحل البعيد للاول ونصبا اي حملا على المحل القريب للاول
ولا يجوز فيه البناء لان فواة الشرط يستلزم لفوات المشروط والعطف

الثالث فلان ما ولا ضعيف العمل لا يعمل مع تغير الترتيب واذا عطف عليه
اي اسم ما ولا بموجب اي بعاطف هو مفيد الايجاب فالرفع اي حكم المعطوف
الرفع لان العاطف الذي هو مفيد الايجاب مثل الا في انتقاض النفي نحو
ما زيد مقيم بل مسافر او لكن مسافر المجرورات هو اي جنس المجرور يدل عليه
المجرورات من قبيل دلالة الجمع على الجنس لا من قبيل دلالة الجمع على المفرد ما اي اسم
اشتمل ذلك الاسم من قبيل اشتمال الموصوف على الصفة لا من قبيل اشتمال الكل على الجزء على
علم المضاف اليه اي على علامة كون الشيء مضافا اليه اعني الكسرة في
المفردات وفي الجمع المؤنث السالم والفتحة في غير المنصرف والياء في الاسماء
الستة وفي التثنيات وفي الجمع المذكر السالم والمضاف اليه كل اسم نسب
اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا نحو مررت بزيد او تقديرا نحو غلام زيد فان
قيل ان المصنف في صدد الاختصار فينبغي ان يقال المجرور كل اسم نسب اليه
شيء بواسطة آه قلنا هذا انما يرد لو كان بين المجرور والمضاف اليه ترادف
والامر ليس كذلك بل المجرور عام والمضاف اليه خاص لان المجرور بالحرف

الجر الزائد المضاف اليه بالاضافة اللفظية على مذهب من لا يقول الاضافة
اللفظية بتقدير حرف الجر لانه مجرور مع انه ليس بمضاف اليه فان قيل ان تعريف
المضاف اليه لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المضاف اليه في مثل
قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم لانه ليس باسم قلنا الاسم اعم من
ان يكون صريحا او تاويلا فالجملة وان لم تكن اسما صريحا لكنها اسم تاويلا
بتقدير ان الناصبة المصدرية فالتقدير هذا يوم نفع الصادقين صدقهم
فان قيل ان تقدير ان مختص بالمواضع الستة وهذا الموضع ليس منها
قلنا ان تلك المواضع مواضع مشهورة وكثيرا ما يقدر ان في غيرها كما في
قول الشاعر تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وستعرف قدره ان فتح
فاه فان قيل ان تعريف المضاف اليه لا يكون جامعا لافراده لانه
خرج منه المضاف اليه بالاضافة اللفظية على مذهب من لا يقول الاضافة
اللفظية بتقدير حرف الجر قلنا الظاهر من كلام المصنف في المتن ومن التصريح
في الشرح هذا ان تقسيم الاضافة الى اللفظية والمعنوية انما هي الاضافة التي
هي بتقدير حرف الجر وقسم الشيء لا يخالف عن المقسم لكن منشأ خطأ هذا البعض
هذا ان المصنف لم يبين تقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية لا في المتن
ولا في الشرح وان تكلف بعضهم في اضافة اسم الفاعل الى مفعوله بتقدير
اللام نحو ضارب زيد اي ضارب لزيد وفي اضافة صفة المشبهة الى
فاعله بتقدير من البيانية نحو حسن الوجه اي حسن من حيث الوجه فان قيل
هذا في الحقيقة تخصيص فكيف يصح قولهم اي قول المصنف ان الاضافة

اللفظية لا تفيد التخصيص قلنا هذا التخصيص حصل قبل الاضافة لا بالاضافة
فان قيل ان تعريف المضاف اليه لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه
لانه دخل فيه المفعول فيه في مثل هذا التركيب قمت يوم الجمعة لان اليوم اسم
نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر وهو في مع انه ليس مضافا اليه فاجاب
المصنف بقوله مرادا اي حال كون حرف الجر مرادا من حيث العمل بالبقاء
الاثر فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرطه اي لتقدير حرف الجر ان يكون
المضاف اسما لاختصاص لوازم الاضافة بالاسم وهي التعريف والتخصيص
والتخفيف لانه لو كان المضاف فعلا وجب التلفظ بحرف الجر لايصال
الفعل الى المفعول مجردا تنوينه اي منسلخا منه تنوينه او ما يقوم مقامه من نون
التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين وما يقوم مقامه
يوجب تمام الكلمة وانقطاع الكلمة عما بعدها والاضافة توجب الاتصال و
الامتزاج فلما اراد النحاة الامتزاج بين الكلمتين بحيث تكسب الاولى

من الثانية التعريف والتخصيص والتخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام
الكلمة واتموها بالثانية وهي اي الاضافة تنقدير حرف الجر على قسمين معنوية
ولفظية ووجه الضبط ان المضاف لا يخلو اما صفة عاملة في المضاف اليه
قبل الاضافة او لا فالاول لفظية والثاني معنوية فالمعنوية ان يكون المضاف
غير صفة اي كون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها يعني لا يكون المضاف
صفة اصلا كغلام زيد او يكون صفة لكن لا يكون عاملا في المضاف
اليه كما في كريم المصر فان قيل فالمعنوية مبتدأ وقوله ان يكون تاويل
الكون خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل ام الوصف
على الذات وهو لا يجوز قلنا ان قوله ان يكون تاويل الكون خبر المبتدأ
المحذوف هو علامتها وهذا المبتدأ مع خبره جملة اسمية خبر لقوله فالمعنوية فيكون
التقدير فالمعنوية علامتها آد وهي اي الاضافة المعنوية اما بمعنى اللام فيما
اي في المضاف اليه الذي عدا جنس المضاف وظرفه واما بمعنى من في جنس
المضاف واما بمعنى في في ظرفه ووجه الحصر ان المضاف اليه لا يخلو اما ظرف
للمضاف او لا الاول بمعنى في نحو ضرب اليوم وان لم يكن المضاف اليه ظرفا
للمضاف فاما ان لا يخلوا ان يكون بين المضاف والمضاف اليه نسبة
التباين او المساواة او نسبة عموم وخصوص مطلقا او نسبة عموم وخصوص من وجه
فالاول هي الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد والثاني ممتنع لعدم الفائدة
في الاضافة مثل ليس في الدار جبل ومنع وان كان الثالث فايضا
لا يخلوا اما ان يكون اضافة العام الى الخاص او بالعكس فان كان

الاول فهو اضافة بمعنى اللام مثل يوم الاحد وان كان الثاني فهو ممتنع
لعدم الفائدة في الاضافة مثل احد اليوم وان كان الرابع فايض لا يخلو اما
ان يكون المضاف اصلا بالنسبة الى المضاف اليه او بالعكس فان
كان الاول فهو ايض اضافة بمعنى اللام نحو فضة خاتمك خير من فضة
خاتمي وان كان الثاني فهو اضافة بمعنى من نحو خاتم فضة والمراد بكون
المضاف اصلا بالنسبة الى المضاف اليه هذا ان يكون المضاف اليه متخذا
من المضاف والمراد بكون المضاف اليه اصلا بالنسبة الى المضاف هذا
ان يكون المضاف متخذا من المضاف اليه وهو اي الاضافة بمعنى في قليل
في استعمال العرب فلذا ردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان
معنى قوله ضرب اليوم يعني ضرب له اختصاص باليوم بملابسة وقوعه فيه
فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يصح رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة
بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كان الاضافة
بمعنى في قليل في استعمال العرب ردوها الى الاضافة بمعنى اللام لتقليل الاقسام
واما الاضافة بمعنى من فكثير في كلامهم فلم يردوها الى الاضافة بمعنى اللام بل
الاولى ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم وتفيد
اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف مع المعرفة اي مع المضاف
اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية وضعت لمعلومية
المضاف ومعهوديته لا ان نسبة الشيء الى امر معين يفيد تعين المنسوب
الا ترى ان الفعل نسب الى فاعل معين ولا يفيد تعين الفعل فان قيل

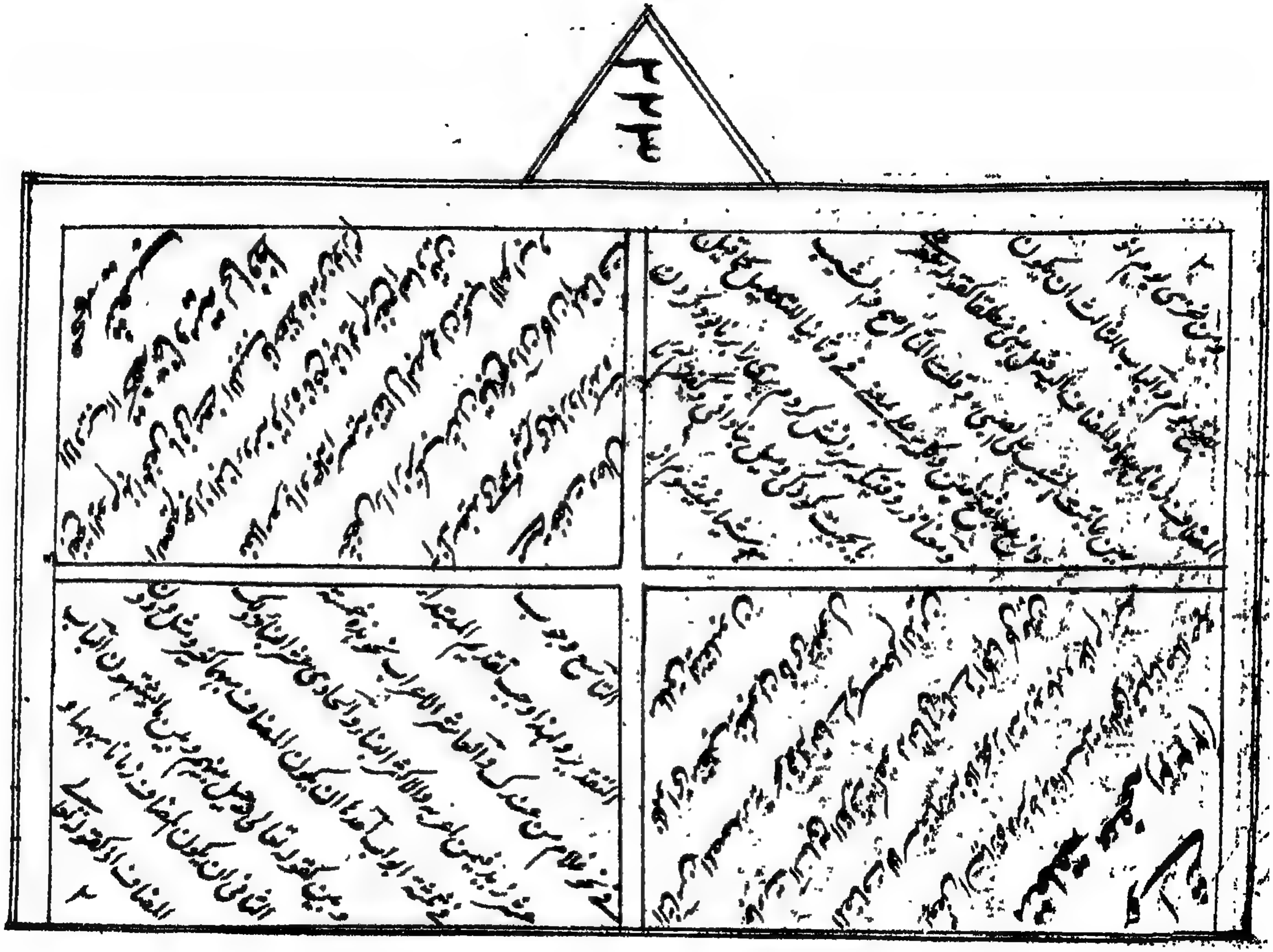

هذه القاعدة مستوفية بغلام زيد من غير اشارة الى معين لانها اضافة معنوية
والمضاف اليه معرفة مع انها لا تفيد لتعريف المضاف قلنا ان حال الاضافة
كحال اللام لان اللام في الاصل وضع الواضح للتعيين وقد لا يقصد به التعيين
كذا الاضافة في الاصل وضع الواضح للتعيين وقد لا يقصد به التعيين فلا
تخرج من اداة التعريف فان قيل هذه القاعدة مستوفية بمثل زيد
وغير زيد لانها اضافة معنوية والمضاف معرفة مع انها لا تفيد لتعريف
المضاف قلنا هذا الحكم في غير غير ومثل لانهما لتوغلهما في الابهام لا يتعرفان
بالاضافة الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد لعرف لغيرية كقولك عليك
بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلة في
شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك وتخصيصا مع النكرة
اي يفيد الاضافة المعنوية تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة لان
التخصيص عبارة عن تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى
الرجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام المرة فلما اضيف الى الرجل خرج
عنه غلام المرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف لان المضاف لو لم
يكن مجردا عن التعريف فالمضاف اليه لا يخلو اما معرفة واما نكرة فعلى
الاول يلزم تحصيل الحاصل وعلى الثاني يلزم طلب الادنى مع حصول
الاقوى فان قيل ان تجريد المضاف من التعريف يقتضي سبق تلبس
المضاف بالتعريف وتلبس المضاف بالتعريف غير لازم قلنا ان التجريد
بمعنى التجرد والخلو سواء كان نكرة بنفسه او يكون نكرة بتجريد المتكلم او نقول

ان فى عبارة المصنف مقدر فيكون التقدير شرطها تجريد المضاف من التعريف
اذا كان المضاف معرفة فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل قولهم
الثلاثة الاثواب والخمسة الدراهم والمائة الدينار لانها اضافة معنوية
ومع ان المضاف فيه غير مجرد من التعريف فاجاب المصنف بقوله و
ما اجازه الكوفيون من اى هذا التركيب الثلاثة الاثواب وشبه من العدد
المعرف باللام المضاف الى معدوده خفيف قياسا واستعمالا اما قياسا
فلانه يلزم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلانه مخالف من استعمال الفصحاء وبيت
قول ذى الرمة ايا منزلى سلمى سلام عليكما + هل الازمن اللائى مضين
رواجع + وهل يرجع التسليم او يكشف العمى + ثلاث الاثافى والديار
البلاقع + فان قيل هذه القاعدة منقوضة بقول بنى عم بالف الدينار
لانه اضافة معنوية مع ان المضاف غير مجرد عن التعريف قلنا هذا التركيب
محمول على البدل دون الاضافة فان قيل لا فرق بين اضافة
المعرفة وجعل المعرفة علما فى لزوم تعريف المعرف كما فى قوله النجم والصعق
والثريا وابن عباس فما الوجه ان اضافة المعرفة لا يجوز وجعل المعرفة علما
يجوز قلنا الاسلم ان فى هذه الامثلة لزوم تعريف المعرف بل فيه
زوال التعريف وهو التعريف الحاصل باللام والاضافة وحصول التعريف
الآخر وهو التعريف بالعلمية والفقيه ان يكون المضاف صفة مضافة
الى معمولها مثل ضارب زيد هذا من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
وحسن الوجه هذا من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعله والمقيد الا تحقيقا

قوله حتى اقول ٣

ليعرف قال مولانا المذكور ان التعريف

الحاصل بالاضافة ادنى مرتبة من اقسام التعريف كلها وقال

بعينه ان التعريف المضاف بمثل المضاف اليه والتعيين وان قال

بالتعيين من المضاف اليه من الابهام من الالتفيت من الاقسام

كلها قال ٣ قال ان يكون المضاف معرفة او

والمراد من الصفة اسم الفاعل و

المفعول والصفة

قوله صفة معرفة ٣٢٣ الغالب ان الذي

مع الاستاذ وضع المضاف

الارادة الى كون اسم المضاف الى المعرفة

في الاضافة فلذلك ان القول في العرف ان

في كون وضعا انها بالاضافة الى المعرفة ان

الاشارة المذكورة والاضافة الى تعريف اسم اعلى مرتبة

تحصيل قبل

لتحصيل

قوله التعريف بالاضافة كلها ادنى مرتبة من اقسام التعريف كلها

المعرفة بالاضافة

مستلزمة بكونه ادنى الالام العهد لان جعلها ادنى وجه

لا وان لم يكن فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تعيين الاصل اذا

فائدة في ان ادنى التعريف باللام الموجودة في الكلمة و

ادوات التعريف بطريق آخر فافهم

كذا قال مولانا ٣

انه يعرف في الاصطلاح بالمفعول مطلقا

لم يعرف ان الاضافة من التفصيل والتعريف

والفعل ان اسم الاضافة وان المحض

والفرق ان الاسم لا يجزى والمعنى المفعول

بما قرب من التأخير لو قال ان الاصح ان ليس تعريفا

ومراد الفصل الكلام ولكن اسم الاضافة

يعرف الانكارة بالمعرفة ٤

وان المضاف فيه

ذلك على البدل

من قبل التعريف

من الاضافة فان

ذلك يجعل الا ان

البدل ليس يتصل

٢٢٦

بالاضافة الى

المعرفة

من المعرفة

شرح

في اللفظ لا التعريف ولا التخصيص سواء كان في جانب المضاف او في جانب
المضاف اليه اما التخفيف في جانب المضاف فبحذف التنوين وما يقوم
مقامه من نون التثنية والجمع واما التخفيف في جانب المضاف اليه فبحذف
الضمير واستتاره في الصفة فان قيل ما وجه الفرق ان الاضافة المعنوية مفيدة
الفائدة في اللفظ والمعنى والاضافة اللفظية مفيد الفائدة في اللفظ دون
المعنى قلنا ان في الاضافة المعنوية بين المضاف والمضاف اليه انفصالا في
اللفظ والمعنى فلما اضيف حصل الاتصال في اللفظ فرتب عليه فائدة لفظية
وايضا حصل الاتصال في المعنى فرتب عليه فائدة معنوية وفي الاضافة اللفظية
بين المضاف والمضاف اليه انفصال في اللفظ مع الاتصال في المعنى فلما
اضيف حصل الاتصال في اللفظ فرتب عليه فائدة لفظية فقط ومن ثم اي
لاجل ان فائدة الاضافة اللفظية تخفيف في اللفظ فقط لا التعريف ولا التخصيص

جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع مررت بزيد حسن الوجه لان الاضافة
اللفظية لو كان مفيد التعريف لامتنع الاول وجاز الثاني واما امتناع الاول
فلانه يلزم توصيف النكرة بالمعرفة وهذا لا يجوز واما جواز الثاني فلانه يلزم توصيف
المعرفة بالمعرفة وهو لا يجوز فان قيل ان المشار اليه بثمة امور ثلاثة حصول
التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص فينبغي ان يكون لهذه الامور الثلاثة
دخل في هذا التقريع والامر ليس كذلك لان انتفاء التخصيص لا دخل له في هذا التقريع
قلنا نعم ان المشار اليه بثمة امور ثلاثة لكن جاز ان يكون هذا التقريع باعتبار بعض
الامور او نقول ان هذا التخصيص حصل قبل الاضافة لانه حصل بالاضافة

وجاز الضاربا زيد والضاربو زيد لان فائدة الاضافة اللفظية تخفيف
في اللفظ فقط وهو حاصل ههنا بحذف نوني التثنية والجمع وامتنع الضارب
زيد لان فائدة الاضافة اللفظية التخفيف في اللفظ فقط وهو غير حاصل
ههنا لان التنوين سقط باللام دون الاضافة فان قيل الواجب على
المصنف ان يقدم هذا التفريع على التفريع الاول باعتبار الوجهين الاول
ان اصله مذكور صريحا واصل الاول مفهوم ضمنا والمذكور مقدم على المفهوم
والثاني ان اصله مفرد واصل الاول مركب والمفرد مقدم على المركب قلنا
نعم لكن اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يقول ان هذا التركيب الضارب
زيد جائز لان فائدة الاضافة اللفظية تخفيف في اللفظ فقط وهو حاصل ههنا
لان التنوين سقط بالاضافة واللام عقيب عن الاضافة قلنا ان القول بتاخير
اللام المقدم حسا خلاف الظاهر ثم استدل الفراء بوجه آخر وهو ان الضارب زيد
جائز بدليل شعر الاعشى وهو قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله و
وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى بطريق العطف هكذا الواهب
وعبدها فهو من قبيل الضارب زيد وهو جائز فينبغي ان يكون الضارب زيد ايضا
جائز فاجاب المصنف بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها
يعني ان الاستدلال بهذا التركيب ضعيف لان فائدة الاضافة اللفظية
التخفيف في اللفظ وهو غير حاصل ههنا لان التنوين سقط باللام لا بالاضافة
لكن هذا الجواب ضعيف لان فيه شوب المصادرة على المطلوب لان امتناع
الضارب زيد موقوف بضعف هذا الاستدلال وضعف هذا الاستدلال موقوف

على ضعف الدليل الذي هو دليل على امتناع الضارب زيد فالاولى في
الجواب ان يقال ان الاستدلال بهذا التركيب ضعيف اذ لا تصريح فيه على
جر عبدها بل يجوز ان يكون منصوبا ومعطوفا على محل المائة على انه مفعول
معه او لانه كثيرا ما يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة
وسخلتها وتمام البيت هذا الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا يزجي خلفها
اطفالها فان قيل ان اضافة العبد الى الهجان لا يصح لان العبد يضاف
الى المالك لا الى غيره قلنا المراد بالعبد راعيها او نقول المراد بالعبد عبد
حقيقة لكن اضافته الى الهجان باعتبار ادنى مناسبة وهو انه قائم بخدمتها كما ان
العبد قائم بخدمة المولى ثم استدل الفراء بوجه آخر وهو ان الضارب زيد جائز
ومحمول على الضارب الرجل فاجاب المصنف بقوله وانما جاز الضارب
الرجل حملا على المختار اي على وجه المختار في الحسن الوجه والعلاقة بينهما ان المضاف
فيهما صفة ومحلى باللام والمضاف اليه اسم جنس ومحلى باللام بخلاف الضارب زيد
لان المضاف فيه وان كان صفة لكن المضاف اليه ليس باسم الجنس ثم استدل
الفراء بوجه آخر وهو ان الضارب زيد جائز ومحمول على الضاربك فاجاب
المصنف بقوله وجاز الضاربك وشبهه وهو الضاربي والضاربه فيمن اي في قول
من قال انه اي الضارب في الضاربك مضاف حملا على ضاربك لان
القاعدة هذه انهم اذا ارادوا اتصال اسم الفاعل واسم المفعول مجردة عن اللام
بمفعولاتها وكانت الحال ان مفعولاتها مضمرات فهم اي النحاة التزموا الاضافة
ولم ينظروا الى تحقق التخفيف فقالوا ضاربك بلا تخفيف بالاضافة فلما جاز

ضارب بالتخفيف حملوا عليه الضارب والعلاقة بينهما انهما من باب واحد والمضاف
فيهما صفة والمضاف اليه ضمير متصل والتنوين فيهما سقط قبل الاضافة لا للاضافة
بخلاف الضارب زيد لان المضاف فيه وان كان صفة لكن المضاف اليه ليس
بضمير فان قيل ما الدليل على التنوين في ضاربك سقط قبل الاضافة لا
للاضافة قلنا الدليل عليه انه لو سقط التنوين في ضاربك بالاضافة لتصور
هو ولا ضاربك كما يتصور او لا ضارب زيدا ولم يتصور هذا فعلم ان التنوين في
ضاربك سقط قبل الاضافة لا للاضافة فان قيل يجوز ان يكون ضاربك
في الاصل ضارب اياك ثم سقط التنوين بالاضافة وابدلت المنفصل بالمتصل
فصار ضاربك لان فيه نهاية التخفيف قلنا ان التخفيف في الاضافة اللفظية
على قسمين احدهما في جانب المضاف وثانيهما في جانب المضاف اليه اما في جانب
المضاف فبحذف التنوين وما يقوم مقامه واما في جانب المضاف اليه فبحذف الضمير
او استتاره في الصفة اما ابدال المنفصل بالمتصل فليس منهما فهو خلاف عن لغة العرب
فان قيل ينبغي ان يجوز الضارب زيد محمولا على ضارب يد او العلاقة بينهما
ان المضاف فيهما صفة والمضاف اليه علم قلنا لو جاز الضارب يد مجمولا على ضارب
زيد فلم يبق الفائدة في اشتراط التخفيف ولا يضاف موصوف الى صفة ولا صفة
الى موصوفها لان لكل واحد من التركيب التوصيفي والاضافي معنى لا يصح
اقامة احدهما مقام الآخر لان مبنى التركيب التوصيفي على الاتحاد بين الصفة

والموصوف وبنى التركيب الاضافي على المغايرة بين المضاف والمضاف
اليه وبينهما منافاة فان قيل انك قلت انه لايجوز اضافة الموصوف الى
الصفة فهذه القاعدة منقوضة بقولهم مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة
الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف
الى صفة مع انه جائز فاجاب المصنف بقوله ومثل مسجد الجامع وجانب
الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بتقدير الوقت في الاولى و
بتقدير المكان في الثاني وبتقدير الساعة في الثالث وبتقدير حية في الرابع
فيكون تقديره مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة
الاولى وبقلة الحية الحمقاء فلو قدرت هذه الامور في نظم الكلام حصل دفع
الاعتراض بوجهين بحيث ان المضاف لايكون موصوفا والمضاف اليه
لايكون صفة حذفت هذه الامور حصل دفع الاعتراض بوجه واحد بحيث ان
المضاف ليس بموصوف وان كان المضاف اليه صفة فان قيل هذا التقدير لا استقيم
في جانب الغربي فان المقصود توصيف الجانب بالغربي لا توصيف المكان
بالغربي قلنا ان المكان على قسمين للمكان الكل والمكان الجزء فالمراد بالمكان
ههنا المكان الجزء وهو لايغاير الجانب فان قيل لما كان المراد بالمكان المكان الجزء فح
لايحصل المغايرة بين المضاف والمضاف اليه قلنا ان هذه الاضافة اضافة تبيانية فان
قيل انكم قلتم انه لايجوز اضافة الصفة الى موصوفها فهذه القاعدة منقوضة بقولهم جرد قطيفة
واخلاق ثياب فان اصلها قطيفة جرد وثياب اخلاق ثم قدمت الصفة على الموصوف واضيف
الصفة الى موصوفها مع انه جائز فاجاب المصنف بقوله ومثل جرد قطيفة

قوله والموصوف وبنى التركيب الاضافي على المغايرة بين المضاف والمضاف اليه وبينهما منافاة
قوله فان قيل انك قلت انه لايجوز اضافة الموصوف الى الصفة فهذه القاعدة منقوضة بقولهم مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفة مع انه جائز فاجاب المصنف بقوله ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بتقدير الوقت في الاولى وبتقدير المكان في الثاني وبتقدير الساعة في الثالث وبتقدير حية في الرابع فيكون تقديره مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة الحية الحمقاء فلو قدرت هذه الامور في نظم الكلام حصل دفع الاعتراض بوجهين بحيث ان المضاف لايكون موصوفا والمضاف اليه لايكون صفة حذفت هذه الامور حصل دفع الاعتراض بوجه واحد بحيث ان المضاف ليس بموصوف وان كان المضاف اليه صفة فان قيل هذا التقدير لا استقيم في جانب الغربي فان المقصود توصيف الجانب بالغربي لا توصيف المكان بالغربي قلنا ان المكان على قسمين للمكان الكل والمكان الجزء فالمراد بالمكان ههنا المكان الجزء وهو لايغاير الجانب فان قيل لما كان المراد بالمكان المكان الجزء فح لايحصل المغايرة بين المضاف والمضاف اليه قلنا ان هذه الاضافة اضافة تبيانية فان قيل انكم قلتم انه لايجوز اضافة الصفة الى موصوفها فهذه القاعدة منقوضة بقولهم جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلها قطيفة جرد وثياب اخلاق ثم قدمت الصفة على الموصوف واضيف الصفة الى موصوفها مع انه جائز فاجاب المصنف بقوله ومثل جرد قطيفة

قوله لايكون موصوفا اى لايكون صفة للمضاف المذكور وان كان موصوفا في نفسه قوله وان كان المضاف اليه موصوفا قول في هذا المقام اضطراب كما لايخفى على عاير العلاج فالصواب ان يقال كما قال ابن الحاج فيمتنع الايراد وبهذا ظهر ان الجامع ليس موجودا في المضاف اليه قوله فان قيل الخ قوله فان قيل الخ قوله فان قيل الخ

واخلاق ثياب متناول بحيث انهم لما حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد بقي
الصفة بلا موصوف واستعمال الصفة بلا موصوف لا يجوز في كلامهم فخرجوا الصفة
من الصفتية وجعلوه بمنزلة سائر اسماء الاجناس ثم اضافوا الى شيء هو موصوف
في الواقع البيان والتخصيص فصار من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا
حال اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص
كليث واسد وجس ومنع لعدم الفائدة في الاضافة فان قيل انك قلت
ان اضافة الاحد المتساويين الى الآخر لا يجوز فهذه القاعدة منقوضة بكل الدراهم
وعين الشيء لانه من قبيل اضافة احد المتساويين الى الآخر ومع انه جائز فاجاب
المصنف بقوله بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف في هذين التركيبين
يختص اي يصير خاصا بسبب الاضافة حاصله انه لا نسلم ان هذا اضافة احد المتساويين
الى الآخر بل من قبيل اضافة العام الى الخاص فان قيل ان اللام في الشيء
لو كان للعهد فاعميته العين من الشخص ظاهر وان كان اللام للجنس فاعمية العين عن الشيء مشكلة

قلنا لو كان اللام في الشيء للجنس فاعمية العين عن الشيء ظاهر لان المراد بالعين
ما هو قائم بذاته سواء كان موجودا في الخارج او موجودا في الذهن والمراد
بالشيء ما هو موجود في الخارج فان قيل ان هذا اضافة المعرفة الى المعرفة
وهو يفيد التعريف لا التخصيص فكيف يصح قوله فانه يختص قلنا معنى قوله
فانه يختص هذا انه لا يبقى على عمومه سواء كان معرفة او نكرة مخصصة فان
قيل انك قلت ان اضافة احد المتساويين الى الآخر لا يجوز فهذه القاعدة
منقوضة على سعيد كرز لان السعيد والكرز اسمان للمسمى الواحد واضيف احدهما
الى الآخر مع انه جائز فاجاب المصنف بقوله وقولهم سعيد كرز متاول
بحيث ان المراد بالاول مدلول والمراد بالثاني هذا اللفظ فيكون التقدير
جاءني مدلول هذا اللفظ فكان من قبيل اضافة العام الى الخاص لا من قبيل
اضافة احد المتساويين الى الآخر واذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق به
الى ياء المتكلم كسر آخره لان الياء تقتضي كسرة ما قبلها والصحيح في اصطلاح
النحاة ما ليس في آخره حرف علة والملحق به ما في آخره حرف علة ما قبلها ساكن
كدلو وظبي وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون كحرف العلة
بعد السكوت في استراحة اللسان وحرف العلة بعد السكوت لا تثقل عليها
الحركة فكذا بعد السكون والياء مفتوحة للخفة او ساكنة للاخفية لكن الفتح هو
الاصل اذ الاصل في الكلمات التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء
بالساكن حقيقة او حكما والاصل في الحركات الفتح للخفة وان كان آخره
الفا ثبتت لعدم موجب الانقلاب وهذيل تقلبها لغير التثنية اي لغير

الف التثنية ياء لحصول المشاكلة بياء المتكلم واما الف التثنية فلا تقلب
اتفاقا لئلا يلزم التباس المرفوع بغير المرفوع وان كان ياء ادغمت لاجتماع
المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مع سكون الاولى وان كان واوا
قلبت وادغمت لان الواو والياء اذا اجتمعتا في كلمة واحدة والاولى
منهما ساكنة قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وفتحت الياء اي ياء
المتكلم في الصور الثلاثة للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين على تقدير
عدم التحرك واختير الفتحة للخفة واما الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم
فاخي وابي بلا رد المحذوف بجعل المحذوف نسيا منسيا واجاز المبرد اخي
وابي بالرد والقلب والادغام اما في الاب فبدليل قول الشاعر وابي مالك
زد المجاز بدار والاخ محمول على الاب قلنا هذا مخالف عن القياس و
استعمال الفصحاء على انه يجوز ان يكون ابي جمع اب اصله ابين ثم سقط
النون بالاضافة وادغمت الياء في الياء فصار ابي كما في قول الشاعر
فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابين وتقول حمي وهني بلا رد المحذوف

يجعله نسيا منسيا ويقال اي في الفم في بالرد والقلب والادغام في الاكثر
اي في الاستعمال الاكثر وفمي في بعضها اي في بعض الاستعمال بابقاء الميم
المعوضة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم
وهن وفم بالحركات الثلثة في الفاء وفتح الفاء افصح منهما اي من الضمة والكسرة
لخفة الفتحة وجاء حم مثل يد بلا رد والمحذوف ودلو بالرد فقط وخب بالرد والقلب
بالهمزة وعصا بالرد والقلب بالالف مطلقا سواء كان مضافا او غيره و
جاء هن مثل يد بلا رد والمحذوف مطلقا سواء كان مفردا او مضافا وذو لا
يضاف الى مضمر لانه وضع الواضع وصلة لتوصيف الشيء باسم الجنس والضمير
لا يقع اسم الجنس فان قيل ان ذو كما لا يضاف الى مضمر كذلك لا يضاف
الى اسم الاشارة والعلم والموصول فينبغي ان يقول وذو لا يضاف الى غير
اسم الجنس قلنا نعم لكن المصنف خصص الضمير بالذكر لان لهذه الاسماء الخمسة
احكاما خاصة عند اضافتها الى ياء المتكلم فينبغي المصنف اضافة ذو الى الضمير
مطلقا لانتفاء هذه الاحكام الخاصة فان قيل لك قلت ان ذو لا يضاف
الى مضمر فهذه القاعدة منقوضة بقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس
ذووه + لان ذو يضاف الى مضمر ههنا مع انه جائز قلنا هذا شاذ لا اعتبار له ولما
يقطع اي ذو عن الاضافة لان ذو وضع الواضع وصلة لتوصيف الشيء باسم
الجنس وهذا المعنى لا يحصل بدون الاضافة ما فرغ المصنف من بيان الاسماء
المستحقة للاعراب بالاصالة شرع في بيان الاسماء المستحقة للاعراب بالواسطة
فقال التوابع اي جنس التابع ثم اعلم ان التوابع خمسة النعت والتاكيد و

البيان والبدل والمعطوف ووجه الضبط ان المقصود بالنسبة لا يخلو
اما تابع او متبوع او كلاهما فان كان الاول فهو البدل فان كان الثاني
فالغرض من ايراد التابع لا يخلو اما دلالة على معنى هو ثابت في متبوعه او تقرره
او توضيحه فالاول نعت والثاني تاكيد والثالث عطف
البيان وان كان المقصود كليهما فهو المعطوف كل تابع
اي كل متاخر متى لوحظ مع سابقة كان في المرتبة الثانية منه باعراب
سابقة اي متلبس بجنس اعراب سابقة من جهة واحدة شخصية فان قيل
ان التوابع جمع تابع والتابع وزن فاعل ووزن الفاعل لا يجمع على فواعل
فكيف يجمع التابع على توابع قلنا ان وزن الفاعل على قسمين صفتي
واسمي فالصفتي لا تجمع على هذه الصيغة والاسمي يجمع والتابع فاعل
لا صفة ولهذا يجمع كاهل على كواهل فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا
لافراده لانه خرج منه التابع الفعلي والحرفي نحو ان ضرب ضرب لان الثاني

ليس معربا ههنا باعراب سابقه قلنا ان كلا منافى توابع المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات التى هى من اقسام الاسم فلو خرج منه التابع الفعلى والحرفى لا فيخرج
فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه التابع الثانى والثالث
والرابع فصاعدا لانه ليس ثبان بالنسبة الى المتبوع قلنا المراد الثانى من
كل متاخر اذا لوحظ مع متبوعه كان فى المرتبة الثانية منه فان قيل لما كان
الثانى معربا باعراب سابقه يكون السابق بلا اعراب قلنا المراد باعراب
السابق جنس اعراب السابق لا عين لاعراب السابق فان قيل هذا التعريف
لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لان دخل فيه المفعول الثانى من باب ظننت
واعطيت لانه ثان معرب باعراب سابقة من جهة واحدة وهى المفعولية
قلنا المراد بالجهة الواحدة الشخصية لا النوعية وههنا نوعى لان ظننت
من حيث انه يقتضى مظنونا فيه يعمل فى الاول ومن حيث انه يقتضى مظنونا
يعمل فى الثانى واعطيت من حيث انه يقتضى آخذا يعمل فى الاول ومن حيث
انه يقتضى الماخوذ يعمل فى الثانى فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده
لانه خرج منه التابع الذى يكون الاعراب فيهما او فى احدهما تقديريا او
محليا لان الثانى لا يكون حينئذ معربا باعراب السابق قلنا ان الاعراب المعتبر
فى هذا التعريف بالنسبة الى السابق واللاحق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا
او محليا فان قيل ان التوابع جمع والجمع انما يتصور فى الافراد وكلمة كل للاحاد الافراد
فيلزم بهذا تعريف الافراد بالافراد وهو باطل قلنا ان المحدود فى الحقيقة جنس التابع بناء
على ان اللام اذا دخل على الجمع يبطل معنى الجمعية ويراد به الجنس والحد يدخول

٢٣

كلمة كل وكلمة كل ليست جزءا من التعريف فيكون التقدير التابع ثان باعراب
آه فان قيل لما لم يكن كلمة كل جزءا من التعريف فما الفائدة في ايرادها
قلنا انما اوردها لمحض التصريح على طرد التعريف النعت تابع يدل على معنى
في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بمادة من المواد قوله النعت تابع
جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه احتراز عن باقي التوابع
وقوله مطلقا اورد لئلا يرد الاعتراض على البدل في المثل اعجبني زيد علمه وعلى
المعطوف في مثل اعجبني زيد وعلمه وعلى التاكيد في جاءني القوم كلهم لان
دلالة هذه التوابع على حصول معنى في متبوعاتها انما لخصوصية موادها وفائدته
توضيح في المنعوت المعرفة كزيد الظريف او تخصيص في المنعوت المنكر كرجل
عالم وقد يكون لمجرد الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم او الذم نحو اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم او التاكيد نحو نفخة واحدة لان التاء في النفخة للوحدة وهذه الوحدة
تاكيد لتلك الوحدة ولا فصل اي ولا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره
لان الغرض من النعت دلالة على المعنى الذي هو ثابت في متبوعه وهذا كما يحصل
بالمشتقات كذلك يحصل بالجوامد اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض
المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع
الاستعمالات مثل تميمي وذو مال فان تميميا يدل دائما على ذات منسوبة الى قبيلة يبنى

تميم وذو مال يدل دائما على ذات ما صاحب مال او خصوصا اى فى بعض
الاستعمالات مثل مررت برجل اى رجل فاى رجل فى هذا التركيب يدل على
معنى هو ثابت فى متبوعه وهو الكمال فى الرجلية فيصح وقوعه نعتا واى رجل
فى قوله اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح وقوعه نعتا وبهذا الرجل
فان هذا فى هذا التركيب يدل على ذات والرجل يدل على تعين الذات المبهمة وهذا
التعين معنى ثابت فى الذات المبهمة فيصح وقوعه نعتا والرجل فى هذا التركيب جار فى الرجل
لا يدل على هذا المعنى فلا يصح وقوعه نعتا وبزيد هذا فان هذا فى هذا التركيب يدل على معنى هو ثابت
فى زيد وهو كونه مشارا اليه بالاشارة الحسية فيصح وقوعه نعتا لزيد وهذا فى مثل هذا التركيب بهذا
زيد لا يدل على المعنى فلا يصح وقوعه نعتا وتوصف النكرة بالجملة الخبرية لا المعرفة
لان الجملة من حيث هى فى قوة النكرة لا تقع صفة للمعرفة وانما توصف النكرة
بالجملة الخبرية اما بالجملة فلان الغرض من النعت هى الدلالة على معنى هو ثابت
فى متبوعه وهذا الغرض كما يحصل بالمفردات كذلك يحصل بالجمل واما بالخبرية فلان
النعت مربوط بالمنعوت والانشاء لا يقبل الربط الا بتاويل بعيد ولا يلزم الضمير
لان الجملة مستقلة بنفسها فلا بد فيها من الربط والربط لا يجئ الا بعائد و
توصف بحال الموصوف والصفة بحال الموصوف ما يكون المعنى النعتى ثابتا
للمنعوت حقيقة بلا فرض الفارض واعتبار المعتبر وبحال متعلقه والصفة بحال
متعلقه ما يكون المعنى النعتى ثابتا لمتعلق المنعوت حقيقة وللمنعوت اعتبارا
نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه اى يتبع متبوعه فى عشرة امور لكنه
يوجد فى كل تركيب اربعة منها لمنافاة البعض بالبعض فى الاعراب

رفعا و نصبا و جرا و التعريف و التنكير و الافراد و التثنية و الجمعية و التذكير و التانيث
فان قيل هذه القاعدة منقوضة برجل صبور و امرة صبور و رجل جريح و امرة جريح
و رجل علامة لانه صفة بحاله و لم يتبع المنعت متبوعه في التذكير و التانيث قلنا هذا
الحكم في الصفة التي لا يستوي فيها المذكر المؤنث و الا صفة مؤنث جار على المذكر الثاني
في الخمسة الاول لكن يوجد في تركيب اثنان منها المنافاة البعض بالبعض و في الباقي كالفعل
الذي في الخمسة الباقية كالفعل لانه لا يشبه بالفعل و الفعل اذا اسند الى الظاهر كان
مفردا ابدا و اذا اسند الى الضمير ثني بتثنية و يجمع بجمعية و اذا اسند الى الظاهر المؤنث
الحقيقي بالفصل او الى الضمير المؤنث مطلقا لم تانيث الفعل و اجب و اذا اسند الى
ظاهر المؤنث غير الحقيقي او الى الظاهر المؤنث مع ففيه تخيير بين التذكير و التانيث
فان قيل ما وجه الفرق بين القسم الاول و الثاني فان القسم الاول يتبع منعوته في عشرة امور و الثاني يتبع منعوته في الخمسة
الاول فقط في الباقي كالفعل و من ثمة اي لاجل ان التبعية في الخمسة الباقية
كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه لانه بمنزلة يقصد غلمانه و ضعف قاعدون
غلمانه لانه لا بمنزلة يقعدون غلمانه و الحاق علامة التثنية و الجمع بالفعل
المسند الى الظاهر ضعيف لانه جمع الفاعلين في الظاهر

فان قيل ان جمع الفاعلين ممتنع فينبغي ان يمتنع هذا التركيب فلم حكم بالضعف
قلنا نعم لكن جوازه لاحتمال وجه آخر وهو ان يخرج الالف والواو عن الاسمية الى
الحرفية ويكونان حرفين دالين على تثنية الفاعل او جمعيته او يكون الفاعل ضميرا او
الظاهر بدلا منه او يكون الظاهر مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فان قيل هذه الوجوه
منقوضة على قعود غلمانه لانه جمع بجمعية الفاعل فاجاب المصنف بقوله ويجوز
قعود غلمانه لانه لما جمع بجمع التكسير فخرج عن موازنة الفعل ومناسبته فلا يجري
عليه احكام الفعل والضمير لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف
فلا حاجة فيهما الى التوضيح وضمير الغائب محمول عليهما طردا للباب وكذا الوصف
الممادح والذام وغيرها محمول عليها طردا للباب ولا يوصف به لان الصفة كل
ما ان يدل على معنى ثابت في متبوعه والضمير دال على الذات فقط لا على قيام
المعنى بها والموصوف اخص او مساو فلا يلزم النقصية المقصودة من غيره
فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز توصيف الحيوان الناطق في مثل
الحيوان الناطق لان الموصوف ههنا ليس اخص ولا مساويا بل هو اعم
قلنا المراد بالخصوص في المساواة الخصوص والمساواة في التعريف والمعلومية

لانى ماصدق عليهم اعلم ان اعرف المعارف هى المضمرات ثم الاعلام ثم
اسماء الاشارة ثم ذو اللام والموصولات وبينها المساواة ومن ثمة اى لاجل
ان الشرط فى الموصوف ان يكون اخص او مساويا لم يوصف ذو اللام الا بمثله
وهو الموصول او ذو اللام الآخر او بالمضاف الى مثله لان تعريف المضاف
مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه بناء على اختلاف المذهبين فان
قيل انك قلت ان الشرط فى الموصوف ان يكون اخص او مساويا فعلى هذا
ينبغى ان يجوز توصيف اسم الاشارة باسم الاشارة الآخر لان بينهما مساواة
مع انهم التزموا وصف باب هذا ابذى اللام فاجاب المصنف بقوله وانما
الزم وصف باب هذا ابذى اللام للابهام اى للابهام الواقع فى هذا الباب
بحسب اصل الوضع المقتضى لبيان الجنس فاذا اريد رفع الابهام عن الجنس
فاما ان ترفع الابهام بالمضاف او باسم الاشارة او بذى
اللام فعلى الاول يلزم الاستعارة من المستعير وعلى الثانى لا يحصل
رفع الابهام عن الغير لان اسم الاشارة مبهم فى نفسه فكيف
يرفع الابهام عن الغير فتعين ذو اللام بالضرورة ومن ثمة اى لاجل
ان الزام وصف باب هذا ابذى اللام لرفع الابهام ضعف مررت بهذا الاخير
فان البياض لا يختص بجنس دون جنس فلا يتبين به جنس المبهم وحسن مررت

بهذا العالم لان العلم يختص بالانسان بل هو غالب في الرجال العطف اي
المعطوف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه فقوله تابع جنس شامل للتوابع كلها
وقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل
فان قيل العطف مبتدا وتابع خبره والخبر محمول على المبتدا وههنا لا يصح الحمل
لانه يلزم حمل الذات على صرف الوصف وهو لا يجوز قلنا المراد بالعطف المعطوف
فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المعطوف بلا وبل ولكن
واو واما وام لان المقصود مع هذه الحروف احد الامرين اي التابع او المتبوع
لا كلاهما قلنا المراد بكون المتبوع مقصودا ان لا يكون وسيلة الى ذكر التابع ويكون
التابع مقصودا ان لا يكون متفرعا على المتبوع ولا شك ان المعطوف
والمعطوف عليه بهذا الحروف الستة كلاهما مقصودان بهذا المعنى ويتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي اي تفصيل حروف العشرة في بحث
الحرف مثل قام زيد وعمرو فان قيل ان تعريف المعطوف حصل بالسابق فما
الحاجة الى ذكر قوله ويتوسط آه قلنا انما زاد قوله ويتوسط لزيادة التوضيح فان
قيل المقصود من التعريف هو الجمعية والمنعية وهما يحصلان بقوله العطف تابع
يتوسط بينه وبين متبوعه آه فما الحاجة الى قوله تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه
قلنا لو اكتفى بهذا القدر وهو قوله تابع يتوسط آه لم يكن التعريف مانعا
عن دخول الغير لانه دخل فيه الصفات المتوسط بينهما ومتبوعها احد حروف
العشرة كما في قوله جاء في زيد العالم والشاعر والدبير فان قيل العاطف
لم يتوسط بين الصفة والموصوف بل بين الصفات قلنا ان توسط

حرف العاطف بين الشيئين لا يلزم ان يكون عطف التالي على الاول فلو لم يكن
قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفات في حد المعطوف فان
قيل ان الحروف المتوسط بين الصفة والموصوف تدل على معنى العطف وهو
الجمعية والتركيب فجعلها عاطفة في غير الصفة والموصوف وجعلها غير عاطفة
بين الصفة والموصوف ليس الا ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه
قلنا بين المعطوف والمعطوف عليه مغايرة بالذات وبين الصفة والموصوف
اتحاد بالذات فكيف يكون احدهما عين الآخر واذا عطف اي اذا اريد العطف
على المرفوع المتصل اكد بمنفصل الا الضمير المرفوع المتصل كالجزء من الفعل
لفظا ومعنى فلو عطف عليه بلا تاكيد بمنفصل لزم العطف على بعض حروف الكلمة
وهو باطل فان قيل لما اكد بمنفصل فالعطف لا يخلو اما على المؤكد او على
المؤكد فعلى الاول يلزم المحذور المذكور وعلى الثاني تاكيد لا عطف
قلنا لما اكد بمنفصل فالعطف على المؤكد ولا يلزم المحذور المذكور لانه خرج من
حرافة الاتصال بواسطة التاكيد نحو ضربت انا وزيدا الا ان يقع فصل بين الضمير
والمعطوف فيجوز تركه اي ترك التاكيد بمنفصل لان طول الكلام يجيء بوجود
الفصل فاحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العاطف
نحو ضربت اليوم وزيدا لو كان بعده كما في قوله تعالى وما اشركنا ولا آباؤنا و
قوله يجوز تركه فيه اشارة الى جواز تاكيده بالمنفصل مع وجود الفصل كما في قوله
تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض
لان الاتصال بين الجار والمجرور اشد من الاتصال الذي بين الفعل والفاعل

فلما لم يجز العطف على الضمير المرفوع المتصل الا تاكيده بمنفصل كذلك ايضا لا يجوز العطف على الضمير المجرور الا باعادة الخافض فان قيل ينبغي ان يؤكد اولا بالمنفصل ثم عطف عليه قلنا ليس للمجرور ضمير منفصل حتى يؤكد به اولا ثم عطف عليه فان قيل ينبغي ان يستعار المرفوع للمجرور ثم عطف عليه قلنا ان في استعارة المرفوع له مزلة المجرور لانه استعارة الادنى للادنى فان قيل ينبغي ان يكتفي بالفصل ثم عطف عليه قلنا الفصل مؤثر في جواز ترك التاكيد بالمنفصل ولا يكون للمجرور ضمير منفصل فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لا يمكن الفصل ايضا نحو مررت بك وبزيد فان قيل لما اعيد الخافض في المعطوف فلم لزم عطف المركب على المفرد وهو باطل قلنا المعطوف هو المجرور فقط واعادة الخافض تكرير العامل فان قيل لما كان العامل مكررا لزم تواردا العاملين على معمول واحد وهو باطل قلنا ان المعطوف مجرور بالاول والثاني كالعدم مضمحل بدليل قولهم المال بيني وبينك اذا لبين لا يضاف الا الى المتعدد او نقول ان المعطوف مجرور بالثاني كما في الحرف الجارة الزائدة نحو كفى بالله فان قيل لما لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وايضا لا يجوز العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الخافض فينبغي ان لا يجوز تاكيد ضمير المرفوع المتصل والابدال منه بلا تاكيد بالمنفصل وايضا لا يجوز تاكيد الضمير المجرور والابدال منه بلا اعادة الجار قلنا المؤكد بين للمؤكد والبدل اما كل مبدل منه او بعضه

او متعلقه والغلط نادر فيهما ليسا باجنبيين من متبوعهما فلا حاجة فيهما الى
تحصيل مناسبة زائدة بخلاف المعطوف او المعطوف بغائر المعطوف
عليه فلا بد من تحصيل مناسبة زائدة بينهما وهو التاكيد بالمنفصل في صورة
المرفوع واعادة الجار في صورة المجرور والمعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجوز ويمتنع في حق الاحوال العارضة للمعطوف عليه عما قبله
بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف فان قيل لا نسلم
ان المعطوف في حكم المعطوف عليه اذ ربما يكون المعطوف بينا والمعطوف
عليه معربا او بالعكس او يكون المعطوف معرفة والمعطوف عليه نكرة او
بالعكس او يكون المعطوف مذكرا والمعطوف عليه مؤنثا او بالعكس او
يكون المعطوف مفردا والمعطوف عليه تثنية وجمعا او بالعكس قلنا
الاحوال على قسمين قسم عارض للمعطوف عليه عما قبله وقسم عارض له من
حيث نفسه فالمعطوف في حكم معطوف عليه في الاحوال العارضة له
عما قبله لا في الاحوال العارضة له من حيث نفسه وهذه الاحوال من
قبيل القسم الثاني فان قيل ان القاعدة منقوضة بمثل يا رجل والحارث
فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجريده عن
اللام قلنا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له
عما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وههنا
المقتضي لتجريد اللام دخول حرف النداء وهو منتف في المعطوف
فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل رب شاة وسخلتها فان سخلتها

معطوف على شاة وليس في حكمه لان رب تقتضي ان يكون مدخولها نكرة و
سخلتها معرفة بالاضافة قلنا ان سخلتها مؤول بتاويل النكرة لقصد عدم
التعين اي رب شاة وسخلة لها او نقول ان سخلتها محمولة على نكارة
الضمير اي رب شاة وسخلة شاة فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل
يا زيد وعمرو لان عمرو معطوف على زيد وهو في حكمه في البناء على الضمة
والبناء من الاحوال الذاتية لا من الاحوال العارضة قلنا المعطوف في
حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة لا في الاحوال الذاتية اذا لم يكن
المعطوف مثل المعطوف عليه واما اذا كان المعطوف مثل المعطوف عليه
فحينئذ المعطوف في حكم المعطوف عليه في مطلق الاحوال وههنا المعطوف
مثل المعطوف عليه في كون كل واحد مفردا معرفة فلذلك امتنع بناء المعطوف
في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد ومن ثمة اي من اجل ان
المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في ما زيد بقائم او
قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع اي رفع ذاهب لانه لو كان منصوبا او
مجرورا لكان معطوفا على قائم او قائما وهو لا يصح لان في المعطوف عليه
ضمير راجع الى اسم ما والمعطوف خال عن الضمير ولقائل ان يقول
هذه القاعدة منقوضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان في
يطير ضمير يعود الى الموصول فيغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك
الضمير فاجاب المصنف بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب
لانها فاء السببية اي لكون معناها السببية لا للمعطوف فلا يرد النقض

على تلك القاعدة او لنقول ان معنيها السببية مع العطف لكنها تجعل
الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالرابط في الاولى او لنقول ان العائد ههنا
مقدر فيكون المعنى الذي يطير فيغضب زيد يطير انه الذباب واذا عطف
اي اذا اريد العطف على عاملين مختلفين اي على معمولي عاملين مختلفين لم يجز
لان الواو حرف علة ضعيف العمل لا يقوم مقام عاملين مختلفين اي لا يتوسط
في وصول اثر عاملين مختلفين الى معمولين مختلفين فان قيل عبارة المصنف
لا يأبى ما هو المراد لان مراده عطف الاسمين على معمولي عاملين مختلفين
لا على نفس العاملين قلنا عبارة المصنف محمول على حذف المضاف
تقديره واذا عطف على معمولي عاملين مختلفين او نقول المراد بالعاملين
المعمولين من قبيل ذكر الاثر واردة المؤثر او نقول المراد بالعطف ههنا
العطف بالمعنى اللغوي وهو اماله الاسمين الى نحو العاملين بان يجعلا معمولين
خلافا للفراء فانه يجوز ههنا العطف بدليل قولهم ما كل سوداء تمرة وبيضاء شحمة
وبدليل قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرءا + ونار توقد بالليل نارا +
قلنا هذان المثالان مختصران على مورد السماع على مذهب الجمهور
او على حذف العوامل بناء على مذهب سيبويه الا في نحو في الدار زيد

والحجرة عمرو والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب كان المجرور مقدما في جانب
المعطوف والمعطوف عليه لان هذا العطف مسموع في كلام العرب على خلاف
القياس فاقتصر عمله على مورد السماع خلافا لسيبويه فان لا يجوز هذا العطف
ايضا لان الواو حرف علة ضعيف العمل فلا يقوم مقام العاملين المختلفين
اي لا يتوسط في وصول آه التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حال المتبوع
وشانه في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه او الشمول اي
في شمول المتبوع لافراده قوله تابع جنس شامل لتوابع كلها وقوله يقرر امر
المتبوع احتراز عن باقي التوابع اعلم ان الغرض من جميع الفاظ التاكيد
اما دفع ضرر الغفلة عن السامع او دفع ظنه بالمتكلم الغلط او دفع ظنه
بالمتكلم مجازا او دفع ظنه بالمتكلم تخصيصا وهو لفظي ومعنوي ووجه الضبط
ان التاكيد لا يخلو اما بتكرير لفظ الاول لفظا ومعنى او معنى فقط فالاول
لفظي والثاني معنوي فاللفظي تكرير لفظ الاول اي مكرر لفظ الاول نحو
جاءني زيد زيد ويجري في الالفاظ كلها فان قيل الظاهر ان الضمير في
يجري راجع الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي والتاكيد الاصطلاحي لا يجري
في الافعال والحروف والمركبات فكيف يصح قوله في الالفاظ كلها
قلنا ان الضمير في يجري راجع الى التاكيد اللغوي هو التكرير مطلقا
لكن هذا الجواب ضعيف لانه يلزم الخروج عن المبحث لان البحث في
التاكيد اللفظي الاصطلاحي لا في التاكيد اللغوي فالاولى في الجواب
ان يقال ان الضمير في يجري راجع الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي

والمراد بالالفاظ الاسماء فان قيل البعض من الاسماء اجمع واكتع
واخواتها مع ان التاكيد اللفظي الاصطلاحي لا يجري فيها قلنا المراد
بالاسماء ما عداها فان قيل على هذا يلزم المجاز في جهة المجاز
وهو باطل والمعنوي بالفاظ محصورة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع
واكتع وابتع وابصع اعلم ان هذه الالفاظ الثلاثة مختلف فيها فقيل
لا معنى لهذه الكلمات الثلاثة في حال الافراد مثل حسن واذا ذكرت
مع اجمع فهي بمعنى اجمع وقيل له معنى في حال الافراد لان اكتع مشتق
من قولهم حول كتيع اي تام وابصع بالصاد المهملة مشتق من قولهم بصع
العرق اي سال وبالضاد المعجمة من قولهم بضع اي روي وابتع
مشتق من التبع هو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط
مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التاكيدي بالتامل الصادق
فالاولان يعمان من حيث الاستعمال باختلاف صيغهما وضميرهما تقول
نفسه ونفسها وانفسهما وانفسهم وانفسهن والثاني للمثنى تقول كلاهما وكلتاهما و
الباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهم وكلهن والصيغ
في البواقي تقول اجمع جمعاء اجمعون جمع ولا يؤكد بكل واجمع
الا ذو اجزاء لان كل يدل على الكلية واجمع على الجمعية وهما لا
يتحققان الا في ذي الاجزاء فان قيل كما يؤكد بهما ذو اجزاء
فكذلك يؤكد بهما ذو افراد فالمناسب ان يقال ذو اجزاء وافراد
قلنا المراد بذي الاجزاء ذي متعدد والمتعدد اعم من الاجزاء

والافراد او نقول ان ذا الاجزاء يصدق على ذي الافراد ايضا لان الكل لم
يلاحظ افراده بجميعته ولم تصر اجزاء له لا يصح تاكيد الكل بكل واجمع واذا لاحظ
افراده بجميعته فهو ذو اجزاء يصح اقترانها حسا او حكما ليكون التاكيد بكل واجمع مفيد
الفائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف جاء زيد كله لانه لا يصح
اقتران اجزاءه في المجيئة لا حسا ولا حكما واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس
والعين اكد اي اولا بمنفصل لان الضمير لو لم يؤكد بمنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل
في صورة المستكن في مثل زيد اكرمني هو نفسه والبارز محمول على المستكن طردا
للباب نحو ضربت انت نفسك والكل واخواه اتباع لا جمع لانه اول منسها
على المقصود وهو الجميعة فلا يتقدم الكل واخواه عليه لئلا يلزم التقديم
التابع على المتبوع وذكرنا دونه ضعيف لعدم ظهور دلالته على معنى الجميعة
وايضا لزم ذكر التابع بدون المتبوع **البدل** تابع مقصود بالنسب الى
المتبوع دونه اي دون المتبوع **قوله** تابع جنس شامل لتوابع كلها وقوله
مقصود احتراز عن غير المعطوف وقوله دونه احتراز عن المعطوف
فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه
المعطوف بل لانه مقصود بالنسبة دون متبوعه **قلنا** ان متبوعه
مقصود ابتداء لكن يعرض عنه لظهور الغلط وقصد المعطوف فكلاهما مقصود
ان بهذا المعنى **فان قيل** هذا الحد لا يتناول البدل الذي وقع بعد المثل
احد الاسمين فانه ليس مقصودا بالنسبة بالنسب الى المتبوع **قلنا** بالنسب الى المتبوع بسبب
ونسبة القيام بعينه مقصود الى التابع لكن في الاول سلبيا وفي الثاني ايجابيا والنسبة

الماخوذة فی تعریف البدل اعم من ان یکون سلبیا او ایجابیا وهوای البدل
علی اربعة اقسام بدل الکل والبعض والاشتمال والغلط ووجه الظبط ان البدل
والمبدل منه لایخلوا اما ان یکون بینهما ملابسة اولا الثانی البدل الغلط والاول
لایخلوا اما ان یکون البدل کل مبدل منه اوجزءه او یکون احدهما مشتملا
علی الآخر فالاول بدل الکل والثانی بدل البعض والثالث بدل الاشتمال
فالاول منعطف مدلول الاول **فان قیل** فعلی هذا لایحصل الفرق بین بدل
الکل وعطف البیان لان مدلول الثانی فی عطف البیان مدلول الاول
قلنا الفرق ثابت لانه لوکان المقصود بالحکم الاول والثانی لایضاح
الاول فهو عطف البیان ولوکان المقصود بالحکم الثانی والاول توطیة
للثانی فهو بدل الکل **فان قیل** لانسلم ان المبدل منه لیس بمقصود لانه
وان لم یکن مقصودا اصالة لکنه مقصود توطیة **قلنا** المراد بالمقصود المقصود
الاصلی والثانی جزئه والثالث بینه وبین الاول ملابسة بغیرها ای بغیر الکلیة
والجزئیة **فان قیل** هذا التعریف لایکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل
فیه البدل الغلط فی مثل ضربت زیدا غلامه وضربت زیدا حماره لان
بینهما ملابسة بغیر الکلیة والجزئیة وهو المالکیة والمملوکیة **قلنا** المراد بالملابسة
ملابسة توجب النسبة الی المتبوع بالنسبة الی التابع اجمالا وتبعا
فان قیل هذا التعریف لایکون جامعا لافراده لانه خرج منه بدل الاشتمال
فی مثل نظرت الی القمر فلکه لان بینهما ملابسة من حیث الکلیة والجزئیة لان
القمر جزء من الفلک **قلنا** معنی قوله بغیرهما ان لایکون البدل کل المبدل

منه ولا جزء وبهنا ليس كذلك بل البدل كل والمبدل منه او جزءه فان قيل
لا نسلم ان القمر جزء الفلك بل مركوز فيه قلنا هذا مناقشة في المثال و
المناقشة في المثال مما تمنع لان المثال لتوضيح الممثل فيكفي فيه مجرد الغرض
ويمكن ان يورد له مثال آخر مثل رئيت درجة الاسد برجه فان قيل
ما الوجه للمصنف حيث لم يجعل هذا القسم قسما خامسا من البدل ولم يسم بدل
الكل من البعض قلنا انما لم يجعله قسما خامسا لقلته وندرته بل لعدم وقوعه
في كلام العرب فان قيل لا نسلم انه لم يقع في كلامهم بل وقع كما في المثالين
المذكورين قلنا هذان المثالان المذكوران مصنوعيان لا مسموعيان
والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره فيكونان معرفتين نحو جاءني
زيد اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين بان يكون المبدل
منه معرفة والبدل نكرة نحو قوله تعالى جل شانه بالناصية ناصية كاذبة
او بالعكس نحو جاءني رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة

وان
قياس فلا يرد ان
حمل القصد على البدل الغلط لا
يصح والمراد بالغير البعد لعنه والمصنف لم
يتلفظ به لان البدل حين ذكره لمجيئه
كونه مقصد الاسناد او متبوعا بل لمجيئه كونه غلطا
فلم يذكره باسم المتبوع ولا باسم البدل لعنه
اعلم ان الاقسام المذكورة في الاول كما هو القاعدة
الفعل في الجمل الاقسام الابدال
الكل اذا

حواشي
(٢٥٩) اصلا
في بعض النسخ المغلوط
فالاكثرون من الاول
عن بدل فقاله تحققه الاضراب عن الكان
عن بعد في كلام البلغاء البدل الذي
وان وقع بدل الغلط نحو
يجوز وقعه بدل الغلط في البدل
سبب الاثبات به الا ان يكون البدل
البدل مشترط الغلط وبدل الكل

كان الفعل التبع على الاول
راجعا في البيان ... في بدل من
يتعلق به ... من الاول بدل
فان قوله من الايام ونحو جاري رجل
قوله ادبا العلس ... عشيرة
... من ... الاستاذ
ابن علم ... في الاول ... الباقية
من ضرب الاول ... البعض

من الكل يجب
موافقته للمتبوع في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
فقط لا في التعريف والتنكير واما الابدال
الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد
والتذكير وفروعهما انتهى عبارة الرضي
معه زيادة ومنه كلام المصنف والرابع
يحمل بان القصد البدل لان
حذف حرف الجمع
وان

... الاشتمال ... الغلط ...

فالنعت اى نعت البدل النكرة واجب لئلا يلزم القضية المقصود من غير
المقصود من كل وجه مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جانى

زيدا خوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين بان يكون المبدل
منه ظاهرا والمبدل ضميرا نحو اخوك ضربت زيدا اياه او بالعكس نحو اخوك ضربته
زيدا او لا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب لان ضمير المتكلم و
المخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل
يلزم انقسمة المقصود من غير المقصود مع اتحاد مدلوليهما نحو ضربته زيدا عطف
البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه فقوله تابع جنس شامل لتوابع كلها وقوله
غير صفة احترز عن النعت وقوله يوضح متبوعه احترز عن باقي التوابع مثل
اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسهما من نقب ولا دبر اعفر له اللهم ان كان فجر
وفصله اي فرق عطف البيان من البدل لفظا اي من حيث الاحكام
اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا و
المراد به كل تركيب اذا وقع عطف البيان للمعرف باللام المضاف اليه
الصفة المعرفة باللام فهنا عطف البيان جائز والبدل لا يجوز لان البدل
في حكم تكرير العامل فلو كرر العامل صار من قبيل الضارب زيد وهو ممتنع
فكذا هذا او المراد بمثل هذا التركيب كل تركيب اذا جعله عطف البيان كان حكما
غير ما جعله بدلا فيما ولي صورة النداء ايضا لكن التوجيه الاول اظهر والثاني افيد

قد تم الجزء الاول مع التحفة الخامسة ٢٥٧ ويتلوه الثاني ان شاء الله الخالق البرية

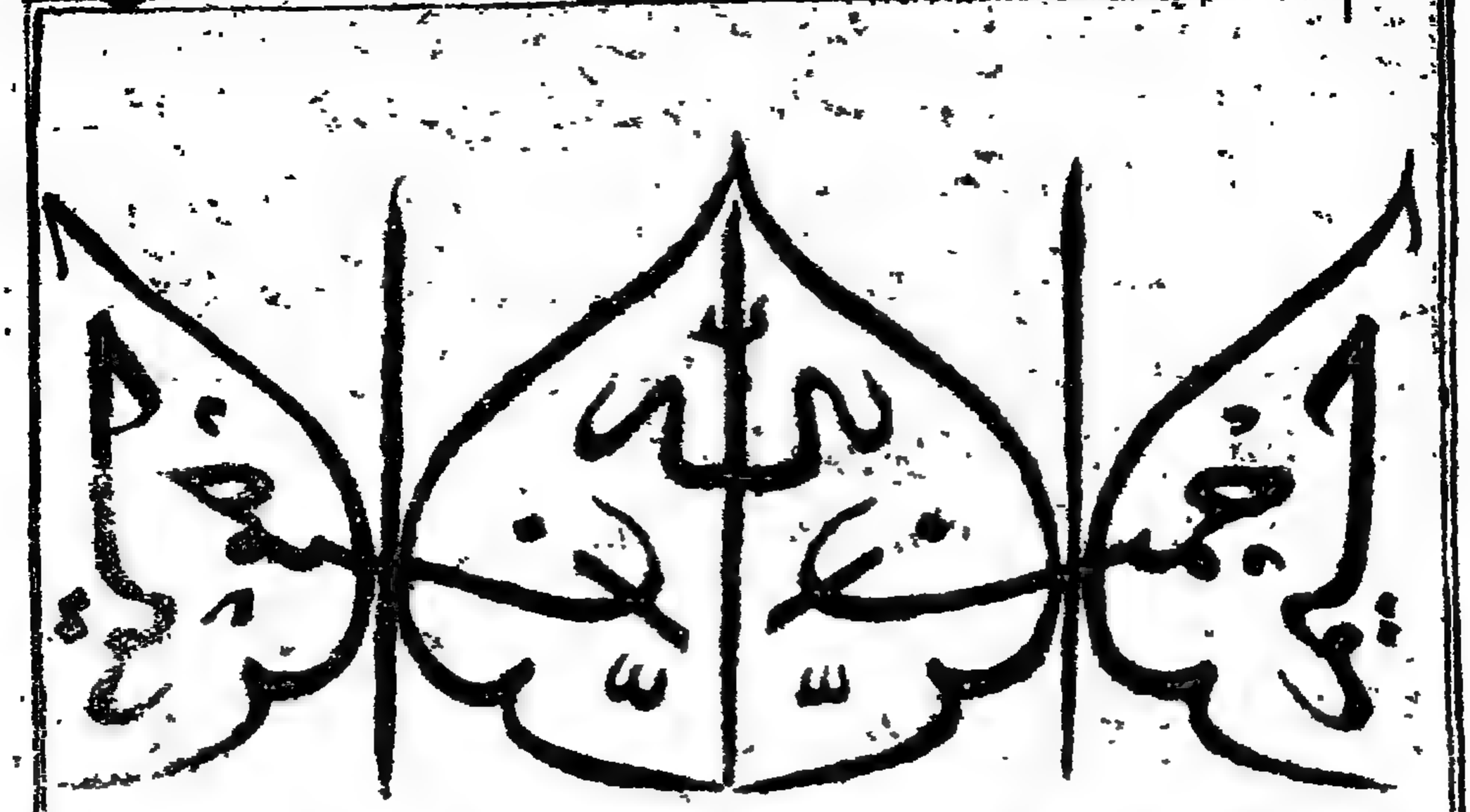

بسم الله الرحمن الرحيم

المبني ما اى اسم ناسب مبنى الاصل اى مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب فان قيل المأخوذ فى تعريف المبنى لفظ المبنى وهو مجهول فلزم تعريف المجهول بالمجهول وهو باطل قلنا هذا التعريف لفظى لمن يعلم على ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعلم على ماهيتك سم المبنى لانه لم يعلم على ماهية المبنى على الاطلاق لزم تعريف المجهول بالمجهول وهو لا يجوز فان قيل تعريف المبنى لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه دخل فيه المضارع لمشابهته بالماضى فى وقوعها صفة للنكرة قلنا ان كلمة ما عبارة عن اسم والمضارع فعل فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه غير المنصرف لانه مشابهة بالماضى فى وجود الفرعيتين قلنا المراد بالمناسبة المؤثرة فى منع الاعراب وهذه المناسبة نفس كذلك فان قيل المراد بالمناسبة لا يخلو اما مطلق المناسبة او المناسبة الخاصة فعلى الاول لزم المحذور المذكور وعلى الثانى يلزم التعريف بالمجهول قلنا المراد بالمناسبة مطلق المناسبة لكن المناسبة اذا ذكرت مطلقا فى اصطلاح النحاة فى مبحث المبنيات كان لها فيما صرح به صاحب المفصل وهو ان هذه المناسبة قد تحصل باعتبار مشابهة مبنى الاصل لمشابهة اسماء الاشارة والمضمرات والموصولات بالحرف فى الاحتياج وهذه المناسبة قد تحصل باعتبار تضمنه مبنى الاصل كتضمن اسماء الاستفهام والشرط لمعنى حرف الاستفهام والشرط وهذه المناسبة قد تحصل باعتبار وقوعه موقع مبنى

فنزال وتراك الواقعتين موقع اترك وانزل وهذه المناسبة قد تحصل باعتبار مشابهة لما وقع موقع
مبني الاصل كحضار وطمار المشابهتين بتراك ونزال الواقعتين موقع اترك وانزل وهذه المناسبة
قد تحصل باعتبار وقوعه موقع ما شابه المبني الاصل كزيد في يا زيد الواقع موقع الكاف الاسمية المشابهة
لكاف الحرفية الخطابية وهذه المناسبة قد تحصل باعتبار اضافة الى مبني الاصل كيوم في يوم ينفع
الصادقين صدقهم اعلم انه لابد في هذا المقام من معرفة امور خمسة المشابهة المشابهة والمناسبة والمجانسة و
المماثلة والمشاكلة فالمشابهة عبارة عن اشتراك الشيئين في وصف هو لازم لاحدهما ومشهور به احدهما كمشابهة
الرجل الشجاع بالاسد في الشجاعة فانها لازمة للاسد ومشهور بها الاسد والمناسبة عبارة عن اشتراك
الشيئين في الوصف اللازم لهما سواء كان احدهما مشهورا به كالشجاعة اولا كالحمى والمجانسة عبارة عن
اشتراك الشيئين في الجنس كمشاركة الانسان بالفرس في الحيوانية والمماثلة عبارة عن اشتراك الشيئين في
النوع كمشاركة زيد بعمرو في الانسانية والمشاكلة عبارة عن اشتراك الشيئين في صورة كمشاركة الاسد
المنقوش على الجدار بالهيكل المخصوص في الصورة او وقع غير مركب مع غيره على وجه تحقق معه عامله فان
قيل المبني مقابل المعرب والماخوذ في تعريف المعرب عدم المشابهة فالمناسب ان يعرف
المبني بالمشابهة رعاية للمقابلة قلنا المراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هذه المناسبة
فان قيل تعريف المبني لا يكون مانعا عن دخول الغير لدخول المبتدأ والخبر فيه لان المتبادر من التركيب التركيب
مع العامل وهما ليسا مركبين بعاملهما لان العامل فيهما معنوي وتركيب المعنوي مع اللفظي محال قلنا المراد بالتركيب
التركيب مع غيره سواء كان عاملا او غيره ولا شك ان كل واحد من المبتدأ والخبر مركب مع صاحبه فان قيل هذا التعريف
لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه غلام زيد لانه ايضا مركب مع غيره قلنا المراد بالتركيب التركيب الذي يتحقق
معه عامل ذلك الاسم فان قيل ان كلمة او لاحد الامرين فلا يصدق الحد على ما وجد فيه هذان الامران اعني
المناسبة وعدم التركيب كهؤلاء قلنا ان كلمة او ههنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع فان قيل ان كلمة او مشتركة بين
هذين المعنيين وفي ايراد احد المعنيين لمشترك لابد من القرينة فما القرينة ههنا قلنا القرينة هي المقابلة
بين المبني والمعرب لان المعتبر في مفهوم المعرب امران التركيب وعدم المشابهة فالمعتبر في مفهوم
المبني انتفاء الامرين سواء كان معا او بانتفاء احدهما فان قيل ما الوجه للمصنف حيث غير ترتيب
ذكر المشابهة والتركيب في تعريف المعرب والمبني تقديما وتاخيرا قلنا انما غيره ايثارا لتقديم ما مفهومه وجودي
لشرف الوجود على العدمي وحكمه اي الاثر المترتب على بناء المبني هذا ان لا يختلف اخره باختلاف العوامل وان
اختلف بغير اختلاف العوامل مثل جاءني رجل منو ورأيت رجلا منا ومررت برجل مني والقابه

اى القاب المبنى من حيث حركات آخره وسكون آخره ضم وفتح وكسر للحركات الثلثة ووقف للسكون
كما هو مذهب البصريين والكوفيون لا يفصلون بين القاب المبنى والمعرب فيستعملون القاب المبنى
فى المعرب وبالعكس فان قيل اضافة القاب الى المبنى لا يصح لان هذه الالقاب القاب لما
هو عارض الى المبنى اعنى الحركات السكون قلنا ان اضافة الالقاب الى المبنى اضافة
بحال متعلقة لا بحالها فان قيل لانسلم ان هذه الالقاب القاب لحركات المبنى لانها كما تستعمل
فى الحركات البنائية كذلك تستعمل فى الحركات الاعرابية بدليل تحول المصنف بالضمة رفعا والفتحة
نصبا والكسرة جرا قلنا ان للقب معنيين لقب بمعنى خاص ولقب بمعنى عام فاللقب بمعنى خاص
ما يكون الخصوص من الجانبين واللقب بمعنى عام ما يكون الخصوص من جانب المعرف فالمراد باللقب
هنا بمعنى الثانى يعنى ان الحركات البنائية لا يعنيها الا بهذه الالقاب هذه الالقاب كما يعبر بها
عن الحركات البنائية كذلك يعبر بها من الحركات الاعرابية وهى المضمرات واسماء الاشارة والموصولات
والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف فان قيل المبنى مذكر و
الضمير راجع اليه مؤنث فلا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع اليه قلنا ان تانيث الضمير باعتبار
الجزء فان قيل كما ان جميع الظروف ليس من المبنيات كذلك جميع اسماء الاشارة ليس من
المبنيات لان ذان وذين معربان عند البعض فينبغى ان يقيدها بقيد البعض قلنا اعرابها خلافى لا اعتبار
له فان قيل كما لا يكون جميع الظروف من المبنيات كذلك لا يكون جميع الموصولات من المبنيات
لان اى دائما معربة بالاتفاق فينبغى ان يقيدها بقيد البعض قلنا ان اعرابها مختص ببعض
الاحوال وهى ان يحذف صدر صلتها فلا اعتبار له فصار هذه الابواب ابواب ثمانية فى
بيان اسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل فى الاسماء الاعراب فاذا كان
مبنيا فلا بد من علتين آخرين احدهما علة البناء على الحركة فان الاصل فى البناء السكون والاخر
للحركة المعينة اعلم ان الاسم المبنى المبحوث عنه فى اصطلاح النحاة على ثمانية انواع بالاستقراء المضمرات
واسماء الاشارة آه ووجه الضبط ان علة بناء المبنى لا يخلو اما عدم التركيب واما مناسبة
بمبنى الاصل فالاول هى الاصوات فان بعضها غير مركبة كغاق وبعضها وان كان مركبة
لكنها حكاية عنها والثانى اما ان يكون مناسبا بالماضى او الامر الحاضر او الحرف فالاول هى
اسماء الافعال والثانى اما ان يكون مناسبا بالحرف من حيث الصورة بان يكون موضوعا
بوضع الحرف واما ان يكون مناسبا بالحرف من حيث المعنى فان كان الاول فهى الكنايات

مثل كم وكذا وغير ذلك مما يكون موضوعا بوضع الحرف مثل هذا ومنذ وعن وعلى وان كان الثاني فايضا
لا يخ اما يكون متضمنا لمعنى الحرف واما ان يكون مناسبا بالحرف في الاحتياج فان كان الاول
فهي المركبات وان كان الثاني فالمحتاج اليه لا يخلو اما ان يكون جملة حقيقة او حكما او لا فان
كان الاول فهي الموصولات وان كان الثاني فذلك المحتاج اليه لا يخ اما ان يكون مذكورا او غير مذكور
فان كان الثاني فهي الظروف وان كان الاول فالمحتاج اليه فيه لا يخلو اما ان يكون اشارة حسية او
قرينة الغيبة او التخاطب او التكلم فالاول اسماء الاشارة والثاني المضمرات **فان قيل** ان عدكم الجزئية
من القسم الذي يناسب بالحرف مستقيم لكن عدكم الاستفهامية من هذا القسم لا يستقيم لانه كما يناسب الحرف
من حيث الصورة فكذا من حيث المعنى لتضمنه معنى الاستفهام **قلنا** الانفصال بين هذه الابواب
الثمانية من قبيل منع الخلو لا من قبيل منع الجمع **فان قيل** عدكم الجزئية والاستفهامية من القسم المناسب
بالحرف من حيث الصورة يستقيم لكن عدكيت وذيت وكذا من هذا القسم لا يستقيم لانه لم يوضع بوضع الحرف
قلنا هذا التقسيم بالنظر الى وصول هذه الابواب والاصل في الكنايات هو كم الاستفهامية والجزئية **فان**
قيل ان الظروف من القسم الذي يكون المحتاج اليه فيه غير مذكور يصح بالنظر الى قبل وبعد لا بالنظر
الى اذ وحيث لان المحتاج اليه هو المضاف اليه وهو المذكور اعني الجملة **قلنا** المضاف اليه لهما في الحقيقة
مضمون الجملة وهو غير مذكور بل المذكور هو الجملة وهي ليست مضافا اليها في الحقيقة المضمر ما اي اسم
وضع لمتكلم او مخاطب **فان قيل** ان تعريف المضمر المتكلم والمخاطب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيهما
لانه دخل فيه لفظ المتكلم وعلمه في الاول ودخل لفظ المخاطب وعلمه في الثاني **قلنا** ان قيد الحيثية مراد في التعريف
يعني ضمير المتكلم ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه وضمير المخاطب ما وضع لمخاطب من حيث انه مخاطب
بهذا اللفظ يتوجه اليه الخطاب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما التقديم اللفظي ما يكون المقدم ملفوظا
حقيقة سواء كان مقدما حقيقة كما في ضرب زيد غلامه او حكما كما في ضرب غلامه زيد والتقدم المعنوي ما لا يكون
المقدم مذكورا من حيث اللفظ بل من حيث المعنى سواء كان المعنى مفهوما من لفظ بعينه كما في قوله
تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى او مفهوما من سياق الكلام كما في قوله تعالى ولابويه لكل
واحد منهما السدس والتقديم الحكمي ما لا يكون المقدم مذكورا لا من حيث اللفظ ولا من حيث
المعنى بل هو مفروض تعظيما لقصته كما في قوله تعالى قل هو الله احد وهو متصل ومنفصل لانه اما محتاج في
التلفظ الى ضم كلمة اخرى او لا الاول متصل والثاني منفصل فالمنفصل هو المستقل بنفسه يعني لا يحتاج في
التلفظ الى ضم كلمة اخرى والمتصل غير مستقل بنفسه يعني يحتاج في التلفظ الى ضم كلمة اخرى فان قيل

تقسيم الضمير الى المتصل والمنفصل تقسيم بعد تقسيم الى المتكلم والمخاطب والغائب وهو تحصيل الحاصل وذا باطل
قلنا ان التقسيم الاول في الضمير بالنظر الى مرجعه وهذا التقسيم بالنظر الى ما قبله فلا يلزم تحصيل الحاصل
وهو مرفوع ومنصوب ومجرور لان عامله اما مقتضى الرفع او النصب او الجر فالاول مرفوع والثاني
منصوب والثالث مجرور فان قيل ان تقسيم الضمير الى المرفوع والمنصوب والمجرور تقسيم بعد تقسيم
وهو تحصيل الحاصل وهو باطل قلنا ان التقسيم الاول بالنظر الى مرجعه والثاني بالنظر الى ما قبله و
هذا التقسيم باعتبار الاعراب فان قيل ان تقسيم الضمير الى المرفوع والمنصوب والمجرور لا يصح لان هذه
الاقسام اقسام الاسم المعرب والضمير مبني قلنا ان التقسيم الى هذه الاقسام لقيامه مقام الظاهر الذي
هو منقسم الى هذه الاقسام الثلاثة فالاولان اي المرفوع والمنصوب متصل ومنفصل اي كل واحد منهما
والثالث اي المجرور متصل فقط فذلك خمسة انواع اي المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل
والمنفصل والمجرور المتصل فقط اعلم ان القياس يقتضي ان يكون لكل واحد من ضمير المتكلم والمخاطب والغائب
ستة فيصير مجموع الضمائر تسعين لفظا وآلة على تسعين معان لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين دالين على ستة
معان وللمخاطب خمسة الفاظ دالة على ستة معان لاشتراك التثنية وللغائب ايضا كذلك لاشتراك التثنية
فيصير مجموع الضمائر ستين لفظا دالة على تسعين معان فالاول ضربت وضربت اي ضمير ضربت وضربت
الى ضربن وضربن وطريق التصريف هذا ضربت ضربتا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربنا
ضربوا ضربت ضربتا ضربن وضرب وضربنا آه فان قيل لم خالف المصنف عن اصطلاح الصرفيين بابتدائه
بالمتكلم ثم المخاطب ثم الغائب قلنا المنظور في النظر الصرفيين هو البحث عن الصيغة وصيغة الغائب
اصل بالنظر الى المتكلم والمخاطب من حيث تجريدها عن الزوائد بالنظر الى اصل الصيغة والمنظور في نظر النحوي
هو البحث عن الضمير وضمير المتكلم اصل بالنظر الى المخاطب والمخاطب اصل بالنظر الى الغائب فان قيل
الاول مبتدأ وضربت خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لان الاول عبارة عن الضمير وضربت
ليس ضميرا بل الضمير جزء منه قلنا العبارة محمول على حذف المضاف فيكون التقدير الاول ضمير ضربت
والثاني انا الى هن هذا مثال المرفوع المنفصل وطريق التصريف هذا انا نحن انت انتما آه والثالث ضربني
الى ضربهن وانني الى انهن هذا مثال المنصوب المتصل وتصريفه هذا ضربني ضربنا ضربك ضربكما آه و
امني اننا انك انكما آه والرابع اياي الى اياهن هذا مثال المنصوب المنفصل وتصريفه هذا اياي ايانا اياك
اياكما آه ثم اعلم ان في اياي اختلافات كثيرة فذهب البعض الى ان ايا ضمير واللواحق للدلالة
على احوال المرجع اليه من الافراد والتثنية والجمعية والغيبة والخطاب والتكلم والتذكير والتانيث والبعض

ذهبوا الى ان ايا حرف عماد واللواحق ضمير والبعض ذهبوا الى ان المجموع ضمير والمختار هو المذهب الاول
والمذهبان الاخيران محل الاعتراض اما الاعتراض على المذهب الثاني فهو انه يلزم ان يكون الضمير المنصوب
متصلا لا منفصلا وهذا خلاف المفروض واما الاعتراض على المذهب الثالث فهو انه لما كان المجموع
المركب من اللاحق والملحوق ضميرا فيفوت الدلالة على احوال المرجع اليه وهو غير مستحسن والخامس غلامي ولي
الى غلامهن ولهن هذا مثال المجرور المتصل وطريق التصريف هذا غلامي غلامنا غلامك غلامكما آه لي لنا
لك لكما آه فالمرفوع المتصل خاصة لا المنصوب والمجرور يستتر لان ضمير المرفوع المتصل كالجزء من الفعل
فيستتر فيه لدلالة الفعل عليه في الماضي للغائب والغائبة وفي المضارع المتكلم مطلقا سواء كان المتكلم واحدا
او مع الغير والمخاطب للغائب والغائبة وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم الفاعل او المفعول او الصفة
المشبهة او اسم التفضيل مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا فان قيل ينبغي ان يكون الالف في
ضاربان والواو في ضاربون ضميرين كما في تثنية الافعال وجمعها قلنا لو كان الالف في ضاربان
والواو في ضاربون ضميرين لم يتغيرا بدخول العوامل لان الضمير لا يتغير بدخول العامل وهما يتغيران فعلم
ان الالف في ضاربان والواو في ضاربون ليسا بضميرين بل الضمير مستتر فيهما ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر
المتصل لان وضع الضمائر للايجاز والاختصار والمتصل اخصر من المنفصل وذلك بالتقديم على عامله لان
الاتصال انما يكون باخر العامل لا باوله او بالفصل لغرض لئلا يفوت الغرض المطلوب على تقدير
الانفصال او بالحذف لان الاتصال انما يكون بالملفوظ لا بالمحذوف اذ ليس له وجود في اللفظ
او بكون العامل معنويا لان الاتصال انما يكون بالملفوظ لا بالمعنوي اذ ليس له وجود في اللفظ او حرفا
والضمير مرفوع لان الضمير المرفوع قوي والحرف ضعيف واتصال بالضعيف خلاف لغتهم او بكونه
مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له لانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض
الصور كما في زيد عمرو ضاربه هو وحمل عليه ما لا التباس فيه طردا للباب فان قيل على تقدير الانفصال يلزم
الالتباس ايضا لان هو مثلا كما يصح لزيد كذلك يصلح لعمرو قلنا ان بتقدير الانفصال لا يلزم الالتباس
لانه لما انفصل الضمير على خلاف القياس علم ان مرجعه ايضا خلاف القياس وهو البعيد مثل اياك ضربت مثال
التقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال الحذف
العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا
[illegible] مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فان قيل هذا المثال
[illegible] كان هي فاعلا لصفة والامر ليس كذلك اذ يجوز ان يكون هي تاكيد الضمير المستكن في الصفة

على ان التاكيد لازم بدليل قولهم نحن الزيدون ضاربوهم نحن قلنا ان العمدة من النحاة الزمخشري وهو صاحب
الكشاف وحكى عنه ضاربهم نحن فعلم ان هي فاعل لا تاكيد فان قيل ما الوجه للمصنف انه اختار بالمثال صورة عدم
الالتباس فيها قلنا انما اختارها ليثبت الحكم في صورة الالتباس بالطريق الاولى واذا اجتمع الضميران وليس
احدهما مرفوعا اذ لو كان احدهما مرفوعا يجب الاتصال في الضمير الثاني لان ضمير المرفوع كالجزء من الفعل فكانه
لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني ان شئت اوردته
متصلا نظرا الى لفظ الاول نحو اعطيتكه وان شئت اوردته منفصلا نظرا الى معنى الاول نحو اعطيتك اياه و
ضربيك وضربي اياك والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او كان اعرف لكن لا تقدمناه فهو منفصل اما في الاول
فلئلا يلزم الترجيح بتقديم احد المثلين على الاخر في الكلمة الواحدة حكما واما في الثاني فلئلا يلزم تقديم الاضعف
على الاقوى في الكلمة الواحدة حكما نحو اعطيته اياه او اعطيته اياك والمختار في خبر باب كان الانفصال اي
انفصال الضمير لان خبر كان في الاصل خبر المبتدا وخبر المبتدا واجب الانفصال لكون عامله معنويا وايضا
يشبه بالمفعول لانه وقع بعد المرفوع وضمير المفعول واجب الاتصال فههنا الاتصال والانفصال جائزان
لكن الانفصال مختار على الاتصال لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة مثل زيد قائم وكنت
اياه والاكثر لولا انت الى آخره يعني ان الاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لان ما بعد لولا مبتدا
محذوف الخبر والمبتدا واجب الانفصال لكون عامله معنويا وعسيت الى آخره لان ما بعد عسى فاعله و
والفاعل واجب الاتصال وقد جاء لولاك وعساك الى آخرهما اعلم ان في لولاك وعساك مذهبين مذهب
الاخفش ومذهب سيبويه فمذهب الاخفش ان ما بعد لولا ضمير مجرور وقع في موقع المرفوع فان الضمائر
قد يقع بعدها موقع بعض ومذهب سيبويه ان لولا في هذا المقام حرف جر وما بعده ضمير مجرور وقع في موقعه
وما بعد عسى ضمير منصوب عند الاخفش وقع موقع المرفوع وعسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى عند سيبويه
وما بعده ضمير منصوب وقع في موقعه فالحاصل ان الاخفش تصرف في المعمول وسيبويه تصرف في العامل
ونون الوقاية مع الياء اي مع ياء المتكلم لازمة في الماضي لتقي آخر الماضي من الكسرة التي هي اخت الجر
المختص بالاسم ولهذا سميت هذا النون نون الوقاية وفي المضارع عريا عن نون الاعراب لتقي آخر
المضارع ايضا عن تلك الكسرة فان قيل هذا ينتقض بكسرة تضربين لانها كسرة في آخر الفعل وهو جائز قلنا
ان هذه الياء ضمير الفاعل وهو كالجزء من الفعل فيكون في وسط الكلمة حكما فان قيل هذا ينتقض بكسرة لم يكن
الذين كفروا وقل الحق لان هذه الكسرة في آخر الفعل وهو جائز قلنا ان هذه الكسرة بعارض التقاء الساكنين
والعوارض لا تعتبر وانت مع النون فيه ولدن وان واخواتها مخير بين الاتيان والترك اما الاتيان

الحاء فتحة لاجل الالف الضمائر كانت البنائية في غير لدن ومحافظة السكون في لدن واما التحرك فلعلا يلزم اجتماع الثنوات
ولو كان حكمها كذا في لعل وليت محمول على اخواتها ويختار في ليت لانه لا مانع في ذاتها ويحمل على اخواتها خلاف
الاصل ومن ثم قد وقط للمحافظة على السكون الذي هو اصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها لعل لثقل
التضعيف وطول اللفظ وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا والخبر قيل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل
مطابق للمبتدا في الافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث والتكلم والتخاطب والغيبة غاية للمطابقة
بين الراجع ومرجعه وسميي فصلا ليفصل من كونه نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتبع فاوخل فيما التباس فيه طردا
للباب نحو قوله انا كنت انت الرقيب وشرطه ان يكون الخبر معرفة لان ايراد الفصل لدفع التباس
الا التباس انما يلزم عند تعريف الخبر او افعل من كذا الاحاقة بالمعرفة في امتناع دخول اللام به مثل كان زيد
هو افضل من عمرو لا موضع له اي لا محل للفصل من الاعراب عند الخليل لانه حرف اورد على صورة الضمير والحروف
لا محل لها من الاعراب وفي بعض العرب يجعله مبتدا وما بعده خبره اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا وما
بعده خبره والا فالعرب لا يعرف المبتدا والخبر لكن يعلم من اعراب ما بعده فان كان اعراب ما بعده رفع فهو مبتدا
وان كان اعراب ما بعده نصب فهو ضمير الفصل ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا
والقصة اذا كان مؤنثا ان الجملة المذكورة بعده لا يخلوا اما ان تبين حال المذكر فقط او المؤنث فقط
او كليهما فالاول ضمير الشان نحو هو زيد قائم والثاني ضمير القصة نحو هي هند قائمة والثالث اما ان يكون
العمدة فيها مذكرا او مؤنثا فالاول ضمير الشان نحو هو ضرب زيد هند او الثاني القصة نحو هي ضربت هند
زيدا فان قيل ان معنى قبل وتقدم واحد فذكر قبل بعد تقدم مستدرك لا فائدة فيه قلنا ايراد لفظ
قبل بعد تقدم لتاكيد معنى تقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود او نقول ان معنى تقدم هذا انه
تقع من غير سبق مرجع ضمير غائب وهذا المعنى اعم بحسب المفهوم من ان يكون قبل الجملة او بعدها والمراد
ما يكون قبل الجملة فلذا قيده بقوله قبل الجملة فان قيل ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة صفة ضمير
الغائب والاصل في الصفات الاحتراز فينبغي ان يكون هذا القيد واطلاقي بيان هذه القاعدة قلنا ان
قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة اوردت لبيان الواقع وليست داخلة في بيان هذه
القاعدة لان هذا الحكم ثابت مطلقا سواء وقعت هذه التسمية اولا واليضا يلزم استدراك قوله لفسر
بالجملة بعده فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو الشان هو زيد قائم لانه ضمير غائب وقع قبل الجملة
مفسر بالجملة وهو لا يكون ضمير الشان قلنا لما حلت التقديم على ما ذكرنا لم ينقض القاعدة بقولنا الشان
هو زيد قائم لان مرجعه مذكور سابقا ويكون متصلا ومنفصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل

لان عاملا اما ان يكون صالحا للاتصال اولا الثانى منفصل والاول اما ان يكون قابل الاستتار او
لا فالاول مستتر والثانى بارز مثل هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف اما جوازه
فلوقوعه على صورة الفضلة اما ضعفه فلانه حذف الضمير المرفوع بلا دليل عليه كما فى قول الشاعر ان من يدخل
الكنيسة يوما يلقى فيها جازرا وظباء الا مع ان اذا خففت فانه لازم كما فى قوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله
رب العالمين لان اعمال المكسورة بعد تحقيقها موجود فى سعة الكلام كما فى قوله تعالى وان كلا لما ليوفين
بهم واعمال المفتوحة بعد تحقيقها غير موجود فى سعة الكلام فغرضوا عملها فى ضمير الشان المقدر لئلا يلزم
زيادة الفرع على الاصل فان قيل زيادة الفرع على الاصل لازم لان اعمال المكسورة فى الظاهر
واعمال المفتوحة فى المقدر قلنا دوام العمل فى الضمير اقوى من العمل فى الظاهر احيانا اسماء الاشارة
ما وضع لمشار اليه اى وضع للمعنى المشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء حقيقة او حكما فلما قيد الاشارة
بالحسية لم يرد النقض على ضمير الغائب واللام الذهنى لان ما وضع المشار اليه اشارة ذهنية لا حسية و
تعميم الحسية عن الحقيقة والحكمى لئلا يرد النقض بمثل قوله تعالى ذلكم امركم لانه لزيادة التمكن فى ذهن
المومنين نازل بمنزل المحسوس فان قيل المشار اليه ماخوذ من الاشارة والمبدا مرجى فى المشتق
فح يلزم تعريف الشئ بنفسه وهو دور قلنا الاشارة الماخوذة فى المحدود اصطلاحى وفى الحد لغوى
فتغير الجهة وارتفع الدور وهى ذا للمذكر فان قيل ان للمذكر حال عن ذا والحال انما يكون عن الفاعل
او المفعول وذا لا يكون واحدا منهما قلنا ان ذا فاعل للفعل المعنوى المفهوم من لسبة الخبر الى المبتدا
ولمثناه ذان وذين فان قيل ان ذان وذين معطوف على ذا ولمثناه حال عنه فح يلزم تقديم
الحال على العامل المعنوى وهو باطل قلنا نعم لكنه قدم عليه لقرب الضمير الى مرجعه فان قيل
ان قوله هى مبتدا وذا مع ما عطف عليه كلوا حد منهما خبر للمبتدا فح يلزم حمل الجزء على الكل والواحد على
المتعدد وهو باطل قلنا ان ذا مع ما عطف عليه خبر عن المبتدا بطريق تقديم العطف على الربط و
للمونث تا وذى قيل تا اصل فى لغات المونث فلم لم يبن منها الا هى وقيل ذى اصل لكونها
باذا ر ذا للمذكر فينبغى ان يبنا سبها وقيل هما اصلان وللقول باصالتها قدمنا على سائر لغات
المونث وفى وته وذه وتهى وذهى ولمثناه تان وتين فان قيل اختلاف ذان وذين وتان وتين
باختلاف العوامل فهى معربة فلا يصح عدها من المبنيات قلنا لعل هذا الاختلاف لسبب اختلاف العوامل
بل ذان وتان موضوعتان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها
على صورة المعرب اتفاقى لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيهما كما فى باقيها ولجمعهما اولا مدا

وقصر او يلحقها اي يدخل على اوائل اسماء الاشارة على سبيل اللحوق والعروض حرف التنبيه للتنبيه على
المشار اليه قبل التلفظ به فان قيل اللحوق ذكر الشيء في آخر الشيء وحرف التنبيه مقدم على اسم الاشارة
فكيف يصح قوله ويلحقها حرف التنبيه قلنا المراد باللحوق الدخول في اوائلها لكن اطلاق اللحوق
عليها اشارة الى عروضها ويتصل بها اي باواخرها حرف الخطاب للتنبيه على حال المخاطب من الافراد
والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث وهي خمسة في خمسة اي مضروبة في خمسة انواع اسماء الاشارة
فيكون اي الاقسام الحاصلة من ضرب الخمسة في الخمسة خمسة وعشرين وهي ذاك الى ذاكن و
ذانك الى ذانكن وكذلك البواقي ويقال ذا للقريب لان قلة الحروف يدل على قلة المسافة
وذلك للبعيد لان كثرة الحروف يدل على كثرة المسافة وذاك للمتوسط لان حروفه متوسطة
بين ذلك وذا فيدل على توسط المسافة فان قيل ان المناسب تاخير البعيد عن المتوسط
رعاية للمطابقة بين الوضع والطبع قلنا نعم لكن اخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد
تصور الطرفين فان قيل لم ذكر هذا الحكم على صيغة المجهول مع ان صيغة المجهول خلاف الاصل قلنا
لما راى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاثة مقام الآخرين لم ياخذ هذا الفرق مذهبه بل حاله
الى غيره وتلك وتانك وذانك مشددتين واولالك مثل ذلك في افادة البعد وتاك وتانك
وذانك مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثمة وهنا
وهنا فللمكان خاصة فلا يستعمل في الزمان الا مجازا على سبيل التشبيه كما في قوله تعالى هنالك الولاية لله
الحق فان قيل ما الوجه للمصنف ان ينقل هذا الحكم بكلمة هذا قلنا للتنبيه على ان هذا الحكم متفق عليه عند
المصنف وغيره الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد فان قيل الموصول ماخوذ من الصلة والمبدأ
مرعي في المشتق فح يلزم تعريف الشيء بنفسه وهو دور قلنا الصلة الماخوذة في المحدود اصطلاحي
وفي الحد لغوي فلا دور فان قيل هذه العبارة لا يودي ما هو المراد لان المراد نفي التمام عن الجزئية وهذه
العبارة مشعر بنفي الجزئية من التمام قلنا ان جزءا منصوب على التمييز وموصوف بصفة مقدرة وهو تام
فحاصل المعنى هذا الموصول ما لا يكون جزءا تاما الا بصلة وعائد او نقول ان لا يتم بمعنى لا يصير وهو
من الافعال الناقصة وجزءا خبره موصوف بصفة مقدرة فيكون التقدير الموصول ما لا يصير جزءا تاما
الا بصلة وعائد والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا ينحل اليه المركب اولا الى انضمام
امر آخر كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وهذا رد على الرضي حيث قال المراد بالجزء التام
ما يكون ركنا من الكلام كالمسند والمسند اليه لا غيرهما من الفضلات فان قيل ما الوجه للمصنف

حيث نفى الجزء التام لا الجزء المطلق قلنا الموصول مع الصلة جزء تام من المركب فيكون الموصول وحده
جزءا الجزء وجزء جزء المنفى وان لم يكن جزءا ما لكنه جزء ناقص فان قيل ان معرفة الصلة موقوف على
الموصول في الواقع اعني جملة خبرية مذكورة بعد الموصول مشتملة على عائد فلو عرف الموصول بها لزم الدور
قلنا المراد بالصلة ههنا معناها اللغوي لا الاصطلاحي فلا دور فان قيل المعنى اللغوي مجاز بالنسبة
الى المعنى الاصطلاحي ولا بد في المجاز من القرينة وما القرينة ههنا على ارادة المعنى اللغوي قلنا القرينة
عليه قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا خلاف في حيث
وليس لها صلة اصطلاحية او نقول عن اصل الاعتراض المراد بالصلة ههنا معناها الاصطلاحي لكن يكفي
ان يعرف الصلة بالاجمال توقف معرفتها على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لائم الا
هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فان قيل فعلى هذا يلزم استدراك قوله وعائد لانه مأخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية
قلنا انما ذكره تصريحا بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث اعلم انه لما كانت الصلة بمعنيه
اعلم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او انشائية والمراد ههنا الخبرية فقط والعائد اعلم من ان يكون ضميرا
او غيره ولا يكون بحسب الواقع الا ضميرا او الضمير اعم من ان يكون راجعا الى الموصول او الى غيره ولا يكون بحسب
الواقع الا راجعا الى الموصول فاشار المصنف الى تعيين هذه الامور بقوله وصلة جملة خبرية اما كونها
جملة لان الصلة لبيان الموصول والبيان لا يحصل الا بجملة واما كونها خبرية لان الصلة مربوطة
بالموصول والانشائية لا تقبل الربط والعائد الضمير للربط بين الصلة والموصول وصلة الالف
واللام اسم الفاعل والمفعول لان اللام الموصولية تشبه اللام الحرفية في الصورة فجعلت صلتها ما كانت
جملة معنى ومفردا صورة عملا بالشبه الحقيقة وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث
واللذان واللتان بالالف في حالة الرفع والياء في حالة النصب والجر فالاول لمثنى المذكر والثاني
لمثنى المؤنث والاولى مشتركة بين جمع المذكر والمؤنث لكن استعمالها في جمع المذكر اشهر والذين وهو لجمع المذكر
خاصة واللاء واللاي مشتركة بين جمع المذكر لكن استعمالها في جمع المؤنث اشهر واللائي واللواتي
لجمع المؤنث خاصة وما بمعنى الذي يستعمل في غير ذوي العقول غالبا وقد يستعمل في غير ذوي العقول ايضا نحو
قوله تعالى والسماء وما بناها ومن بمعنى الذي يستعمل في ذوي العقول غالبا وقد يستعمل في غير ذوي العقول ايضا
كما في قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه واي واية فالاول بمعنى الذي للمذكر والثاني بمعنى التي
للمؤنث وذو الطائية اي المنسوب الى بني طي كما في قول الشاعر انا ابو وجدي وبيري ذو حضرت و
ذو طويت اي التي حضرتها والتي طويتها او ذا بعد ما للاستفهام كما في قوله ما صنعت اي ما الذي صنعت

والالف واللام والعائد المفعول يجوز حذفه لانه فضلة وحذف الفضلة جائز نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء اى يشاءه فان قيل هذا ينتقض بقولهم سمع الله لمن حمده لان العائد فيه مفعول ولا يجوز حذفه قلنا المراد بالعائد ما يكون راجعا الى الموصول وههنا ليس كذلك فان قيل هذا ينتقض بمثل الذى ضربته فى داره لان العائد فيه مفعول راجع الى الموصول ولا يجوز حذفه قلنا العائد المفعول يجوز حذفه اذا لم يوجد المانع وههنا وجد المانع وهو اجتماع الضميرين فى صلة واحدة اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه بالاخبار بالذى وعرضهم من وضعه تمرين المتعلمين فيما يتعلق فى مسائل هذا الفن فقال واذا اخبرت بالذى صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضمير الها، واخرته خبرا عنه فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت الذى ضربته زيد وكذلك الالف واللام فى الجملة الفعلية خاصة يصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها لان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل والمفعول و لا يمكن اخذهما الا من الجملة الفعلية فان قيل هذا ينتقض بنحو ليس زيد قائما لانه جملة فعلية ولا يصح الاخبار عن خبرها بالالف واللام قلنا المراد بالجملة الفعلية ما يكون فعلها متصرفا وليس فعل جامد فان قيل هذا ينتقض بنحو سيقوم زيد وسوف يقوم زيد وان يقوم زيد وما يقوم زيد لانها جمل فعلية وفعله متصرف ولا يصح الاخبار عن اجزائها بالالف واللام قلنا المراد بالجملة الفعلية ما يكون فعلها متصرفا وكيس بمصدر بحرف لا يستفاد معناه من اسم الفاعل والمفعول فان تعذر امر منها تعذر الاخبار ومن ثمة اى من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع فى ضمير الشان لانه واجب التقديم على الجملة فلو اخبر عنه بالذى لفات التقديم والموصوف بدون الصفة والصفة بدون الموصوف نحو ضربت زيدا العاقل لزوم كون الضمير موصوفا او صفة وهو باطل والمصدر العامل بدون المعمول نحو اعجبنى من دق القصار الثوب لانه يؤدى الى اعمال الضمير والضمير ليس بعامل و الحال لان الحال واجب التنكير والضمير واجب التعريف فكيف يقع المعرفة موقع النكرة والضمير المستتر فى غير ما والاسم المشتمل عليه فى نحو زيد ضربت غلامه فلو اخبرت عن غلام ويقال الذى زيد ضربته غلامه فالضمير فى ضربته ان كان راجعا الى الموصول بقى المبتدا بلا عائد وان كان راجعا الى المبتدا بقى الموصول بلا عائد وكل واحد منهما باطل وما الاسمية لا الحرفية موصولة نحو عرفت ما اشتريت واستفهامية نحو ما عندك وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة سواء كان موصوفا بالمفرد نحو مررت بما معجب لك او بالجملة كما فى قول الشاعر ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اى فرجة تامة بمعنى الشئ منكرا عند ابى على وشئ معرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هى وصفة

نحو اضرب ضربا ما ومن كذلك مثال الموصولة نحو اكرمت من جاءك ومثال الاستفهامية نحو من غلامك ومثال الشرطية من تضرب اضرب ومثال الموصوفة نحو قول الشاعر وكف بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا + الا في التامة والصفة واي دابة كمن في ثبوت الامور الاربعة الا في التامة والصفة مثال الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت ومثال الاستفهامية نحو ايهم اخوك ومثال الشرطية قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومثال الموصوفة نحو يا ايها الرجل فان قيل ان اي يجيئ صفة كما في قوله مررت برجل اي رجل فكيف يصح تشبيهه بمن وهو لا يجيئ صفة اصلا قلنا ان اي الواقعة صفة في الاصل استفهامية لكن نقلت عن معنى الاستفهام الى معنى الصفة بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر وهي اي كل من اي دابة معربة وجوبا لانها لازمة الاضافة الى المفرد والاضافة الى المفرد من خواص الاسم المتمكن فيقوى بها جهة الاسمية ويضعف جهة المشابهة بالحرف الا اذا حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا وانما بنيت لزيادة الاحتياج الاول الاحتياج الى نفس الصلة والآخر الاحتياج الى صدر الصلة وبنيت على الضم تشبيها بالغايات فان قيل ان اي الموصوفة ايضا بنية فلم لم يستثن بناءها قلنا ان بناءها مذكور في باب المنادى بان كل ما وقع منادى مفردا معرفة فهو مبني فلا حاجة الى ذكره ثانيا وفيما اذا صنعت فجهان احدهما الذي جوابه رفع على انه خبر المبتدإ المحذوف ليكون الجواب مطابقا للسؤال فيكون كل منهما جملة اسمية والآخر اي شيء وجوابه نصب على انه مفعول به لفعل محذوف ليكون الجواب مطابقا للسؤال فيكون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب وفي الثاني رفع الجواب لكن لم يتعرض المصنف للفوات المطابقة بين الجواب والسؤال اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه اف بمعنى الضجر واوه بمعنى التوجع لانهما بمعنى المضارع مع انهما من قبيل اسماء الافعال قلنا ان اف في الاصل بمعنى تضجرت واوه بمعنى توجعت لكن غير عنهما بالمضارع لان معناهما على الانشاء والمضارع النصب بالانشاء مثل رويد زيدا اي امهله وهيهات فاكسامي بعد فان قيل لم قدم مثال اسم فعل بمعنى الامر على مثال اسم فعل بمعنى الماضي قلنا انما قدم لان اكثر اسماء الافعال بمعنى الامر والغرة للاكثر فان قيل لما كان اسماء الافعال بمعنى الامر او الماضي فما الباعث عليهم حيث جعلوها من قبيل الاسماء لا من قبيل الافعال قلنا ان الحامل عليهم ان الفعل كلمة دلت على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة وهي لا تدل على هذا المعنى بل تدل على صيغة الماضي والامر لكن هذا الجواب ضعيف لان العرب افصح يتلفظون بلفظ صوره ولم يخطر ببالهم

لمطالبك واسع فاجيب عن الجواب ان يقال ان الجمل يلزم ان صنعتها مخالفة لصنيع
الافعال ويتصرف فيها تصرف الاسماء ولا يتصرف فيها تصرف الافعال ولهذا قال ما كان بمعنى الامر
او الماضي ولم يقل ما كان مساويا الامر او الماضي فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير
لانه دخل فيه ضارب في مثل زيد ضارب امس لانه دل بمعنى الماضي فينبغي ان يكون اسم الفعل وليس
كذلك قلنا المراد بالدلالة دلالة بحسب اصل الوضع وهذه الدلالة لعارض الدلالة والعوارض
لا تعتبر وفعال اي يؤون بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياسي اي قياسا
كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هذا الحكم مطرد في الثلاثي المجرد فان قيل هذه القاعدة منقوضة على
قوام وقعاد لانهما لا يجيئان بمعنى قم واقعد قلنا المراد بالاطراد الكثرة فان قيل لما كان المراد بالاطراد
الكثرة فكيف يصح نسبة القياس اليه قلنا ان نسبة القياس اليه ايضا للكثرة وفعال مصدر امعرفة
للفجار بمعنى الفجرة قال شارح الرضي لم يوجد نا دليل قاطع على تعريف المصدر وتانيثه قلنا لا يلزم من عدم
وجدانك عدم الوجود في نفس الامر وصفة مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني لمشابهته لعدل وزنة اما نه
فظاهر واما عدل افلان فعال بمعنى الامر معدول من الامر الفعلي للمبالغة فان قيل ان كون اسماء
الافعال معدولة من الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه لان المعدول لا يخرج سبب العدل عن نوعه
فكيف يخرج الفعل بسبب العدل من الفعل الى الاسم قلنا ان الدليل عليه موجود هي المبالغة لكن
هذا الجواب ضعيف لان المبالغة موجود في جميع اسماء الافعال ولم يقل بعدلها احد فالاولى في الجواب
ان يقال المراد بالعدل الاشتقاق ولا شك ان بالاشتقاق يخرج الشئ عن نوعه وفعال علما
للاعيان مؤنثا كقطام وعلاب مبني في الحجاز لمشابهة للفعال بمعنى الامر عدل اوزنة ومعرب في تميم
لعدم علة البناء في ذاتها وحملها على فعال بمعنى الامر عدل اوزنة خلاف الاصل الا ما كان في آخره راء
نحو حضار لان الراء حرف ثقيل لكونه في المخرج كالمكرر فاختير فيه البناء لان السلوك بطريقة واحدة اسهل
من السلوك بطريق مختلفة الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت به للبهائم فالاول كغاق حكاية
عن صوت الغرابة الثاني كنخ لناخة البعير فان قيل ان تعريف الاصوات لا يكون جامعا
لافراده لانه خرج منه الصوت الذي نقل من الصوتية الى المصدرية فقط مثل واها للتعجب وايضا
خرج منه الصوت الذي نقل من الصوتية الى المصدرية ومن المصدرية الى اسم فعل كصه بمعنى اسكت
ومه بمعنى اسمع وايضا خرج منه الصوت الذي يجري على لسان الانسان عند عروض المعنى له كقول
المتندم وتعجبي عند عروض الندامة والتعجب قلنا ان الاصوات الجارية على لسان

الانسان على قسمين منقولة وغير منقولة فالمنقولة لا يخلو اما منقول الى المصادر فقط او منقول الى
الى المصادر ومن المصادر الى اسماء الافعال فالاول داخل في باب المصادر والثاني داخل في
باب الاسماء الافعال فلو خرج عن تعريف الاصوات لا ضير فيه وغير المنقولة على ثلاثة اقسام
قسم يجري على لسان الانسان تشبيها بصوت الغير وقسم يجري على لسان الانسان كالبهائم
وقسم يجري على لسان الانسان عند عروض المعنى له فلما كان القسمان الاولان ملحقين بالاسماء
المبنية مع تعلقهما بالغير فهذا القسم الثالث مما لم يكن متعلقا بالغير يكون ملحقا باسماء المبنية بالطريق
الاولى اعلم ان علة بناء الاصوات عدم التركيب كما في الاسماء المتعددة فان قيل لما كان
علة بناء الاصوات عدم التركيب مع غيره فعلى هذا لو كان مركبا مع غيره كان معربا كما اذا قلت قال
زيد عند التعجب دي اوغاق عند صوت الغراب قلنا هي في هذه الحالة ايضا مبنية لا من حيث انها
اصوات بل من حيث انها حكاية عن الاصوات اعلم ان الاصوات لا يدل على المعنى باعتبار اصل
الوضع فان قيل لما لم يكن الاصوات دالة على معنى باعتبار اصل الوضع فلم تكن اسماء فلم ذكرتها في
باب الاسماء المبنية قلنا ان ذكرناها في باب اسماء المبنية لاجرائها مجراها واخذا حكمها المركبات
من اسم من الكلمتين ليس مسمى نسبة فان قيل تعريف المركبات لا يكون جامعا لافراده لانه خرج
منه مثل لسيبويه لانه مركب من كلمة وصوت لا من الكلمتين قلنا المراد بالكلمتين اعم من كونهما حقيقة
او حكما فان قيل المتبادر من الكلمتين ما هو مركب من الاسمين ومن فعل واسم فخرج من تعريف
المركبات ما هو مركب من فعلين او حرفين او مختلفين قلنا المراد بالكلمتين اعم من كونهما اسمين وفعلين او
حرفين او مختلفين فان قيل تعريف المركبات لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المركب التعدادي
كخمسة عشر لان بين جزئيه نسبة العطف قلنا المراد بالنسبة ما هو غير نسبة العطف لكن هذا الجواب ضعيف
لان النسبة نكرة وقعت في سياق النفي والنكرة الواقعة في سياق النفي عامة عامة وارادة الخصوص مع قرينة
العموم اصعب من خرط القتاد فالاولى ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احد
الكلمتين مع الاخرى فان تضمن الثاني حرفا مبنيا اما الاول فلوقوع آخره في وسط الكلمة وسط الكلمة
ليس محلا للاعراب واما الثاني فلتضمنه معنى الحرف كخمسة عشر وحادي عشر واخواتها فان قيل المثال
لتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فما الحاجة لايراد المثالين قلنا انما اوردا المثالين للتنبيه على
ان بناء هذه المركبات ثابت سواء كان احد جزئيه عددا مركبا مع العشرة او صيغة اسم الفاعل المشتق
منه فان قيل لا نسلم ان الجزء الثاني في حادي عشر متضمن معنى الحرف والا يلزم فساد المعنى

قلنا ان المتضمن بمعنى الحرف اعم من ان يكون حقيقة او حكما فحادى عشر وان لم يتضمن معنى الحرف حقيقة
لكن تضمن بمعنى الحرف حكما باعتبار المشتق منه لان حادى عشر مشتق احد عشر وهو متضمن معنى الحرف حقيقة
الا اثنى عشر فانه لا يبنى فيهما الجزءان بل الاول معرب يشبه بالمضاف فى سقوط النون الاعرابى والثانى
مبنى لتضمنه معنى الحرف والالف وان لم يتضمن الثانى حرفا اعرب ثانى لعدم علة البناء فيه وهو التضمن بمعنى
الحرف كبعلبك ومبنى الاول لوقوع آخره فى وسط الكلمة فى الاصح احترازا عن لغتين آخرين احدهما اعراب
الجزءين معا واضافة الاول الى الثانى مع منع صرف الثانى وثانيهما اعراب الجزءين معا واضافة
الاول الى الثانى مع صرف الثانى الكنايات جمع كناية وهى فى اللغة والاصطلاح ان يعبر عن
شىء معين بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءنى فلان
وانت تريد زيدا فان قيل الكنايات مبتدأ وكم وكذا خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح اذ يلزم
حمل الذات على الوصف وهو لا يجوز قلنا المراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدرى فان قيل
ان تعريف الكنايات لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه لفظ فلان فانه كناية مع انه معرب قلنا
المراد بالكنايات بعضها لا كلها فان قيل المراد بالبعض لا يخلو اما البعض مطلق او بعض معين فعلى الاول
يلزم المحذور المذكور وعلى الثانى يلزم التعريف بالمجهول لانه لا قرينة على البعض المعين قلنا المراد ببعض
ههنا بعض معين والقرينة عليه اصطلاح النحاة لانهم اصطلحوا فى باب المبنيات ان يراد بها ذلك
البعض المعين وكذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف فان قيل بحث الشىء موقوف
على معرفة نفس الشىء والمصنف لم يعرف الكنايات فكيف يصح البحث منها قلنا التعريف انما يكون للشىء
اذا كان بين افراده مفهوم مشترك ليس بين افراد الكنايات المعدودة من المبنيات مفهوم مشترك فنقول
التعريف انما يكون لشىء اذا كان افراده متعددا ومتكثرا غير محصورة وافراد الكنايات المعدودة من المبنيات
محصورة كم وبناؤها لكونها موضوعة بوضع الحرف ولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وكل الجزئية عليه
وكذا وبناؤها لكونها مركبة من كاف التشبيه واسم الاشارة فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقى باصل
البناء للعدد وكيت وذيت للحديث وبناؤهما ان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التى هى من
حيث هى لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه منهما رجح البناء الذى هو الاصل فى
الكلمات قبل التركيب من الكنايات كاى وانما بنى لانه مركب من كاف التشبيه ولفظة اى فصار المجموع
كلمة واحدة بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم بنى على السكون مثل كم فان قيل لما كان بعض من الكنايات كاى
ثم لم يذكره المصنف قلنا انما لم يذكره المصنف تنبيها على ان مرتبته فى البناء منحطة عن

اخواتها فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد لان كم الاستفهامية كناية عن مطلق العدد فلو اعطى لها تمييز العدد الاقل لعارضه تمييز عدد الاكثر ولو اعطى لها تمييز عدد الاكثر لعارضه تمييز عدد الاقل فاعطى لها تمييز العدد الاوسط لان غير الامور اوسطها والخبرية مجرور مفرد لان كم الخبرية كناية عن العدد الكثير وتمييز العدد الكثير مجرور مفرد فكذا تمييزها ومجموع لان العدد الكثير صريح في الكثرة وكم الخبرية ليست كذلك فلا بد فيها من جمعية التمييز ليكون هذا جبيرة لما فاتها من الصراحة وقد تدخل من فيها اى على تمييز الاستفهامية والخبرية لان التمييز للبيان وكلمة من ايضا للبيان فبينهما مناسبة فان قيل ان دخول من في تمييز كم الخبرية مستقيم لموافقة اعراب التمييز وفي تمييز كم الاستفهامية غير مستقيم لعدم موافقة اعراب التمييز قلنا ان كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اياتٍ بينة يحتمل كم الاستفهامية والخبرية وعلى كل من التقديرين دخل من في تمييزها ولها صدر الكلام لان الاستفهامية يتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام والخبرية يدل على انشاء التكثير فوجب التنبيه عليه من اول الامر فان قيل كيف يجمع الخبرية والانشائية في كم الخبرية لمنافاتهما لان الخبر يحتمل الصدق والكذب دون الانشاء قلنا لا منافاة بينهما لاختلاف الجهة لان كونها خبرية باعتبار انه اخبار عن الكثرة الخارجة بانه كذا واما كونها انشائية فلاعتبار استكثار المتكلم وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانها اسماء كسائر الاسماء المبنية وهي تقع في محل الرفع والنصب والجر فكذا احكامها فكلما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره كان منصوبا معمولا على حسبه يعني ان كان الفعل مقتضيا للنصب على المفعولية فهو منصوب على المفعولية وان كان مقتضيا للنصب على الظرفية فهو منصوب على الظرفية وان كان مقتضيا للنصب على المصدرية فهو منصوب على المصدرية لكن بتعيينه لاحد المنصوبات يعلم من التمييز يعني ان كان تمييزه مفعولا فهو منصوب على المفعولية نحو كم رجل ضربت وان كان تمييزه ظرفا فهو منصوب على الظرفية نحو كم يوم سرت وان كان تمييزه مصدرا فهو منصوب على المصدرية نحو كم ضربة ضربته وكلما قبله حرف جر او مضاف فمجرور مثال حرف الجر بكم درهم لشريت ومثال المضاف غلام كم رجال ضربت فان قيل لما كان مجرور بحرف الجر او الاضافة فات صدارته قلنا لما امتنع تقديم المجرور على الجار فصار المجموع كلمة واحدة مستحقة للصدارة الا مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا لانه لو كان تمييزه ظرفا فالظرف باعتبار المتعلق جملة والجملة لا تصلح ان تكون مبتدا نحو كم رجل اخوك فخبرا ان كان ظرفا نحو كم يوما سرت وكذلك اسما الاستفهام والشرط يعني مثل كم الاستفهامية والخبرية في جواز الوجوه الاربعة المذكورة اسماء الاستفهام والشرط لكن مجموع الوجوه في مجموع هذه الاسماء لا مجموع هذه الوجوه في كل واحد من هذه الاسماء اعلم ان اسماء الاستفهام والشرط من حيث ذاتها على ثلاثة اقسام قسم مشترك بين الاستفهام

والشرط وهو من وماوای واین ومتی وقسم یختص بالشرط وهو اذا وقسم یختص بالاستفهام وهو کیف وایان وهذه الاسماء من حیث تجریان الوجوه الاربعة المذکورة فیها علی اربعة اقسام ووجه الضبط ان هذه الاسماء اما ظرف واما غیر ظرف فان ظرفا فانها لا یخلو اما متضمن لمعنی الاستفهام واما متضمن بمعنی الشرط فان کان الاول یجری فیه الوجوه الثلاثة الجر علی الاضافة والنصب علی الظرفیة والرفع علی الخبریة ولا یحتمل الرفع علی الابتدائیة لان الرفع علی الابتدائیة یختص بغیر الظرف وهذا القسم ظرف وان کان متضمنا لمعنی الشرط فیجری فیه الوجهان الجر علی الاضافة والنصب علی الظرفیة ولا الرفع اصلا اما لا علی الابتدائیة ولا علی الخبریة اما علی الابتدائیة فظاهر لان الرفع علی الابتدائیة یختص بغیر الظرف وهذا القسم ظرف واما الرفع علی الخبریة فلانه لو کان مرفوعا علی الخبریة لکان ما بعده مرفوعا علی الابتدائیة وما بعده فعل وهو لا یصلح للابتدائیة وان کان غیر ظرف فانها لا یخلو اما لازم الاضافة او لا نحو ای واین ویجری فیه الوجوه الاربعة الجر علی الاضافة والنصب علی المفعولیة والرفع علی الابتدائیة بشرط کون ما بعده غیر ظرف والرفع علی الخبریة بشرط کون ما بعده ظرفا والثانی نحو من وما ویجری فیه الوجوه الثلاثة سواء کان متضمنا لمعنی الشرط او الاستفهام الجر علی الاضافة والنصب علی المفعولیة والرفع علی الابتدائیة ولا یحتمل الرفع علی الخبریة لان الرفع علی الخبریة مختص بالظرف وهذا القسم

لیس بظرف فی مثل کم عمة لک یا جریر وخالة فدعاء قد جلبت علی عشاری ثلاثة اوجه والمراد بمثل هذا التراکیب کل ترکیب یحتمل کم الاستفهامیة والخبریة وحذف التمییز وذکره وکذا هذه الوجوه الثلاثة تحتمل ان تجری فی نفس کم احدها الرفع علی الابتدائیة لو کان تمییزها مذکورا اعنی عمة ثم الکم لا یخلو اما ان یکون کم الاستفهامیة او کم الخبریة فعلی تقدیر کم الاستفهامیة یکون المعنی کم عمة لک یا جریر وخالة آه وعلی تقدیر کم الخبریة یکون المعنی کم عمة لک یا جریر وخالة آه والثانی النصب علی الظرفیة لو کان تمییزها محذوفا اعنی مرة فعلی تقدیر کم الاستفهامیة یکون المعنی عمة لک یا جریر وخالة فدعاء کم مرة قد جلبت علی عشاری وعلی تقدیر الخبریة عمة لک یا جریر وخالة فدعاء کم مرة قد جلبت علی عشاری والثالث النصب علی المصدریة لو کان تمییزها محذوفا اعنی جلبة فعلی تقدیر کم الاستفهامیة یکون المعنی عمة لک یا جریر وخالة فدعاء کم جلبة قد جلبت علی عشاری وعلی تقدیر کم الخبریة یکون المعنی کم جلبة قد جلبت علی عشاری ویحتمل ان تجری هذه الوجوه الثلاثة فی تمییز کم احدها الرفع علی الابتدائیة لو کان تمییز کم محذوفا اعنی مرة او جلبة فیکون المعنی عمة لک یا جریر وخالة فدعاء کم مرة علی الاستفهامیة او کم مرة علی الخبریة قد جلبت علی عشاری والثانی نصب عمة لو کان تمییز کم الاستفهامیة فیکون المعنی کم عمة لک یا جریر آه والثالث جر عمة لو کان تمییز کم الخبریة فیکون المعنی کم عمة لک یا جریر وخالة آه لکن التوجیه الاول انسب بما سبق لانه بناء علی وجوه اعراب کم ووجوه اعرابها

مذكورة فيما سبق فكانه تفريع على ما سبق بخلاف التوجيه الثاني لان بناءه على حذف التمييز وذكره وهو
ليس بمذكور فيما سبق بل هو مذكور فيما بعده فالاليق تاخير هذا المثال من قول المصنف وقد يحذف
في مثل كم مالك وكم ضربت فان قيل ان تعديته جلت بعلى لا يصح لان صلة الحلب كلمة اللام لا كلمة على
قلنا ان تعديته جلت بكلمة على لتضمنه معنى الثقل فان قيل الذم كما يحصل بهذا النوع من الخدمة كذلك
يحصل بنوع آخر فلم خص هذا النوع قلنا انما خص هذا النوع من الخدمة لانه خدمة المواشي وخدمة
المواشي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي فان قيل الذم كما يحصل بحلب العشار كذلك يحصل بحلب
غير العشار فلم خص العشار قلنا انما خصها لان في حلبها زيادة مشقة فان قيل الذم يحصل بذكر
النعمة فما الحاجة الى ذكر الخالة قلنا ان في ذكر الخالة اشارة الى رد النعمة طرف الاب واللام فان
قيل الذم على تقديركم الخبرية مستقيم وعلى تقديركم الاستفهامية غير مستقيم قلنا الذم على تقديركم الخبرية على
سبيل التحقيق وعلى تقديركم الاستفهامية على سبيل التحكم وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت والمراد به مثل
تركيب قام قرينة على حذف التمييز ولا شك ان في هذين المثالين وجدت القرينة على حذف التمييز لانه اذا سئل عن كمية
المال او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على ان المسئول عنه او المخبر عنه كمية الدراهم والدنانير فيكون التقدير
كم درهما او كم دينارا مالك او كم درهم او كم دينار مالي وكذا اذا سئل عن كمية الضرب او اخبر عن كثرته فظاهر
الحال قرينة على ان المسئول عنه او المخبر عنه هي المرات او الضربات فيكون التقدير كم مرة او كم ضربة
ضربت او كم مرة او كم ضربة ضربت فان قيل لو كان المصدر لبيان النوع فالفرق بين المصدرية
والظرفية ظاهر ولو كان المصدر لبيان العدد فالفرق بين المصدرية والظرفية مشكل قلنا الفرق
بينهما ثابت لانه لو كان المقصود اولا الزمان والحدث مقصود بالتبع فهو ظرف ولو كان الامر بالعكس
فهو مصدر الظروف منها ما قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ وبقائه في النية لانه
لو سقط عن النية كان المضاف معربا مع التنوين كما في قول الشاعر رب بعد كان خيرا من قبل وهذا القسم
من الظروف يسمى بالغايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هذه الظروف اليه فلما حذف
المضاف اليه صارت غاية وبنيت على الضم اما بناؤها فلشبهها بالحرف في الاحتياج واما على الضم
فلتكون الضمة جبيرة للنقصان كقبل وبعد في قوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد وجاز في هذه الظروف على
سبيل القلة التنوين عوضا عن المضاف اليه فضرب كما في قول الشاعر فصاغ لي الشراب وكنت قبلا
اكاد اغص بالماء الفرات واجرى مجراه لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضمة يشبهه
بالغايات في الابهام وانما كان بعد لا وليس لان غير بعدها كثير الاستعمال وكثرة الاستعمال يقتضي

التخفيف فخففوه بحذف المضاف اليه وحسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة
ومنها حيث ولا يضاف الا الى جملة وانما بني على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والاضافة
الى الجملة كلا اضافة لان المضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى مضمون الجملة وهو ليس مذكورا ما هو مذكور
في اللفظ فهو ليس مضافا اليه فكانه قطع عن الاضافة حكما فشابهت بالغايات في الابهام وهو مبني فكذا
هذا ايضا مبني في الاكثر اي في اكثر الاستعمالات وعلى الاستعمال الاقل يضاف الى المفرد كما في قول
الشاعر الا ترى حيث سيل طالعا نجم تضي كالشهاب ساطعا وعند اضافتها الى المفرد يعربه بعضهم
لزوال علة البناء وهي الاضافة الى الجملة لكن الاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد وههنا
اذا بنيت لما ذكر في حيث وهي للمستقبل وان كان داخلا على الماضي لانها تستعمل لزمان من ازمنة المستقبل
قد قطع المتكلم بوقوع الحدث فيه والاستعمال دليل الوضع كما في قوله تعالى اذا الشمس كورت وكذا في
قولهم اذا طلعت الشمس من مغربها فان قيل ان اذا كما يستعمل في المستقبل كذلك يستعمل في الماضي
كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا قلنا المراد
باستعمالها في المستقبل الاستعمال على سبيل الكثرة لا على سبيل الكلية وفيها معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على
مضمون جملة اخرى فلذلك اختير بعدها الفعل ولمناسبة بالشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم اصالتها
في الشرط وقد يكون للمفاجاة فيلزم المبتدا بعدها للفرق بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم
المبتدا غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة
التفسير نحو خرجت فاذا السبع حاضر فان قيل ان اذا ظرف والظرف ما فعل فيه فعل وليس ههنا
فعل وقع فيه قلنا ان العامل في اذا معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنى عن اظهاره بقوة ما
فيه من الدلالة عليه فان قيل الجملة الواقعة قبل اذا هذه فعلية والجملة الواقعة بعدها اسمية فيلزم
عطف الاسمية على الفعلية وهو قليل قلنا هذه الفاء جزائية لان ما قبلها سببا لما بعدها لا عاطفة
او نقول انها للعطف بحسب المعنى فيكون خرجت ففاجات زمان وقوف السبوع كما هو مذهب
الزجاج او مكان وقوف السبوع كما هو مذهب المبرد فح يكون عطف الجملة الفعلية على الفعلية ومنها
اذ للماضي [illegible] في حيث [illegible] فان قيل ان اذ كما يكون
[illegible] يكون للمستقبل كما في قوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم قلنا
المراد [illegible] على سبيل الكلية [illegible] لعدم [illegible]
[illegible]

تكون للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد قائم فلم يذكر كونها للمفاجاة قلنا ان كونها للمفاجاة قليل غاية
القلة فهو في حكم العدم فلذا لم يذكره المصنف ومنها اين واني للمكان استفهاما وشرطا وشتى للزمان فيهما
وايان للزمان استفهاما وكيف للحال استفهاما وبناء هذه الظروف لتضمنه معنى حرف الشرط والاستفهام
ومنها مذ ومنذ بنيا للشابهتهما مذ ومنذ اللذين بمعنى حرفان هو بمعنى فكذا هذا بمعنى اول المدة فيليهما المفرد
المعرفة اما كونه مفردا لان اول الفعل لا يكون الا مرادا واحدا لا شيئين ولا اشياء اما كونه معرفة لانه لا
فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة الفعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة قيل
قيل قد يقع بعدهما المثنى نحو ما رأيته مذ يومان الذان صاحبنا فيهما فكيف يصح قوله فيليهما المفرد قلنا
المفرد اعم من الحقيقي والحكمي فالحقيقي ما رأيته مذ يوم الجمعة والحكمي نحو ما رأيته مذ يومان الذان صاحبنا فيهما
لان اليومان ما دام لا يلاحظ امرا واحدا الا يحكم عليه باولية المدة فان قيل كما يقع بعدهما المعرفة
كذلك يقع بعدهما النكرة نحو ما رأيته مذ يومان تعيشني فيه فكيف يصح قوله يقع بعدهما المعرفة قلنا المعرفة
اعم من ان يكون حقيقة او حكما فالنكرة المخصصة وان لم تكن معرفة حقيقة لكنها في حكم المعرفة ويجب
جميع المدة فيليهما المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه بالعدد اي حال كونه متلبسا بالعدد المستغرق
جميع اجزائه للمطابقة بين الجواب والسؤال وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ دنا بك او الفعل
نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان سوار كان مثقلة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او مخففة نحو ما خرجت
مذ ان ذهبت فيقدر زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح جعل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في نحو ما
خرجت مذ دنا بك مذ زمان دنا بك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ مبتدأ
لانهما وان كانتا تجران صورة لكنهما مرفوعان معنى لانهما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعدهما خلافا
للزجاج فانها عنده خبر المبتدأ وهو ما بعدهما لكن مذهبه ضعيف لانه يلزم ابتدائية النكرة في مثل قولك
مذ يومان وهو الخبر معرفة وذلك غير جائز فان قيل اذا كان كل واحد من مذ ومنذ مبتدأ او خبرا فما خلاف
المذهبين فكيف يصح عدهما من الظروف لان المبتدأ او الخبر عمدتان والظرف فضلة قلنا ان اطلاق
الظرف عليهما مجاز باعتبار ما يئول اليه الامر لان الزمان الذي هما عبارة عنه يقع ظرفا في تراكيبهم ومنها لدى ولدن قد
جاء لكان لدن ولدن والكاف في ذلك وانما لوضعوا بعض الحرف وحملوا الباقي عليه وكلاهما
بمعنى عند والفرق بينهما انه يقال لقيته لدن طلوع الشمس ولا يقال لقيته عند طلوع الشمس ولا يقال
زيد لدنا فيحضر عندنا ومنها قد في الفعل المتصرف المثبت المتجرد عن حرف التنفيس وهي اما ان تكون
على لغة من ينتظر وهي لغة بعض العرب او بمعنى حسب وهي لغة بعض العرب في جميع الاحوال نحو ما رأيته قطامي مارئيه في شيء

من الازمنة الماضية ومنها عوض للمستقبل المنفي وبناءه على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل
وبعد والغرض منه استغراق النفي بجميع الازمنة الآتية نحو لا اراه عوض اي لا اراه في شئ من الازمنة
الآتية والظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بنائها على الفتح نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم
وقوله تعالى من خزي يومئذ ابنائها لانها اكتسبت البناء من المضاف اليه وهي الجملة ولو بواسطة
الكاف اذا اما على الفتح فلخفتها والياء يجوز اعرابها لكونها اسما متمكنة للاعراب وكسب البناء من المضاف
اليه غير واجب وكذلك مثل وغير معها وان وان لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو قيامي
مثل ما قام زيد ومثل ان تقوم ومثل انك تقوم ومثال غير نحو قيامي غير ما قام زيد وغير ان تقوم
وغير انك تقوم المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشئ بعينه من حيث معلوميته ومعهوديته بين المتكلم و
المخاطب في الخارج فالشئ المقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع بازائه اسم فهو معرفة واذا
وضع بازائه اسم مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو نكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء المضمرات
فانها موضوعة بازاء معان معينة شخصة باعتبار امر كلي بحيث ان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد
من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد و
فيفيها وضع عام والموضوع له خاص والاعلام سواء كان علم شخص كما اذا تصور مفهوم زيد وهو الحيوان
الناطق مع هذا التشخص ووضع لفظ زيد بازائه من حيث المعلومية والمعهودية بين المتكلم والمخاطب
في الخارج او علم جنس كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع لفظ اسامة
بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته بين المتكلم والمخاطب في الخارج والمبهمات يعني اسماء الاشارة
والموصولات انما سميت مبهمات لان اسماء الاشارة من غير اشارة حسية مبهم والموصول من غير
صلته مبهم وفي هذا القسم ايضا وضع عام والموضوع له خاص وما عرف باللام سواء كانت اللام للجنس او
للاستغراق او للعهد فان قيل لم قال ما عرف باللام ولم يقل ما دخلت عليه اللام قلنا انما قال ذلك
لئلا يدخل فيه ما دخل عليه اللام الزائد لتحسين اللفظ فان قيل الميم ايضا للتعريف فلم يجعل مدخوله
قسما على حدة من المعارف قلنا الميم بدل من اللام فلا يعد مدخوله قسما على حدة من المعارف و
النداء نحو يا رجل اذا قصد به معين والمضاف الى احدها اي احد الامور المذكورة معنى اي بالاضافة
المعنوية لا بالاضافة اللفظية لان الاضافة اللفظية لا تفيد التعريف فان قيل ان بعضا من الامور
المذكورة المنادى والاضافة الى المنادى ممتنع قلنا ان صحة الاضافة الى احدها يستلزم صحتها
بالنسبة الى كل واحد منها فان قيل كان الواجب على المصنف ان يقول والمضاف الى المعرفة

ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى معرفة مثل غلام اخيك فقلنا الاضافة الى احد الامور المذكورة اعم من ان
يكون بالذات او بالواسطة فان قيل ان لفظ غير ومثل مضافان الى هذه الامور ولم تتعرف بالاضافة فكيف يطرد
هذا الحكم قلنا هذا الحكم في غير غير ومثل لانهما لتوغلهما في الابهام لا يعرفان بالاضافة اعلم ما وضع لشئ بعينه غير
متناول لغيره بوضع واحد ثم اعلم ان العلم على ثلاثة اقسام كنية ولقب ومحض لان العلم لا يخلو اما مصدر بالاب
او الام او الابن او البنت او لا فان كان الاول فهو كنية والثاني ان فلا يخلو اما قصد به مدح او ذم او لا
فالاول لقب والثاني محض فان قيل لم خص العلم بالتعريف من بين سائر المعارف قلنا ان تعريف
اسماء الاشارة والضمرات والموصولات مذكورة فيما سبق فلا حاجة الى تعريفها ثانيا ومعنى المضاف الى
احد الامور المذكورة ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغنيين عن التعريف وتعريف العلم غير مذكور والظاهر
ولا مستغن فلذا خص العلم بالتعريف فان قيل تعريف العلم لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه العلم الذي
تعين لفرد بغلبة استعماله فيه لعدم الوضع فيه قلنا الوضع اعم من الحقيقي او الحكمي فهذا العلم وان لم يكن موضوعا
بوضع حقيقي لكنه موضوع بوضع حكمي لان غلبة استعمال المستعملين بمنزلة وضع الواضع والمراد بها المفيد للمتكلم بعد
وقوع الالتباس فيه ثم المخاطب فانه يعرض الالتباس اليه في بعض الاحيان عند تعدد المخاطب ثم الغائب
ولم يذكره لانه حكم من عرفيه المتكلم والمخاطب انه دون منهما فان قيل لم بين التفاوت بين اصناف الضمرات
ولم يبين التفاوت بين اصناف سائر المعارف قلنا لان تفاوت بين اصناف سائر المعارف من غير المضاف
لكن تفاوته يعلم من المضاف اليه والنكرة ما وضع لشئ لا بعينه لا من حيث معلوميته ومعهوديته وذلك
الشئ بين المتكلم والمخاطب في الخارج فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت
المعرفة اسماء العدد فان قيل ان اسماء العدد اما معربة واما مبنية فالاول داخل في المعربات
والثاني داخل في المبنيات فما الوجه للمصنف حيث افرادها بالذكر قلنا انما افرادها بالذكر لان لها
احكاما خاصة ليست لغيرها ما وضع لكمية احاد الاشياء فالاشياء عبارة عن المعدودات واحادها عبارة عن
كل واحد منها وكمية احادها عبارة عن مرتبة واقعة في جواب سوال السائل بكم والالفاظ الدالة على تلك
الكميات اسماء العدد وعلم من هذا التحقيق ان الواحد والاثنان داخلان في تعريف العدد في اصطلاح النحاة
وان لم يكونا داخلين في اصطلاح اهل الحساب فان قيل ان التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه
دخل فيه رجل ورجلان ومن ومنان وزراع وزراعان لانها ايضا تدل على كمية احاد الاشياء قلنا ان
الموضوع له لاسم العدد كمية احاد الاشياء فقط وهذه الالفاظ تدل على الكمية مع الجنسية اصولها اي اصول
اسماء العدد التي تشتق منها باقيها اما بالحاق علامة التانيث واما باسقاطها او بالتثنية او بالجمعية او

او التركيب اضافيا او مزجيا او عطفيا اثنى عشرة كلمة واحدة الى عشرة ومائة والف كقولك اى فى استعمال
الاعداد واحد واثنان فى المذكر واحدة واثنتان وثنتان فى المؤنث على ما هو القياس وثلاثة الى عشرة للمذكر
بالتاء لان الجمع بتاويل الجماعة مؤنث وثلاث الى عشر للمؤنث بدون التاء فرقا بين المذكر والمؤنث
فان قيل الفرق يحصل بالعكس فلم لم يعكس قلنا انما لم يكن العكس لان المذكر اسبق فى الاعتبار احد
عشر واثنى عشر فى المذكر تذكير الجزئين اما تذكير الجزء الاول لان المركبات فرع المفردات والجزء الاول فى
المفردات بالقياس فكذلك ههنا وتذكير الجزء الثانى فلموافقته بالجزء الثانى فى سائر المركبات واحدى عشرة
واثنتا عشرة وثنتا عشرة للمؤنث بتانيث الجزئين اما تانيث الجزء الاول فلان المركبات فرع المفردات والجزء
الاول فى المفردات بالقياس فكذلك ههنا واما تانيث الجزء الثانى فلموافقته بالجزء الثانى سائر المركبات
ثلاثة عشر الى تسعة عشر للمذكر بتانيث الجزء الاول وتذكير الثانى اما تانيث الجزء الاول فلان المركبات
فرع المفردات والجزء الاول منها فى المفردات على خلاف القياس فكذلك ههنا واما تانيث الثانى فلعدم المانع وهو
القياس لان القياس دفع بالجزء الاول وتميم تكسر
الشين مع المؤنث لئلا يلزم توالى اربع فتحات مع ثقل التركيب والحجازيون يسكنونها لان التوالى
يدفع بالسكون مع اخفة وعشرون واخواتها فيهما للمذكر والمؤنث من غير فرق لانها ان اردت الفرق
فلا تخلوا اما ان تراعى العلامة قبل النون او بعدها ففى الاول يلزم اجراء العلامة فى وسط الكلمة حكما وهو
لا يجوز وعلى الثانى يلزم اجراء العلامة على كلمة اخرى حقيقة وهو لا يجوز احد وعشرون للمذكر احدى و
عشرون للمؤنث ثم بالعطف بلفظ ما تقدم اى حال كون الذوائد كائنة بلفظ المتقدم اى عطف العقود
على الذوائد من غير تغيير الذوائد لتتميز من الاولى الى الاعلى الى تسعة وتسعين مائة والف ومائتان و
الفان فيهما اى فى المذكر والمؤنث من غير فرق لان المائة والالف مشابهتان بالعقود فى
اشتمالها على مراتب العدد فلا يفرق فى العقود بين المذكر والمؤنث فكذا ههنا ثم بالعطف

اى لعطف الذوائد عليها او عطفها على الزوائد فالمتروك من الاولى الى الاعلى وما عطف الذوائد عليها لان العدد الكثير يقبل من حيث المعنى فيجوز فيه الامران للحمل على المتقدم اى حال كون الذوائد كائنة بلفظ ما تقدم والاصل في ثمانى عشرة فتح الياء لموافقة ياء خبر الجزء الاول من سائر المركبات وجاز اسكانها لنقل المركب بالتركيب وشذ حذفها بفتح النون لان الفتح انما دل على الياء المحذوفة فالحق بحذفت الياء بقاء الكسرة ومميز ثلاثة الى عشرة مخفوض بجر مضاف تقديرا الى ما منه اشتق ذلك المعنى نحو ثلاثة رجال لان العدد الاقل كثير من حيث الاستعمال وكثرة الاستعمال تقتضي تخفيف ما فيه لتخفيف المضاف يعمل الجر في المضاف اليه واما كونه مجموعا فليطابق العدد بالعدد وقال سيبويه ثلاثة مضافة نحو ثلاثة ثلاثة لانه عدد اقل مع انه ليس تمييزه مجموعا قياسا بخلاف خمسة عشر لانه جعل كلمات ثلاثة كلمة واحدة ومع انه جائز فلنا المضاف اليه فيه غير التمييز فلم يكن امتزاجه للمضاف مثل امتزاج التمييز بالمميز فان قيل هذه القاعدة منقوضة بثلاث مائة امرأة لانه جعل الكلمات الثلاثة كلمة واحدة ولم يضف اليه فيه تمييز قلنا ان ثلاث مائة امرأة محمول على مائة امرأة لحمل الكل على الجزء وانما افرد فيما كان منه بعضا وجمع فيما ليس منه بعض فافهم الفضلة ومميز مائة والف وتثنيتها وجمعها اى جمع الالف مخفوض مفردا لانه يقع تمييزا لمائتين فما فوقهما بالاحاد في الاصالة وتمييزها مجرور فيكون تمييزها مجرورا لكونه مفردا لانها في جانب الكثرة وواحد في جانب القلة سو تمييز الاحاد مجموع فيكون تمييزها مفردا رعاية للتعادل واذا كان العدد مؤنثا او اللفظ مذكر اى اللفظ الدال عليه مذكر كجماعة النساء واذا عبر عنها بلفظ شخص او بالعكس كجماعة الرجال واذا عبر عنها بلفظ نفس فوجهان اى في العدد وجهان التذكير باعتبار احدها بالنظر الى اللفظ والتانيث بالنظر الى المعنى ولا يميز واحد واثنان استغناء بلفظ التمييز عنهما مثل رجل رجلان لانه انما يحتاج المقصود بالعدد ان المقصود من العدد

هي الدلالة على الكمية وتميزهما يدل عليها مع الجنسية فان قيل في عبارة المصنف تناقض لان قوله ولا يميز واحد واثنان يشعر بعدم تميزهما وقوله استغنا بلفظ التمييز يشعر بوجود تميزهما قلنا ان لهما وجد التمييز ومعنى قوله ولا يميز واحد واثنان اي لا يذكر الواحد والاثنان مع مميزهما ونقول انه لا تمييز لهما والمراد بالتمييز في قوله استغنا بلفظ التمييز هو الشيء الصالح للتمييز بتقدير ذكره مع الواحد والاثنان فان قيل ما الدليل على ان التمييز لا يستقيم في تمييز الواحد وغير مستقيم في تمييز الاثنان يجوز ان يكون تمييز الاثنان مفردا قلنا لما الترموا اي اتحاد جمعية التمييز في سائر الاعداد اعتبروا فيما لا يتصور بجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية او نقول المراد بالتمييز جوهر الحروف المصورة بصيغة خاصة قابلة للحوق علامة الافراد والتثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد يستغنى به عن ذكر الواحد وان اعتبر مع علامة التثنية يستغنى عن ذكر الاثنين اعلم ان اسم الفاعل من اسماء العدد من احد الى عشر لاستعماله طريقتين طريقة بيان التصوير وطريقة بيان الحال اما طريقة بيان التصوير فهو جعل العدد الاقل من مشتق منه بواحد ويجعله مزيدا بواحد وعلامته ان يبتدا من الثاني لا الواحد لانه لا عدد تحت الواحد حتى يكون مصيرا له ويضاف الى الادنى لا المساوي والفوق لئلا يلزم تحصيل الحاصل ولا يجاوز عن العشرة لان اسم الفاعل لا يجيء من المركبات وبيان الحال عبارة عن بيان مرتبة وقع موصوفه فيها وعلامته ان يبتدا به من الواحد لكن يقول الواحد بالاول لان الواحد لا يدل على مرتبة ويضاف الى المساوي والفوق لا الى الادنى لئلا يلزم الكذب ولا يجاوز من العشرة لان بيان المرتبة لا يخص بالعشرة وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار تصيره الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير وباعتبار حاله الاول والثاني والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثمة اي من اجل اختلاف الاعتبارين قيل في الاول ثالث اثنين اي مصيرهما ثلاثة من تلفتهما وفي الثاني ثالث ثلاثة اي احدها لكن لا مطلق بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة وتقول حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني على الثاني خاصة لان الاعتبار الاول لا يجاوز من العشرة وان شئت قلت حادي احد عشر بحذف الجزء الثاني من المركب الاول لكفاية ذكره في المركب الثاني الى تاسع تسعة عشر فتعرب الاول لاستقرار علة البناء فيه وهو وقوعه في وسط الكلمة المذكر والمؤنث فان قيل لم قدم المذكر على المؤنث قلنا انما قدم لاصالة فان قيل ينبغي ان يقدم في التعريف قلنا تعريف المؤنث وجودي وتعريف المذكر عدمي والوجودي اشرف من العدمي المؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا كما مر او تقديرا حقيقة او حكما كعقرب او الحرف الرابع في حكم تاء التانيث والمذكر بخلافه

اى لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا ولا حقيقة ولا حكما وعلامة التاء والالف مقصورة او
ممدودة وهو اى التانيث على قسمين حقيقى ولفظى فالحقيقى ما بازائه ذكر من الحيوان كامرأة وناقة واللفظى بخلافه
اى ليس بازائه ذكر من الحيوانات بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث فى لفظه حقيقة
او تقديرا كظلمة وعين اعلم ان بين اللفظى والتقديرى مباينة وكذا بين الحقيقى واللفظى بالمعنى الثانى مباينة
وبين اللفظى بالمعنى الاول وبين الحقيقى عموم وخصوص من وجه فمادة الاجتماع كامرأة وناقة ومادة الافتراق
فى جانب اللفظى بالمعنى الاول كظلمة ومادة الافتراق فى جانب الحقيقى كهند وكذا بين التقديرى والحقيقى عموم
وخصوص من وجه فمادة الاجتماع بينهما كهند ومادة الافتراق فى جانب التقديرى كعين ومادة الافتراق فى
جانب الحقيقى كامرأة وناقة وكذا بين اللفظى بالمعنى الاول واللفظى بالمعنى الثانى عموم وخصوص من
وجه فمادة الاجتماع بينهما كظلمة ومادة الافتراق فى جانب اللفظى بالمعنى الاول كامرأة وناقة ومادة الافتراق
فى جانب اللفظى بالمعنى الثانى كعين وكذا بين التقديرى واللفظى بالمعنى الثانى عموم وخصوص من وجه فمادة
الاجتماع بينهما كعين ومادة الافتراق فى جانب التقديرى كهند ومادة الافتراق فى جانب اللفظى بالمعنى الثانى
كظلمة واذا اسند اليه الفعل فبالتاء اى وجب تانيث الفعل للايذان بتانيث الفاعل من اول الوهلة
فان قيل هذا ينتقض بضرب اليوم امرأة لان الفعل مسند الى المؤنث ولم يجب تانيثه قلنا المراد بالاسناد
الاسناد بالاصالة وهذا بالواسطة فان قيل هذا ينتقض بنحو طلع الشمس لان الفعل مسند الى المؤنث
بالاصالة ولم يجب تانيث الفعل قلنا المراد بالمؤنث المؤنث الحقيقى والشمس مؤنث غير حقيقى
كما اشار اليه المصنف بقوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار وحكم ظاهر الجمع غير المذكر السالم مطلقا
سواء كان الواحد مؤنثا كمؤمنات او مذكرا كرجال حكم ظاهر غير الحقيقى لان الجمع بتاويل الجماعة مؤنث
وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا اما فعلت فلان الجمع بتاويل الجماعة مؤنث واما
فعلوا فلان الواو موضوع لهذا النوع من الجمع وضمير النساء والايام فعلت وفعلن اما فعلت فى النساء
لان الجمع بتاويل الجماعة مؤنث واما فعلن فيها فلان النون موضوع لهذا النوع من الجمع والايام محمول
على النساء وهذا مذهب الشارح وقال شارح الرضى ان فعلت فى الايام لان الجمع بتاويل الجماعة
مؤنث وفعلن فيها لان النون موضوع لجمع غير العقلاء والنساء محمول على الايام لنقصان عقولهن
المثنى ما لحق آخره اى آخر مفرده الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل اى اللحوق وحده
او اللاحق وحده او اللاحق مع ملحوقه على ان معه مثله من جنسه انما قال مفتوح ما قبلها لئلا يلتبس الجمع
فى حالة النصب والجر فان قيل الالتباس يدفع بالعكس ايضا فلم لم يعكس قلنا انما لم يعكس

لان التثنية كثيرة والفتحة خفيفة فاعطى الخفيف للكثير رعاية للتعادل والجمع قليل والكسرة ثقيلة فاعطى
الثقيلة للقليل رعاية للتعادل انما قال ونون مكسورة لئلا يلزم توالي الفتحات في صورة الرفع اي
فتحة ما قبلها والالف في حكم الفتحتين وفتح النون واما حال النصب والجر فمحمول على صورة الرفع فان
قيل تعريف المثنى لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المفرد لان لحوق الزوائد انما يكون باخر
المفرد لا باخر المثنى قلنا العبارة محمول على حذف المضاف اي المثنى الحق آخر مفرده الف آه او نقول
ان عبارة المصنف محمول على حذف عبارة اخرى بعد قوله ونون مكسورة مع لواحقه فان قيل ان اللحوق
يشتمل على لحوق النون ايضا مع انه لا يدل على ان معه مثله من جنسه قلنا لا نسلم انه لا يدل على هذا المعنى
بل يدل عليه وان سلم انه لا يدل عليه فنسبة الدلالة اليه تغليبا لانه اذا دل امران من الامور الثلاثة
على الشيء فنسبة الدلالة اليها تغليبا فان قيل ينبغي ان يكون المراد بالمثل المثل في الوحدة والجنسية
فلا حاجة الى قوله من جنسه قلنا المراد بالمثل لا يخلو اما مثل في الوحدة فقط او مثل في الجنسية فقط
فان اريد احدهما خرج الآخر ولو اريد الزم عموم المشترك فلا بد من ذكر قوله من جنسه ومعنى المجانسة هذا ان
يكونا داخلين تحت الحقيقة المشتركة ولهذا لا يصح تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرءان
اذا اريد به الطهر والحيض بل يراد به الطهران او الحيضان فان قيل هذا ينتقض بالابوين والقمرين
لان هذا تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين وهو جائز قلنا جاز ان يسم الام باسم الاب ويأول الاب
بالمسمى بالاب وبعده يثنى بالابوين وكذا حال القمرين فان قيل ينبغي ان يعتبر هذا التاويل في مثل
القرءان من غير حاجة الى اعتبار التسمية قلنا كلامنا في عدم صحة التثنية باعتبار مجرد الاشتراك اللفظي
واما مع اعتبار المفهوم فلا شك في صحة التثنية فالمقصور ان كان الفه عن الواو اي منقلبة عن الواو حقيقة
بان يكون في الاصل واوا ثم قلبت الفا كعصا او حكما بان يكون مجهول الاصل ولم يمل فيه كاي وهو
ثلاثي قلبت واوا رعاية للاصل حقيقة او حكما ولخفة الثلاثي والا اي وان لم يكن منقلبا عن الواو
بل هو منقلب عن الياء حقيقة بان يكون في الاصل ياء ثم قلبت الفا كرحى او حكما بان كان مجهول
الاصل وقد يميل فيه كمتى او كان زائدا على ثلاثة احرف فبالياء رعاية للاصل حقيقة او حكما و
للتخفيف فيما زاد على ثلاثة احرف والممدود وان كانت همزته اصلية اي لا زائدا ولا منقلبا عن
الاصلي ولا عن الزائد تثبت لاصالة القراءة وان كانت للتانيث قلبت واوا الا ان الهمزة حرف ثقيل
من جنس الالف فيستكره وقوعه بين الالفين والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها والا اي وان لم
تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بل تكون للالحاق كعلباء او منقلبة عن واو او ياء اصليتين

كما في كساء ورداء فالوجهان ثبوت الهمزة وقلبها بالواو اما ثبوتها فلان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة
عن واو او ياء هما في الاصل وفي الصورة الثانية منقلبة عن الواو والياء اصليتين حقيقة فشابهت همزة
قراء وفيه اثبات فكذا فيها ايضا اثبات واما قلبها بالواو فلان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت
همزة حمراء وفيها قلب فكذا فيها ايضا قلب فان قيل ان عبارة المصنف يشعر بانه لا يجوز في رداء
الا رداءان بالهمزة او رداوان بالواو مع ان المشهور روايان بالياء فينبغي ان يقول فوجهان بغير لام العهد
ليكون كناية عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل بلا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من
اللام قلنا قد تصفحت كتب الثقاة كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدت فيها اثرا مما حكم باشتهاره
لكن وقع في شرح الرضي انه تقلب المدلة ياء سواء كان اصله واوا او ياء ويحذف نونه بالاضافة اذ نونه
لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها عما بعده والاضافة توجب الاتصال والامتزاج
وبينهما منافاة فان قيل قد تقرر فيما بينهم ان الاسم المتلبس بتاء التانيث لا يحذف تاؤه عند التثنية
فهذا ينقض بخصيان واليان لان مفردهما متلبس بتاء التانيث اعني الخصية والالية مع انه حذف تاؤهما
في المثنى فاجاب المصنف بقوله وحذف تاء التانيث في خصيان واليان على خلاف القياس لان
كل واحد من الخصيتين والالتين لشدة اتصال احدهما بالاخر بحيث لا يمكن الانتفاع باحدهما دون الآخر
بمنزلة المفرد وايراد التاء في حشو المفرد باطل او نقول ان خصيان تثنية خصي واليان تثنية الى وان
كان غير مشهور فان قيل ينبغي للمصنف ان يكتفي بالعطف ويقال ويحذف نونه بالاضافة وتاء التانيث
في خصيان واليان لانه اخصر واول على المراد وخير الكلام ما قل ودل قلنا ان حذف النون
قاعدة مستمرة فاتى في بيانها بالمضارع المجهول المفيد للاستمرار وحذف التاء وقع على خلاف القياس
في مادة مخصوصة فاتى في بيانه بالماضي المجهول المفيد للتقليل المجموع ما دل على احاد مقصودة
بحروف مفردة بتغيير ما اي نوع من التغيرات سواء كان بزيادة كرجال او بنقصان كطلبة او باختلاف
الحركات والسكنات حقيقة كاسد او حكما كفلك لان ضمته اذا فرضت كضمة قفل يكون مفردا واذا
فرضت كضمة اسد يكون جمعا وانما غير الشارح عن كلمة ما بالاسم اشارة الى ان التثنية والجمعية
يختصان بالاسم فان قيل هذا ينقض تثنية الفعل وجمعه قلنا ان تثنية الفعل وجمعه باعتبار الفاعل
والفاعل اسم فان قيل ان تعريف الجمع لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الاسم المستغرق
في نحو قوله تعالى ان الانسان لفي خسر لانه دل على احاد قلنا المراد بالدلالة الدلالة على جملة احاد وهذه الدلالة على
سبيل الانفراد فان قيل ان تعريف الجمع لا يكون عن دخول الغير ايضا لانه دخل فيه لفظ كل الذي

مضاف الى المعرفة نحو كل القوم او كل الناس لانه يدل على جملة احاد قلنا المراد بالدلالة الدلالة على جملة احاد
التي في ضمن ذلك الاسم والدلالة ههنا حاصلة من المضاف اليه فقوله ما دل على احاد جنس يشمل الجمع
واسم الجمع واسم العدد واسم الجنس لان اسم الجنس وان لم يدل على الاحاد وضعا لكن يدل عليها استعمالا ثم اسم
الجنس لا يخلو اما ان يكون المقصود به الماهية او الافراد فان كان المقصود الماهية فهو خارج بقوله مقصودة وان كان
المقصود به الافراد فهو خارج بقوله بحروف مفردة اذ ليس له مفرد وكذا خرج به اسم الجمع واسم العدد اذ ليس لهما مفرد فنحو تمر وركب
ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد و
الاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع لانه لا يقع على الواحد والاثنين وضعا فان قيل هذه القاعدة منقوضة
على لفظ كلم لانه اسم الجنس مع انه لا يدل على الكلمة والكلمتين قلنا المراد بالدلالة الدلالة بحسب اصل الوضع
ولا شك انه دال عليهما بحسب اصل الوضع ولكن عدم الدلالة بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر او نقول
يجوز ان يكون الكلم اسم جمع ونحو فلك جمع لان التغير الماخوذ في تعريف الجمع اعم من الحقيقي والحكمي وههنا
وان لم يوجد الحقيقي لكن الحكمي موجود بحيث انه اذا فرضت ضمة كضمة اسد فهو جمع واذا فرضت ضمة
كضمة قفل فهو مفرد وهو اي الجمع على قسمين صحيح ومكسر لان مفرده اما سالم عن التغير اولا فالاول جمع سالم
والثاني جمع مكسر فالصحيح لمذكر ولمؤنث فالصحيح المذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها
او نون مفتوحة لتعادل خفة الفتحة لثقل الواو والضمة ليدل اي اللحوق وحده او اللاحق وحده او
اللاحق مع لحوقه على ان معه اكثر منه فان قيل ان اكثر اسم التفضيل وهو يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل
عليه ولا كثرة في الواحد قلنا ثبوت اصل الفعل اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا وههنا وان لم يكن حقيقة
لكنه اعتبارا كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت بعد سلب
حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين مثل قاضون وان كان آخر مقصورا
حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبلها مفتوحا ليدل الفتح على حذف الالف مثل مصطفون و
شرط اي شرط الاسم الذي اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر فان قيل ان قوله وشرطه مبتدأ وقوله فمذكر خبره والخبر محمول
على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل الذات على الوصف قلنا ان قوله فمذكر عول بالكون فيلزم
حمل الوصف على الوصف وهو جائز فان قيل ان توصيف العلم بالعاقل لا يصح لان مدار توصيف الشيء بالمشتق
قيام مبدأ ذلك المشتق بذلك الشيء والعقل ليس قائما بالعلم قلنا ان توصيف العلم بالعاقل باعتبار مسماه والعقل قائم
به ان كان اسما اي اسما ذاتيا فمذكر علم يعقل لان هذا جمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والعلم المذكر
يعقل اشرف من الاسماء فاعطي الاشرف للاشرف فان قيل كان عليه ان يقول بعد قوله

فمذكر مجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى ورقاء اسمى رجلين فقلنا المراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء
ملفوظة او مقدرة فخرج عنه نحو طلحة ودخل فيه ورقاء وسلمى وشرطه اى للاسم الذى اريد جمعيته بجمع المذكر
السالم ان كان صفة اى اسما صفتيا فمذكر ليعلم ان جمع المذكر السالم اشرف الجموع وهذه الصفة اشرف
من الصفات فاعطى للاشرف للاشرف رعاية للمناسبة وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر حمراء لان افعل
فعلى جمع على هذا الجمع كافضلون فلو جمع افعل فعلاء على هذا الجمع لزم الالتباس بين افعل التفضيل وبين
افعل الصفة فان قيل ان الالتباس يدفع بالعكس فينبغى ان يعكس قلنا لا يمكن العكس لان افعل التفضيل
اصل بالنسبة الى افعل الصفة لانه كامل فى الدلالة على معنى الوصفية وان لا يكون فعلان فعلى مثل سكران
سكرى لان فعلان فعلانة جمع على هذا الجمع فلو جمع فعلان فعلى على هذا الجمع لزم الالتباس بجمع فعل
فعلى وفعلان فعلانة فان قيل ان الالتباس يدفع بالعكس فينبغى ان يعكس قلنا لا يمكن العكس لان فعلان
فعلانة اصل بالنسبة الى فعلان فعلى لان الفرق فيه بين المذكر والمؤنث بالتاء وهى موضوعة للفرق ولا
ستويا فيه اى فى الوصف مذكرا مع المؤنث مثل جريح وصبور فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن
ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل يجمع جمعا يستويان فيه ولاعتبار التاء مثل علامة لئلا يلزم اجتماع
علامتى التذكير والتانيث فى كلمة واحدة حكما ولو حذف التاء لزم اللبس ويجوز فيه الامران فى نون
التثنية فان قيل هذه القاعدة منقوضة على سنين وارضين لان السنين جمع سنة وارضين جمع ارض مع
انهما ليست علما ومذكرا يعقل فاجاب المصنف بقوله وقد شذ نحو سنين واحد بانتقاء التذكير والعقل
المؤنث بالحق آخره الف فتاء وشرطه ان كان صفة ولمذكران يكون مذكره جمع بالواو والنون لئلا
يلزم مزيدة الطرح على الاصل وان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كما نقص لان التلبس
بالتاء جمع على هذا الجمع فلو كان المجرد عن التاء جمع على هذا الجمع لزم الالتباس وانما جمع مطلقا
لان جمع المؤنث السالم فى اسم ذات مؤنث سماعى لا قياسى فلا يقاس عليه غيره جمع التكسير بالتغيير بناء
واحده فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الجمع السالم لانه تغير فيه بناء واحده
بلحوق الزوائد قلنا المراد بالتغير التغير فى نفس المفرد وامور الداخلة فيه فان قيل ان التعريف لا يكون مانعا
عن دخول الغير لانه دخل فيه مثل مصطفون لان تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة قلنا المراد
بالتغير ما يكون بحصول الجمعية وهذا التغير انما جاء بعد حصول الجمعية فان قيل لما كان المراد بالتغير هنا التغير
فى نفس المفرد وامور الداخلة فتوهم الواهم ان المراد بالتغير المذكور فى تعريف مطلق الجمع اعم تغير فى نفس
المفرد وامور الداخلة فخرج الجمع السالم عن تعريف مطلق الجمع قلنا المراد بالتغير المأخوذ فى تعريف

مطلق الجمع مطلق التغير كما دل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم كرجال وافراس جمع القلة كافعل اي يكون
على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وافعلة كازعفة
جمع زعيف وفعلة كغلمة جمع غلام والصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة والفرق بينهما ان جمع القلة ما يطلق من ثلاثة الى
عشرة وجمع كثرة ما يطلق من ثلاثة او من عشرة الى ما لا نهاية المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل والمراد
بالحدث معنى قائم بالغير سواء كان صدر منه كالضرب والمشي او لا كالطول والقصر ومعنى جريانه على الفعل
هذا ان يجيء بعد اشتقاق الفعل منه لتاكيد الفعل او لبيان نوعه او عدده وهو من الثلاثي سماعي ومن غيره
قياس مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا ويعمل عمل فعله يعني ان كان المصدر للفعل اللازم فيعمل عمل الرفع
في الفاعل فقط نحو اعجبني قيام زيد وان كان المصدر للفعل المتعدي فيعمل عمل الرفع في الفاعل وعمل
النصب في المفعول نحو اعجبني ضرب زيد عمرا ماضيا او غيره لان عمله لمناسبة الاشتقاق لا للمشابهة فلذا لم
يشترط فيه الزمان اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه لان المصدر في حين العمل بتاويل ان مع
الفعل وان موصول حرفي وما بعده صلته وتقديم الصلة على الموصول ممتنع فكذا تقديم ما هو من معمولاتها
بالطريق الاولى ولا يضمر فيه لانه اضمر في المفرد لا ضمر في المثنى والمجموع قياسا على المفرد فيلزم اجتماع التثنيين
والجمعين احدهما بالنظر الى المصدر وآخر بالنظر الى الفاعل فان قيل ان اجتماع التثنيين والجمعين
جائز كما في تثنية الافعال وجمعها قلنا ان تثنية الفعل وجمعه باعتبار الفاعل وهو اسم ولا يلزم ذكر الفاعل
لان النسبة الى فاعل ما غير مأخوذة في مفهوم المصدر فلا يتوقف تصور مفهومه عليه ويجوز اضافته الى الفاعل
وقد يضاف الى المفعول لان اضافة المصدر الى الفاعل كاسناد الفعل الى الفاعل واضافة المصدر الى
المفعول كاسناد الفعل الى المفعول والاول حقيقة والثاني مجاز وحمل الكلام على الحقيقة اولى من حمله
على المجاز واعماله باللام قليل لان المصدر في حين العمل بتاويل ان مع الفعل ودخول اللام على الفعل ممتنع
فينبغي ان يمتنع على المصدر المؤول ايضا لكنهم جوزوا ذلك للفرق بين نفس الشيء والمؤول بالشيء كما في
قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان مطلقا ولم يحذف فعله حذفا واجبا فالعمل للفعل لئلا يلزم
اعمال الضعيف مع وجود القوي وان كان بدلا منه اي بحيث حذف فعله حذفا واجبا واقيم المصدر
مقامه فوجهان اعمال الفعل للاصالة واعمال المصدر للنيابة وقيل اعمال المصدر للمصدرية واعمال المصدر للنيابة
فان قيل لم فصل بين قسمي المصدر يعني ما يكون مفعولا مطلقا وما لا يكون كذلك بالجملة المعترضة بل المناسب
ان يذكر قسمي المصدر اولا متواليا وذكر احكامهما عقيبهما قلنا انما فصل بين قسمي المصدر بالجملة المعترضة لان
عمل المصدر في القسم الاول اظهر واكثر فلو اخر عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على السواء اسم الفاعل

ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث قوله ما اشتق من فعل جنس شامل لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وقوله لمن قام باحتراز عن اسم المفعول واسم التفضيل واما الاحتراز عن اسم المفعول فظاهر واما الاحتراز عن اسم التفضيل فلان الموضوع له لاسم الفاعل من قام به فقط واما الموضوع له لاسم التفضيل من قام به مع الزيادة وقوله لمعنى الحدوث احتراز عن الصفة المشبهة فان قيل بناء التعريف لا يكون جامعا لافراده لان خرج منه صيغة المبالغة لان الموضوع له صيغة المبالغة الف من قام به مع الزيادة قلنا لو خرجت صيغة للمبالغة عن اسم الفاعل الا ضير فيه لجواز ان المصنف التزم الخروج باعتبار الوجهين اما الاول فلانه حصر ضيع اسم الفاعل في اوزان مخصوصة وصيغة المبالغة ليست على هذه الاوزان واما الثاني فلانه جعل احكام صيغة المبالغة مثل احكام اسم الفاعل ومثل الشيء غير الشيء لا عينه وصيغة من الثلاثي على فاعل ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل آخره نحو مدحل ومستخرج فيعمل عمل فعله يعني ان كان اسم الفاعل للفعل الازم يعمل عمل الرفع في الفاعل فقط نحو زيد قائم ابوه وان كان اسم الفاعل للفعل المتعدي يعمل عمل الرفع في الفاعل ويعمل عمل النصب في المفعول نحو زيد ضارب ابوه عمرا بشرط معنى الحال والاستقبال لان عمله لشبه بالمضارع وهو يجيء بمعنى الحال والاستقبال فيلزم ان لا يخالف فان قيل هذا ينقض بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد لان اسم الفاعل فيه عامل مع انه ليس بمعنى الحال والاستقبال بل بمعنى الماضي قلنا المراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية وههنا حكاية فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال والاعتماد على صاحبه يعني ان يكون ما قبله مبتدأ وهو خبره او ما قبله موصوف وهو صفة او ما قبله موصول وهو صلة او ما قبله ذو الحال وهو حال لان الاصل في العمل الفعل لانه وضع للعمل وما سواه يعمل لشابهته به والفعل معتمد على الفاعل فينبغي ان يعتمد شبهه على صاحبه بالطريق الاولى لئلا يلزم زيادة الفرع على الاصل او الهمزة او ان حرف النفي والاستفهام لا يدخلان الا على الفعل غالبا فلما دخلتا على اسم الفاعل قويتا مشابهة بالفعل وان كان للماضي وجب الاضافة معنى اي اضافة معنوية لا اضافة لفظية لفوات شرط الاضافة اللفظية وهو اضافة العامل الى المعمول خلافا للكسائي فان عنده لا يجب اضافة اصلا بل يعمل مطلقا سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال كما في قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وابن سلمان الاضافة واجب فلانه مضاف بالاضافة المعنوية بل هو مضاف بالاضافة اللفظية لانها من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وجوابه ما مر آنفا فان قيل هذا ينقض بمثل زيد معطى عمر درهما امس لان معطى اسم الفاعل بمعنى الماضي ويعمل النصب بالمفعولية في درهما فاجاب المصنف بقوله

فان كان المعمول اخر فيجب اضافة معطى نحو زيد معطى عمر درهما امس فان دخلت اللام يستوي الجميع لان

اسم الفاعل فعل في الحقيقة لكن عدل عن صيغة الفعل الى صيغة لكراهتهم دخول اللام على الفعل وما وضع
منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله اي مثل اسم الفاعل الذي ليس فيه مبالغة لانه وان فات
فيه المشابهة اللفظية لكن الزيادة في المعنى قائم مقام ما فات من المناسبة اللفظية المثنى والمجموع مثله اي مثل المفرد
من اسم الفاعل لانه لا يطرق خلل الى صيغة المفرد بلحوق الزوائد ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف للتخفيف
لطول الصلة بالنون فحذف فيها النون للتخفيف نحو قوله تعالى المقيمي الصلوة اسم المفعول ما اشتق من فعل
لمن وقع عليه فقوله ما اشتق من فعل جنس شامل للمحدود وغيره وقوله وقع عليه يخرج ما عدا المحدود وصيغته من الثلاثي
على مفعول ومن غيره على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج وامره في العمل
والاشتراط كامر الفاعل نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا ومس الصفة المشبهة باسم الفاعل في الافراد
والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت قوله ما اشتق من فعل
جنس شامل لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وقوله لازم احتراز عن اسم الفاعل
والمفعول المتعديين وقوله لمن قام به على معنى الثبوت احتراز عن اسم الفاعل للفعل اللازم فان قيل
هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لان خرج منه رحيم مشتق من رحم بكسر العين لانه ليس بلازم قلنا
المراد باللازم اعم من ان يكون اللازم ابتداء او عند الاشتقاق فرحم بكسر العين وان لم يكن لازما ابتداء
لكنه لازم بعد نقله الى رحم بضم العين فرحيم مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضم العين فان قيل
هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه ضامر وطالق لانهما معنى الثبوت قلنا انهما في الاصل
للحدوث لكن عرض لهما الثبوت بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل
على حسب السماع قوله على حسب السماع منصوب على الحالية عن الضمير المستكن في مخالفة الراجع الى الصيغة فيكون
المعنى حال كون الصيغة كائنة على قدر مسموع غير متجاوز عنه او منصوب على المصدرية فيكون المعنى مخالفة
كائنة على قدر مسموع غير متجاوز عنه فان قيل ان صيغة الصفة المشبهة كما تكون مخالفة عن صيغة
الفاعل كذلك ايضا مخالفة عن صيغة المفعول فلم خص مخالفتها عن صيغة اسم الفاعل بالبيان قلنا نعم
لكن المصنف خص مخالفتها لصيغة الفاعل لزيادة مشابهتها باسم الفاعل كحسن وصعب وشديد وتعمل
عمل فعلها مطلقا فان قيل المتبادر من الاطلاق الاطلاق من جميع الشروط فينبغي ان يعمل من غير الاعتماد
قلنا المراد بالاطلاق الاطلاق في الزمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراط الزمان فيها واما
اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها بدون الاعتماد على الموصول لان اللام الموصولة تدخل على الفاعل والمفعول
لا غيرهما وتقسيم مسائلها اي جعل الصفة المشبهة قسما قسما وبيان حكم كل واحد منهما هذا ان تكون الصفة

بالام او مجردة عنها ومعمولها اما مضاف او بالام او مجرا عنهما فهذه ستة يعني هذه الاقسام ستة حاصلة
من ضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول في كل واحد منهما مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت ثمانية عشر فنهما
فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها
اي مفصل هذه الاقسام قولنا حسن وجهه هذا امثال الصفة المجردة عن اللام ومعمولها مضاف ثلثة اي هذه امثلة
ثلاثة باعتبار اختلاف اعراب معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذا التركيب في كونه امثلة
ثلاثة حسن الوجه هذا امثال الصفة المجردة عن اللام ومعمولها باللام فهو ايضا امثلة ثلاثة باعتبار اختلاف الاعراب
رفعا ونصبا وجرا وحسن وجه هذا امثال الصفة المجردة عن اللام ومعمولها مجردة عن اللام والاضافة فهو ايضا
امثلة ثلثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعا ونصبا وجرا الحسن الوجه هذا امثال الصفة باللام ومعمولها
مضاف فهو ايضا امثلة ثلاثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعا ونصبا وجرا الحسن الوجه هذا امثال الصفة
باللام ومعمولها باللام فهو ايضا امثلة ثلاثة باختلاف الاعراب رفعا ونصبا وجرا الحسن وجه هذا امثال
الصفة باللام ومعمولها مجرد عن اللام والاضافة فهو ايضا امثلة ثلاثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعا
ونصبا وجرا فان قيل لم تترك العاطف في امثلة الصفة المعرفة باللام قلنا انما ترك العاطف
اشارة الى انه شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة
عن اللام وهذه للصفة المتلبسة باللام فان قيل لم خالف المصنف التفصيل من الاجمال بانه قدم
الصفة باللام على الصفة المجردة عن اللام في الاجمال وآخره في التفصيل قلنا الصفة التي باللام مفهومها
وجودي والصفة المجردة عن اللام مفهومه عدمي والوجودي اشرف من العدمي فلذا قدمها في الاجمال اما تاخيرها
في التفصيل فلان اقسام الصفة المجردة عن اللام كلها صحيحة وواحد منها مختلف فيه بخلاف الصفة باللام فان
قسمين منها ممتنع كما قال المصنف اثنان منها ممتنعان مثل الحسن وجهه لان فائدة الاضافة اللفظية
هو التخفيف في جانب المضاف او المضاف اليه اما في جانب المضاف فبحذف التنوين واما في مقامه من النون في
التثنية والجمع واما في المضاف اليه فبحذف الضمير واستتاره في الصفة ولم يوجد احد من التخفيفين في هذا التركيب والحسن
وجهه لان اضافة الحسن له وجه وان افاد التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لانه اضافة
المعرفة الى النكرة فشابهت بعكس المعهود من الاضافة وهو اضافة النكرة الى المعرفة واختلفوا في حسن
وجهه فالبصريون لا يجوزونه على قبيح لان فائدة الاضافة اللفظية التخفيف في جانب المضاف والمضاف اليه في
وهذه الصورة حصل التخفيف في جانب المضاف بحذف التنوين لكنه غير حاصل في المضاف اليه بقاء الضمير فيه و
الكوفيون يجوزونه بلا قبح لان فائدة الاضافة هو التخفيف المطلق وهو حاصل في هذه الصورة والبواقي

ما كان فيه ضمير واحد منها احسن لانه مشتمل على ضمير محتاج اليه من غير زيادة على قدر الحاجة وهذه الاقسام تسعة
الحسن الوجه بنصب المعمول وجره وحسن الوجه بنصب المعمول وجره والحسن وجها وحسن وجها بنصب المعمول فيهما وحسن
وجه بجر المعمول والحسن وجهه وحسن وجهه برفع المعمول فيهما واما كان فيه ضميران منها حسن لاشتماله على ضمير محتاج اليه وغير
احسن لان فيه زيادة على قدر الحاجة والحسن قسمان حسن وجهه والحسن وجهه بنصب المعمول فيهما وما لا ضمير فيه قبيح
لعدم الرابط بين الصفة والموصوف والقبيح اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجهه والحسن وجه برفع المعمول
فيهما ومتى رفعت اي معمول الصفة بها فلا ضمير فيها لئلا يلزم تعدد الفاعل ثم المعمول لا يخلو اما فيه ضمير او لا
فان كان فيه ضمير فهو احسن والا فهو قبيح فهي كالفعل يعني كما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية الفاعل الظاهر
وجمعه كذلك الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها ثم المعمول
لا يخلو اما فيه ضمير او لا فان كان فيه فهو حسن والا فهو احسن فتانث وتثنى تجمع بتانيث الموصوف وتثنيته و
جمعه لان حال الصفة كحال الفعل والفعل اذا اسند الى الضمير فتانث وتثنى بتثنيته وتجمع بجمعيته اسماء
الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فقوله غير المتعديين
احتراز عما اذا كانا متعديين فانه لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فانك اذا قلت
مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب
تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل نصب
تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فقوله
ما اشتق من فعل جنس شامل للمحدود وغيره من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف والآلة وقوله لموصوف احتراز عن
الظرف والآلة لان المراد بالموصوف الذات المبهمة ولا ابهام فيهما وقوله بزيادة على غيره احتراز عن اسم الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه زائد وفاضل غالب لانها مشتقة من فعل
موضوع للذات الموصوفة بزيادة على غيره قلنا المراد بالزيادة الزيادة في اصل ذلك الفعل فذلك الاسماء تدل على مطلق
الزيادة وعلى زيادة في اصل ذلك الفعل وهو افعل وفعلى افعل للمذكر وفعلى للمؤنث فان قيل ان اسم التفضيل لا ينحصر في افعل
وفعلى لانه يجيء من غيرهما نحو انصر ونصرى واضرب وضربا الى غير ذلك قلنا المراد انحصاره فيهما من حيث الصيغة لا من حيث المادة بل مادته
يجيء من غير هذا اللفظ فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه خير وشر لانهما اسما التفضيل
وليسا على هذه الصفة قلنا وزن افعل اعم من ان يكون في الحال او في الاصل وههنا وان لم يكن في الحال
لكنه في الاصل وطرق له تغير بعارض الاعلال وشرط ان يبنى من الثلاثي المجرد ليمكن بناء افعل منه لان بناء افعل من غير
الثلاثي المجرد مع محافظة تمام الحروف متعذر ومع اسقاط بعض الحروف يلزم الالتباس ليس بلون ولا عيب لان

منها افعل لغير اى لغير افعل التفضيل فلو اشتق اسم التفضيل الم يلزم الالتباس بين فعل التفضيل وفعل الصفة فان قيل
هذا الدليل انما يستقيم اذا كان بناء فعل الصفة مقدما على بناء فعل التفضيل وليس كذلك بل يجوز ان
يكون بناء فعل التفضيل مقدما على بناء فعل الصفة قلنا بناء فعل الصفة مقدم على بناء فعل التفضيل
لان فعل الصفة يدل على مطلق الصفة وافعل التفضيل يدل على الصفة مع الزيادة والمطلق مقدم
على المقيد فان قيل هذه القاعدة منقوضة باجهل وابلد لانهما مشتقان من الجهل والبلادة وهما من
العيوب قلنا المراد بالعيب العيب الظاهر وهما من العيوب الباطنة فان قيل على هذا ينبغي ان يصح
اشتقاق احمق من حمق من غير شذوذ لانه من العيوب الباطنة مع انهم حكموا الشذوذ قلنا المراد
بالعيب الظاهر اعم من ان يكون حقيقة او حكما وههنا وان لم يكن العيب ظاهرا حقيقة لكنه ظاهر حكما
باعتبار ظهور اثاره كما حكي من بعضهم من تعليق الخرازات والعظام والخيوط بعنقه وهو ذو لحية طويلة مثل
زيد افعل الناس فان قصد اي اداء معنى التفضيل غيره اي غير الثلاثي المجرد توصل اليه باشد ونحوه مثل هو
اشد منه استخراجا وبياضا وعميا يعني يبنى اسم التفضيل من فعل يدل على الشدة والقوة وذكر مصدر الفعل
الممتنع بعده على سبيل التمثيل واعطى هذه الزيادة لذلك المصدر وقياسه اي قياس اسم التفضيل للفاعل
اي اشتقاقه للفاعل لانه لو اشتق لهما بالقياس لكثر الالتباس فاقتصر على ما هو الاشرف وهو الفاعل وقد
جاء للمفعول في مواضع عديدة نحو اعذر واولم وشغل واشهر واعرف ويستعمل على احد ثلاثة اوجه الاضافة او
بمن او معرفا باللام لان الغرض من اسم التفضيل تفضيل الموصوف على غيره فلا بد من ذكر ذلك الغير وهو
لا يحصل الا بهذه الامور الثلاثة اما بمن والاضافة فظاهر واما باللام فلانه يشار بها الى المعين بتعيين
المفضل عليه فلا يجوز زيد الافضل من عمرو يعني لا يجوز الجمع بين الامرين لئلا يكون ذكر احدهما نقضا فان
قيل هذه القاعدة منقوضة بقول الشاعر لست بالاكثر منهم حصى وانما الغرة للكاثر ولانه جمع بين الامرين
وهو جائز قلنا ان من فيه تبعيضية لا تفضيلية ولا زيد افضل يعني لا يجوز ان يخلو منهما لئلا يفوت الغرض
فان قيل هذه القاعدة منقوضة بالاكبر لانه حال من هذه الامور الثلاثة مع انه جائز فاجاب المصنف
بقوله الا ان يعلم اي يجوز ان يخلو ان علم المفضل عليه بالقرينة فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان عند
الاضافة احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة على من اضيف اليه فيشترط في استعمال اسم التفضيل
بهذا المعنى ان يكون اي الموصوف بعضا منهم اي من القوم يعني يكون الموصوف داخلا في المضاف اليه
بحسب المفهوم وخارجا بحسب الارادة اما دخوله فلان الغرض من اسم التفضيل تفضيل الموصوف على من شارك في
المفهوم العام واما خروجه بحسب الارادة فلئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه مثل زيد افضل الناس فلا يجوز

يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم باضافتهم اليه والثانى ان نقصد به زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح اى المضاف
اليه الخاص فلا يشترط فى استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفة داخلا فى المضاف اليه بل يضاف الى جماعة يكون
موصوفة داخلا فى الجماعة نحو محمد افضل القريش واليه يضاف الى جماعة لا يكون موصوفة داخلا فى الجماعة نحو
يوسف احسن اخوته واليه يضاف الى غير الجماعة نحو فلان اعلم بغداد فيجوز يوسف احسن اخوته ويجوز فى الاول اى فى
النوع الاول من نوعى اسم التفضيل المضاف الافراد لانه مشابه باسم التفضيل المستعمل بمن فى ذكر المفضل عليه فيفرد ومثله
والمطابقة لمن هو اى اسم التفضيل صفة له لانه مشابه باسم التفضيل المعرف باللام فى التعريف فيطابق مثله و
الثانى اى النوع الثانى والمعرف باللام فلا يجب المطابقة لان الاصل هو المطابقة بين الصفة والموصوف
عند عدم المانع وهو امتزاج اسم التفضيل بمن التفضيلية حقيقة او حكما والذى اى اسم التفضيل المستعمل بمن مفردا مذكرا
لا غير لانه على تقدير لزوم المطابقة اما ان تورد العلامة قبل من او بعد فعلى الاول يلزم اجراء العلامة فى وسط
الكلمة حكما وهو لا يجوز وعلى الثانى يلزم اجراء العلامة على كلمة اخرى حقيقة وهو باطل ولا يعمل اى اسم التفضيل
الرفع على الفاعلية فى مظهر اى فى الاسم الظاهر اعلم ان عمل اسم التفضيل على قسمين عمل النصب وعمل الرفع وعمل
النصب على قسمين عمل النصب على المفعولية وعمل النصب على الظرفية والحالية والتمييز اما عمل النصب على المفعولية
فليس بواقع اصلا لان مفعول اسم التفضيل ليس الا المفضل عليه والمفضل عليه اذا كان مذكورا فاعرابه جر
فان قيل ان هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله لان اعلم اسم تفضيل وهو يعمل
عمل النصب فى من قلنا ان من فى هذا المثال مفعول لفعل محذوف هو يعلم تقديره هو اعلم من كل واحد يعلم
من يضل عن سبيله واما عمل النصب على الظرفية والحالية والتمييز فواقع بلا شرط اما فى الظرف والحال فلانه يكفى
لعاملها ادنى رائحة من الفعل وفى اسم التفضيل معنى الفعل وهو الاشتمال على معنى الحدث نحو زيد احسن منك اليوم راكبا واما
فى التمييز فلان التمييز ينصب بما يخلو عن معنى الفعل نحو طاب زيد نفسا وفى اسم التفضيل معنى الفعل نحو زيد افضل ابا وعمل
الرفع اما على قسمين عمل الرفع فى الضمير وعمل الرفع فى الظاهر اما عمل الرفع فى الضمير فواقع بلا شرط لان
العمل فى الضمير عمل فى المقدر وهو سهل فلا يحتاج الى قوة العامل واما العمل فى الظاهر فمشروط بالشروط الثلاثة
لان الاصل فى العمل للفعل لوضعه للعمل وباسواه انما يعمل لمشابهته الفعل واسم التفضيل ليس مشابها للفعل لانه
ليس له فعل بمعناه فى الزيادة ليعمل عمله فان قيل ينبغى ان يعمل اسم التفضيل الرفع فى اسم الظاهر على
الفاعلية لمشابهته باسم الفاعل فى الافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث كالصفة المشبهة قلنا هذا لا
يمكن لان الاصل فى اسم التفضيل هو المستعمل بمن وهو مفرد مذكر ابدا وآما المقسمين الاخرين فلا اعتبار لهما
فان قيل ينبغى ان يعمل اسم التفضيل الرفع على الفاعلية فى الظاهر لانه وان فات مشابهته اللفظية لكن

الزيادة في المعنى قائم مقام ما فات من المناسبة اللفظية كما في صيغ المبالغة قلنا الزيادة في اسم التفضيل زيادة مضافة والاضافة من خواص الاسم فيقوى جهة الاسمية ويضعف جهة المشابهة بالفعل والزيادة في صيغ المبالغة مطلق الزيادة الا اذا كان صفة في اللفظ الشئ ليحصل له صاحبه ويعتمد عليه وهو في المعنى لمسبب اى لمسبب ذلك الشئ ليحصل له اسم ظاهر ويعمل فيه مفضل باعتبار الاول اى باعتبار تقيده بالشئ الاول على نفسه باعتبار غيره اى باعتبار تقيده غير الشئ الاول يعني يكون المفضل والمفضل عليه متحدين بالذات ومتغايرين بالاعتبار ليضعف الزيادة التفضيلية المقتضية للمغايرة بين المفضل والمفضل عليه منفيا اى اسم التفضيل بحرف النفي ليزيل الزيادة التفضيلية بحرف النفي ويبقى اصل الفعل مثل ما رأيت جلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن اسم التفضيل وهو في اللفظ صفة لرجل لانه جار عليه ومعرب باعرابه وفي المعنى صفة الكحل لانه مسند الى الكحل والكحل مفضل باعتبار عين الرجل ومفضل عليه باعتبار عين زيد واسم التفضيل منفيا بحرف النفي فان قيل لا نسلم ان الكحل مفضل باعتبار عين الرجل ومفضل عليه باعتبار عين زيد بل الامر بالعكس لان المقصود مدح كحل عين زيد لا مدح كحل عين الرجل قلنا ان المفضل والمفضل عليه على قسمين مفضل ومفضل عليه بحسب اللفظ ومفضل ومفضل عليه بحسب القصد والغاية فالكحل مفضل باعتبار عين الرجل ومفضل عليه باعتبار عين زيد بحسب اللفظ واما بحسب القصد والغاية فالامر بالعكس والمصنف نظر الى اللفظ لا الى القصد والغاية لانه بمعنى حسن لان الزيادة التفضيلية زالت بحرف النفي فبقي المساواة والدنوية ثم زالت المساواة بقرينة العرف لان المساواة آبية مقام المدح فبقي الدنوية فقط فصار بمعنى حسن اولان الزيادة التفضيلية زالت بقرينة العرف لان الزيادة آبية مقام المدح فبقي المساواة والدنوية ثم زالت المساواة بحرف النفي فبقي الدنوية فقط فصار بمعنى حسن اولان الزيادة والمساواة زالتا بحرف النفي والعرف قرينة على توجه حرف النفي الى النفي المرتبتين فبقي الدنوية فقط فصار بمعنى حسن فان قيل لما كان زوال الزيادة التفضيلية بحرف النفي مقتضية لجواز عمل اسم التفضيل الرفع بالفاعلية فينبغي ان يجوز عمل اسم التفضيل الرفع بالفاعلية في مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد كما جاز في مثال المتن قلنا فرق بين المثالين بان في مثال المتن المفضل والمفضل عليه متحدين بالذات ومتغايرين بالاعتبار فيضعف الزيادة التفضيلية المقتضية للمغايرة بين المفضل والمفضل عليه ثم زالت بحرف النفي بالكلية فلا يبقى له قوة حتى يعود حكمه وهو عدم العمل في الظاهر وفي هذا المثال المفضل والمفضل عليه متغايران بالذات فلا يضعف الزيادة التفضيلية فلا يزول بحرف النفي فيبقى له قوة حتى يعود حكمه وهو عدم العمل في الظاهر فان قيل ينبغي ان يكون احسن مرفوعا بالخبرية والكحل مرفوع بالابتدائية فلا يلزم عمل اسم التفضيل الرفع بالفاعلية في اسم ظاهر

فاجاب المصنف بقوله مع انهم لو رفعوا اى احسن على الخبرية والكحل على الابتدائية لفصلوا بين احسن و
معموله بالاجنبى وهو الكحل فان قيل ينبغى ان يكون احسن مرفوعا بالابتدائية ولا يلزم الفصل بالاجنبى
لان الخبر عامل فى المبتدا على مذهب البعض قلنا المراد بالمعمول ليس مطلق العموم بل المراد به معمول
اسم التفضيل من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعل والخبر ليس عاملا فى المبتدا من هذه الحيثية فان قيل
ينبغى ان يكون احسن مرفوعا بالخبرية والكحل مرفوعا بالابتدائية ويكون التقدير هكذا مارئيت رجلا احسن فى
عينه من الكحل هو فى عين زيد فلا يلزم الاضمار قبل الذكر قلنا على هذا التقدير ايضا يلزم الاضمار قبل الذكر
بالنظر الى الضمير المستكن فى احسن وركاكة من حيث المعنى كما عرفت آنفا ونقول فى الجواب من الاعتراضين ان
كلا منافى المثال المشهور وهذان التقديران ليسا من قبيل المشهور اعلم انه لما قرر سئلة الكحل مع بيان
شرائطها ومع بيان المعبر عنها على الوجه الذى يطابق المقصود من غير زيادة ونقصان اراد المصنف التنبيه
على ان التعبير عنها كما كان بالمثال المشهور كذلك يعبر عنها بعبارتين آخرين احديهما قصيرة منه والاخرى اقصر منه فقال
ولكان تقول فى اداء هذا المعنى مارئيت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد فقصيرة من الاولى بحذف التقدير
المجرور وكلمة فى واو حذف لفظ حسن والتفى بين زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود فان قيل المقصود
تفضيل حسن كحل عين الرجل على حسن كحل عين زيد لا تفضيل حسن كحل عين الرجل على ذات زيد قلنا المعنى المقصود ظاهر بقرينة
ان المفضل والمفضل عليه من جنس واحد فان قيل ينبغى ان يكون هذا المثال على حذف المضاف فيكون التقدير مارئيت رجلا
احسن فى عينه الكحل من كحل عين زيد قلنا ان معناه الآن باق على ما كان عليه قبله لان هذه العبارة على حذف المضاف
الافات شرط عمل اسم التفضيل وهو الاتحاد الذاتى لتعدد الكحل فان قد مت اى على اسم التفضيل ذكر العين على سبيل التشبيه ليتحد
الكحل فيها مفضل عليه قلت مارئيت عين زيد احسن فيها الكحل اصلا مارئيت عينا احسن فيها الكحل منه فى عين زيد فلما قدمت
على اسم التفضيل ذكر العين على سبيل التشبيه والكحل فيها مفضل عليه لا حاجة الى ذكر العين ثانيا فيكون التقدير ما
رئيت كعين زيد احسن فيها الكحل فان قيل على هذا التقدير مساواة الشئ بالشئ فى الوصف وتفضيل الشئ

على الشئ في ذلك الوصف وبينهما تنافاة قلنا المساواة بينهما في اصل التكحل والزيادة في صفة الحسن فيكون
تقديره ما رئيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل فان قيل ينبغي ان يكون احسن مرفوعا
بالخبرية والكحل مرفوع بالابتدائية وفي هذا المثال لا يلزم الفصل بالاجنبي قلنا المختصر فرع المطول والرفع بالابتدائية
في المطول ممتنع فكذا في المختصر او نقول ان من تفضيلية مع مجرورها مقدرة في هذا المقام اعلم ان هذه
التعبيرات الثلاثة كما تجري في المثال المشهور كذلك تجري في قول الشاعر كما اشار اليه المصنف بقوله مثل
ولا اري كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب ا ما العبارة الطويلة وصدر البيت مع ما يليه فهذا مرتع
على وادي السباع ولا اري + واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع اتوه تائية + وخوف الاماوق الدهر حاريه
واما العبارة القصيرة فمرتع على وادي السباع ولا اري واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع اتوه تائية وخوف
الاماوق الدهر ساريا واما العبارة الاقصر فولا اري كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية و
خوف الاماوق الدهر ساريا فان قيل لم ترك المصنف صدر البيت قلنا انما ترك ليكون مخبرا على ما هو
مبدا المماثلة فان قيل لم ترك المصنف موصوف حسن في المثال المشهور وذكره في قول الشاعر مع ان المحال
المماثلة في ذكر الموصوف قلنا المصنف في بيان مقام الاختصار اولا في التشبيه ثانيا الفعل ما دل على معنى في
نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة فان قيل ان كلمة ما لا يكون ما عبارة عن الشئ او عن اللفظ او عن الفعل
والكل باطل اما الاول فلانه ينقض بنحو ضرب المنقوش في القرطاس لانه شئ دال على معنى في نفسه مقترن باحد
الازمنة الثلاثة وليس بفعل واما الثاني فلانه ينقض بنحو ضرب زيد لانه لفظ دال على معنى في نفسه مقترن باحد
الازمنة الثلاثة وليس بفعل بل الفعل جزء منه واما الثالث فلانه يلزم اخذ المحدود في الحد قلنا ان كلمة ما عبارة
عن الكلمة لا عن الشئ ولا عن اللفظ ولا عن الفعل فلا يلزم الشئ من المحذورات المذكورة فان قيل لما كان كلمة
ما عبارة عن الكلمة فحينئذ لا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع اليه بل المناسب ان يقول الدالة قلنا ارتكب
الضمير باعتبار التعبير اعني بالاعتبار المعبر عنه اعني الكلمة فان قيل المبتدا والخبر اذا كانا متحدين في
ضمير الفصل بينهما فالمناسب ان يقول الفعل هو دال قلنا هذا انما يرد لو كان ما موصولة وليس كذلك بل هي موصوفة فجاز ان يقال الشارح
بالنكرة فان قيل ان الضمير في نفسه ليحتاج ما راجعا الى الكلمة اي الى معنى وعلى كلا من التقديرين يلزم المحذور وهو اخبار الكلمة
للظرفية والظرف على قسمين ظرف مكان وظرف زمان والكلمة ليست منهما والجواب لا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع اليه اما على
الثاني فلانه يلزم ظرفية الشئ لنفسه وذلك يلزم من التعريف لتفصيل الاجمال قلنا ان المعبر عنه نفسه باجمالي الكلمة وكلمة
في نفسك من الظرفية بمعنى حيث اي باعتبار كان في نفسها احكاما كذا اي باعتبار دلالتها احكاما كذا واما تذكير
الضمير نظرا الى نفسه بناء على لفظ الموصول اعني ما فان قيل هذا لا يلزم لانه قصر في عبارة الشارح لان تعبيرا

بالنكرة ليشعر بكونها موصوفة وهذا الجواب ليشعر بكونها موصولة قلنا لا تناقض في عبارة الشارح بل لقسمه
ما بالنكرة بناء على قاعدة كلية وهي ان ما الواقعة في محل المبتدا يجوز موصوليتها وموصوفيتها لكن موصوليتها
اولى لان الاصل في المبتدا التعريف والمعرفة لا يكون الا موصولة وما الواقعة في محل الخبر يجوز موصوليتها و
موصوفيتها لكن موصوفيتها اولى لان الاصل في الخبر التنكير والنكرة لا تكون الا موصوفة او نقول عن جعل
الاعتراض ان الضمير في نفسه راجع الى المعنى ولا يلزم ظرفية الشئ لنفسه لان كلمة في نقلت عن الظرفية وصار بمعنى
الاعتبار كما عرفت انفا ولم لا يلزم المخالفة بين التفصيل والاجمال لان كينونة المعنى في نفس الكلمة وكينونة
المعنى في نفس المعنى راجع الى امر واحد وهو الاستقلال بالمفهومية فان قيل المراد بكون المعنى في نفس الكلمة او في نفس
المعنى لا يخلو اما المعنى المطابقي او التضمني او الالتزامي او مطلق المعنى والكل باطل اما الاول فلان معناه المطابقي
ليس كائنا في نفسه لانه مركب من النسبة والزمان والحدث والمركب من المستقل وغير المستقل غير المستقل واما الثاني
فلان معناه التضمني اما نسبة او حدث او زمان فالنسبة غير مستقل والزمان وان كان مستقلا لكنه يلزم اقتران
الزمان بالزمان والحدث وان كان مستقلا ومقترنا باحد الازمنة الثلاثة لكن يلزم الترجيح بلا مرجح واما الثالث فلان اخذ
المعنى الالتزامي مهجور في التعريفات واما الرابع فلانا ورد على المطلق ما ورد على المقيد لان المطلق لا وجود له الا في
ضمن المقيد قلنا المراد بكينونة المعنى كينونة مطلق المعنى ولا شك ان الفعل باعتبار معناه التضمني اعني الحدث
مستقل بالمفهومية وان قلت ان الوارد على المطلق وارد على المقيد لان المطلق لا وجود له الا في ضمن المقيد
فنقول ان كلامنا في الارادة لا في الوجود ولا شك ان المطلق يراد بدون المقيد فان قيل لما كان
حال كينونة المعنى في نفس الكلمة وكينونة المعنى في نفس المعنى الى امر واحد وهو استقلال بالمفهومية فهما متساويان كيف
يرجح الاول على الثاني قلنا راجح الاول على الثاني للمطابقة بما سبق في وجه الحصر فان قيل
تعريف الفعل لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه اسماء الافعال لان معانيها مقترنة باحد الازمنة
الثلاثة ولا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه الافعال المنسلخة لان معانيها غير مقترنة باحد الازمنة الثلاثة
قلنا المراد بالاقتران عدمه بحسب الوضع ولا شك ان اسماء الافعال غير مقترنة بحسب الوضع لكن اقترانها بعارض
الاستعمال والعوارض لا تعتبر والافعال المنسلخة مقترنة بحسب الوضع لكن عدم اقترانها بعارض الاستعمال
والعوارض لا تعتبر فان قيل تعريف الفعل لا يكون مانعا دخول الغير لانه دخل فيه المصدر لان معناه
مقترن باحد الازمنة الثلاثة في نفس الامر قلنا المراد بالاقتران الاقتران في الفهم لا في التحقق فان
قيل تعريف الفعل لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه اسم الفاعل في مثل زيد ضارب امس او الآن
فان معناه مقترن باحد الازمنة الثلاثة في الفهم قلنا المراد بالاقتران الاقتران في الفهم

عن اللفظ الدال عليه لا عن القرينة الخارجية وهنا الاقتران عن القرينة الخارجية فان قيل ان تعريفه للفعل
لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المضارع لان معناه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة بل مقترن
بالزمانين اعني الحال والاستقبال قلنا لما كان معناه مقترنا بالزمانين كان مقترنا بالواحد
بالطريق الاولى لوجود الواحد في الاثنين اولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض له الاشتراك
من تعدد الوضع ومن خواصه دخول قد لانها وضعت في الاصل لتحقيق الفعل او لتقليله وهما مختصان
بالفعل وكذا لفظ دال عليهما مختص به اعني قد والسين وسوف لان الاول دال على الاستقبال
القريب والثاني دال على الاستقبال البعيد وهما مختصان بالفعل وكذا لفظ دال عليهما مختص به
الجوازم لان بعضها وضعت في الاصل لنفي الفعل كلم ولما وبعضها لطلبه كلام الامر او النهي عنه كلا
النهي وبعضها لتعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء
التانيث عطف على قوله دخول قد لا على قد لكما يتوهم الظاهر فلا يرد ان اضافة الدخول الى اللحوق
لا يصح لان اللحوق نسبة بين اللاحق والملحوق ليس قابلا للذكر في الاول واللحوق في الاخر وانما خص
لحوق تاء التانيث بالفعل لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل والفاعل لا يكون الا للفعل
فان قيل ان الفاعل كما يكون للفعل كذلك يكون للصفات فينبغي ان تلحق بالصفات ايضا قلنا الصفات
مستغنية عنها بالحوق تاء المتحركة الدالة على تانيث الصفات وتانيث فاعلها ساكنة احترازا عن المتحركة لانها مختصة
بالاسم لان المتحركة ثقيلة والاسم خفيف فاعطى الثقيل للخفيف رعاية للتعادل والساكنة خفيفة والفعل ثقيل فاعطى
الخفيف للثقيل رعاية للتعادل فان قيل هذا ينقض بتاء ضربت لانها متحركة قلنا المراد بالساكنة ما كانت
ساكنة في الاصل ولا شك ان التاء في ضربت في الاصل ساكنة والحركة عارضة للحوق الالف نحو تاء فعلت المراد بتا
فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان هذه التاء ضمير الفاعل والا يلحق الا
بما له فاعل والفاعل لا يكون للفعل فان قيل ان الفاعل كما يكون للفعل كذلك يكون لفروعه قلنا نعم لكن حظ
فروعه عن منع احد قسمي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل فان قيل التساوي يدفع بمنع المستكن
فلما خص البارز بالمنع قلنا انما خص البارز بالمنع لان المستكن اخفى واخصر فهو اولى بالتعميم الماضي
ما دل على زمان قبل زمانك فان قيل هذا التعريف لا يكون لافراده ولا مانعا عن دخول الغير فيه اما
عدم كونه جامعا فلانه خرج منه الماضي الداخل عليه اداة الشرط نحو ان ضربت ضربت واما عدم كونه مانعا فانه
دخل فيه المضارع المجزوم بلم قلنا المراد بالدلالة الدلالة بحسب الوضع ولا شك ان الماضي الداخل عليه
اداة الشرط دل على زمان قبل زمانك وان عرض اليه الاستقبال لعارض اداة الشرط والمضارع المجزوم

لا يدل على زمان قبل زمانك بحسب الوضع وان عرض اليه المضي بعارض دخول لم فان قيل المتبادر من
القبلية القبلية الزمانية فح يلزم للزمان زمان قلنا المراد بالقبلية القبلية الذاتية التي تكون بين اجزاء الزمان
فان تقدم بعض اجزاء الزمان على الزمان انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان لئلا يلزم للزمان
زمان فان قيل هذا التعريف يصدق بمثل امس لانه دل على زمان قبل زمانك قلنا المراد بما الموصولة
الفعل لا لفظ ولا شيء حتى يرد النقض مبني على الفتح اما البناء فلعدم وجود علة الاعراب فيه وهي عروض
المعاني المعتورة عليه او المشابهة بالاسم مشابهة تامة واما البناء على الحركة دون السكون الذي هو
الاصل في البناء فلمشابهة المضارع ووقوعه موقع الاسم واما البناء على الفتح فلكونه اخف الحركات فان
قيل هذا ينتقض بنحو دعا ورمى لانه ماضي وليس بمبني على الفتح قلنا الفتح اعم من ان يكون لفظا نحو ضرب
او تقديرا نحو رمى مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه لو كان مع الضمير المرفوع المتحرك مبني على السكون لئلا
يلزم اجتماع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة حكما والواو لانه لو كان مع الواو فهو مبني
على الضمة لفظا كضربوا او تقديرا كرموا لان الواو يقتضي ضمة ما قبلها المضارع ما اشبه الاسم باحد
حروف نأيت لوقوعه مشتركا بين الحال والاستقبال كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة وتخصيصه
بواحد من زماني الحال والاستقبال كتخصيص واحد من معاني المشترك بواسطة القرائن بالسين وسوف
فان قيل لم خالف المصنف عن تعريفات القوم وهي المضارع ما في اوله احد حروف الزوائد الاربعة
او المضارع ما دل على زمان الحال والاستقبال او المضارع ما دل على زمان يترقب قلنا انما
خالف عن تعريفات القوم لان تعريف المصنف يدل على وجه تسمية المضارع بالمضارع لان المضارع
مشتق من المضارعة والمضارعة هي المشابهة ولا شك ان المضارع مشابه بالاسم بخلاف تعريفات
القوم فانها لم تدل على هذا المعنى فالهمزة للمتكلم مفردا والنون له اذا كان مع غيره لانهما ماخوذان من انا
ونحن والتاء للمخاطب مطلقا لان هذه التاء في الاصل واو والواو من منتهى المخارج والمتكلم منتهى الكلام وبينهما
مناسبة ثم قلبت الواو تاء لئلا يلزم اجتماع الواوات في وو وجل في حالة العطف وللمؤنث والمؤنثين
غيبة فان قيل لم لم يجعل المؤنث والمؤنثين بالياء كما في امثلة الغائب المذكر قلنا لئلا يلزم الالتباس
بين غائب المذكر والمؤنث فان قيل فعلى هذا يلزم الالتباس بين الغائب المؤنث والمخاطب المذكر
قلنا هذا الالتباس مرفوع لان المخاطب محسوس فان قيل ان غيبة حال عن المؤنث والمؤنثين ولا بد
من المطابقة بين الحال وصاحبها في الافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث ولا مطابقة بينهما قلنا
ان غيبة مؤول بتاويل الغائبات نظرا الى معنى المؤنث والمؤنثين او نقول ان العبارة محمول على حذف

المضاف أي ذوي غيبة والياء للغائب غيرهما لان الياء من وسط المخارج والغائب وسط بين المتكلم والمخاطب
وبينهما مناسبة فان قيل ان قوله غيرهما بدل عن الغائب ولا يبدل النكرة عن المعرفة الا اذا وصفت
بصفة مثل بالناصية ناصية كاذبة ولا صفة ههنا فكيف يصح جعله بدلا عن الغائب قلنا ان الغير وان لم
يصر بالاضافة معرفة لكنه خرج بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او نقول ان غيرهما نصب على
الحال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي فان قيل هذا منقوض بيدحرج
يبعثر ويضرب لعلم فانه رباعي وحروف المضارع مفتوحة قلنا المراد بالرباعي ان يكون [illegible]
سواء كانت اصلية كدحرج او لا كافعل وفعّل وفاعل اما الضمة في باب الافعال فللاحتراز عن التباس
الثلاثي المجرد واما الابواب الثلاثة الاخر فمحمولة عليه طردا للباب فان قيل [illegible]
فينبغي ان يكون الامر بالعكس قلنا حمل القليل على الكثير اولى اذ لم يكن في القليل
في القليل فساد الالتباس فحمل الكثير عليه اولى من العكس ومفتوحة فيما سواه لانه [illegible]
الاستعمال او من حيث الحروف والكثرة يقتضي التخفيف فخففوه باختيار الفتحة ولا يعرب من الفعل غيره
لعدم وجود علة الاعراب فيه وهي عروض المعاني المعتورة او المشابهة التامة بالاسم اذا لم يتصل به نون
التاكيد او نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل اصله [illegible] يكون مبنيا اما في الاول فلانها لشدة الاتصال
بمنزلة جزء الكلمة فلو جعل الاعراب قبلها يلزم اجراء الاعراب في وسط الكلمة ولو جعل الاعراب عليها يلزم
اجراء الاعراب على كلمة اخرى حقيقة واما في نون جمع مؤنث فلانها مشابهة بنون جمع مؤنث في الماضي
فيقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا كما في الماضي فان قيل الظاهر ان قوله اذا لم يتصل [illegible]
ولا يعرب من الفعل غيره فينبغي ان يكون عدم اعراب الغير مقيدا بالعدم [illegible]
يكون الغير معربا والامر ليس كذلك بل غير المضارع لم يكن معربا اصلا قلنا [illegible]
المذكور فيكون التقدير ولا يعرب من الفعل غيره بل يعرب المضارع اذا لم يتصل
متقيد بعدم اتصال النونين واعرابه رفع ونصب يشترك الاسم في هذين [illegible]
الجزم بالفعل كالجر يختص بالاسم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطبة
الرفع بالضمة في حالة الرفع والنصب لفظا ويكون في حالة الجزم مثل هو يضرب لن يضرب لم يضرب [illegible]

والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا لان الضمة ثقيلة على الواو والياء والفتحة لفظا لخفة الفتحة والحذف لان الجازم لما لم يجد حركة سقط الحرف المناسب بالحركة والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف ساكن وضعي لا يقبل الحركة اصلا لا ثقيلة ولا خفيفة والحذف لان الجازم لما لم يجد آه ريرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد ثم اعلم ان في عامل المضارع مذهبين مذهب الكوفيين ومذهب البصريين فمذهب الكوفيين هو التجرد عن الناصب والجازم ومذهب البصريين هو وقوعه موقع الاسم وانما يرتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذا وقع موقع الاسم كان كالاسم فاعطي له اقوى اعراب الاسم فان قيل ان المضارع كثيرا ما يكون مرفوعا ولا يقع موقع الاسم نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان قلنا المضارع ههنا ايضا واقع موقع الاسم لان الذي يضرب في الاصل الذي ضارب هو ويقوم الزيدان في الاصل قائمان الزيدان فان قيل كيف يقع يقوم مقام قائمان لان قائما معرب بالحرف ويقوم معرب بالحركة قلنا يقع هنا وقوعه موقع الاسم وان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا فان قيل المضارع في نحو سيقوم زيد وسوف يقوم زيد ليس واقعا موقع الاسم مع انه مرفوع قلنا ان سيقوم واقع موقع الاسم لا يقوم وحده فان قيل ان سيقوم مركب والاسم مفرد فكيف يقع المركب موقع المفرد قلنا ان السين صار كاحد اجزاء الكلمة فان قيل هذا الجواب يستقيم في السين لا في السوف لانه ليس جزء قلنا ان السوف في حكم السين فان قيل المضارع في كاد زيد يجيء ليس واقعا موقع الاسم مع انه مرفوع قلنا الاصل في خبر افعال المقاربة الاسم انما عدل عنه لما يجيء في باب افعال المقاربة وينصب بان ولن واذن وكي ولمان مقدرة بعد حتى ولام الجحود ونحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلاثة حروف جارة وهي لا تدخل الا على الاسم فلا بد من تقدير ان ليصير الفعل بتاويل المصدر والفاء نحو زرني فاكرمك والواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن لانها عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وعطف الخبر على الانشاء ممتنع فلا بد من تقدير ان ليؤول الفعل بتاويل المفرد وعطف على السابق واو نحو لا لزمتك او تعطيني حقي لان او بمعنى الى او الا والاول من حروف جارة والثاني من اداة الاستثناء وكلاهما مختصان بالاسم فلا بد من تقدير ان المصدرية ليصير الفعل بتاويل المصدر ليصح دخول حرف الجر عليه والاستثناء عليه فان التي ينتصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة سوى ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون فان قيل هذا ينتقض بقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى فان المضارع وقع بعد ان مع انه لا يكون منصوبا فاجاب المصنف بقوله والتي تقع بعد العلم هي المخففة من الثقيلة وليست هذه لان المخففة من الثقيلة دالة على تحقيق فيناسب العلم بخلاف ان الناصبة المصدرية فانها للطمع والرجاء فلا يناسب العلم نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتي تقع بعد الظن

ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم تيقنه
يلائم ان المصدرية ولن مثل لن ابرح ومعناها نفي المستقبل نفيا موكدا لا مؤبدا والا يلزم التناقض في قوله تعالى
لن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي لان لن يكون للتأبيد وحتى ياذن لي للانتهاء واذن اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها لانه لو كان ما بعدها معتمدا على ما قبلها فهو في حكم المقدم عليها واذن ضعف العمل يعمل
في المعمول المتأخر لا في المتقدم وكان الفعل مستقبلا لكونه جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في المستقبل مثل
اذن تدخل الجنة واذا وقعت بعد الواو والفاء ففيها الوجهان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعاطف
والرفع باعتبار نفس الاعتماد وان كان ضعيفا وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية كسببية الاسلام
لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لان ان الناصبة المصدرية
للطمع والرجاء وهما لا يتصوران الا في المستقبل بمعنى كي او الى ليكون نصا في معنى حتى الجارة ويكون باعثا
على تقدير ان الناصبة المصدرية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي واستقبال المضارع بالنظر
الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي او الى واستقبال المضارع بالنظر
الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم يحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى كي او
الى واستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم ايضا فان اردت الحال تحقيقا او حكاية
كانت حرف ابتداء اي لا يكون مرتبطا بما قبله ارتباطا لفظا من حيث الاعراب والمشاركة في العامل من حيث
تعليق الجار والمجرور بالفعل بل هو كلام مستانف عما قبله ويجب السببية اي ما قبله لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي
وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى يرجونه ومن ثمه امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها في
الناقصة لانها لو كان حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقي الناقصة بلا خبر فيلزم فساد المعنى واسرت حتى
تدخلها لانه لا يمكن سببية ما قبلها لما بعدها لان ما قبل حتى في هذا المثال مشكوك الوجود وما بعدها مقطوع
الوجود فلو كان ما بعدها سببا لما قبلها يلزم الحكم على وقوع المسبب مع الشك في السبب وهو محال وجاز في
التامة كان سيري حتى ادخلها لان التامة لا تقتضي الخبر فلو كان ما بعد حتى منقطعا عما قبلها لا يلزم فساد
المعنى وايهم سار حتى يدخلها لان السير في هذا المقام متحقق الوجود ولكن الشك في تعين الفاعل فلا يلزم الحكم على
وقوع المسبب مع الشك في السبب ولام كي مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود ولام تاكيد نفي بعد نفي لكان مثل وما كان الله
ليعذبهم فان قيل لما كان الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قلنا ان هذه العبارة على حذف المضاف
من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي
ما كان الله معذبهم والفاء بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب

التنصيص على السببية من حيث يدل لتغير اللفظ على تغير المعنى والثاني ان يكون قبلها امر او نهي او استفهام او
نفي او تمني او عرض بعد تقدم الانشاء عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة فان
قيل كما ينصب المضارع بعد الامر والنهي بان المقدرة كذلك ينصب بعد دعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز
فلم تواخذني فاهلك قلنا ان الدعاء مندرج في الامر والنهي فان قيل كما ينصب المضارع بان المقدرة
بعد النفي كذلك ينصب بعد التحضيض نحو قوله تعالى لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا قلنا التخصيص
مندرج في النفي لاستلزامه معنى النفي فان قيل كما ينصب المضارع بان المقدرة بعد التمني كذلك
ينصب بعد الترجي كما في قوله تعالى لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع الى آله موسى قلنا الترجي
مندرج في التمني فان قيل كما ينصب المضارع بان المقدرة بعد هذه الاشياء كذلك ينصب بدونها
كما في قول الشاعر سأترك منزلي لبني تميم + والحق بالحجاز فاستريحا قلنا هذا محمول على ضرورة الشعر او
تنزيلا لاحدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على
المصاحبة حيث يدل لتغير اللفظ على تغير المعنى وان يكون قبلها مثل في ذلك نحو كون احد الاشياء الستة ومثلة
الواو لجعله امثلة اخر بابدال الفاء بالواو وو بشرط معنى الى ان او الا ان فان قيل الظاهر من
كلام المصنف ان ان في قوله بشرط معنى الى ان او الا ان داخلة في مفهومهما فيلزم من تقدير ان بعدها
قلنا ان ان في قوله بشرط معنى الى ان او الا ان ليس من مفهوم الى ان او الا ان بل المضمونة معهما هي ان
المقدرة بعدهما والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا فان قيل الظاهر منه الحروف العاطفة
المذكورة سابقا والامر ليس كذلك بل كما يجري هذا الحكم فيها كذلك في غيرها من الحروف العاطفة قلنا
المراد بالحروف العاطفة مطلقها سواء كانت مذكورة او غير مذكورة وانما قدر ان بعدها بشرط ليكون المعطوف
عليه اسما صريحا لان عطف الجملة على مفرد ممتنع فلا بد من تقدير ان بعدها ليؤول الفعل بالمصدر ويصح عطف
ما بعدها على ما قبلها مثل اعجبني ضرب زيد اليوم وشتمك اي ضربك زيدا اليوم وشتمك فان قيل ان
المراد بالعاطفة اما وقوع حرف على قوله بعني ان كان منقلبا او مجرورا ومعطوفا على قوله بان المقدرة بعد حتى
فان الاول فالمراد بالحروف العاطفة لا يخلو اما ظلفها او الحروف العاطفة المذكورة فعلى الاول
يغير في التفصيل بيان ما لم يبين في الاجمال وعلى الثاني يلزم تخصيص الحكم بالبعض وليس الحكم
مخصوصا به وان كان الثاني فالواجب على المصنف ذكر ما ليس مذكورا في الاجمال ومع ذلك فيما
ذكر للحروف العاطفة قلنا انه مرفوع معطوف على حتى في قوله حتى ان او ان مستقبلا للمعنى الذي ذكرت
العاطفة تجعل ما قبلها سببا لما بعدها بشرط كون ما قبلها مستقبلا للمعنى الذي ذكرت بشرط

بين هذه الحروف العاطفة المذكورة وغيرها وقسم غيرها فتقديران بعد حروف العاطفة المذكورة مشروط بشرطين
شرط مخصوص بها وشرط مشترك بينها وبين غيرها فذكر المصنف مرتين اولا مع الشرط المخصوص بها والثاني مع الشرط
المشترك بينها وبين غيرها ويجوز اظهار ان مع لام واللام الزائدة والعاطفة لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح
فيجوز معها اظهار ما تقلب الفعل الى اسم الصريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح
لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على الاسم الصريح واما حتى
التي بمعنى الى فمحمولة على الاول لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها اقتضت
نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية فصارت كعوامل النصب فلم يظهر النصب
بعدها ويجب مع لا في اللام عليها لئلا يلزم توالي اللامين المتحركين وهما لام كي ولام لا كما في قوله تعالى لئلا
يعلم فان قيل كما يقدران في هذه المواضع كذلك تقدر في غيرها نحو قوله الشاعر تسمع بالمعيدي خير من ان
تراه فلم خص المصنف تقديران فيها قلنا مراد المصنف تقديران في هذه المواضع مع العمل وتقديران
في قول الشاعر من غير عمل فان قيل كثيرا ما تقدران مع العمل في غير هذه المواضع كما في قول الشاعر
الا يهذا اللائمي احضر الوغى قلنا تقديران في هذا المثال مع العمل شاذ لا اعتبار له وينجزم بلم ولما ولام الامر ولام النهي
وكلم المجازات وهي ان ومهما واذما وحيث ما واين ومتى وما ومن واي والتي فان قيل كما ينجزم المضارع مع
هذه الكلمات كذلك ينجزم مع كيف ما واذا فلم لم يذكرهما في الجوازم فاجاب المصنف بقوله واما مع كيف ما
واذا فشاذ اما الشذوذ في كيف ما فلانه لعموم الاحوال كما في قول القائل كيف ما تقرأ اقرأ ويتعذر استواء قراءة
قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فعلان هذه الكلمات انما يجزم المضارع لاشتمالها على معنى ان
واما اذا فلا يشتمل على معنى ان لان ان للابهام واذا للقطع وبينهما منافاة وبان المقدرة فلم تقلب
المضارع ماضيا ونفيه لان معنى قوله لم يضرب زيد يعني ما ضرب ولما مثلها ويختص بالاستغراق
اي باستغراق النفي في جميع الازمنة الماضية لان زيادة الحروف يدل على الزيادة في المعنى وجواز
حذف الفعل لان تميم الزائدة نائب مناب الفعل ويختص ايضا به لعدم دخول اداة الشرط عليها فلا تقول
ان لما يضرب لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله ويختص ايضا باستعمالها غالبا في التوقع اي ينفي
بها فعل توقع الناظر وجوده في المستقبل ولام الامر هي المطلوب بها الفعل فان قيل كما يجزم المضارع
بلام الامر كذلك يجزم بلام الدعاء نحو ليغفر لنا الله قلنا لام الدعاء داخل في لام الامر وهي مكسورة
من وجهين الاول فلئلا يلتبس بلام الابتدائية التاكيدية والثاني فلانها مشابهة باللام الجارة
في الاختصاص واللام الجارة مكسورة فهي ايضا مكسورة ولام النهي هي المطلوب بها الترك وكلم المجازات

مرتب على فعلين لسببية الاول وسببية الثاني فان قيل ان سببية الاول للثاني مثل ان تكرمني الآن
فقد اكرمتك امس وفي مثل قوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم
تقدير الجزاء في امثالها بدون الجعل الشرطية واقامة علتها مقامها فيكون التقدير ان تكرمني الآن فقد
[illegible] اكرمتك امس فكان تعذيبهم فلا تظلم في شيء لانهم عبادك وان تغفر لهم فلا تعذر [illegible]
انت العزيز الحكيم فان قيل ان كلام المجاز والجعل الشيء سبباً لشيء [illegible]
جعل الفعل الاول سبباً للثاني [illegible] سبباً للشيء سببان [illegible] سببية شيء لشيء [illegible]
[illegible] عليها بل للمتكلم اعتبر ملزومية شيء لشيء سواء كان الشيء الاول سبباً [illegible] للثاني [illegible] في قوله
ان تكرمني فاكرمتك فالمتكلم [illegible] الاكرام والاكرام [illegible] الاذن واخبار [illegible] المتكلم
اعتبر [illegible] السببية فيهما [illegible] الشيء الذي [illegible]
[illegible] سبب الاكرام عنده وليس بيان [illegible] الجزاء اما كون الاول شرطاً [illegible] تحقق الثاني واما
كون الثاني جزاء لانه بناء على الاول كبناء الجزاء على الشرط [illegible] الاول فالجزم اي
[illegible] المضارع واجب لانه يتعلق بالجازم مع صلاحية المحل [illegible] كان الثاني فلوجوب الجزم لانه لتعلق
بالجازم مع صلاحية المحل [illegible] تعلق بسبب حيلولة الماضي [illegible]
[illegible] لفظاً مثل قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل ومثل قوله تعالى ان كان قميصه قد
من قبل فصدقت وهو من الكاذبين اي فقد صدقت [illegible] حرف الشرط [illegible]
الماضي الى المستقبل فلا يحتاج الى رابط [illegible] الماضي الذي [illegible]
[illegible] في الجزاء [illegible] فقد [illegible] عن [illegible]
[illegible] وتركها [illegible]
الاتيان بالفاء لان حرف الشرط [illegible] كما [illegible] الاتيان بالفاء ان حرف
الشرط [illegible] في معنى [illegible] الاستقبال [illegible] مثال
الاتيان بالفاء لتعليق [illegible] ومثال [illegible] قوله تعالى ان ينصركم الله فلا غالب
لكم [illegible] ان لم يكن الجزاء [illegible] اما
[illegible] او [illegible] الشرط فلا بد
[illegible] في [illegible]
[illegible]

يتقضون اي فهم يتقضون بأن مقدرة اي بجزم المضارع حال كون ان مقدرة بعد الامر والنهي و
الاستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببية اي قصد سببيته ثبتها لما بعدها لان هذه الاشياء تدل على
الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة ليكون ذلك المطلوب سببا لها فتدل على سببيته
له والدال على السببية والسببية ليس الاحرف الشرط وحرف الشرط ليس مذكورا في اللفظ فعلم انه مقدرة
نحو اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي فانه جوز ذلك [illegible]
معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت [illegible]
الجمهور فلان التقدير ان لا تكفر تدخل وهذا معنى ظاهر الفساد فان قيل كثيرا ما يكون [illegible]
ولم يكن مجزوما بان مقدرة كما في قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني وقوله تعالى فذرهم في خوضهم
يلعبون وقول الشاعر قال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار قلنا اذا الحكم [illegible]
اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد لم يجزم قطعا بل يجب رفعه اما بالوصفية كما في المثال [illegible]
كما في المثال الثاني او بالاستيناف كما في المثال الثالث الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل
المخاطب بحذف حرف المضارعة وفي بعض النسخ مثال الامر فان قيل على هذا التقدير يكون تعريف
[illegible] الامر بل هو تعريف مثال الامر والمقصود تعريف [illegible] صيغة [illegible]
[illegible] الاشتقة ويردون بها الصيغة [illegible]
الصيغة فلم اختار الصيغة على الامر قلت لان الامر كما اشتهر في هذا المعنى [illegible]
المصدر [illegible] والنص على المقصود قوله صيغة يطلب بها [illegible]
معلوما او مجهولا وقوله [illegible] احتراز عن المجهول مطلقا وقوله المخاطب احتراز [illegible] وقوله بحذف
حرف المضارعة [illegible]
على السكون [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

الضمة على تقدير الكسرة ومكسورة فيما سواه اما في مكسور العين فلئلا يلتبس بالامر من باب الافعال على تقدير
الفتحة وبالماضي المجهول من باب الافعال على تقدير الضمة واما في مفتوح العين فلئلا يلتبس بالماضي المعلوم
من باب الافعال على تقدير الفتحة او بالمضارع المجهول من هذا الباب على تقدير الضمة مثل اقتل واضرب
واعلم وانكان رباعيا فمفتوحة لان الهمزة ليست بوصلية بل هذه الهمزة قطعية وعادت بسبب ارتفاع
موجب حذفها وهو اجتماع الغريمين في المتكلم الواحد مقطوعة للدليل المذكور بعينه فعل ما لم يسم فاعله فان
قيل ان اضافة الفاعل الى المفعول لا يصح لانها في طرفي النقيض فكيف يضاف احدهما الى الآخر قلنا
اضافة الفاعل الى المفعول ادنى ملابسة او على حذف المضاف اي فاعل فعله الواقع عليه او يراد بها
الموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله فان قيل لما كان ما الموصول عبارة عن الفعل فكيف يضاف
الفعل اليه لانه اضافة الشيء الى نفسه قلنا اضافة الفعل اليه بيانية هو ما حذف فاعله واقيم المفعول
مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان ماضيا فان قيل الظاهر ان الضمير في كان
راجع الى فعل حذف فاعله فيكون المعنى فان كان الفعل الذي حذف فاعله ضيا ضم اوله وكسر ما قبل
آخره والفعل لا يصير مجهولا الا بعد ضم اوله وكسر ما قبل آخره فيه نظر ومنه يعلم ضعف قولنا ان الضمير في كان
راجع الفعل الذي اريد حذف فاعله كما في قوله تعالى اذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم
فيكون التقدير وان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله انما نقول ان الضمير في كان راجع الى
الفعل الذي حذف فاعله بطريق المجاز باعتبار ما يؤول اليه كما في قوله ايمن من قبل قتيلا فلد سابه ضم اوله و
كسر ما قبل آخره لان معناه غريب فاختير له وزن مغريب وهو الخروج من الضمة الى الكسرة وبالعكس
وكلما هو ثقيل فهو غريب فيختار له وزن غريب ليدل غرابة اللفظ غرابة المعنى فان قيل ان وزن
فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة ايضا غريب يدل على غرابة المعنى فلم يختره قلنا ان وزن فعل بالخروج
من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى لكنه اثقل فلما حصل المقصود باخف منه
فلا فائدة في اختياره وليضم الثالث مع همزة الوصل لئلا يلتبس بالامر من هذا الباب في الدرج ويوقف
والثاني مع التاء لئلا يلتبس بالمضارع المعلوم من باب التفعيل في تفعل وبالمضارع المعلوم من باب
المفاعلة في تفاعل وبالمضارع المعلوم من باب الفعللة في تفعلل خوفا للبس ومعتل العين الافصح قيل
بيع فان قيل هذا منقوض بمثل طوى ودعوى فانه معتل العين ولا ينقلب العين فيه الفا قلنا المراد
بمعتل العين ما يكون عينه معتلا فقط فانه لو كان لامه معتلا ايضا لاعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع الاعلالين
في المضارع فان قيل لا بد من قيد آخر وهو ان يكون معتل العين منقلبة عينه الفا فلا يرد عليه مثل عور

وصيد لانه معتل العين فقط وبعل عينه قلنا ان معتل العين ينقلب العين فيه الفا اذا لم يكن ما قبلها في حكم السكون وفي عور ما قبلها في حكم السكون لانه من العيوب والاصل في الافعال التي من العيوب هو المزيد للمجرد فيكون ما قبلها في عور في حكم ما قبل عين اعور واما صيد فانه شاذ فان قيل لم خص معتل العين بالذكر مع ان حكم معلوم مما سبق قلنا انما خص بالذكر لزيادة غموض واختلاف في البناء للمفعول من ماضيه اما الغموض فهو نقل الكسرة الى ما قبلها ثم ابدال الواو ياء والا لالتبس فيه فاتى فيه لغات ثلاثة كما قال المصنف فان قيل ان علة التخصيص بالذكر هي الغموض والاختلاف وهذه العلة منتفية في المضارع المجهول فلم خص معتل العين منه بالذكر قلنا انما خص معتل العين من المضارع المجهول بالذكر للتبعية للماضي وجاء الاشمام وفي الاشمام اختلافات قال بعضهم هو ان يمثل بمثل مضموم فاء الفعل نحو يضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها وقال بعضهم هو ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خاصة بعد ما ياء ساكنة ولم ار والاشمام في هذا الموضع الا بالمعنى الاول والغرض من الاشمام الايذان بان ما حذف في الدرج هو الحرف الذي بعد الواو مثله اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد باب اختير واقيد في جميع اللغات الثلاثة اذ يقال فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوة وان استخير واقيم يستعمل ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل وامكان مضارعهما ضم اوله وفتح ما قبل آخره لخفته وان المضارع بالزيادة ومن معتل العين فيه الفا لتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها حقيقة او حكما المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الفعل اللازم اذ فهمه موقوف على متعلقه وهو الفاعل قلنا المراد بالمتعلق امر غير الفاعل تعلق الفعل به فان قيل ان لكل واحد من الزمان والمكان امر غير الفاعل تعلق الفعل اللازم به فالاشكال باق على حاله قلنا المراد بالمتعلق امر غير الفاعل ويتوقف فهم الفعل عليه وليس الا المفعول به فان قيل لم خص المتعلق بامر غير الفاعل مع ان المتعلق بحسب اللغة ما يتعلق به الفعل سواء كان عمدة او فضلة قلنا ان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق القيام او الصدور والاسناد ويقال هذا الفعل صادر عن الفاعل او قائم او مسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل ضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد والمتعدي الى واحد كضرب والى اثنين كاعطى والى ثلاثة كاعلم وارى وهما اصلان في التعدية الى المفاعيل الثلاثة لانهما كانا في الاصل متعديين الى المفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر وابناء وبناء واخبر وخبر وحدث وهذه الافعال ليست اصلا في التعدية الى المفاعيل الثلاثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة

اشتمالها على معنى العلم وهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل [illegible] باب [illegible]

في جواز الذكر والاقتصار عليه والثاني والثالث لمفعولي علمت في جواز [illegible] افعال

القلوب انما سميت بافعال القلوب لان صدورها من القلب [illegible] افعال

الشك واليقين فلان بعضها للشك وبعضها لليقين فان قيل [illegible] متساوي

الطرفين فلم لا يصح تسميتها بافعال الشك قلنا المراد بالشك [illegible] على

الخالص فهي ظننت وحسبت وخلت هذه الثلاثة للشك وعلمت ورأيت ووجدت هذه الثلاثة [illegible]

مشترك بين الشك واليقين تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه [illegible] هذه الافعال [illegible] الجملة الاسمية [illegible] فعل

الداخل على الجملة المقصود منه العمل في جزئيها او عمل الفعل في جملة فعلية مستند اما في الجزء الاول [illegible]

فعل آخر واما في الجزء الثاني فلانه معمول للجزء الاول فلو كان معمولا للفعل لزم توارد [illegible] عامل

فتنصب الجزئين على انهما مفعولان لها ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر [illegible]

الجملة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة [illegible]

ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله [illegible]

الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء فحذف [illegible]

قلنا المراد بعدم جواز الحذف عدم الجواز بلا قرينة وفي ما نحن فيه [illegible] القرينة كما [illegible] بخلاف باب

اعطيت فان كل من المفعولين مفعول مستقل [illegible]

اذا توسطت او تأخرت لاستقلال الجزئين كلاما [illegible]

ايضا بناء على ما هو الاصل وهذه الافعال على تقدير الالغاء [illegible]

في ظني فان قيل كما يلغى عمل العامل على تقدير التوسط والتأخر [illegible] اذا توسطت

بين الفعل ومرفوعه وبين اسم الفاعل ومعموله [illegible]

والمعطوف عليه فلم خص الالغاء بالتوسط والتأخر [illegible]

[illegible] الالغاء في هذه الصور واجب فان قيل ان مطلق الالغاء من خصائص [illegible]

بتخصيص الذكر قلنا ان تخصيص هذا الالغاء بالذكر [illegible]

والنفي واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت [illegible]

تعلق لان هذه الحروف الثلاثة وقعت في صدر الكلام [illegible]

الافعال توجب تغير انتصاب الجزئين [illegible] افعال

[illegible] ضميرين لشيء واحد مثل علمتني منطلقاً والجواز ذلك

[illegible] وذلك لان حق الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول

[illegible] تغايرهما لفظا لحصول المغايرة بقدر

[illegible] فان [illegible] من حيث كل واحد منهما ضمير متصل لان النفس عين

ضمير [illegible] قلنا ان [illegible] غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه

[illegible] المفعول [illegible] بقدر الامكان فان قيل ان الدليل المذكور كما يجري في غير افعال

[illegible] ان الفاعل والمفعول الاول مثل علمتني منطلقا متحدان لفظا ومعنى

[illegible] قلنا ان [illegible] الاول ليس [illegible]

[illegible] وهو ليس بضمير [illegible] والاشكال فان قيل [illegible]

[illegible] افعال القلوب مع [illegible] ضميران متصلان لشيء واحد قلنا انهما [illegible]

[illegible] فان قيل ان الفاعل والمفعول ضميران لشيء واحد في مثل [illegible]

[illegible] عن [illegible] تارة وامامي وكذلك قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا [illegible]

ليسا من افعال القلوب بل الاول [illegible] قلنا ان [illegible]

علا [illegible] فان قيل [illegible]

[illegible] قلنا المراد بالمعنى الآخر

المعنى الذي هو قريب [illegible] المعنى الاول بحيث [illegible]

[illegible] واحد فظننت بمعنى [illegible] وعلمت بمعنى عرفت [illegible] بمعنى اصبت

الافعال الناقصة [illegible] الفاعل [illegible] فان قيل [illegible] الافعال [illegible]

[illegible] التقرير كالزمان في الكل والاتصال [illegible] الاستمرار [illegible] تقرير الفاعل

[illegible] قلنا [illegible] التقرير [illegible] الافعال [illegible] فان قيل هذا التعريف

[illegible] بخروج [illegible] الافعال [illegible] تقرير الفاعل [illegible]

[illegible] التعريف [illegible]

[illegible] الناقصة [illegible] فافهم [illegible] الشارح باجوبة ثلاثة [illegible]

[illegible] التقرير [illegible]

[illegible] الافعال الناقصة [illegible] تقرير الفاعل

عليها وحاصل الثاني ان الافعال الناقصة وضعت لجزئيات ذلك التقرير الكلي فصار مثلا موضوع لتقرير
الفاعل على صفة على وجه الاستقبال ليبقى الزمان الماضي والاشكال ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى
ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرجت الافعال التامة منها وحاصل الثالث ان اللام في قوله لتقرير الفاعل
للغرض لاصلة الوضع والاشكال ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف
الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعها التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حده وهي كان وصار واصبح
وامسى واضحى وظل وبات وعاد وغدا وراح ومازال وما انفك وما فتئ وبابرح وما دام وليس وقد جاء
من الافعال الناقصة فقط جار كما في قول الشاعر ما جاءت حاجتك فمن جائت الضمير المستكن الراجع الى الغزارة
فهو اسم وحاجتك خبرها بناء على ان ما نافية او من جائت الضمير المستكن الراجع الى ما فهو اسم وحاجتك خبرها
لكن تانيث الضمير باعتبار الخبر وقعدت كانها حرية فمن قعدت ضمير مستكن راجع الى المتفرة هو اسمها وكانها
حرية خبرها تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فمعنى صار مثلا الانتقال والاثر المرتب عليه كون الشيء
منتقلا اليه فلما دخل الجملة الاسمية اعني زيد يعني اعطى الخبر وهو غني كون الغني منتقلا اليه فترفع الاول لكونه
فاعلا وتنصب الثاني لشبهه بالمفعول في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة لتبوب
خبرها ماضيا دائما مثل كان الله غفورا رحيما او منقطعا مثل كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار كقول الشاعر بيتها
قفر المطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان كقول الشاعر اذا
مت كان الناس صنفان شامت والآخر مثن بالذي كنت اصنع وتكون تامة بمعنى ثبت كقوله تعالى كن
فيكون وزائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كما في قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا
فان قيل لم ذكر هذين القسمين مع انهما ليسا من الافعال الناقصة قلنا انما ذكرا استيفاء التقسيم استعمالا تهاو
صار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتامة بمعنى
الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وعلامة ان يتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا ومن بكر الى عمرو
فان قيل لم يذكر كونها تامة قلنا ان كونها تامة قليل غاية القلة فالحق بالعدم فان قيل لان آل ورجع وارتد
واستحال وتحول اليه بمعنى صار فلم لم يذكر في الافعال الناقصة مثل آل زيد غنيا اي صار زيد غنيا ورجع زيد مقيما اي
صار زيد مقيما وارتد بصيرا اي صار يعقوب بصيرا وان العداوة يستحيل مودة اي صارت العداوة مودة وذلك
من نحو تحول البوسا اي صار البوسا قلنا ابدا الافعال ملحقة بصار فلم يذكرها لتضاعف صار وهو صبح وامسى واضحى
لاقترانها بمضمون الجملة باوقاتها التي هي معنى عليها تلك الالفاظ لان الاول عليها للصيرورة مثل اصبح زيد كاتبا اي
حصل كتابته في وقت الصباح فان قيل ان كان الفعل دالا على اقتران مضمون الجملة بوقته فلم خص هذه

الافعال الثلاثة بهذا الحكم قلنا المراد بالاوقات هنا الاوقات المدلول عليها مواد ها لا بصورها بخلاف
سائر الافعال فانها تدل على اقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بصورها وبمعنى صار نحو اصبح وامسى
واضحى زيد غنيا اى صار زيد غنيا وتكون تامة بمعنى دخول الفاعل في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اى
دخل في وقت الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما تقول ظل زيد سائرا اى حصل سيره
في تمام النهار وبات زيد نائما اى حصل نومه في تمام الليل وبمعنى صار نحو ظل العصي بالفا اى صار العصي بالفا
وبات الشاب شيخا اى صار الشاب شيخا فان قيل ان هذين الفعلين يكونان تامين نحو ظلت بمكان
كذا اوبت بيتا طيبا فلم يذكرهما تامين قلنا لما كان مجيئهما تامين في غاية القلة جعلوه في حكم العدم فان قيل
ان امض معاد وغدا وراح مذكورة في مقام الاجمال فلم تركها في مقام التفصيل قلنا ان هذه الافعال الاربعة
ناقصة اى كائنة بمعنى صار وتامة في مثل قولك امض وعاد زيد من سفره اى رجع وغدا زيد اى مشى في وقت
الغداة وراح زيد اى مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل فتكون ناقصة من وجه دون وجه فذكرها
في مقام الاجمال نظرا الى كونها ناقصة وتركها في التفصيل نظرا الى كونها تامة ومازال ومبارح ومافتئ ومالفك لاستمرار
خبرها الفاعلها مذ قبله فان قيل ان ما ذكره لا يصدق الا على الفاعل الذي وجوده ازلي مثل ما زال الله عالما
ولا يصدق على المحدثات مع ان الكلام فيها فلا يصح ان يقال مثل ما زال زيد ميرا اذ يمتنع كونه ميرا من وقت
طفوليته قلنا المراد بثبوت الفاعل ما من وقت قابلية الفاعل للخبر عاوة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي يلحق
في معاني هذه الافعال فاذا دخلت عليها اداة النفي كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت فان قيل
ان اعتبار الاستمرار يستقيم في معانيها لدلالة النفي عليه واما اعتبار الصلاحية والقابلية فلا يستقيم لعدم الدلالة عليه في
العبارة قلنا ان اعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا لان العقل لا يقبل ابارة زيد من وقت الطفولية ويلزمها النفي
فانه لو لم تدخل اداة النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود فان قيل هذا ينقض بقوله تعالى
تالله تفتؤ تذكر يوسف لانه لم يدخل عليه اداة النفي قلنا ان حرف النفي مقدر فيه اى لا تفتؤ تذكر يوسف
وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبر الفاعلها لان ما في ما دام مصدرية فيكون ما بعدها في تاويل المصدر وهو
تقدير الاوقات قبل المصادر شائع نقدر الوقت قبلها والوقت ظرف والظرف فضلة وغير مستقل بالافادة فلا بد
من قبلها ليفيد فائدة تامة كما اشار اليه المصنف بقوله ومن ثم احتاج الى كلام اى وجود الكلام المستقل لانه
ظرف اى ما دام معها وخبرها ظرف والظرف فضلة وغير مستقل بالافادة فلا بد من كلام آخر لحصول الفائدة
وليس لنفي مضمون الجملة حالا الان معنى قولنا ليس زيد قائما اى ليس زيد قائما الآن وقيل مطلقا وكذلك
تقييده بزمان الحال بما تقول ليس قائما الآن وتارة بزمان الماضي كما في قول القائل ليس خلق الله

مثله وتارة بزمان الاستقبال كما في قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم هذا في الاستعمال وكلاسنا
في الوضع وهو موجود في الحال لا في الماضي والاستقبال ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها
لان تقديم المنصوب على المرفوع وهو جائز فان قيل على هذا ينبغي ان يجوز تقديم خبر ما ولا على اسمهما لانه ايضا
تقديم المنصوب على المرفوع قلنا ان تقديم المنصوب على المرفوع جائز في ما كان عامله قوي اعني الفعل والعامل
ههنا حرف فان قيل المراد بجواز التقديم لا يخلو اما ان معنى الامكان الخاص المقتضي لسلب الضرورة من الجانبين
فهو منقوض بنحو كم كان مالك ونحو صار عدوي صديقا لان التقديم في الاول واجب والتاخير في الثاني واجب
واما معنى الامكان العام المقتضي لسلب الضرورة من جانب العدم فهو منقوض بنحو كم كان مالك لان
التقديم ههنا واجب قلنا المراد بالجواز الجواز بمعنى الامكان الخاص عند عدم ما يقتضي تقديمها او تاخيرها
وفي المثال الاول وجد مقتضي التقديم وهو الاستفهام وفي الثاني وجد مقتضي التاخير وهو الالتباس لتقدير
الاعراب او نقول العدم عند عدم ما يقتضي تقديمها وفي المثال المذكور وجد مقتضي التقديم وهو الاستفهام
وهي في تقديمها عليها على ثلاثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها وهي من كان الخ لان الفعل قوي العمل فيعمل في
المعمول المتقدم والمتاخر وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما نافية كانت او مصدرية اما في النافية فلان النفي يقتضي
الصدارة فان قدم الخبر على الفعل لفات صدارة النفي واما في المصدرية فلان المصدر ضعيف العمل فلا يعمل
في المعمول المتقدم خلافا لابن كيسان في غير ما دام لان النفي اذا دخلت على النفي افيد الاثبات فصار بمنزلة
كان وتقديم خبر كان على كان جائز فكذا هذا فان قيل ان قوله خلافا مفعول مطلق والشرط في المفعول
المطلق ان يشتمل معنى الفعل عليه فيصح اشتمال الكل على الجزء وليس ههنا فعل يشتمل معناه عليه قلنا الفعل
ههنا مقدر اي بخلاف هذا الحكم خلافا لان كيسان فان الخلاف واقع ظاهرا من جانبه لا من جانب
الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لان باب المفاعلة يقتضي ثبوت الفعل من احد الجانبين صريحا والآخر
التزاما بخلاف باب التفاعل فانه يقتضي ثبوت الفعل من الجانبين صريحا وقسم مختلف فيه فان قيل في حكم
هذا القسم معارضة ومجادلة بين البصريين اعني البصريين والكوفيين فالواجب على المصنف ان يقال وقسم مختلف
فيه لان باب التفاعل يقتضي المشاركة في اصل الفعل من الجانبين صريحا قلنا الافتعال ههنا بمعنى التفاعل
وهو ليس ثم اعلم ان فيه المذهبين احدهما مذهب الكوفيين والآخر مذهب البصريين فمذهب البصريين هذا ان
تقديم خبر ليس عليها ليس جائزا لان ليس مشابه للفعل الذي يكون مصدرا بحرف النفي في الصورة ومذهب الكوفيين
هذا ان تقديم خبر ليس عليها ليس غير جائز لان ليس مشابه للفعل الذي يكون بحرف النفي في المعنى
افتعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء او حصولا او اخذا

فيه الدنو الرجائي ان يكون للمتكلم ظن بقرب حصول الخبر للفاعل والدنو الاخذي ان يكون للمتكلم خبر بالقرب حصول
الخبر للفاعل مع شروعه في الخبر فالاول عسى وخبره لا يكون الا فعلا مضارعا مع ان ماكونه مضارعا فلان عسى معناه مقاربة
الشخص الى فعل في الاستقبال وذلك لا يتصور الا في المضارع اما كونه مع ان فلان للطمع والرجاء فيقوى بهما معنى الترجي
المقصود في عسى وهو غير متصرف لان عسى متضمن لانشاء الطمع والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف
لا يتصرف فيها ثم في عسى استعمالان احدهما ان يذكر بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان المصدرية والثاني ان يذكر
بعده فعل مضارع مصدر بان فعلى الاستعمال الاول كان عسى من الافعال الناقصة وعلى الاستعمال الثاني
كان عسى من الافعال التامة نقول على الاستعمال الاول عسى زيد ان يخرج فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب
خبره فيكون عسى ناقصة فان قيل خبر عسى محمول على اسم عسى وهنا لا يصح الحمل لعدم صحة حمل الوصف على الذات
قلنا هذه العبارة محمول على تقدير المضاف اما في جانب الاسم اي عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي
عسى زيد ذا الخروج وقيل ان المضارع مع ان مشابه بالمفعول لان معناه الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج
ثم نقل الى انشاء طمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشابه بالمفعول الذي في
الخبر فالاولى في الجواب ان يقال المضارع في محل الرفع بدل عما قبله بدل الاشتمال الذي فيه اجمال ثم تفصيل وهو
اوقع في النفس وعلى هذين الاستعمالين عسى تامة ونقول في الاستعمال الثاني عسى ان يخرج زيد وفي هذا الاستعمال
احتمالات احدها ان اسم عسى مشتمل على المنسوب والمنسوب اليه فان قصد اقامة مقام المرفوع والمنصوب فهي
ناقصة وان اقتصر عليه من غير قصد اقامة مقام الاسم والخبر بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة والاحتمال الثاني ان
يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير الى زيد ويخرج مع الضمير في محل النصب بانه خبر عسى والاحتمال
الثالث ان هذا التركيب من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان عمل الثاني كان اسم عسى مستكن فيه من
ضمير زيد وخبره ان يخرج وعلى هذين الاستعمالين ناقصة وقد يحذف ان من خبر عسى لان عسى مشابه بكاد وخبر كاد
مضارع بدون ان فخبر عسى ايضا قد يكون بدون ان كما في قول الشاعر عسى الهم الذي امسيت فيه + يكون
وراءه فرج قريب ✤ والثاني نحو كاد تقول كاد زيد يجيء وقد تدخل ان على خبر كاد لان كاد
مشابه بعسى وخبر عسى مضارع مع ان فخبر كاد ايضا قد يكون مضارعا مع ان كما في قول
الشاعر قد كاد من طول البلى ان يمصحا واذا دخل النفي على كاد فهو اي النفي الداخل على
كاد كالافعال اي كالنفي الداخل على سائر الافعال في افادة نفي المضمون على الاصح وقيل
يكون للاثبات مطلقا سواء كان في الماضي او في المستقبل اما في الماضي فبدليل قوله تعالى
وما كادوا يفعلون فالمراد منه اثبات الفعل لانفيه لئلا يكون مناقضا بقوله تعالى فذبحوها وما

بلم اجد وهو هذا لم يكد رئيس الهوى من حب ميت يبرح فاجيب عن الدليل الاول ان قوله تعالى وما كادوا
يفعلون يدل على نفي الفعل في الزمان وقوله تعالى لم يكد يراها يدل على اثبات الفعل في زمان آخر واستفاد الفعل
في وقت واثباته في وقت آخر لا يجد تناقضا وجيب عن الدليل الثاني قد تحظى بعض الفصحا بحظي ذي الرمة
وتسليم وتغير ذي الرمة لم يكد يلم احد وقال ان قول ذي الرمة مثل قوله تعالى لم يكد يراها الآية وقيل يكون
الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال مشتركا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وفي الدعوى
الثانية بقول ذي الرمة اذا غير هجر المحبين لم يكد رئيس الهوى من حب ميت يبرح والثالث جعل وطفق وكرب
واخذ وهبى مثل كاد واوشك وهبى مثل عسى كاد وفي الاستعمال فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب قال في بعض النسخ فعل
التعجب نظرا الى ان التعريف انما يكون للجنس وفي بعضها فعلا التعجب بصيغة التثنية نظرا الى نوعي صيغة وفي
بعضها افعال التعجب نظرا الى كثرة افراده فان قيل التعريف انما يكون للجنس لا للنوع ولا للافراد فكيف يصح
صيغة التثنية والجمع قلنا على كل تقدير التعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع فان قيل التعريف لا يكون
مانعا عن دخول لانه دخل فيه مثل لبد دره فارسا وواحلة لانه لفظ وضع لانشاء التعجب قلنا ان كلمة ما عبارة
عن الفعل لا عن اللفظ حتى يرد النقض فان قيل على هذا التقدير ينتقض بقوله قاتله الله من شاعر ولا مثل
عشر لانه فعل وضع لانشاء التعجب قلنا هذه الافعال موضوعة للدعاء واستعمالها في التعجب بعارض الاستعمال
والعوارض لا تعتبر او نقول ان فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب فقط ولا يستعمل في غيره وما ذكره من مواد
النقض في الدعاء وله صيغتان ما افعله اي احدهما ما تضمن له تركيب ما افعله فان قيل ان قوله ما افعله خبر
مبتدا محذوف اي احدهما ما افعله فالعبارة تشعر بان ما افعله صيغة التعجب وليس كذلك بل صيغة التعجب
افعل لما افعله قلنا ان خبر مبتدا محذوف ايضا وهو قوله صيغة الفعل الذي تضمنه ما افعله فان قيل
ان تضمن فعل وما افعله فاعل والفاعل لا يكون الا اسما مفردا وما افعله جملة فكيف يكون فاعلا قلنا
ان فاعل الفعل محذوف وهو لفظ تركيب مضاف الى ما افعله وفعل به والثاني ما تضمن له تركيب افعل به
فان قيل لما كان افعل وفعل من صيغ التعجب ينبغي ان يكون اكرم في اكرم زيد عمرو واكرم في اكرم زيدا من صيغ
التعجب لانه ابلغ على افعل وفعل قلنا ان فعل وفعل من صيغ التعجب بشرط ان يكون في هذين التركيبين
اي بزيادة كلمة ما مع الضمير في الاول وبزيادة الجار والمجرور في الثاني وهما غير متصرفين لانهما نقلا الى معنى
التعجب جريا مجرى الامثال وفي الامثال لا يتصرف فكذلك لا يتصرف فيهما مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد
ولا يبان الا ما مبني منه افعل التفضيل لمشابهتها من حيث ان كل منهما للتاكيد والمبالغة اما
كون ما للتفضيل للتاكيد والمبالغة فلما فيه من الزيادة في الفعل المستلزم لتقرير الفعل ففيه تاكيد و

وتقريره للفعل واما كون فعل التعجب للمبالغة والتاكيد فلانه لا يتعجب من الشئ الا اذا زاد على غيره في الصفة ويتجاوز حد اشكاله فلا جرم يكون فيه من الزيادة المقدرة لتاكيد اصل الفعل وتقويره وكذا الابنيان الا للفاعل كاسم التفضيل فان قيل لم ينقض بمثل ما اشتهى الطعام وما امقت الكذب لانه فعل تعجب بمعنى المفعول لان معنى الاول المشتهى او للمرغوب ومعنى الثاني الممقوت والمكروه قلنا هذا شاذ لا عتبار له ويتوصل في الممتنع بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي ابني صيغة التعجب من الفعل الذي يدل على شدة وقوة ويذكر مصدر الفعل الممتنع على سبيل المفعول في الاول وعلى سبيل الجار والمجرور في الثاني ولا يتصرف فيهما بتقديم وتاخير لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا تغير الامثال فان قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وكذا بالعكس فلو اكتفى باحدهما لكفى قلنا ان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس او نقول ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكن ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد والانفصل واجاز المازني الفصل بالظرف لانه مسموع من العرب نحو ما احسن بالرجل ان يصدق وما ابتداء فان قيل ان ما مبتدأ وابتدا خبره والخبر محمول على المبتدا وههنا لا يصح الحمل والا لزم حمل الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا ان الابتداء مصدر بمعنى المفعول اي مبتدا او على تقدير المضاف اي ذو ابتداء او على حذف ياء النسبة اي ابتدائية ونكرة بمعنى شئ لان النكارة مناسب للتعجب لان التعجب يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها الخبر وموصولة عند الاخفش وما بعدها صلة والموصول مع الصلة مبتدا والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا شئ عظيم وبه فاعل عند سيبويه فان قيل ان به مركب من الجار والمجرور فكيف يكون فاعلا قلنا المراد مجرور الباء فقط من قبيل ذكر الكل وارادة الجزء فان قيل ان وصول الفعل الى الفاعل بالذات فكيف يوصل بالباء قلنا الباء زائدة فان قيل لما كانت الباء زائدة ينبغي ان يجوز حذفها قلنا الباء زائدة لازمة فلا تحذف الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو ما احسن بالرجل ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير في الفعل لئلا يلزم تعدد الفاعل ومفعول عند الاخفش والباء للتعدية على ان يكون همزة احسن للصيرورة لا للتعدية او زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ففيه ضمير فهو فاعله افعال المدح والذم وضع لانشاء مدح او ذم فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه امدح واذم لانهما ايضا وضع لانشاء مدح او ذم مع انهما ليسا من افعال المدح والذم قلنا المراد ههنا ما وضعت لانشاء مدح او ذم ومشهورة بهذا اللقب عند النحاة وهما وان كانا موضوعين لانشاء مدح او ذم لكنهما ليسا مشهورين بهذا اللقب عندهم فمنها نعم وبئس فان قيل ان عدهما من الافعال لا يصح لانه ليس فعل من الافعال

بهذا الوزن قلنا انهما في الاصل على فعل بفتح الفاء وكسر العين ثم نقل كسر العين الى الفاء للتخفيف وهذه لغة مشهورة وفيما لغات اخر غير مشهورة وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام الذهني لان المقصود بهما المدح او الذم المعلوم الذهني فينبغي ان يكون اللام ايضا ذهنيا ليطابق الملفوظ المقصود ونحو نعم الرجل او مضاف الى المعرف بها نحو صاحب الرجل او مضمر مميز بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا او بما مثل فنعما هي تامة بمعنى الشيء المعرف عند سيبويه لكونه فاعل نعم وهي مخصوص وبعد ذلك المخصوص لبيان الفاعل فان قيل المخصوص قد يتقدم على الفعل كما صرح به في المفتاح قلنا ان بعدية المخصوص انما هو بحسب الغالب لا بحسب الكلية وهو مبتدأ وما قبله خبره فان قيل الجملة الواقعة خبرا لا بد فيها من ضمير عائد الى المبتدأ ولا ضمير هنا قلنا ان لام التعريف قائم مقام الضمير او خبر مبتدأ محذوف فمثل نعم الرجل زيد فعلى الوجه الاول نعم للرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان الاول فعلية والثاني اسمية وشرط مطابقة الفاعل في الجنس والافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل ومن المعبر والمعبر عنه المطابقة شرط فان قيل فينتقض بمثل نعم الاسد زيد لانه ليس فيها مطابقة في الجنس قلنا المطابقة في الجنس اعم من ان يكون حقيقيا مثل نعم الرجل زيد او تاويليا مثل نعم الاسد زيد اي نعم الشجاع زيد فان قيل هذا استقوض بمثل قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا لانه ليس فيه مطابقة في الافراد والجمعية فاجاب المصنف بقوله وبئس مثل القوم الذين كذبوا او لشبهه متاول بتقدير مثل اي بئس مثل القوم الذين كذبوا او بجعل الذين صفة القوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المذكرين مثلهم فان قيل فلم استقوض بمثل قوله تعالى ونعم العبد وفنعم الماهدون لانه لا مخصوص ضروري في هذه الافعال فاجاب المصنف بقوله وقد يحذف المخصوص للقرينة عليه مثل نعم العبد اي ايوب للقرينة عليه بسياق الآية ونعم الماهدون اي نحن للقرينة عليه بصدر الآية وهو قوله تعالى فوشنا الارض فنعم الماهدون وساء مثل بئس في افادة الذم والاحكام والشرائط ومنها جمد او فاعله ذا او لا تغيير لاجرائها مجرى الامثال التي لا يتغير فيها فان قيل لم فصله عن نعم وبئس مع اشتراكهما في الاحكام المذكورة قلنا انما فصله عنهما لاختصاصه بالاحكام الخاصة فيما سيأتي وبعده المخصوص للبيان الفاعل وتفسيره واعرابه كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين في نعم من انه مبتدأ او خبر مبتدأ محذوف فجند ازيد على الاول جملة واحدة وعلى الثاني جملتان الاولى فعلية والثانية اسمية ويجوز ان يقع قبل المخصوص او بعده تمييز او حال على ما هو محصوصة في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والعامل في الحال والتمييز هو جبه في جند فان قيل الاصل في المطابقة بين الحال وصاحبها وهو الفاعل دون المخصوص فلم طابق الحال المخصوص دون الفاعل وكذا حال التمييز قلنا نعم لكن لما لم تمكن المطابقة

مع الفاعل لعدم التصرف فيه طابق الحال والتمييز لما هو عبارة عن الفاعل اعني المخصوص لما فرغ عن بحث الفعل شرع
في بحث الحروف فقال الحرف ما دل على معنى في غيره ورد عليه ان الحرف لا يدل على معنى كائن في نفسه فكيف يدل على
معنى كائن في غيره وايضا لما كان الحرف دالا على معنى كائن في غيره كان ذلك المعنى معنى الغير لا معناه اجيب عنهما
ان عبارة اللم محمولة على حذف المتعلق وجعل في بمعنى الباء السببية فيكون المعنى الحرف ما دل على معنى مستقل بسبب غيره
ثم الحروف ثنتان وعشرون قسما لان الحروف لا تخلو اما عاملة او غير عاملة فالحروف العاملة اما عاملة في الفعل فقط
فالعاملة للفعل اما ناصبة له او جازمة فالناصبة اربعة كما في قول الناظم ان ولن بس كي اذن اين چار حرف معتبر نصب
مستقبل آه والعاملة في الاسم لا تخلو اما عاملة في الاسم الواحد او في الاسمين فالعاملة في الاسم الواحد اما ناصبة الاسم او
جارة له فالناصبة ستة كما في قول الناظم واو يا همزه الا ايا اى هيلا نصب سمندآه والجارة ثمانية عشر فاسمية بالحروف
الجارة كما في قول الناظم سفده حرف جر بود ميدان بين آه والعاملة في الاسمين اما رافعة للاول وناصبة للثاني
او بالعكس فالاول ما ولا المشبهتين بليس والثاني اما في موجب او غير موجب فالاول هي الحروف المشبهة بالفعل وهي ستة
كما في قول الناظم ان وان كان لكن ليت ولعل فناصب سمندآه والثاني لا التي لنفي الجنس والحروف الغير العاملة خمسة
عشر حرفا لانها اما من دخل الفعل فقط او من دخل الاسم فقط او غير مختص باحدهما فالاول لا يخلو اما محل وروده
اول الفعل او آخره فان كان محل وروده اول الفعل فاليه لا يخلو اما التحقيق الفعل او تعليقه او تخفيفه فالاول
حرف التوقع وهي قد والثاني حروف الشرط وهي ان ولو اما والثالث حروف التخصيص وهي هلا والا و
لولا ولوما وان كان محل وروده آخر فاليه لا يخلو اما ان كان لتانيث الفعل او لتاكيده فالاول
تاء التانيث والثاني نونا التاكيد الثقيلة والخفيفة وان كان من دخل الاسم فقط فهو التنوين باقسامه
سوى تنوين الترنم وان كان غير مختص باحدهما فاليه لا يخلو اما ان يخل المعنى بسقوطه اولا الثاني حروف
الزيادة وهي ان وان وما ولا ومن والباء واللام والاول اليه لا يخلو اما دال على اشتراك ما بعده لما
قبلها اولا الاول هي حروف العاطفة العشرة كما في قول الناظم واو فا ثم حتى آه والثاني اليه لا يخلو اما
لايقاض المخاطب او لزجر المخاطب او لشك المتكلم او لايجاب ما قبلها او لتعيين المبهم او لتاويل
المركب بالمفرد فالاول حروف التنبيه وهي ها وا اما والثاني حرف الردع وهي كلا فقط والثالث حرفا
الاستفهام وهي الهمزة وهل والرابع حروف الايجاب وهي نعم وبلا واى واجل وجير وان والخامس حرف التفسير
وهي اى وان والسادس حروف المصدر وهي ما وان قوله ومن ثما حتاج الى اسم او فعل حروف الجر
ما وضع للافضاء الفعل او معناه الى ما يليه يرد عليه ان معنى الافضاء الوصول فكيف يصح تفسيره بالايصال
في قول الشارح الايصال اجيب عنه ان معناه الوصول وما عدى بالباء صار معناه الايصال

وقدم حروف الجارة على سائرها لانها كثيرة والعزة للتكاثر وسميت هذه الحروف حروف الجارة لانها تجر معاني
الافعال الى مدخولها او لان اثرها جر المدخول ثم الحروف الجارة على ثلاثة اقسام لانها اما حروف فقط واما
مشتركة بين الاسمية والحرفية واما مشتركة بين الفعلية والحرفية فالاول احد عشر حرفا والثاني خمسة حروف والثالث
ثلثة حروف قوله وهي من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها يرد عليه ان عدها من الحروف الجارة
لا يصح لانها ليست بجارة بل الجارة هي رب التي تقدر بعد الواو اجيب عنه ان عدها من الحروف الجارة
بطريق المجاز لقيامه مقام رب قوله وواو القسم وتائه وعن وعلى والكاف وند ومنذ وخلا وعدا وحاشا
فمن للابتداء اي لابتداء الغاية يرد عليه ان اضافة الابتداء الى الغاية لا يصح لان الابتداء عبارة عن اول
الشيء والغاية عبارة عن آخر الشيء فهما في طرفي النقيض وفي الاضافة لا بد من المناسبة بين المضاف والمضاف اليه
اجيب عنه المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل او المراد بالغاية الغرض وهو الفعل لانه مقصود الفاعل
وهم يطلقون الغاية على المقصود ولذا سمي الملك بالعلة الغاية لانه مقصود المالك وعلامة من الابتدائية ان
يصح ايراد الى او ما يفيد فائدتها في موضعها فالاول نحو سرت من البصرة الى الكوفة والثاني نحو اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه قوله والتبيين وعلامته وضع الموصول في موضعه نحو فاجتنبوا الرجس
من الاوثان اي الذي هو الاوثان والتبعيض وعلامته وضع لفظ بعض في موضعه نحو اخذت من الدراهم اي
بعض الدراهم وزائدة وهي التي لا يخل المعنى بسقوطها في غير الموجب نحو ما جائني من احد خلافا للكوفيين والاخفش
فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم وقد كان من مطر فاجاب بقوله وقد كان من وشبهه متاول
بكونها للتبعيض او التبيين اي كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد على سبيل الحكاية والى الانتهاء اي لانتهاء الغاية
يرد عليه ان اضافة الانتهاء الى الغاية لا يصح لانه اضافة الشيء الى نفسه والاضافة نسبة تقتضي المغايرة بين
المضاف والمضاف اليه اجيب عنه المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل فيكون من قبيل اضافة
الجزء الى الكل او المراد بالغاية الفعل لان الغاية عبارة عن المقصود ولا شك ان الفعل مقصود للفاعل وبمعنى
مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى كذلك وبمعنى مع كثيرا نحو اكلت
السمك حتى راسها اي مع راسها ويختص بالظاهر لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب بجواز
وقوعهما بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على الضمير استدلالا بما وقع في بعض اشعار العرب كما في قول الشاعر
فتى حتاك يا ابن ابي زياد ولكن استدلاله ضعيف بوجوه الاول انه قياس غير الشعر على الشعر وهو ضعيف لانه يجوز فيه
ما لا يجوز في غيره والثاني انه قليل والقليل في حكم العدم والثالث عدم معلومية صاحبه ولذلك قال الشارح و
الجمهور يحكمون بشذوذه وفي الظرفية اي الظرفية مدخولها حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق

وبلغنى مع قليلا كقوله تعالى لاصلبنكم فى جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء للالصاق نحو مررت بزيد يرد
عليه ان الباء فى هذا المثال ليس لافادة لصوق المرور بزيد لانك تقول مررت بزيد مع انه بينك وبين زيد مسافة
بعيدة اجيب عنه ان هذا مثال للالصاق المجازى اى مررت بمكان يقرب منه زيد من قبيل ذكر المحال
وارادة المحل يرد عليه ان الاقتصار على مثال الالصاق المجازى ليس على ما ينبغى لخفائه بل الاولى مثال
الالصاق الحقيقى تحريره وا كما لا يخفى اجيب عنه ان ذكر مثال الالصاق المجازى وترك الحقيقى لخفاء المجازى
وظهور الحقيقى والاستعانة اى بجعل مدخوله معاونا ملفاتا فى صدور الفعل عنه نحو كتبت بالقلم والمصاحبة
اى بجعل المجرور مصاحبا لما قبله فى تعلق الفعل بهما نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه ويرد عليه
ان المتبادر من اشتراء الفرس اشتراء السرج كونه متعلقا بالفرس وهو بعينه معنى الالصاق فيلزم التكرار فى
عبارة المصنف اجيب عنه انه لا يلزم ان يكون السرج حال شراء الفرس ملصقا به فان المصاحبة لا يستلزم الالصاق
بخلاف العكس فان الالصاق يستلزم المصاحبة اذ لا يتصور الالصاق بدون المصاحبة لان الخاص
لا يتصور بدون العام والعام يتصور بدون الخاص والمقابلة اى بجعل مدخوله عوضا عن شئ
نحو بعتك هذا بذاك اى بجعل كل منهما بحيث يلزم ان يكون كل منهما مستعدا باتصافه بمعنى التصيير بادخال الباء على فاعله نحو ذهبت
بزيد اى صيرته ذاهبا يرد عليه ان التعدية لا تتصور بالباء لوجودها فى جميع الحروف الجارة اجيب عنه
ان التعدية متحققة فى الحروف الجارة بتصيير ثانيها الفعل الا ان المعمول فالمراد بالتعدية
هناك المعنى الاول وهاهنا المعنى الثانى كما مر فى المسجد وزائدة فى الاستفهام والنفى
قياسا نحو هل من زيد بقائم وما زيد بقائم قياسا مصدرا باعتبار الحدوث اى زيادة قياسية فى تصدير الجملة
بالاستفهام نحو هل من زيد بقائم وذكر مثال هل دون الهمزة لانها لا تزاد مع الهمزة قياسا فلا يقال ان زيدا بقائم
ومثال النفى نحو ما زيد بقائم وفى غيره سماعا نحو بحسبك زيد وفى بكر شهيدا والقى بيده والكلام للاختصاص سواء كان
الاختصاص بسبب الملك نحو المال لزيد او غيره نحو الجل للفرس والتعليل اى بيان علية شئ لشئ سواء كانت ذهنية
نحو ضربته للتاديب فان التاديب علة غائية للضرب متقدم فى الذهن موخر فى الوجود وبينهما تفاوت اعتبارى
لا حقيقى فان الضرب اعتبر انه موقع المضروب يسمى ضربا وباعتبار انه مورث للاخلاق الحسنة فى المضروب يسمى
تاديبا او خارجية نحو خرجت لمخافتك بمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لفعل الشر وزائدة نحو ورد لم
بعض الذى تستعجلون بمعنى الذى فى القسم للتعجب نحو ما اوخر الاجل ويستعمل فى الامور العظام لا فى الامور الحقيرة
لان التعجب انما يكون فيما هو عظيم الشان لا فيما هو حقير الشان وربّ للتقليل ولها صدر الكلام لتدل على انشاء
التقليل من اول الامر محتملة بكرة لانها لتقليل نوع مبهم من الجنس وهو يحصل بالنكرة فلا حاجة الى المعرفة

موصوفه لتحقق التعليل الذي هو مدلول رب لان الشيء الموصوف اخص واقل من غير الموصوف يرد عليه
ان قوله حيوان ماشي فالحيوان فيه موصوف اي بالماشي مع انه غير اقل من الحيوان المطلق بل مساوله اجيب
عنه المراد بالقلة بحسب العقل لا في الوجود ولا شك ان الحيوان الماشي في نظر العقل اقل من الحيوان المطلق
او نقول ان هذا الدليل فيما لم يكن المقيد مساويا للمطلق وهذا المقيد مساويا للمطلق على الاصح يرد على المص
لما كان رب لانشاء التقليل اصلا فيكون في معنى التكثير مجازا ضرورة لعدم القائل بالاشتراك فالمناسب ان
لا يحتاج في المعنى الاول الى القرينة ويحتاج في المعنى الثاني مع ان الامر بالعكس اجيب عنه انه في معنى التكثير
مجاز متعارف وفي التقليل حقيقة مهجورة والحقيقة المهجورة يحتاج القرينة دون المجاز المتعارف فعلها ماض
لانها للتقليل المحقق وذلك لا يتصور الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته محذوف غالبا لوجود القرائن نحو
رب رجل كريم في جواب من قال بمن لقيته يرد عليه نحو قوله تعالى ربما يود الذين لان فعلها مضارع لا ماض
اجيب عنه انه وان كان مضارعا لكنه نازل منزلة المحقق لكونه مقطوع الوجود في المستقبل لصدق الوعد
او انه بتقدير كان اي ربما كان يود الذين آه او ان كون فعلها ماضيا مخصوص بما اذا لم يكن مكفوفة بما
وقد تدخل على مضمر مبهم ليس له مرجع معين يقصد الرجوع اليه لا انه لا مرجع له لان كل ضمير لا بد له من المرجع كما يدل عليه
حده مميز بنكرة منصوبة لرفع الابهام عن ذلك الضمير والضمير مفرد مذكر لان المقصود من هذا الضمير الابهام والمفرد
المذكر ادخل في الابهام فكان اولى من غيره خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز لان الاصل مطابقة التمييز مع المميز و
تلحقها ما فتدخل على الجمل لانها بسبب لحوق ما الكافة خرجت عن العمل فلا يشترط ان يكون مدخولها صالحا
لعملها نحو ربما يود الذين كفروا يرد عليه ان نحو ربما ضربته بسيف صيقل لحقتها ما الكافة ولم تخرجها عن العمل
اجيب عنه ان ما فيه زائدة لا كافة وواوها تدخل على نكرة موصوفة لانها بمعنى رب وهي تدخل على نكرة موصوفة فكذا هذه
نحو وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير والعيس يرد عليه ان سيبويه رئيس النحاة وهو قائل بكون هذه الواو للعطف فكيف
يصح القول بكونها جارة اجيب عنه ان المصنف في هذه الواو ذهب الى مذهب الكوفيين وهم قائلون بكونها للعطف ثم
صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لضرورتها بمعنى رب لان مذهب سيبويه محل الاعتراض وهو ان كون هذه الواو للعطف
ظاهر اذا كانت في وسط الكلام واما اذا كانت في اول الكلام فلا بد له من تقدير المعطوف عليه والتقدير
خلاف الاصل وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل لان الواو اكثر استعمالا في القسم فعند حذف الفعل يسبق الذهن اليه
يرد عليه ان الباء ايضا كثير الاستعمال في القسم فينبغي ان يلزم معها حذف الفعل كما لزم مع الواو وليس كذلك بل الباء انما يكون
عند حذف الفعل وذكره اجيب عنه الواو اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء فلزم معها حذف الفعل دون الباء للتفاوت
الواقع بينهما في القلة والكثرة وايضا لو جاز مع الواو ذكر الفعل كما جاز حذفه لزم المساواة بين الاصل والفرع لغير السؤال خطأ

الواو عن درجة البار تخصيصه باحد القسمين اعني غير السوال مختصة بالظاهر حطا للفرع عن درجة الاصل تخصيصه باحد القسمين وهو الظاهر يرد عليه ان حط الفرع عن الاصل يحصل بتخصيصه بالضمير ايضا فلم خص الظاهر اجيب عنه انما خص الظاهر لاصالته يرد عليه ان الظاهر اصل بالنسبة الى المضمر والبار اصل بالنسبة الى الواو فالاولى ان يختص البار بالظاهر والواو بالمضمر رعاية للتناسب اجيب عنه نحن في هذا الاختصاص رعاية المناسبة لكن في العكس رعاية التعادل والتعادل اولى من المناسبة واثار مثلها مختصة باسم الله تعالى حطا للفرع وهو التاء عن الاصل وهو الواو وتخصيصها ببعض المظهر وهو اسم الله تعالى يرد عليه ان الحط يحصل بتخصيصها بمظهر آخر غير اسم الله فلم خص اسم الله تعالى اجيب عنه انما خص اسم الله لانه اصل في باب القسم والبار اعم منها في الجميع يرد عليه ان اعمية البار من الامور المذكورة بلاحظة وصف الاختصاص يقتضي عدم استعمالها في عكوسها وليس كذلك لانها مستعملة في عكوسها ايضا لانها لو تستعمل في عكوسها لايصح الحكم بعمومها من الواو والتاء وهذا تناقض ظاهر لان عموم البار من الواو يقتضي استعمالها في عكوسها وكون البار مختصة بالامور المذكورة يقتضي عدم استعمالها في عكوسها وهذا ليس الا تناقضا اجيب عنه المراد بالجميع جميع الامور المذكورة وهي احتمالان احدهما جميع الامور المذكورة مع قطع النظر عن ملاحظة وصف الاختصاص والاخر جميع الامور المذكورة مع ملاحظة وصف الاختصاص فالمراد ههنا الاحتمال الاول لا الثاني والاعتراض انما يرد على الاحتمال الثاني ويتلقى القسم باللام وان وحروف النفي مثال اللام والله لزيد قائم مثال ان والله ان زيدا القائم مثال النفي ما زيد لقائم يرد عليه مثل قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف لانه قسم لغير السوال مع ان جوابه لم يصدر باحد الحروف الثلاثة فكيف يصح قول الشارح اي بجواب القسم الذكي لغير السوال باحد الحروف الثلاثة اجيب عنه ان جواب هذا القسم ايضا مصدر باحد الحروف الثلاثة وهو حرف النفي لكن النفي اعم من ان يكون ملفوظا او تقديرا وفي هذا المثال النفي مقدر يعني تالله لا تفتؤ تذكر يوسف وقد يحذف جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة نحو زيد والله قائم او تقدمه ما يدل عليه اي على جواب نحو زيد قائم والله لان القسم مستغن عن الجواب في هذين الصورتين لوجود ما يدل على جوابه وهي الجملة يرد عليه ان هذه الجملة موجودة بعينه الجواب فلم سميت بالدال على الجواب لا بعين الجواب اجيب عنه انما سميت بالدال عليه لا بعينه لعدم تصدرها بعلامات جواب القسم وعن للمجاوزة نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد وعلى للاستعلاء نحو زيد على السطح وقد تكونان اسمين يدخل من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شئ وانما حكم

بزيادة الكاف دون المثل لان زيادة ما هو على حرف واحد لا سيما اذا كان من قسم الحروف اولى وايضا
المقصود نفي المثل لا نفي مثل مثله ولو لم يكن الكاف زائدة لكان تقديره ليس مثل مثله شيء وقيل المثل زائد دون
الكاف لان الحكم بزيادة الكاف حكم قبل الحاجة اليه لان الحاجة انما تثبت عند ذكر المثل وقيل ليس لشيء منهما
زائدا لان الاعمال اولى من الاهمال وما قيل ان غيبه نفي مثل مثله لا نفي مثله والمقصود نفي مثله
فمقبول ان نفي مثل المثل يستلزم نفي المثل بطريق الكناية والكناية ابلغ من التصريح وتكون اسما بمعنى المثل
نحو ليضحكن عن كالبرد المنهم ويخص بالظاهر لاستغناء الضمير عنه بدخول مثل ونحوه ومذ ومنذ للزمان للابتداء
في الماضي والظرفية في الحاضر ويرد على اللهم ان بين قوليه تنافيا ظاهرا لان قوله مذ ومنذ للزمان يدل على انهما
موضوعان للزمان وقوله للابتداء يدل على انهما موضوعان للابتداء اجيب عنه بانه لا تنافي بينهما لان معنى قوله ان مذ ومنذ
للزمان اي انهما موضوعان للزمان الماضي او الحاضر وذلك الزمان يسمى زمان الفعل المثبت او المنفي في
صورة الماضي او ذلك الزمان جميع زمان الفعل المثبت والمنفي في صورة الحاضر مثال الاول ما رأيت
من البلد مذ سنة كذا او ما رأيت فلانا مذ سنة كذا فان معناهما ابتداء مسافتي وعدم رويتي كان هذه السنة
الماضية وامتداهما الى الآن ومثال الحاضر ذكره بقوله ما رأيته مذ شهر او مذ يومنا اي جميع مدة عدم رويتي
هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا ويحتمل ان يحمل الاول مثالا للابتداء غير مصرح اي ابتداء عدم
رويتي دخول شهر كذا والدخول عام مضى الا ان يقال عليه ان بين المثالين لا يكونان مثالين للظرفية لان
الظرفية انما يكون في الحاضر وجميع اجزاء الشهر واليوم ليست حاضرة عند المتكلم بل بعضها وهو زمان التكلم جيب
عنه بالحضور اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا لجميع اجزائه او لعدم تكثر حاضر حقيقة لكثرة حاضر اعتبارا
بجعل المتكلم حاضرة دون مشى بعضها وحاشا ومذ او خلا لاستثناء ان كان ما بعده مجرورا في ما مر فذكرت
فذكرت في باب الاستثناء ان كان ما بعده مجرورا في حرف جار فذكرته هنا الحروف المشبهة
بالفعل لفظا ومعنى او لفظا فقط هي الثلاثية والرباعية والخماسية وفتح الواو وتاءه فتحان معناهما معاني
الافعال بيد وعليه ان هذه الحروف ستة فالمناسب ان يعبر بصيغة جمع القلة تعبر وعن هذه الحروف اثنى بصيغة
جمع الكثرة حذرا للباب ثم ان استعمال كل واحد منها موقوف على تركيبه مع جزء كلام تام وتركيبه مع جزء كلام ناقص
الحروف اذا الوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف فتحاتها او غائها او تشديد ما تشديد
ان وان زيدت في آخرها ما وجعل لها صدر الكلام لعدم عملها من قبل ان ما ان تتم بها الكلام لانها حينئذ
تعلق ما قبلها على جملة اضافوا الغرض تعليق ان ان ان تتم بها الكلام لانها حينئذ

لانها مع اسمها وخبرها فی تاویل المفرد فلا بد لها من التعلق بشیٔ آخر فتمام یرد علیه ان تعلقه بشیٔ آخر لا یقتضی عدم صدارتها بجواز ان تکون مقدمة علی متعلقها ایضا اجیب عنه انها قدمت علی متعلقها لا لثبوت بان الکسرة فی الکنایة یرد علیه انه علی هذا التقدیر یلزم الالتباس فی الملفوظ ایضا فلم یتعرض لجوابه لذکره سابقا فی بحث المبتدا والخبر یرد علیه انه لم حمل العکس علی اقتضاء عدم الصدارة کما حمله صاحب المتوسط اجیب عنه ان المعنی الاخیر مستفاد من مجرد الاستفهام فلو حمل العکس علیه یکون حمل الکلام علی التاکید والتاسیس اولی من التاکید وایضا لو حمل العکس علی المعنی الاخیر لکان حمل الکلام علی المعنی الفاسد لان هذا المعنی یقتضی جواز دخولها فی صدر الکلام وهو فاسد وملخصها ما الکافة قبلی علی الاصح وتدخل علی الافعال لانها لما خرجت عن العمل بسبب ما الکافة فلا یلزم ان یکون مدخولها صالحا لعملها فان لا یتغیر معنی الجملة وان مع جملتها فی حکم المفرد یرد علیه ان ان المفتوحة مع اسمها وخبرها فی تاویل المفرد فکیف یصح قوله وان مع جملتها آه اجیب عنه ان الاطلاق علی ما بعدها باعتبار ما کان قبل دخولها علیها ومن ثمة وجب الکسر فی موضع الجمل والفتح فی موضع المفرد فلم تبتدا لکونه موضع جملة لان التکلم بالمفردات باطل لعدم افادتها فائدة تامة فلو فتحت لکان تکلما بالمفرد ولبعد القول لان مقول القول لا یکون الا جملة او موصول لان صلة الموصول لا یکون الا جملة وفتحت فاعلة لان الفاعل لا یکون الا مفردا ومفعولة لان المفعول لا یکون الا مفردا ومبتدا لان المبتدا لا یکون الا اسما مفردا ومضافا الیها لان المضاف الیه لا یکون الا مفردا قالوا لولا انک لانه مبتدا لان لولا اما امتناعیة او تحضیضیة ولبعد لولا الامتناعیة مبتدا محذوف الخبر والمبتدا لا یکون الا مفردا ولبعد لولا التحضیضیة فاعل لفعل محذوف وانما فعل لا یکون الا اسما مفردا ولوانک لانه فاعل ای لبعد لو الشرطیة فاعل لفعل محذوف وانما فاعل لا یکون الا اسما مفردا فان جاز لتقدیر ان جاز الامران مثل سرنی ان یکرمنی فانی اکرمه والمراد به کل ترکیب یکون ان مع اسمها وخبرها جملة واقعة جزاء الشرط فهنا جواز الامرین الکسر والفتحة اما الکسرة فلان ان المکسورة مع اسمها وخبرها جملة اسمیة واقعة جزاء الشرط واما الفتحة فلان ان المفتوحة مع اسمها وخبرها بتاویل المفرد مبتدا محذوف الخبر ای فانا غیر ثابت له او بالعکس ای فانی ثابت له او فجزائه الکرامی واذا انه عبر عن التقدیر اللازم والشیء بحذف اللازم ثابت وتمام البیت کنت اکرم زیدا لما قیل لسیدا واذا انه عبر عن التقدیر اللازم وشبه بحذف المبتدا بقوله اوالا ما اقول ای احد الامرین جعلت اصولة او موصوفة

كان المعنى اول مقولاتي فحر تعين الكسر لان مقول القول لا يكون الا جملة وان جعلت مصدرية كان المعنى
اول اقوالي فحر تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة ولذلك جاز العطف
على اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع لان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة فهي في حكم العدم فاعتبر في اسمها الرفع
المحلي دون المفتوحة لانها تغير معنى الجملة فلم تكن في حكم العدم فلم يعتبر في اسمها الرفع المحلي وليشترط مضي الخبر
لفظا او تقديرا لانه لو لم يتقدم الخبر على المعطوف لا لفظا ولا تقديرا يلزم اجتماع العاملين على اعراب واحد وهو لا يجوز
خلافا للكوفيين فان ان عندهم عامل فالاسم لاني الخبر فلا يلزم اجتماع العاملين على اعراب واحد ولا اثر للكونه
مبنيا لان المحذور المذكور مشترك بين المعرب والمبني خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك زيد ذاهبان فانها لما
لم تعمل في الاسم بواسطة البناء فكانها لم تعمل في الخبر فلا يلزم اجتماع العاملين على اعراب واحد ولكن كذلك
لانه لا تغير معنى الجملة لان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كالتاكيد لا ينافيه ولذلك دخلت
اللام مع المكسورة لان اللام لتاكيد معنى الجملة مثل ان المكسورة فلا تنافيان ودخولها لان اللام لتاكيد
معنى الجملة وان المفتوحة تغيره او بينهما تناف على الخبر وعلى الاسم اذا فصل بينه وبينهما او على ما بينهما لان فيما
عدا هذه الصور يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء ورد عليه لم اختاروا تقديم ان دون اللام اجيب
عنه انما اختاروا تقديمها ترجيحا للعامل على غير العامل وفي لكن ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكنها
لا توافق اللام مثل ان ما جوازه فدليل قول الشاعر مجاور لسعدى بلسعدى سعيد ولكني من حبها لعميد وتخفيف
ان المكسورة فقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها اللام لئلا يلزم الالتباس بان النافية في صورة الغار واما صورة
الاستعمال فمحمولة على صورة الالغاء طردا للباب فيجوز دخولها على فعل من افعال المبتدا لان الاصل دخولها على المبتدا والخبر
فلما فات دخولها على المبتدا والخبر فلا بد ان تدخل على ما يدخل على المبتدا والخبر رعاية للاصل بقدر الامكان خلافا
للكوفيين في التعميم متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد وتخفيف المفتوحة
فتعمل في ضمير شان مقدر لان اعمال المكسورة بعد التخفيف لم يجد في سعة الكلام نحو قوله تعالى وان كلا لما
ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد التخفيف لم يوجد في سعة الكلام فرضوا اعمالها في ضمير شان مقدر لئلا
يلزم زيادة الفرع على الاصل نحو قوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين يرد عليه ان
زيادة الفرع على الاصل لازم لان اعمال المكسورة في الظاهر واعمال المفتوحة في المقدر اجيب
عنه ان دوام العمل في المقدر اقوى من العمل في الظاهر احيانا فتدخل على الجمل مطلقا لتكون
الجملة مفسرة لضمير الشان وشذ اعمالها في غيره كما في قول الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني
طلاقك لم ابخل وانت صديقي ويلزمها مع الفعل السين وسوف وقد او حرف النفي لئلا يلتبس

بان الناصبة المصدرية يرد عليه ان هذا الدليل لا يستقيم في حرف النفي لان حرف النفي يجتمع مع كل منهما اجيب
عنه بان زيادة حرف ليس للالتباس بل ليكون كالعوض من النون المحذوفة واما الفارق بينهما اما من حيث
اللفظ واما من حيث المعنى اما من حيث اللفظ فلان الفعل المنفي بهما ان كان منصوبا
فهي المصدرية والا فهي النافية واما من حيث المعنى فان عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية فوقص
بكثير من المواضع منها قوله تعالى ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى قد اقترب لجلهم لان اني في هذين
المثالين مخففة من المثقلة مقرونة مع الفعل ولم يوجد معها احد الامور المذكورة اجيب عنه ان زيادة
هذه الامور شرط في الفعل المتصرف وهذه الافعال غير متصرفة وكان للتشبيه وتخفف فتلغى على الافصح
كقولات بعض وجوه المشابهة بالفعل وهو فتح الاخر وقوله على الافصح احتراز عن غير الافصح كقول
الشاعر وبحر مشرق اللون كان ثدياه حقان ولكن للاستدراك وبيتوسطهين كلامين متغايرين
معنى لان الاستدراك لا يتصور بدون التغاير ويخفف فيلغى لفوات مشابهة بالفعل ومشابهة بالعاطفة
لفظا ومعنى فاجريت مجراها فان قيل ان ان المكسورة المخففة ايضا مشابهة بان النافية لفظا
فينبغي ان تجري مجراها بان تكون غير عاملة مثلها اجيب عنه ان بينهما وان كانت المشابهة
اللفظية موجودة لكن المعنوية مفقودة واجراء الشيء مجرى الغير مبني على هذه المشابهتين ولم يوجدا
ويجوز معها الواو ورد لما قيل ان الواو يدخل على المشددة لا على المخففة لانها حرف عطف فلا يجوز
دخولها على عاطف آخر فرد بما حاصله ان هذه الواو ليست للعطف بل اعترضية كما اختاره الرضي
وليت للتمني طلب حصول الشيء على سبيل المحبة سواء كان ممكن الوجود او ممتنع الوجود مثال الاول
ليت زيدا قائم ومثال الثاني ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما على ان
ليت بمعنى اتمنى وهو من افعال القلوب وهي ناصبة للمفعولين وتمسك بقوله يا ليت ايام الصبى
رواجعا اجيب عنه عن ان رواجعا منصوب على الحال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف يعني يا ليت
ايام الصبى كائنة حال كونها رواجعا ولعل للترجي وهو توقع وجود امر لشرط ان يكون ممكن الوجود
سواء كان محبوبا نحو قوله تعالى لعلكم تفلحون او مكروها نحو لعل الساعة قريب يرد عليه ان عد لعل
من الحروف المشبهة بالفعل لا يصح بل هي من الحروف الجارة كما في قول الشاعر لعل ابي المغوار منك
قريب فاجاب بقوله وهذا الجر بها اي بمعنى الجر بكلمة لعل شاذ لا اعتبار له وقد اجيب ان الجر
فيه على سبيل الحكاية ان الشاعر حكاه عما وقع مجرورا في موضع آخر وقد اجيب يحتمل ان
يكون هذا الرجل مشهورا بابي المغوار باليا فيجب ان يحكى في الاحوال الثلاث باليا

الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة وهذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه وهي
الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولكن ولا وبل فالاربعة الاول للجمع اي لاشتراك المعطوف
والمعطوف عليه في الفعل المتعلق بهما سواء كان مع ترتيب اولا لا اجتماعهما في الفعل في زمان
او مكان كما هو معنى المصاحبة فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها بمعنى انه لا يفهم منه الترتيب لا انه
ينافي الترتيب في نفس الامر والفاء للترتيب يعني لتعلق الحكم بالمعطوف بعد تعلقه بالمعطوف
عليه بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء لكن تعلق الحكم فيه بالمعطوف بعد تعلقه بالمعطوف عليه
مع مهلة وحتى مثلها اي مثل الفاء لكن المهلة فيها اقل من المهلة في ثم فهي واسطة بين الفاء
وثم معطوفها جزء قوي او ضعيف من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا اي ليدل حتى على قوة المعطوف
وضعفه فيتغير بسبب القوة والضعف عن الكل ويصلح غاية للفعل المتعلق بالكل فيدل على
شمول الفعل جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة
فان قيل هذا ينتقض بنحو نمت البارحة حتى الصباح لان الصباح ليس جزءا من البارحة
اصلا قلنا الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما فالصباح جزء البارحة حكما لانه قريب لها ولقريب
الشيء حكم ذلك الشيء واو واما لاحد الامرين مبهما اي للدلالة حتى احد الامرين لا على التعيين يرد
عليه قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا لان او ههنا للدلالة على الامرين لا على احدهما
اجيب عنه ان او ههنا للدلالة على احد الامرين على اصله لكن احد الامرين مبهم في سياق النفي
فيعم بسبب النفي وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت
احدهما لطلب التعيين ومن ثمه لم يجز ارئيت زيدا ام عمرا لان احد المستويين وان ولي ام لكن المستوي
الآخر لا يلي الهمزة وقال سيبويه هذا حسن وفصيح وازيدا رئيت ام عمرا احسن وافصح قيل في الاعتراض
في عبارة المص ههنا نسختان مشهورة وغير مشهورة وحكم المص في النسخة المشهورة بعدم جواز
هذا التركيب كما ترى وفي غير المشهورة بضعفه ولا يخفى ان الحكم بعدم الجواز او بالضعف بسبب تنزله
عن مرتبة الافصحية الى الفصاحة غير مناسب لان ما كان حسنا وفصيحا لا يعد ضعيفا ولا غير جائز و
قد عجز الفحول عن جواب هذا الاعتراض فافهم ومن ثمه كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا لان السوال
عن التعيين فلا بد ان يكون جوابها ايضا كذلك او نعم ولا لا يفيدان التعيين فان قيل قد يجاب
بنفي كليهما ايضا فلا ينحصر الجواب في التعيين قلنا ان هذا الحصر اضافي بالنسبة الى نعم ولا لا بالنسبة الى جميع
ما عداه فان قيل اعادة اسم الاشارة يقتضي ان يكون المشار اليه بالثاني غير الاول لئلا

يلزم التكرار وليس المذكور سابقا الامر او احد افلنا المشار اليه تبعني الموضعين امر واحد لكن لما كان مشتملا
على خبرين فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلها في كل موضع اشارة الى شرط آخر لا يخلو عن
سماجة لان المذكور سابقا حكم واحد لاحكمان حتى يشار الى كل منهما استقلالا فان قيل كان الواجب
على المصنف ان يعطف قوله وكان جوابها آه على قوله لم يجز وفرع كل حكم لشرط على طريق اللف والنشر
لكان اخصر واحسن اما الاخيرة فظاهر واما الاحيرة فلان تكرارهم الاشارة يوهم ان يكون المشار
اليه بالثاني غير الاول وليس كذلك قلنا المنقطعة قيل في الاعراض عن الاول فيه نظر للشك في
الثاني مثل انها لابل ام شاة اي ليست بابل شاة او شيء آخر واما قبل المعطوف عليه لا ترتبط مع التنبيه
على الشك من الاول الامر وجائزة مع اولان كلمة او اكد في الشك فلا يحتاج الى مؤكد آخر فان
قيل عدا ما من الحروف العاطفة لا يصح لانها لو كانت للعطف لا تقع قبل المعطوف عليه وايضا
يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم تكرار العاطف اجيب عن الاول
ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك من الاول الامر وجيب
عن الثاني ان الواو الداخلة على الثانية لعطفها على اما الاول والثانية لعطف ما بعدها على
ما قبلها فلا يلزم التكرار ولا بل ولكن لاحدهما معينا اعلم ان كلمة لا لنفي الحكم عن المعطوف
فقط لا عن المعطوف عليه نحو جائني زيد لا عمرو وكلمة بل لا يخلو اما ان يكون بعد الاثبات او بعد
النفي فان كان الاول فهي لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف والمعطوف
عليه في حكم المسكوت عنه نحو جائني زيد بل عمرو وقيل بل في هذا المعنى نقيض لا وان كان الثاني
ففيه خلاف فذهب بعضهم الى انها لصرف الحكم المنفي عن المعطوف عليه الى المعطوف والمعطوف
عليه في حكم المسكوت عنه وذهب بعضهم الى انها لاثبات الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف
والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فمعنى قولهم ما جائني زيد بل عمرو على المذهب الاول
ما جائني عمرو والمعطوف عليه عند الفريقين في حكم المسكوت عنه ولكن لازمة للنفي فهي في العطف
المفرد على المفرد او العطف الجملة فان كان الاول فهي نقيضة لاوان كان الثاني فهي
نظيرة بل بعد النفي والاثبات جميعا وعلى كل من التقديرين لازمة للنفي لان هذه المعاني
لا تتصور منها الا مع حرف النفي حروف التنبيه الاوانما وانما لغرض منها ايقاظ المخاطب على مضمون الجملة
المصدرة بهذه الحروف ولا شبهة في التنبيه في ابتداء امرها لانها تستعمل لنداء القريب و
البعيد امياد ايا للبعيد وايا للقريب والهمزة على ما ذكر في المفتاح دائما والهمزة للقريب

لان قلة الحروف تدل على قلة المسافة والمراد بالقريب ههنا ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا
حروف الايجاب نعم وبلى واى واجل وجير وان فنعم مقررة لما سبقها ايجابا كان او نفيا استفهاما كان
او خبرا ولذلك لو قال نعم في جواب الست بربكم لكان كفرا وبلى مختصة بايجاب النفي اى يبطل النفي
السابق ويجعله ايجابا كما في قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اى ليس كذلك بل انت ربنا واى
للاثبات بعد الاستفهام اى غلب استعمالها بعد الاستفهام وقد يجيء للتصديق وبمعنى نعم ايضا لكنه لم يتعرض
لهما لشذوذهما ويلزمها القسم واجل وجير وان لتصديق المخبر وقد تجيء ان لتصديق الدعاء ايضا كما في
قول ابن زبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها وقد تجيء بعد الاستفهام ايضا كما في
قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى جهن ان اللقاء لكنه لم يتعرض لهما لشذوذهما حروف
الزيادة ومعنى زيادتها انه لا يختل اصل المعنى بسقوطها الا انها لا فائدة لها في كلام العرب بل لها
فوائد في كلام العرب اما لفظية واما معنوية اما اللفظية فهي تحسين اللفظ واما المعنوية فهي التاكيد
والا لعدت عبثا وذلك لا يجوز في كلام الفصحاء لا سيما في كلام الله تعالى ان وان وما ولا و
من والباء واللام فان بكسر الهمزة تزاد في ثلاثة مواضع اشار اليه بقوله مع ما النافية نحو ما ان
رأيت زيدا وقلت مع ما المصدرية نحو انظرني ما ان جلس القاضي ولما نحو لما ان قام زيد قمت
وان بفتح الهمزة ايضا تزاد في المواضع الثلاثة كما اشار اليه بقوله مع لما نحو فلما ان جاء البشر وبين
لو والقسم نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم
وما مع اذا ومتى واى واين وان شرطا يعني ان شرطا حال من الكلمات الخمسة المذكورة مع
ما وفائدته انها مستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطية نحو اذا ما تخرج اخرج
ومتى ما تذهب اذهب وايما تدعو فله الاسماء الحسنى وانما تجلس اجلس واما ترين من البشر احدا وبعض
حروف الجر نحو فبما رحمة من الله وقلت مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم ولا مع الواو بعد النفي
نحو ما جاءني زيد ولا عمرو فان قيل قد يزاد لا بعد الواو من غير النفي اجيب عنه بان النفي
اعم من ان يكون لفظا او معنى فان كلمة غير يفهم منه معنى النفي وان المصدرية نحو قوله تعالى وما
منعك ان لا تسجد اذ امرتك وقلت قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيامة وشذت مع المضاف كما
في بير لاحور سرى وما شعر ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على مواضع زيادتها فلا حاجة الى
ذكرها ثانيا حرفا التفسير اى وهي تفسير كل مبهم مفردا كان او جملة نحو جاءني رجل اى زيد وقطع
رزقه اى مات وان وهي مختصة بما في معنى القول اى يفسر بها مفعول مقدر لفعل في معنى

القول نحو قوله تعالى ونادیناہ ان یا ابراہیم ای نادیناہ بلفظ او نحوی وہو قولنا یا ابراہیم
واعلم ان ما قال الم محمول علی الاعم الاغلب وقد یفسر بہا المفعول بہ الظاہر کما فی قولہ
تعالے ما قلت لہم الا ما امرتنی بہ ان اعبدوا اللہ فقولہ ان اعبدوا اللہ تفسیر للضمیر فی بہ وہو
مفعول بہ لامرتنی الذی فی معنی القول وقولہ تعالی اذا وحینا الے انک ما یوحی ان
اقذفیہ فقولہ اقذفیہ تفسیر لما یوحی الذی ہو المفعول الظاہر لاوحینا فی معنی
القول حروف المصدر ما وان وان فالاولان للفعلیۃ ای تدخلان علی الفعلیۃ
فتجعلانہا فی تاویل المفرد نحو ضاقت علیہم الارض بما رحبت ای برحبہا ونحو اعجبنی
انک قائم ای قیامک حروف التحضیض ہلا والا ولولا ولوما لہا صدر الکلام لتدل علی
التحضیض من اول الامر ویلزمہا الفعل لفظا او تقدیرا لان التحضیض لا یتصور الا فی الافعال فان
قیل ان ہذہ الحروف تدخل علی المضارع والماضی والتحضیض انما یستقیم فی المضارع لا فی
الماضی لانہ قد فات قلنا ان ہذہ الحروف فی المضارع للتحضیض وفی الماضی للوم المخاطب
علی ترک ما فات یمکن تدارکہ فی المستقبل حرف التوقع قد اعلم ان قد اذا دخل علی الماضی
او المضارع فلا بد فیہما من معنی التحقیق ثم یضم الی التحقیق التقریر والتوقع فی الماضی فاذا فیہ
ثلاثۃ معان تقول المؤذن قد قامت الصلوۃ ای قد حصل عن قریب ما یتوقعہ وقد یضم
الی التحقیق التقریب فقط من غیر توقع کما تقول لمن لم یتوقع رکوب الامیر قد رکب ای
قد حصل عن قریب رکوب الامیر وقد یضم الی التحقیق التقلیل فی المضارع نحو ان
الکذوب قد یصدق وقد یکون للتحقیق مجردا عن معنی التقلیل نحو قولہ تعالی قد نری تقلب
وجہک فی السما حرف الاستفہام الہمزۃ وہل لہما صدر الکلام فللتنبیہ علی الشک من اول
الامر تقول ازید قائم واقام زید وکذلک ہل اعلم ان الہمزۃ تدخل علی کل اسمیۃ سواء
کان خبرہا فعلا او اسما وہل تدخل علی اسمیۃ خبرہا فعل لان ہل بمعنی قد کما فی قولہ تعالے
ہل اتی علی الانسان آء ای قد اتی وہی من لوازم الافعال فلا تدخل علی الاسم مع وجود
الفعل فلذا قال والہمزۃ اعم نفعا فتقول ازیدا ضربت بادخال الہمزۃ علی الاسم مع وجود
الفعل وہل لیست کذلک والضرب زیدا وہو اخوک بادخال الہمزۃ لاثبات ما دخلت علیہ
علی وجہ الانکار لان المستفہم عنہ فی مثل ہذا الترکیب محذوف ای اتضرب بضربک زیدا
وہو اخوک فالائق بہ ما ہو اقوی فی الاستفہام وہو الہمزۃ دون ہل وازید عندک ام عمرو

ويجعل الهمزة معادلة لام المتصلة لان المستفهم عنه فى هذا التركيب متعدد فاللائق به ما هو اصل فى باب
الاستفهام وهو الهمزة دون بل وام اذا ما وقع ومن كان واومن كان بادخال الهمزة على الحروف
العاطفة دون بل لانها فرع الهمزة فلا تتصرف فيها تصرفات الهمزة حروف الشرط ان ولو واما لها
صدر الكلام لتدل على بسيبية الاول للثانى من اول الامر فان للاستقبال وان دخلت على
الماضى ولو عكسه وقد تستعمل لو للمستقبل على سبيل الشذوذ فلا يرد نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير
من مشركة ولو اعجبتكم فان قيل ان معنى حرف الشرط هو التعلق ولو لانتفاء الشئ الثانى
لاجل انتفاء الاول كما فى قولك لو جئتنى لاكرمتك فانه يدل على انتفاء الاكرام لانتفاء المجئ فكيف
يصح عدها من حروف الشرط اجيب عنه ان لو موضوعة لتعليق حصول امر فى الماضى بحصول
امر آخر فيه واما انتفاء الثانى لانتفاء الاول فهو لازم معناه لا حقيقة فان قيل ان لو يستعمل لقصد
لزوم الثانى للاول مع انتفاء اللازم فيستدل به على انتفاء اللازم كما فى قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا فانه يدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة والفساد منتف قطعا
فدل على انتفاء التعدد وايضا فتهوم المعنى ان لانتفاء الاول لانتفاء الثانى فكيف يصح عدها
من حروف الشرط الموضوعة للتعليق اجيب عنه ان هذا المعنى معنى مجازى لها يقصد اليه
فى مقام الاستدلال خاصة باستفاء اللازم المعلوم على الانتفاء الملزوم المجهول لا ان هذا المعنى
حقيقة لو فان قيل ان لو قد يستعمل لبيان استمرار شئ كقولك لو اهنتنى لا اكرمتك فكيف يصح
عدها من حروف الشرط اجيب عنه ان لو ههنا ايضا موضوعة لتعليق الاكرام بالاهانة والاستمرار لازم
له لانه لما استمرت الاهانة الاكرم استلزم الاكرام الاكرام بالطريق الاولى وتلازمان الفعل لفظا
كما هو الظاهر او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاجره حتى يسمع كلام الله
لم لا يجوز ان يكون ثم تاكيد الفاعل الفعل المحذوف اجيب عنه لا يجوز ذلك لان حذف الفعل
والفاعل بعد من حذف الفعل وبعده ومن ثمة قيل انك بالفتح لانه فاعل لفعل محذوف والفاعل
لا يكون الا اسما مفردا والدال على المفرد هى ان المفتوحة والكلمات بالفعل موضع مطلق ليكون
كالعوض عن الفعل المحذوف لان ان لما دلت على معنى ثبت المقدر عوض عنه من حيث المعنى
والفعل الواقع فى المواضع الخمسة عوض عنه من حيث اللفظ فيكون كل واحد منهما كالعوض لا عينه وان
كان جامدا جاز لتعذره كقوله تعالى ولو انما فى الارض من شجرة اقلام والاول اقدم القسم اول الكلام على الشرط
لزم الماضى لفظا ومعنى لئلا يكون معمولا لاداة الشرط فيطابق الجواب اى يطابق الشرط

الجواب فی بطلان عمل اداة الشرط فیه کما فی الشرط وکان الجواب للقسم لفظا لئلا یلزم کون
الفعل الواحد مجزوما وغیر مجزوم مثل واللہ ان اتیتنی اوان لم تاتنی لاکرمنک الاول مثال الماضی
لفظا والثانی مثال الماضی معنی وان توسط بتقدیم الشرط اوغیره جاز ان یعتبر ان یلغی معناه ان
یعتبر القسم ویلغی الشرط ویحتمل العکس ایضا لان القسم واجب الرعایة فی الصدر فاذا فات الصدر
فاستوی الامران ای القسم والشرط کقولک انا واللہ ان تاتنی انک هذا مثال لتقدیم غیر الشرط
وجواز الغاء القسم فان نظرت الی المعنی الاول فالشرط فی الامرین علی غیر ترتیب اللفظ وان
نظرت الی المعنی الثانی فالشرط فی التقدیم علی غیر ترتیبه وفی الجواز علی ترتیبه فان تقدیمنی واللہ
لاتیتک هذا مثال لتقدیم الشرط وجواز اعتبار القسم فان نظرت الی المعنی الاول فالشرط فیه علی
ترتیب اللفظ فی الامرین وان نظرت الی المعنی الثانی فالشرط فی التقدیم علی ترتیب اللفظ وفی
الجواز علی غیر ترتیبه فالحاصل ان المثال الاول بالنظر الی المعنیین شرط علی غیر ترتیب اللفظ و
فی المثال الثانی بالنظر الی المعنی الاول شرط علی ترتیب اللفظ وبالنظر الی المعنی الثانی علی غیر
ترتیبه فعلم ان للمعنی الاول رجحان علی المعنی الثانی فالحمل علیه اولی وعلی تقدیر الحمل علیه فالاولی
تقدیم المثال الثانی علی الاول کما لایخفی لکنه اخره رعایة لاتصال المثال بالممثل له بقدر الامکان
وتقدیر القسم کاللفظ ای القسم المقدر کالملفوظ والقسم الملفوظ فی صدر الکلام واجب الرعایة فکذا
المقدر فی صدر الکلام ایضا واجب الرعایة نحو لان اخرجوا لایخرجون ای واللہ لئن اخرجوا آه فالاعتبار
للقسم لا للشرط والا لکان الجزم فی الجزاء واجبا بسبب ان الشرطیة وان اطعمتموهم انکم
لمشرکون ای واللہ ان اطعمتموهم آه فالاعتبار للقسم لا للشرط والا لکان الفاء فی الجزاء واجبا
لکون الجزاء جملة اسمیة واما للتفصیل یرد علیه ان کلمة اما علی قسمین تفصیلة واستئنافیة فالاولی
شرطیة والثانیة غیر الشرطیة فلا بد من العلامة علی اما الشرطیة اجیب عنه العلامة علیها
لزوم الفاء فی جوابها وبسببیة الاول للثانی والتزم حذف فعلها وعوض منها وبین فاعلها جزء
مما فی حیزها مطلقا لئلا یلزم التوالی بین حرف الشرط وحرف الجزاء وقد [illegible]
مطلقا مثل اما یوم الجمعة فزید منطلق فالتقدیر [illegible] من شئ فشرط
منطلق یوم الجمعة وعلی المذهب الثانی مهما یکن من شئ فی یوم الجمعة فزید منطلق وقیل انما
جاز التقدیم فمن الاول والا من الثانی ای ان لم یکن ما سوی الفاء مانعا آخر من
الاول کالمثال المذکور وانما کان سوی الفاء مانعا آخر من الثانی نحو اما یوم الجمعة فان

زيدا منطلقا فان كلمة ان تمنع تقديم معمول خبرها عليها هذا اذا كان الجزء المتوسط منصوبا واما
اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق
فزيد مرفوع على انه مبتدا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فهو منطلق فزيد مرفوع على انه
فاعل لفعل محذوف وما قيل ان رفع زيد مهما يذكر على صيغة المجهول الغائب على انه
مفعول ما لم يسم فاعله لفعل محذوف ونصب يوم الجمعة مهما تذكر على صيغة المعلوم المخاطب
على انه مفعول به لفعل محذوف فوجهه غير ظاهر لانه يستلزم جواز اما زيد مهما يذكر وجواز اما
يوم الجمعة مهما تذكر وهذا اللازم باطل اتفاقا لم يقل به احد فالملزوم ايضا باطل فان قيل
لم ذكر امثلة الجزء المنصوب ولم يذكر امثلة الجزء المرفوع اجيب عنه انه لم يذكر امثلة الجزء
المرفوع لكثرتها وظهورها حرف الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا نحو قوله تعالى كلا ان الانسان
ليطغى فان قيل لما كان بمعنى حقا ينبغي ان يكون اسما فلم عد من الحروف مطلقا اجيب
عنه بانه لما كان بمعنى حقا فالمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كان المكسورة فلا يخرجه عن الحرفية تاء
التانيث الساكنة لان الساكنة خفيفة والفعل ثقيل فاعطى الخفيف للثقيل رعاية للتعادل
والمتحركة ثقيلة والاسم خفيف فاعطى الثقيل للخفيف رعاية للتعادل تلحق الماضي لتانيث
المسند اليه من اول الامر فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير فان قيل ينبغي ان يجوز الحاق علامة المثنى
والمجموع في الفعل ليدل على تثنية المسند اليه وجمعيته فاجاب بقوله واما الحاق علامة التثنية
والجمعين فضعيف لان علامة المثنى والمجموع ظاهرة في المسند اليه غاية الظهور فلا يحتاج الى
الحاق العلامة في الفعل بخلاف علامة التانيث فانها قد يكون ملفوظة وقد يكون مقدرة
فلا بد من الحاق العلامة في الفعل ليدل على تانيث المسند اليه من اول الامر التنوين في الاصل
مصدر معناه ادخال النون ثم يسمى نفس النون تنوينا اشعارا بحدوثه لما في المصدر من معنى
الحدوث نون ساكنة في الاصل فلو حركت بالحركة العارضة فلا تخرج عن حد التنوين تتبع حركة آخر
فان قيل آخر الكلمة الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلنا المتبادر من الآخر الحرف الآخر وانما لم يقل الآخر
الاسم ليشمل تنوين الترنم لا التاكيد الفعل احترز به من النون الخفيفة فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول
العربية لانه دخل فيه نون يا رجل انطلق لانها ايضا نون ساكنة تتبع حركة الآخر قلنا المراد بتبعيتها حركة
الآخر تطفلها لها في الوجود كتطفل العارض للمعروض وليس نون انطلق تابع لحركة لام الرجل بهذا
المعنى وهو للتمكن وهو كون الاسم غير مشابه للفعل مشابهة مؤثرة في منع الصرف والتنكير وهو ما يدل على تنكير

مدخولها نحو صه اى سكوتا مافى وقت ما وبدون التنوين سكوت الان فى وقت الان والعوض فيهما
مايلحق آخر الاسم عوضا عن المضاف اليه كحينئذ ويومئذ وتلك المقابلة وهو مايلحق آخر جمع السالم
المؤنث فى مقابلة نون جمع المذكر السالم فان قيل لم لايجوز ان يكون هذا التنوين للتمكن
اجيب عنه انه لو كان للتمكن لزوال بالعلمية للعلتين التانيث والعلمية فان
قيل لم لايجوز ان يكون للتنكير قلنا انه ليس للتنكير لوجوده فى العلم كعرفات فان
قيل لم لايجوز ان يكون للعوض قلنا انه ليس للعوض لعدم مساعدة المعنى فان
قيل لم لايجوز ان يكون للترنم قلنا انه ليس للترنم لوجوده فى غير الابيات والمصاريع
فتعين انه للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهذا مايلحق اخر الابيات والمصاريع
لتعين الانشاد ثم تنوين الترنم على قسمين لحد هما مايلحق القافية المطلقة وهى التى كان رويها
متحركا متبعا باشباع حركة حروف الاطلاق من الواو والالف والياء وانما سميت حروف
الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها وهذه الحروف فى آخر الابيات والمصاريع يبدل
بالتنوين كما فى قول الشاعر اقل اللوم عاذل والعتابن وقولى ان اصبت لقد اصابن + والثانى
مايلحق القافية المقيدة وهى ماكان رويها ساكنا وانما سميت مقيدة لتقيد الصوت بها
لانه ليس هناك حركة يحصل باشباعها حروف الاطلاق كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوى
المخترق + مشبهة الاعلام لماع الخفق + فان قيل ان تنوين الترنم والمقابلة لم يوضعا لمعنى
بل الغرض من الاول الترنم ومن الثانى المقابلة فكيف يصح عدهما من اقسام الكلمة المعتبر فيها
الوضع اجيب عنه ان عدهما من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تغليبا باعتبار باقى
الاقسام ويحذف من العلم موصوفا بابن مضافا الى علم آخر لان الابن كثير الاستعمال وبين
علمين والكثرة يقتضى التخفيف فخففوه بحذف التنوين من العلم وبحذف الهمزة من الابن
وحمل على العلم لفظ فلان فى مثل جائنى فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وكذا حمل عليه
ابنه فى مثل هذه هند ابنة عاصم فى حذف التنوين لا فى حذف الهمزة لئلا يلتبس بنت
نونا التاكيد خفيفة ساكنة لانها بسيطة والاصل فى البناء السكون وشدة مفتوحة لثقل
المشددة وخفة الفتحة مع غير الالف لانها لو كانت مع الالف لكانت مكسورة لمشابهتها
نون التثنية فى وقوعها بعد الف زائدة يختص بالفعل المستقبل فى الامر والنهى والاستفهام
والتمنى والعرض والقسم لانها تاكيد الطلب والطلب انما يتحقق فى ضمن هذه الاشياء

وقلت في النفي لخلوه عن معنى الطلب واما جوازه على قلة تشبيها له بالنهي وكثرت في
مثبت القسم لان القسم محل التاكيد فلما اكدوه بامر منفصل عنه وهو القسم فيؤكد بامر متصل
به بالطريق الاولى وكثرت في مثل اما تفعلن والمراد به كل شرط اكد حرفه بما لانهم لما اكدوا الحرف
وهو غير مقصود اكدوا الفعل وهو المقصود بالطريق الاولى لئلا يكون المقصود انقص من غيره
وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين على مذهب من شرط
في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة او لثقل الواو بعد الضمة على
مذهب من لم يشترط في التقاء الساكنين على حده ما ذكر ومع ضمير المخاطب مكسور ليدل على الياء
المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وما عدا ذلك مفتوح طلبا للخفة وتقول في التثنية
والجمع المؤنث اضربان في التثنية باثبات الالف لئلا يلتبس بالواحد واضربنان في الجمع
بزيادة الالف لئلا يجتمع ثلاث نونات متواليات ولا يدخلهما الخفيفة لئلا يلزم التقاء الساكنين
على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز عنده التقاء الساكنين على غير حده كما في الوقف وهما في غيرهما
مع الضمير البارز كالمنفصل وان لم يكن فكالمتصل اي يعامل معهما مع الضمير البارز مثل ما يعاملهما
مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء وتحريكهما ضما وكسرا او يعامل معهما مع غير البارز مثل
ما يعاملهما مع الكلمة المتصلة من رد اللامات وفتحها ومن ثمه قيل هل ترين برد اللام وفتحها
كما ترد اللام وتفتح في هل تريان وهل ترون بضم الواو كما تضم في لم ترد القوم واغزون برد
الواو المحذوفة وفتحها كما ترد وتفتح في اغزوا واغزن بحذف الواو كما تحذف في اغزوا
القوم واغزن بحذف الياء كما تحذف في اغزي القوم والمخففة تحذف للساكنين اي لالتقائها
الساكن كما في قول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه فان قيل ان
التقاء الساكنين يدفع بالتحريك ايضا فلم لم يحركوها اجيب عنه انما لم يحركوها فرقا بينها وبين
التنوين فان قيل الفرق يحصل بالعكس ايضا اجيب عنه انما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل على
الفعل عن مرتبة ما يدخل على الاسم لكون الاسم اصلا بالنسبة الى الفعل وفي حال الوقف فيرد ما
حذف لاجل المخففة لزوال علة الحذف وهو التقاء الساكنين والمفتوح ما قبلها تقلب الفا تشبيها بالتنوين
لان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا تقول في اضربن اضربا كما تقول في ضربا ضربا ١٢ تمت

قطعه تاریخ طبع از بنده هیچمدان محمد عبد الرحمن عبد کاتب این کتاب خلف مولوی فضل الله صاحب وارثکوٹی

چو شد تحریر این تحریر سنبت	برنگ صفحه گلزار زیبا	چه خوش عبد از پی تاریخ گفتا	چه به تحریر شد مطبوع دلها ١٣٠٤